الجمهورية التونسية

وزارة التنمية الجهوية والتخطيط

الميزان الاقتصادي لسنة 2013

ديسمبر 2012

الجمهورية التونسية

وزارة التنمية الجهوية والتخطيط

الميزان الاقتصادي

لسنة 2013

ديسمبر 2012

تمهيد

يكتسي إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2013 طابعا خاصا باعتباره المنطلق لمرحلة حاسمة ومهمّة لإرساء أنموذج جديد للتنمية يكون شاملا متوازنا ومنصفا أساسه تحقيق كرامة الفرد وتماسك المجتمع وتسريع النموّ وبناء اقتصاد حديث وذي تنافسية عالية.

وتتوافق هذه الرؤيا مع الخيار الوطني في تأسيس نظام سياسي ديمقراطي ومنظومة مؤسساتية ناجعة ومواكبة لمعايير الحوكمة بما يمكّن من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة لخلق أرضية تحفّز على المبادرة وتثمّن قيمة العمل والبذل والتضامن وتسهم في الحدّ من الفوارق بين الجهات والفئات.

وتتسم سنة 2013 بالحرص على تجسيد أولويات وأهداف برنامج الحكومة الرامي إلى استعادة الثقة في آفاق التنمية باعتماد جيل جديد من الإصلاحات الهيكلية المعمّقة والمرسومة ضمن إطار تشاركي وذلك بغرض الإرتقاء بأداء الأعوان الاقتصاديين وتدعيم التنافسية وتنقية مناخ الأعمال من المعوقات التي حالت دون تحرير المبادرة واستحثاث نسق الاستثمار والأخذ بناصية التكنولوجيات الحديثة.

وسيتواصل السعي لتسريع التنمية بالجهات الداخلية وتكريس التوازن ضمن التوجّهات الجديدة لمجلة تشجيع الاستثمار وحفز المبادرة بمراجعة المقاربات التنموية لإحكام استغلال الإمكانات والفرص وتوظيف الموارد والميزات التفاضلية لبعث الأنشطة المنتجة وخلق سلسلة قيم قادرة على تعظيم القيمة المضافة واستيعاب طالبي الشغل لاسيما من حاملي الشهادات العليا.

كما ستتعزز مسارات التنمية الاجتماعية والبشرية من أجل استعادة الفرد والمجتمع المكانة الريادية ضمن المنوال التنموي وذلك من خلال مراجعة الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة لكسر حلقة الفقر ومعالجة الإقصاء الاجتماعي والرقي بالخدمات الاجتماعية وتدعيم برامج التعليم والتكوين وتحسين الخدمات الصحية والثقافية والشبابية قصد الاستفادة من ثراء الموارد البشرية المتاحة وإدماجها بنجاح ضمن دورة الانتاج.

وتماشيا مع الحرص على تحقيق تنمية أكثر توازن واستدامة ستتكثّف الجهود خلال سنة 2013 من أجل تثبيت بوادر التعافي ومزيد تنشيط حركية الاقتصاد الوطني وتنفيذ إصلاحات هيكلية نوعية قصد الإرتقاء بنسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5% وبلوغ إحداثات الشغل 90 ألف موطن جديد والتحسين التدريجي في التوازنات المالية الجملية بما يسهم في تعزيز مناخ الثقة وفتح آفاق جديدة للاستثمار والعمل والإندماج الفاعل ضمن الدورة العالمية.

الفهرس

ملخّص **1**

I الجزء الأول : التوازنات العامة **27**

1.I الباب الأول : الوضع الاقتصادي خلال سنة 2012 29
2.I الباب الثاني : منوال التنمية لسنة 2013 49
3.I الباب الثالث : المدفوعات الخارجية 63
4.I الباب الرابع : التمويل الداخلي للاقتصاد 71

II الجزء الثاني: السياسات الجملية **83**

1.II الباب الأول : ترسيخ مبادئ الحوكمة 85
2.II الباب الثاني : التشغيل 93
3.II الباب الثالث : إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 105
4.II الباب الرابع : التنمية الجهوية 115
5.II الباب الخامس : دفع الاستثمار 133
6.II الباب السادس : النهوض بالتصدير وتعميق الاندماج 145
7.II الباب السابع : التجارة الداخلية 151
8.II الباب الثامن : السياسة المالية 157

III الجزء الثالث : السياسات والبرامج القطاعية **171**

1.III الباب الأول : قطاعات الإنتاج 173
2.III الباب الثاني : البنية الأساسية 213
3.III الباب الثالث : التنمية المستديمة 231

IV الجزء االرابع : التنمية البشرية والسياسات الإجتماعية **249**

1.IV الباب الأول : التنمية البشرية 251
2.IV الباب الثاني : السياسات الاجتماعية 281
3.IV الباب الثالث : مقاومة الفقر 297

V الملاحق **307**

ملخّص

1. اتسمت الفترة الأولى من سنة 2012 ببروز مؤشرات ايجابية تؤكّد بداية تعافي الاقتصاد الوطني واسترجاع ديناميكية القطاعات المتضررة لاسيما السياحة والنقل والمناجم والطاقة بعد الركود الحاد المسجل في سنة 2011. ولقد ساهمت الإجراءات والتدابير المالية والاقتصادية للحكومة في مساندة مؤسسات الانتاج وحماية مواطن الشغل والترفيع في قيمة الاستثمارات العمومية في الجهات الداخلية. كما سجلت التوازنات المالية الكبرى بعض الضغوط وبالأخصّ توسّع الميزان التجاري نتيجة تباطئ نسق تطور الصادرات وارتفاع مستوى أسعار بعض المواد الغذائية.

وبالتوازي ساهمت التدخلات المتعددة لفائدة الفئات الضعيفة وتهدئة الأوضاع الاجتماعية في استرجاع الثقة بين الأطراف الاجتماعية حيث انخفض عدد الإضرابات ومستوى المشاركة فيها وأمكن الاتفاق على زيادة الأجور والتقدم في إرساء عقد اجتماعي جديد بين مختلف الشركاء.

وفي هذا السياق اتسم النشاط الاقتصادي العالمي خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية بتباطئ نموّ الاقتصاديات الصناعية الكبرى بسبب تقلص الاستهلاك الخاص والاستثمار بالعلاقة مع تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو مما حدا بالأطراف الفاعلة في الإتحاد الأوروبي إلى إقرار العديد من الإجراءات والتدابير لتخفيف الضغوط المسلّطة على المالية العمومية للبلدان التي تعاني صعوبات مالية كبرى. وقد تميز المحيط العالمي أيضا بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية وخاصة الطاقة مع تذبذب سعر صرف الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى وعدم استقرار مؤشرات أهم البورصات العالمية.

2. النتائج المنتظرة لسنة 2012 : اتسمت الفترة الأولى من سنة 2012 بتسجيل مؤشرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الحقيقي حيث بلغ نموّ الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3.4% خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة وذلك رغم تواصل الضغوط المسلّطة على التوازنات المالية وبالأخصّ العجز الجاري ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك. وتعزى هذه النتيجة إلى النموّ الإيجابي لقطاعي الفلاحة والخدمات باعتبار انتعاشة السياحة والنقل علاوة على الارتفاع النسبي للقيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية بالرغم من تراجع الإنتاج الموجه للتصدير

كالنسيج والملابس والجلد والصناعات الميكانيكية والكهربائية فيما انخفض نموّ الصناعات غير المعملية بسبب التراجع الهام في إنتاج المحروقات. وبالتوازي تحسن مجهود الاستثمار حيث ارتفعت نوايا الاستثمار بنسبة 15.8% في القطاع الصناعي خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 وبنسبة 32.6% في قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة إضافة إلى تقدم برنامج التأهيل الوحدات الصناعية وكذلك تطور حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 26.6% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية.

وعلى مستوى التشغيل مكنت الإجراءات الجديدة لاسيما منها إحداث برنامج " التشجيع على العمل " وإسناد امتياز جديد للتشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية والنتداب بالوظيفة العمومية والشروع في مراجعة البرامج والسياسات النشيطة للتشغيل، وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتشغيل لربط تدخلاته بإحداث مواطن شغل قارة من التوصل إلى تخفيض نسبة البطالة بـ1.3 نقطة في الثلاثية الثانية والتخفيف من حدّة الاضطرابات لاسيما انخفاض عدد الإضرابات ونسبة المشاركة فيها.

ومن جهة أخرى أفضى التباين بين نسقي الصادرات (3.9%) والواردات (13.5%) إلى تفاقم العجز التجاري لبلغ 9889.5 م د مقابل 6934.8 م د خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الماضية وانخفاض نسبة التغطية بـ6.3 من النقاط لتبلغ 68.8%.

وعلى مستوى التوازنات المالية الداخلية فلقد شهد تنفيذ ميزانية الدولة تقدما إيجابيا على مستوى تعبئة الموارد الذاتية بالخصوص لتبلغ نسبة الإنجاز من التقديرات 66% على مستوى تعبئة الموارد الذاتية و57% بخصوص الانفاق العمومي. وبالتوازي ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمعدل 5.5% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 مقابل 3.3% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ومن هذا المنطلق ينتظر لكامل السنة تحقيق نتائج مقبولة إجمالا تتمثل في:

- تحقيق نموّ بنسبة 3.5% بالأسعار القارة تساهم فيه بقسط وافر الزيادة الهامة للقيمة المضافة لقطاعات الفلاحة والصيد البحري (4.5%) والخدمات (4.1%) والصناعات غير المعملية (6.5%) مقابل شبه استقرار للصناعات المعملية جراء التأثير السلبي لتقلّص الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية.

- تطور الاستثمار الجملي بنسبة 13.4% بالأسعار الجارية يبلغ 15976.6 م د وما يعادل 22.4% من الناتج. ويتضمّن هذا المستوى تطورا هاما للاستثمارات العمومية الموجهة لتغطية الحاجيات التنموية للجهات الداخلية. وكذلك ينتظر تطور نسق الاستثمار الوطني الخاص وارتفاع الاستثمارات الخارجية إلى 2400 م د بالعلاقة مع تكثيف الجهود لتحسين مناخ الأعمال.
- التحكم في العجز الجاري للمدفوعات الخارجية في حدود 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 مقابل 7.3% سجّلت سنة 2011 وتتضمن هذه النسبة ارتفاع العجز التجاري وارتفاع فائدة الدين الخارجي مقابل الاسترجاع النسبي باقي العمليات الجارية مع الخارج.
- تطوّر مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمعدّل 5.5% خلال سنة 2012 بسبب الارتفاع الملحوظ لأسعار المواد الغذائية وأيضا الزيادة في عدد من المواد المؤطرة على غرار المحروقات.
- ارتفاع عجز الميزانية إلى 6.6% من الناتج المضمّنة بقانون المالية التكميلي باعتبار التطور المرتقب في نفقات التنمية وارتفاع أعباء الدعم والتأجير بالعلاقة مع السياسة الإرادية للمساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية وتدعيم التحويلات الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

هذا وتتطلب معالجة النقائص ومجابهة الضغوط على ميزان المدفوعات العمل على ترشيد الواردات الكمالية وغير الضرورية ومواصلة مساندة المؤسسات المصدرة خاصة منها في قطاعي الميكانيك والكهرباء والنسيج والجلد .

3. منوال التنمية لسنة 2013 : على أساس النتائج الاقتصادية المسجلة في الأشهر الأولى من سنة 2012 والمنتظرة لكامل السنة تم رسم منوال التنمية لسنة 2013 الذي يرتكز بالخصوص على تثبيت تعافي الاقتصاد الوطني وتجسيد الخيارات المرسومة بالبرنامج الحكومة لتجاوز عوائق النموّ والتنمية والإعداد لتسريع وتيرة النموّ وتطوير هيكلة الاقتصاد بالرفع من مساهمة الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية إضافة الى تكريس مقومات الاقتصاد التضامني وتفعيل منظومة التجديد والابتكار وتعميق الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية وتكريس مقومات الحوكمة الرشيدة والعمل التشاركي. كما يؤسس هذا المنوال لإعطاء دفع جديد للتنمية بالجهات واستحثاث نسق التشغيل وإلى جانب مواصلة دعمة التنمية الاجتماعية والبشرية وتعزيز التنمية المستدامة. ويكتسي ذلك طابع الرهان باعتبار الغموض الذي لا يزال يخيم على أفاق الاقتصاد

العالمي وخاصة في منطقة الاورو، لا سيما بعد مراجعة تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2012 نحو الإنخفاض (3.6% سنة 2013 مقابل 3.3% سنة 2012) وذلك جراء تضاؤل آفاق النموّ في منطقة الأورو وتزايد المخاوف بشأن الإيفاء بالتزامات بعض بلدان المنطقة (حوالي 0.2% سنة 2013 مقابل انخفاض بنحو 0.4% سنة 2012). وتتمثل أهم أهداف منوال التنمية لسنة 2013 في:

- تثبيت الانتعاشة المسجلة والارتقاء بنسبة النموّ لتبلغ 4.5% مقابل 3.5% سنة 2012 بما يمكّن من الترفيع في معدل الدخل الفردي ليبلغ 7290 دينار سنة 2013 مقابل 6600 دينار سنة 2012. ويتضمن هذا المستوى من النمو تحسن أداء كلّ القطاعات المنتجة من ناحية والمساهمة المعتبرة للطلب الداخلي باعتبار تحسن مستويات الأجور والتطور الإيجابي في الاستثمار وكذلك الارتقاء بمساهمة التصدير ليمثّل 47.7% من الناتج من ناحية أخرى. هذا وستتميز سنة 2013 أيضا بتعزيز حصّة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من الناتج لترتقي إلى 20.1% مقابل 19.9% سنة 2012 بما من شأنه أن يكرّس التوجه الرامي إلى إرساء مقومات اقتصاد المعرفة وتنويع مصادره.
- تطور الاستهلاك الجملي بنسبة 4.6% وتحسن مستوى الادّخار الوطني ليبلغ 13295 م د سنة 2013 أي ما يعادل 16.9% من الدخل الوطني المتاح مقابل على التوالي 11487 م د و16.1% سنة 2012 بما يمكن من تغطية نحو 60.9% من مجمل حاجيات تمويل الاقتصاد المقدرة لسنة 2013 مقابل 55.8% سنة 2012.
- تواصل تطور الاستثمار بنسق مدعم ليبلغ نسبة 10.7% بالأسعار الجارية في سنة 2013 وحجم جملي قدره 17704 م د ما يعادل 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وترتكز هذه التقديرات على مواصلة الجهود لاستحثاث نسق انجاز المشاريع العمومية بهدف دفع التنمية في الجهات والتقليص من حدة الفوارق بينها بالإضافة إلى تعزيز الإصلاحات الرامية إلى مزيد تحسين مناخ الأعمال وإرساء إطار ملائم لدفع الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي. هذا وسيشمل تطور الاستثمار على حدّ السواء مختلف القطاعات لاسيما منها قطاعي الخدمات (11.4%) والصناعات المعملية (13.5%) والصناعت غير المعملية (10.1%).
- نمو صادرات السلع والخدمات لسنة 2013 بنحو 10.4% بالأسعار الجارية و6.1% بالأسعار القارة على أساس فرضيات تاخذ بعين الاعتبار تطوّر الطلب الموجّه لتونس وتحسن التنافسية السعرية وغير السعرية للمنتوج الوطني كذلك استرجاع ديناميكية الإنتاج في

القطاعات المتضررة كالفسفاط والسياحة فيما يتوقع ارتفاع واردات الخيرات والخدمات بنسبة 10.3% بالأسعار الجارية و6.6% بالأسعار القارة باعتبار حاجيات قطاعات الانتاج والمشاريع الاستثمارية المبرمجة. وتبعا لذلك ينتظر حصر العجز الجاري في حدود 5325 م د ونسبة 6.8% من الناتج.

- تكثيف الجهود من أجل تعبئة التمويلات الضرورية لتسديد أصل الدين والنفقات الأخرى وتحصيل احتياطي من العملة في مستوى لا يقل عن 100 يوم من التوريد. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ الحاجيات من التمويل الخارجي حوالي 8550 م د سنة 2013 مقابل 8340 م د من المنتظر تعبئتها سنة 2012 والتي ستتأتى بالخصوص من موارد الاقتراض العمومي وبدرجة أقل من القروض التجارية إضافة إلى استقطاب استثمارات خارجية بقيمة 3000 م د سنة 2012 مقابل 2400 م د منتظرة سنة 2012.
- تطور الحجم الجملي لميزانية الدولة ليبلغ 26792 م د مقابل 25551 م د منتظرة بعنوان سنة 2012. وتفترض تقديرات الميزانية بالأساس تطور الموارد الجبائية بنسبة 9.8% وارتفاع العبء الجبائي إلى 21.3% من الناتج على غرار النسبة المنتظرة في سنة 2012 وكذلك ارتفاع نفقات التصرف إلى 16972 م د بالنظر إلى ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 10.6 % ومبلغ 9781 م د وحصر الدعم في حدود 4200 م د مقابل 4226 م د منتظرة لسنة 2012 فيما سيرصد لنفقات التنمية مبلغ 5500 م د مقابل 5514 م د منتظرة لسنة 2012. وستمكن هذه التقديرات من التخفيض في عجز الميزانية ليبلغ نسبة 5.9% من الناتج وارتفاع نسبة الدين العمومي إلى 46.8% من الناتج مقابل على التوالي 6.6% و46.1% منتظرة لسنة 2012.
- اعتبارا لمقتضيات الفترة القادمة واعتمادا على نسب النموّ المرتقبة لسنة 2013 وتفعيل الآليات الجديدة للتشغيل والإجراءات الاستثنائية لإحداث مواطن شغل إضافية فإنّه من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل 90 ألف موطن شغل جديد خلال السنة المقبلة.
- ستتكثف الجهود في الفترة القادمة للتحكم في تطور الأسعار وحصر الزيادة في حدود 4.8% بعد التسارع المسجل سنة 2012 وذلك بفضل السعي إلى ترشيد الاستهلاك والتحكم في مسالك التوزيع مع اعتماد سياسة نقدية ملائمة تأخذ في الاعتبار استهداف التضخم.

منوال التنمية لسنة 2013

(بالأسعار القارة، %)	2010	2011	2012	2013
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.1	-2.0	3.5	4.5
الناتج ما عدا الفلاحة	4.2	-2.9	3.5	4.6
تطور الاستهلاك الخاص	4.5	4.2	4.4	4.6
تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك	4.5	3.5	5.5	4.8
صادرات الخيرات والخدمات[1]	16.6	0.5	9.1	10.4
واردات الخيرات والخدمات[1]	21.5	4.5	9.0	10.3
تطور الاستثمار[1]	9.5	-9.4	13.4	10.8
نسبة الاستثمار من الناتج	24.5	21.5	22.4	22.6
الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)	2428.2	1711.3	2400	3000
نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح الإجمالي	21.7	16.8	16.1	16.9
العجز الجاري من الناتج	4.7	7.3	7.4	6.8
نسبة الصادرات من الناتج	48.6	47.5	47.5	47.7
نسبة الواردات من الناتج	53.9	54.7	54.7	54.9
الدخل الفردي (بالدينار)	6054.1	6127.4	6596.7	7288.5
نسبة عجز الميزانية من الناتج دون التخصيص والهبات	1.1	3.5	6.6	5.9
نسبة التداين العمومي من الناتج	40.4	44.0	46.1	46.8

[1] بالأسعار الجارية

4. السياسات الاقتصادية والمالية

وتجسيما لمختلف الأهداف التنموية المرسومة للسنة القادمة، تم تحديد عدد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية تتعلق أساسا بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة ودفع التشغيل وإرساء مقومات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم التنمية الجهوية فضلا عن مواصلة دفع الاستثمار ودعم القدرة التنافسية واستحثاث نسق الاصلاحات في القطاع المالي.

ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة : يعدّ ترسيخ مبادئ الحوكمة من الأولويات الجديدة لسياسة التنمية في تونس وذلك في إطار ترسيخ دولة القانون والمؤسسات الذي يقوم على الشفافية والمحاسبة وحماية الحقوق والنجاعة في أداء السياسات العامة وجعل الإدارة في خدمة المصلحة العامة دون تمييز وانتقائية وتعسف في استعمال السلطة التقديرية. وفي هذا الإطار سيتواصل السعي خلال سنة 2013 في:

- ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام القانون وضمان حرية التعبير والتجمّع والحركة وترسيخ الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة في صنع القرار وتنفيذ السياسات التنموية وتطوير الإطار التشريعي المنظم للعدالة ومقاومة الفساد بإحداث قطب أو مجمع قضائي مختص في الملفات الاقتصادية والمالية وتطوير الجوانب المتعلقة بالتصريح بالمكاسب ودعم قدرات دائرة المحاسبات وتفعيل هيئة مكافحة الفساد وتنقيح أحكام مجلة الإجراءات الجزائية ومزيد تيسير النفاذ إلى المعلومة.
- تحسين التصرف العمومي طبقا للمواصفات العالمية عبر إصلاح أساليب العمل والممارسات الإدارية وإصدار نصوص ترتيبية جديدة تتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص التراخيص وإرساء نظام استشارة الكتروني يضمّ جملة مشاريع القوانين والتراتيب التي تصدرها الحكومة ويمكن من متابعة شفافة للمقترحات والتعاليق وأجوبة المصالح المعنية.
- تحديث الوظيفة العمومية عبر تطوير نظام التصرف في الموارد البشرية على أساس الجدارة والكفاءة ودعم القدرات التحليلية ومناهج العمل الإداري بتركيز أنظمة معلوماتية مندمجة وإحكام التصرف المالي من خلال تعميم تدريجيا لمنهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف واعتماد منهج الاستشارة الموسعة لضبط الميزانية ونشر التقرير والمعطيات الاحصائية. كما ينتظر دعم الرقابة الإدارية والمالية ومتابعة وقيس الأداء وتقييم النجاعة وكذلك مراجعة الإطار الترتيبي للصفقات العمومية بصفة هيكلية لضمان الفعالية والشفافية وتعزيز المنافسة النزيهة.

دفع التشغيل : حظي موضوع التشغيل خلال سنة 2012 بعناية فائقة باعتبار أهميته في تمتين الاستقرار الاجتماعي وتدعيم حركية النشاط الاقتصادي حيث تمّ تنظيم استشارات جهوية ومؤتمر وطني حول التشغيل بغرض تكريس التشاور والشراكة في معالجة ملف البطالة وضبط الخطوط المرجعية لإستراتيجية وطنية جديدة للنهوض بالتشغيل. وتمّ في الغرض اعتماد عدّة

إجراءات جديدة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من طالبي الشغل سواء في إطار انتداب 25 ألف عونا بالقطاع العمومي أو عبر إحداث برنامج "التشجيع على العمل" والشروع في إصلاح البرامج والسياسات النشيطة للتشغيل والتشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية وذلك بالتوازي مع إرساء شراكة وتعاون مع كبار المشغلين والمراكز والجمعيات المهنية وتأهيل منظومة التكوين وتعزيز الإحاطة والإرشاد للباعثين.

علما وأن مختلف هذه الإجراءات والتدابير مكنت من إحداث 60.9 ألف موطن شغل خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية وتخفيض نسبة البطالة باكثر من نقطة خلال السداسي الاول من سنة 2012.

هذا وينتظر تجسيد هدف إحداث 90 ألف موطن شغل جديد لسنة 2013 بفضل مراجعة البرامج والسياسات النشيطة للتشغيل قصد توسيع الإحاطة بطالبي الشغل من خريجي الجامعات والرفع من تشغيليتهم وإضفاء نجاعة وشفافية أكبر على برامج الصندوق الوطني للتشغيل لإدماج كل الفئات في الحياة المهنية واعتماد تمشي تشاركي وتفعيل مساهمة الجهات في استحثاث نسق التشغيل.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : انطلاقا من مبادئ الثّورة التونسيّة عملت الحكومة على تجسيد نموذج تنموي جديد ينبني على إرساء قواعد الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني من خلال الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية في التّنمية وتدعيم الرّوابط بين مكوّنات المجتمع المدني والاستفادة من رصيد التّراث الاجتماعي والقدرات والطّاقات الكامنة. ويتميّز الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني بكونه نظاما اقتصاديّا واسعا هدفه الأساسي تحقيق المصلحة العامّة وفق تمشّي ديمقراطي في اتّخاذ القرار والمبادرة الخاصّة والتّصرّف الذّاتي من قبل مختلف المتدخلين فضلا عن قدرته التشغيليّة العالية.

ولقد ارتكزت المقاربة المعتمدة من قبل دول شبيهة لتونس على محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وخلق مناخ يشجّع على تنمية مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني وتعزيز وتنظيم الفاعلين فيه على شتّى المستويات. كما استندت على تثمين المنتوج التّضامني وفتح قنوات تسويقيّة جديدة أمامه وتحسين التصرف في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بإرساء قواعد الحوكمة والشّفافيّة وملاءمة المنظومة القانونيّة.

ويعدّ نسيج الاقتصاد الاجتماعي في تونس 13705 جمعيّة تتوزّع أنشطتها في شتّى الميادين. وتقدّر مساهمة الدّولة في تمويل الاقتصاد التّكافليّ بنحو 12940.3 ألف دينار لجملة النّاشطين في العمل الجمعيّاتيّ. ورغم كثرة عدد مكوّنات المجتمع المدني المتدخّلة إلاّ أنّها تشكو من انعدام التّنسيق والعمل المشترك وعدم استغلال دور مكوّنات الاقتصاد الاجتماعي في تحسين الوضعيّة الاقتصادية للفرد والمجموعة.

وتبعا لذلك ستتركز الجهود خلال الفترة المقبلة على النّهوض بالاقتصاد التّكافلي وإحكام إدراجه في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عبر تشخيص الاحتياجات الحقيقيّة ودعم البنية التّحتية والمرافق الجماعية وإرساء برنامج يساعد على تمويل وإنجاح المشاريع والسّهر على تنمية قدرات كافّة المتدخّلين جهويّا ومركزيّا. كما ينتظر تطوير النّصوص والتّشريعات وترسيخ مبادئ الحوكمة واعتماد قواعد محاسبيّة خصوصيّة تنظّم القطاع والمكوّنات الاقتصادية وتوفير المعطيات الإحصائيّة بإنشاء قاعدة بيانات للجمعيّات والتّعاونيّات والشّركات التّعاضديّة وبعث مرصد للاقتصاد الاجتماعي والتّضامنيّ بالبلاد التونسية.

كما يفترض تطوير القطاع مواصلة العمل بآلية صندوق التّضامن لكن بتصوّر جديد في التسيير والمراقبة وذلك بإرساء مجلس إدارة يتكوّن من ممثّلين عن الأحزاب السّياسيّة والمجتمع المدني إلى جانب هيكل رقابيّ مع اعتماد مقاربات علميّة لتشخيص مجالات تدخّل الصّندوق مع الالتزام بقاعدة التّبرع الإراديّ وتفعيل دور المجتمع المدني على مستوى محلّي لتشخيص البرامج وإرساء البعد التّشاركيّ فيما يخصّ تصوّر المشاريع الاجتماعية والتّنمويّة. ينتظر تفعيل صندوق المواطنة الذي يهدف إلى جمع الموارد المتأتّية من تبرّعات ومساهمات الأشخاص الطّبيعيّين والمعنويّين بغاية استعمالها في تمويل مشاريع التّنمية الجهويّة وتقديم المساعدات الاجتماعية بصفة مباشرة أو عن طريق الجمعيّات المؤهّلة.

وفي نفس السّياق ينتظر أن تسهم الجهود الرامية إلى تدعيم القدرات الفردية والنسيج الجمعياتي خاصة بالمناطق المحرومة وإحكام توظيف الخدمات الاجتماعية وإعادة التوازن لسوق الشغل بتوفير ما لا يقلّ عن خمسة آلاف فرصة عمل لحاملي الشهادات العليا وإرساء شبكة اقتصاد اجتماعي ببلادنا.

دعم التنمية الجهوية : ستحظى التنمية الجهوية بمزيد العناية ضمن العمل التنموي لسنة 2013 وذلك باعتبار الحاجة الملحة الى الحد من التفاوت بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية والى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجهوي بما يسهم في حفز الاستثمار ودعم التشغيل.

وفي هذا الإطار سيتواصل إنجاز برامج التنمية المندمجة لتشمل 90 معتمدية موزعة على كامل الولايات الداخلية وتكون موجهة بالخصوص نحو توفير فرص شغل وزيادة في الإنتاج وتحسين الدخل وتطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية. كما ستوفر تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية بما قيمته 500 م د فرصا إضافية لاستحثاث التنمية المحلية في المناطق الحضرية والريفية.

كما تتبني الرؤية الجديدة لدفع التنمية بالجهات على تحسين نجاعة عمل الحضائر ضمن تنفيذ المشاريع التنموية والاحاطة بالعملة لتوجيههم نحو مجالات الانتاج وخلق الثروات ومراجعة خارطة الأولويات الجهوية التنموية في اتجاه الوقوف على أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وقياس مؤشرات التنمية بمختلف المعتمديات وتحديد إمكانياتها الذاتية وخصوصياتها فضلا عن تعزيز أعمال الإحاطة بالمستثمرين بالجهات وتمكينهم من أفضل الظروف لتسريع إنجاز مشاريعهم.

دفع الاستثمار الخاص : سيتجه العمل من أجل استحثاث نسق الاستثمار الخاص واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهه نحو الجهات الداخلية والأنشطة ذات التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية. وتبعا لذلك سيتواصل تطوير منظومة التشريعات والإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار وخلق بيئة أعمال تنافسية ومواكبة لأفضل الممارسات العالمية مع تنسيق الجهود وتكثيف حملات الترويج والإحاطة بالمؤسسات الأجنبية واستقطاب المستثمرين في المشاريع الكبرى والمجددة.

وستعنى الإصلاحات بالخصوص بتحسين جودة الخدمات الإدارية وتكريس آلية "الحكومة المفتوحة" وإحداث مرصد أو بنك معطيات حول الدراسات والاستراتيجيات القطاعية وإحكام التنسيق بين المتدخلين وتيسير النفاذ للتمويل إضافة إلى إصدار قانون إطاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنقيح النصوص المتعلقة باستغلال الأراضي والغابات وإنجاز الصفقات العمومية.

وستتعزز الآفاق الواعدة للاستثمار باعتماد منظومة جديدة للحوافز وإعادة هيكلة وكالات الاستثمار ومؤسسات المساندة وإرساء منظومة متابعة وتقييم لإنجاز الاستثمارات الخاصة علاوة على إحداث بوابة موحّدة بالاستثمار ومزيد تفعيل مراكز الأعمال وتعميم دار المؤسسة على الجهات وإحداث سلك للمختصين في الإحاطة بالباعثين. كما ستتمّ مراجعة الخارطة الجهوية لمناطق التنمية وفق معايير موضوعية وفتح عدد من القطاعات التي تتوفر على قيمة مضافة عالية على غرار الاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والخدمات الموجهة للمؤسسة واستغلال الأنشطة خارج بلد المنشأ.

دعم القدرة التنافسية : سيتجه العمل خلال سنة 2013 نحو مزيد النهوض بالتصدير ومواصلة تعميق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي باعتبار ما تتمتع به بلادنا من قدرات تصديرية واعدة من جهة وأهمية توسيع الآفاق لتطوير المعاملات التجارية والمالية مع الأطراف الشريكة وتكثيف الجهود بغرض اقتحام أسواق خارجية جديدة من جهة أخرى.

وتتمحور أهم التدابير الرامية حول مزيد تنويع الصادرات التونسية والرفع من تنافسيتها عبر مواصلة تحسين أداء الجهاز التصديري من خلال مزيد تبسيط الإجراءات وتطوير الخدمات المقدمة إلى المؤسسات المصدّرة وتنقيح القانون المتعلق بالتجارة الخارجية لمطابقته مع التشريعات الحديثة والمساعدة في استكشاف الأسواق والنفاذ إلى شبكات التسويق الدولية ودعم نشاط التجارة الإلكترونية.

كما سيتواصل العمل على دعم سياسة الانفتاح ومزيد توسيع مجال الاندماج الاقتصادي ضمن الإعداد للتفاوض بخصوص إرساء شراكة متميزة والتأسيس لاتفاق تبادل حر شامل ومعمق مع الاتحاد الأوروبي وفتح آفاق التبادل مع بلدان أمريكية جديدة. وينتظر كذلك مزيد تطوير التعاون الدولي اللامركزي وإقامة علاقات شراكة بين الجهات والمناطق التونسية مع مثيلاتها من جهات أوروبية وجهات عربيّة وإفريقية وتثمين نحو 50 اتفاقية تعاون مبرمة في الغرض.

وسيشهد قطاع التجارة الداخلية دفعا هاما بعد استرجاع مسالك التوزيع لسيرها العادي بصفة تدريجية والتخفيف النسبي من حدة ارتفاع الأسعار في ضوء الإجراءات التعديلية التي أقرتها الحكومة. وسيتواصل هذا النهج التعديلي والإصلاحي خلال سنة 2013 قصد تكريس المنافسة

النزيهة وضمان شفافية المعاملات التجارية ومزيد التحكم في الأسعار فضلا عن تعزيز حماية المستهلك ومزيد تفعيل دور الهياكل المهنية والتعديلية.

السياسات المالية : تنصهر السياسات المالية المرسومة لسنة 2013 ضمن الأولويات الجديدة للمرحلة القادمة لاسيما تحسن نسق النموّ واستحثاث الاستثمار وتطوير هيكلة الاقتصاد. وفي هذا السياق سيتواصل إصلاح المنظومة الجبائيّة في اتجاه تحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الجبائي لاسيما بتخفيف الأداء على الفئات المحدودة الدخل مع المحافظة على الدور التحفيزي للجباية ومزيد إحكام الاستخلاص الجبائي. كما سيتواصل تعزيز فاعلية سياسة المالية العمومية من خلال التوظيف المحكم لاعتمادات ميزانية التنمية وفق معايير موضوعية والحرص على ترشيد نفقات التصرف. وبالتوازي ستتركز الجهود على إحكام قيادة السياسة النقدية وتفعيل دورها في تعديل السيولة وضمان التمويل السليم للاقتصاد علاوة عن اعتماد سياسة صرف مرنة والتقدم في إصلاح سوق الصرف وتطوير آليات التغطية من مخاطر الصرف والفائدة.

وسيحظى القطاع المصرفي بعناية خاصة بالنظر إلى دوره الريادي في توفير التمويل الملائم وتقديم الخدمات المصرفية المناسبة وتيسير النفاذ للتمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير نشاط التمويل الصغير قصد مواكبة حركية النشاط الاقتصادي. كما سيتمّ العمل على دعم مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد الوطني عبر دعم عمق السوق بادراج مؤسسات جديدة بالبورصة وتنشيط السوق الرقاعية وتحسين أداء المتعاملين في السوق المالية إضافة إلى تدعيم التمويل التشاركي خاصة إحداث المزيد من الصناديق الاستثمارية. وبالتوازي سيتواصل تطوير أداء سوق التأمين وتحسين التغطية التأمينية ببلادنا بما يتلاءم والتطور المرتقب للنشاط الاقتصادي وتنوع حاجيات المؤسسات والأفراد.

5. السياسات القطاعية :

ستشهد السنة القادمة تسريع نسق الاصلاحات وتطويع السياسات القطاعية في اتجاه تكريس التوجه الرامي الى إعادة هيكلة الاقتصاد ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التشغيلية المرتفعة.

ولقد حظي قطاع **الفلاحة والصيد البحري** خلال سنة 2012 بعناية لدفع نسق نموه وتطوير الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتنافسية المنتوجات الفلاحية. مما مكن من تحقيق نتائج إيجابية

فاقت التقديرات وتزويد السوق المحلية في أحسن الظروف واتخاذ الاجراءات المناسبة لحفز إنتاج المواد الغذائية الأساسية.

ومن هذا المنطلق ستتركز الجهود في سنة 2013 على وضع تصورات جديدة لتنمية القطاع انطلاقا من الإستراتجيات والخطط القطاعية والإصلاحات الرامية إلى معالجة المديونية وتطوير أداء الهياكل المهنية والاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي وإحكام ترويج المنتوج ومزيد تثمين الصادرات الفلاحية. ويستند تعصير القطاع على دفع البرنامج النموذجي لتأهيل المستغلات الفلاحية ومسالك توزيع المنتجات الفلاحية لتطوير المنظومات الإنتاجية التحويلية والعمل على تطوير الإستثمار الفلاحي لتوزيع الانتاج.

ولإن شهد قطاع **الصناعات المعملية** خلال سنة 2012 استرجاع تدريجي لنشاطه بفضل الجهود المتواصلة للمحافظة على النسيج المتواجد وتأهيل الوحدات الصناعية فستتركز الجهود في سنة 2013 على دفع برامج التأهيل وتطوير النسيج الصناعي ودعم منظومة القيم. كما ستتكثف الجهود قصد توفير مناخ مشجع للاستثمار والأعمال واستقطاب الاستثمارات العالمية وتشجيع التطوير والتجديد التكنولوجي إضافة إلى حفز البحوث التنموية ذات العلاقة لتحسين القدرة التنافسية للنسيج الصناعي.

وسيتم خلال سنة 2013 مواصلة اعتماد مجموعة من المواصفات تغطي قطاعات ذات أولوية وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتقييس ومساندة المؤسسات في تطبيق المواصفات ومواصلة العمل على إبرام اتفاقيات اعتراف متبادل مع البلدان العربية في مجال الإشهاد بالمطابقة بالإضافة إلى مواصلة متابعة المواصفات الأوروبية والعمل على اعتماد نشاط الإشهاد بمطابقة المنتجات. فضلا عن دعم اليقظة في ما يخص الملكية الفكرية والصناعية وتطوير المخابر ونشاط التحاليل والتجارب صلب المراكز الفنية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب بهدف الوصول إلى اعتماد ما يقارب 70 مخبرا بموفّى سنة 2014 إضافة إلى تواصل انجاز المجمع التقني بتونس الذي سيجمع 37 مخبرا وتنمية مجالات اليقظة التكنولوجية.

كما سيتواصل العمل من أجل تعزيز ديناميكية وتجديد النسيج الصناعي عبر إنجاز منظومة الأقطاب التنموية ومواصلة تهيئة المناطق الصناعية وتشييد المحلات الصناعية حسب

المواصفات العالمية لاستقطاب المشاريع المجددة ذات القيمة التكنولوجية العالية فضلا عن تفعيل منظومة البحث والتجديد وتهيئة المناطق الصناعية المطابقة للمعايير الدولية.

ستشهد سنة 2013 مواصلة تدعيم المجهود الوطني في مجال الاستكشاف والبحث عن **المحروقات** بإسناد 54 رخصة خلال سنة 2013 وحفر 19 بئرا جديدة مقابل على التوالي 52 و12 منتظرة لسنة 2012.وانطلاق إنجاز مشروع غاز الجنوب الذي يهدف إلى تثمين الغاز الطبيعي بالجنوب التونسي وتطوير نسق الاستكشاف في المكامن العميقة وتحسن نشاط صناعات التكرير بمصفاة بنزرت لتأمين تزويد جزء من احتياجات السوق الداخلية من المواد الطاقية مع القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لتركيز مصفاة بالصخيرة وبمواصلة تطوير طاقة خزن المواد الطاقية.

واستجابة للنمو المنتظر سيتواصل تدعيم طاقة إنتاج **الكهرباء** والعمل على بعث مشاريع خاصة لإنتاج الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة واستئناف المشاورات في ما يخص مشروع ELMED وكذلك تدعيم شبكة توزيع الكهرباء والربط بالغاز الطبيعي.

وينتظر أن يشهد إنتاج **الفسفاط** ببلادنا نموا نسبيا جراء تحسن الأوضاع بالحوض المنجمي ليصل الإنتاج إلى حدود 6 مليون طن مقابل 4.6 مليون طن منتظرة لسنة 2012 إضافة إلى المجهود الاستثماري الهام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى ومزيد دعم الانتاج المنجمي.

وتميز قطاع **النقل** باسترجاع سالف نشاطه وإنجاز استثمارات هامة في المعدات على أن يتواصل خلال سنة 2013 إعطاء الأولوية لمشاريع النقل الحديدي بالمناطق الداخلية عبر تدعيم الشبكة ومعدات النقل بالقطارات وتأهيل عربات المترو كما ستتواصل أشغال التهيئة بموانئ رادس وجرجيس وتهيئة المنطقة اللوجستية بجبل الوسط. اضافة إلى تدعيم أسطول شركة الخطوط التونسية والشروع في المفاوضات حول تحرير خدمات النقل الجوي مع الإتفاق الأوروبي.

وفي مجال **السياحة** تميّزت سنة 2012 بظهور عدة بوادر ايجابية شملت بالخصوص الاستثمار السياحي بإقبال الأجانب وإبداء رغبتهم في إنجاز مشاريع كبرى والاستثمار في السياحة البيئية والإستشفائية والمنتزهات والموانى الترفيهية وتهيئة المناطق السياحية وكذلك نجاح برنامج

الإشهار والترويج والتوصل إلى إبرام اتفاقيات تعاون دولي في مجال السياحة وإتفاقيات مع الشركات الوطنية للنقل الجوي. وفي هذا السياق تمّ وضع خارطة طريق لفترة 2012-2013 ترتكز على ثلاث محاور ذات الاولوية تهمّ استعادة صورة تونس في الأسواق السياحية ومساندة الفاعلين وتطوير الشراكات على المستوى الداخلي والخارجي وتحسين الجودة وتنويع أنماط الإيواء السياحي وملاءمة منظومة التكوين السياحي وإضفاء النجاعة على المنظومة الترويجية وإعداد دراسة حول إعادة هيكلة المؤسسات المشرفة على القطاع والهيكلة المالية للوحدات السياحية علاوة عن تجهيز المناطق السياحية بالبنية الأساسية بتحيين الدراسة المتعلقة بتجهيز منطقتي المنستير وقمرت.

وتتمحور إستراتيجية تطوير قطاع **تكنولوجيات المعلومات والاتصال** خلال الفترة القادمة حول الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية لتشجيع ممارسة الأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتنويع الخدمات وتقليص كلفتها وبإرساء مناخ تنافسي في سوق الاتصالات كما ينتظر مزيد تدعيم التغطية والبنية الاتصالية ومواكبة التطورات التقنية المسجلة.

وسيتم التركيز على تقديم أفضل الخدمات للمؤسسات وتوفير الفضاءات المهيأة لاحتضان المؤسسات الناشطة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتشبيك المراكز الجهوية للعمل عن بعد ووضع منصة لتوفير خدمات تعتمد على تكنولوجيا الحوسبة السحابية وتوفير خدمات من المجال الحر علاوة عن الخدمات البريدية.

وسيتواصل في نفس السياق تدعيم مكانة قطاع **الخدمات المالية** من خلال التقدم المرتقب في نسق الاصلاحات الرامية إلى تطوير أداء القطاع المصرفي ودفع نشاط المؤسسات المالية المختصة وتحسين خدمات التأمين بما يسهم في مواكبة التحول النوعي للنسيج الاقتصادي الوطني.

كما ستتركز الجهود على مزيد تطوير **النسيج التجاري** وتحسين خدماته والعمل على تشجيع إحداث الفضاءات التجارية الكبرى بالجهات الداخلية مع إعادة تنظيم مسالك التوزيع والأسواق التجارية. كما ينتظر مزيد دفع الصناعات التقليدية باعتبار دورها الهام في إحداث مواطن الرزق وتوظيف التراث الحضاري. وسيتركز العمل بالخصوص على تفعيل دور الهياكل الحكومية والمهنية المتدخلة وتمتين الشراكة في القطاع إضافة إلى برمجة مجموعة جديدة من القرى

الحرفية موزعة على مختلف مناطق البلاد والارتقاء بجودة المنتوج وإعطائه قيمة مضافة بإدخال تقنيات جديدة وتطوير التصميم وتثمين الخصوصيات التراثية والحضارية ودعم سبل ترويج منتوجات الحرفيين والمؤسسات وتشجيع التصدير.

تطوير البنية الاساسية : ستساهم استراتيجة البنية الأساسية بقدر كبير في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية وتوفير الشروط المثلى لانتصاب المشاريع الكبرى وجلب المستثمرين خاصة بالجهات الداخلية.

وستشهد سنة 2013 دعم الشبكة الأساسية **للطرقات السيارة** بربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمرانية والشروع في تنفيذها نحو المناطق الداخلية اضافة إلى تهيئة وتهذيب 473 كلم من الطرقات المرقمة بـ14 ولاية وتطوير الشبكة الجهوية للطرقات المرقمة وتحسين البنية الأساسية للطرقات الحدودية وتطوير طرقات وبناء محولات بتونس الكبرى إضافة إلى إصلاح المنعرجات وبناء ممرات علوية وإصلاح الإنارة وإنجاز منخفضات السرعة وتركيز إشارات عاكسة بالمنعرجات بعديد المناطق علاوة على مساندة الحركة الاقتصادية المحلية بتدعيم المسالك الريفية عبر تعبيد 749 كلم من المسالك الريفية وصيانة 1865.7 كلم، وانطلاق الدراسات الخاصة بتهيئة 3400 كلم من المسالك الريفية. هذا بالإضافة إلى التفكير في وضع برنامج استثنائي لفائدة الجهات ذات الطابع الريفي. وبالتوازي سيتمّ تدعيم البنية الأساسية للنقل الحديدي بإعادة تأهيل وتوظيف خطوط السكة الحديدية ذات المردودية الضعيفة ودراسة إنجاز خطوط جديدة.

وفي مجال **النقل البحري واللوجستية** من المتوقع مواصلة تطوير الموانى التجارية وإحكام استغلالها وإرساء شبكة وطنية مندمجة من المناطق اللوجستية وتحديد وتكوين مخزون عقاري مخصص للفضاءات اللوجستية إلى جانب تفعيل التنسيق في هذا المجال من خلال إحداث مرصد للوجستية وإرساء منطقة للأنشطة الاقتصادية اللوجستية برادس عن طريق لزمة وإحداث قطب صناعي وتجاري بمنطقة جرجيس. فضلا عن تنفيذ برنامج لتطوير كافة المطارات وتدعيمها بمدارج وممرات الطائرات وإنجاز محطة دولية لترابط الرحلات بمطار تونس قرطاج.

وستعرف سنة 2013 دفعا هاما في مجال **تهيئة المناطق الصناعية** وبناء المحلات الصناعية بعدة جهات حيث تقوم الوكالة العقارية الصناعية بتهيئة 37 منطقة تمسح قرابة 890 هك منها

31 منطقة تمسح قرابة 640 هك بمناطق التنمية الجهوية وإعداد الدراسات العقارية والفنية لإنجاز مناطق صناعية جديدة اضافة إلى مجهود القطاع الخاص وشركات الأقطاب التنموية والتكنولوجية وتنفيذ برنامج وطني لبناء 4 محلاّت بكل ولاية يتمّ تمويله عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية وتحديد أكثر من 4500 هك من المدخرات جلّها تابعة للدولة موزعة على مختلف الجهات.

كما سيتم تعزيز **التنمية البلدية** سنة 2013 بعد الدعم الهام الذي لقيته البلديات لاستعادة دورها ورصد مساعدات مالية استثنائية لمساعدتها على اقتناء معدات وآليات النظافة باعتبار الأضرار المسجلة إبان الثورة. وينتظر بالخصوص انجاز المشاريع المدرجة ضمن مخطط الاستثمار البلدي المتعلقة بالبنية الأساسية ومزيد احكام منظومة جمع ونقل الفضلات المنزلية ومعالجة الفضلات الصلبة وتجميل المدن وحماية المناطق السياحية وتهيئة المساحات الخضراء ومقاومة التوسع العمراني العشوائي للتجمعات السكنية. كما ينتظر تكريس اللامركزية والديمقراطية المحلية بدعم صلاحيات البلديات وتمكينها من الموارد المالية والبشرية المناسبة فضلا عن دعم تدخلات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وانجاز مشاريع تهذيب وإحاطة وإدماج 160 حيا شعبيا وتحديث الأسواق ومجمل المرافق الجماعية بالمناطق البلدية.

وفي مجال **السكن** تميزت سنة 2012 بالتركيز على البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لإزالة وتعويض المساكن البدائية من خلال تحديد العائلات المعنية وتعبئة موارد التمويل لإنجاز قسط أوّل يضمّ 11800 منزلا بمختلف الولايات. وستشهد سنة 2013 الانطلاق الفعلي في تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإنجاز عمليات التهيئة والبناء إلى جانب مواصلة دعم قطاع السكن ببناء نحو 51 ألف وحدة سكنية باستثمارات جملية تقدّر بـ3.126 م د علاوة عن تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن وتواصل مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتوفير الأراضي الصالحة للبناء من قبل الوكالة العقارية للسكنى.

وسترتكز الجهود خلال سنة 2013 على مواصلة المجهودات الرامية إلى توفير **الماء** في المناطق الريفية التي لا تزال معطشة لبلوغ حدّ أدنى للتزويد لا يقل عن 88% في كل ولاية وتلافي انقطاع الماء بالمناطق الحضرية وذلك عبر تنفيذ المشاريع الكبرى الهامة كتحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي وبرمجة مدّ شبكات المياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية وإنجاز محطة لتحلية المياه الجوفية ببن قردان ودراسة تحلية مياه البحر بالزارات وانطلاق

أشغال تحلية مياه البحر بجزيرة جربة خلال سنة 2013 والشروع في إنجاز الدراسة الفينة لمحطة تحلية مياه البحر بصفاقس. كما سيقع التركيز على الرفع من طاقة إنتاج الماء وتحسين نوعيته وصيانة الشبكات وتنظيم حملات لترشيد استهلاك الماء.

وبالتوازي ستشهد سنة 2013 مواصلة ربط عديد المناطق الريفية والجبلية **بالنور الكهربائي** ليشمل نحو 20 ألف مشترك جديد وتوفير تمويلات إضافية لتعميم التيار الكهربائي ثلاثي التواتر تدريجيا على بعض المناطق الريفية للتشجيع على إقامة المشاريع الاستثمارية.

التنمية المستديمة : نظرا لاحتداد الطلب على الموارد الطبيعية الغير متجددة ولضمان وتحقيق تنمية مستديمة سيتواصل العمل خلال سنة 2013 على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحسين جودة الحياة والعناية بالبيئة الحضرية وذلك بإحداث وصيانة وتعهد المساحات الخضراء وتجهيز وتهيئة المنتزهات الحضرية وتنظيف الطرقات والمسالك والانهج وتدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء والشبكة الوطنية لمراقبة نوعية المياه وتكثيف عمليات المراقبة والمتابعة البيئية وحماية البيئة الصناعية من خلال مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية والسياحيّة والإعداد لانطلاق مشروع الفوسفوجيبس وإزالة التلوث واستصلاح موقع مصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين.

كما ستتكثف الجهود من أجل مقاومة التلوث المائي بتعميم خدمات التطهير بالمدن والمناطق الريفية ودعم العمل البلدي في مجال جمع الفضلات المنزلية والنفايات الصلبة وغلق المصبات العشوائية إلى جانب مقاومة ظاهرة فواضل البناء الملقات على الطرقات الرئيسية وبمداخل المدن.

وفي إطار المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومقاومة التصحر ستتكثف الجهود من أجل مواصلة تعبئة الموارد المائية لبلوغ نسبة 95% في غضون سنة 2016 وتنفيذ البرامج الرامية إلى الرفع من نسق التشجير الغابي والرعوي وحماية التربة والمخزون النباتي ومجابهة التدهور البيئي بالمناطق الحساسة والصحراوية وإنجاز مشروع التصرف المندمج (المرحلة الثانية) الذي يهم ولايات الشمال.

وفي قطاع الطاقة ستتواصل المجهودات للتحكم في الطاقة وترشيد استغلالها وتطوير استعمال الطاقات البديلة والنهوض بالطاقات المتجددة بدعم الاستبدال الطاقي داخل المؤسسات

الصناعية والخدماتية وتوجيه الاستهلاك نحو الطاقات المحلية الأقلّ كلفة وخاصة منها الغاز الطبيعي وتدعيم النجاعة الطاقية في البنايات الجديدة والتشجيع على اعتماد نمط البناء المستديم والاستئناس بالنتائج التي أفضت اليها الدراسات الخصوصية في المجال. كما سيتم تعزيز استعمال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتركيز اللاقطات الشمسية في قطاع السكن والخدمات لتسخين المياه إلى جانب تعزيز النقل الجماعي للأشخاص والنقل الحديدي للبضائع وكذلك تدعيم التدقيق الطاقي وتصنيف التجهيزات الكهرومنزلية وتطوير التعاون في مجال الطاقات المتجددة وإنجاز مشاريع إنتاج في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي مجال التهيئة الترابية ستتواصل الجهود لإعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة الخاصّة بالجهات الاقتصادية والتجمعات العمرانية الكبرى وبعض المناطق الحساسة والدراسات المحورية والخصوصية وانطلاق الدراسة الخاصة بوضع خريطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى والانطلاق في تركيز المرصد الوطني للفضاء الترابي. كما يتوقع خلال سنة 2013 الانتهاء من إنجاز الأطالس الرقمية لولايات توزر ومدنين وجندوبة والكاف وسليانة ومواصلة إعداد أطالس ولايات باجة ونابل وصفاقس وإنجاز المرحلتين الثانية والثالثة لقاعدة المعطيات الطبوغرافية الرقمية.

وسترتكز الجهود في مجال حماية البيئة على إنجاز مشاريع تهتم بالبيئة الحضرية وتحسين جودة الحياة لدى المواطن والمحافظة على المنظومات الطبيعية والتنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية ومقاومة التلوث بشتى أشكاله والعناية بالبيئة الصناعية. وينتظر بالخصوص تنفيذ برامج صيانة المناطق الخضراء وتهيئة المنتزهات الحضرية والعناية بجمالية المدن. كما سيتواصل إنجاز المشاريع والبرامج الرامية إلى الحدّ من التلوث الصناعي عبر التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية وتيسير إدماج تقنيات الإنتاج النظيف والقضاء على جيوب التلوث القديمة.

وستتركز الجهود في مجال التطهير على الترفيع في نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة وتعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان وتحسين نوعية المياه المعالجة وإحكام استغلالها مع الحرص على إحكام التصرف في الحمأة وتثمينها وإحداث محطات تطهير لمعالجة المياه المستعملة الصناعية.

ويشتمل برنامج الاستثمار بالأساس على انجاز أشغال 48 محطة تطهير وأشغال توسيع وتهذيب شبكات التطهير فضلا عن انجاز دراسات الأمثلة المديرية للتطهير لتونس الكبرى ونابل ودراسات انجاز محطات تطهير وبرمجة توسيع وتهذيب شبكات التطهير بعدة ولايات.

وبالتوازي ستشهد سنة 2013 مواصلة البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن ومشاريع صيانة شبكات مياه الأمطار بالوسط الحضري والذي يهم جهر وتنظيف 57 وادي ومجرى بطول 132 كلم موزّعة على 9 ولايات وهي تونس وأريانة ومنّوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس فضلا عن دفع المشاريع المتعلّقة بالتصرّف في النفايات. كما ينتظر مواصلة تنفيذ 25 مشروعا لحماية المدن من الفيضانات وإنجاز 15 مشروعا جديدا تخص حماية 13 مدينة وانطلاق تحيين الدراسات الفنية لحماية مدن أخرى.

وسيتواصل خلال سنة 2013 العمل على ضمان ديمومة الموارد الطبيعية غير المتجددة والمحافظة عليها للأجيال القادمة من خلال تنفيذ مشاريع لتعبئة الموارد المائية والتشجير الغابي والرعوي في إطار مكافحة التصحر والرفع من المساحات الغابية والرعوية وتقليص الضغط على المناطق الحساسة وكذلك حماية السواحل والثروة البحرية من الاستغلال العشوائي.

6. التنمية البشرية والساسات الاجتماعية

واعتبارا لأهمية تأهيل الموارد البشرية والرقي بالسياسات الاجتماعية في انجاح عملية التنمية، ستشهد السنة القادمة استحثاث نسق الاصلاحات المتعلقة أساسا بميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والتشغيل الى جانب التقدم في التقليص من الفقر ومزيد العناية بالبرامج الهادفة لدعم الرعاية الاجتماعية.

الموارد البشرية : تبعا لما شهدته سنة 2012 من تسارع في نسق إنجاز البرامج والسياسات الرامية إلى الإرتقاء بمستويات التنمية البشرية إلى درجات أرفع وذلك وفقا لما ورد في برنامج عمل الحكومة ورصد الإمكانيات المادية والبشرية لتدعيم ميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والتشغيل. سيتركز العمل خلال السنة الدراسية 2013/2012 في **القطاع التربوي** على مواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة ابان الثورة لضمان استمرارية المنظومة التربوية: تحسين ظروف الدراسة والعمل بالمؤسسات التربوية وتذليل الصعوبات المادية واللوجستية جراء ما لحق المؤسسات التربوية من أعمال نهب وحرق وإتلاف للتجهيزات التربوية والبيداغوجية وتأمين

الامتحانات الوطنية علاوة البدء في عملية إصلاح المنظومة التربوية تدريجيا إضافة إلى تنفيذ أشغال البناء والتوسعة للفضاءات التربوية طبقا لما هو مبرمج بالميزانية.

وستعمل وزارة التربية في الفترة القادمة على الحد من نقائص نظام التربية والتعليم المدرسي والحرص على صيانة المؤسسات التربوية وتجهيزها وتكثيف الجهد من أجل إرساء منظومة تربوية جديدة يشارك جميع الأطراف في رسم ملامحها وفقا للندوة الوطنية حول منهجية اصلاح المنظومة التربوية.

ويمثل قطاع **التكوين المهني** عنصرا محوريا في التوجهات التنموية الرامية إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية من خلال تنمية قدرات الموارد البشرية وإكسابها المهارات اللازمة لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وضمان حظوظ أوفر لآندماجها في سوق الشغل. ولهذا سيتم إعادة هيكلة مصالح وزارة التكوين المهني والتشغيل ووضع آليات لتأسيس علاقات تعاقدية مع كافة المتدخلين لتحسين حوكمة جهاز التكوين المهني وتتماشى والخطط الجهوية التنموية.

واعتبارا للدور الهام **للتعليم العالي** في تحسين مؤشرات التنمية ورفع التحديات المستقبلية، تواصل خلال السنة الجامعية 2011–2012 تحسين جودة التعليم العالي ودعم استقلالية الجامعات وتكوين المكونين وتعزيز البحث العلمي الجامعي والرفع من مردوديته. وسيتواصل خلال السنة الجامعية 2012-2013 العمل على مزيد تحسين جودة التعليم العالي وإرساء منظومة متكاملة للتقييم وضمان الجودة والارتقاء بتصنيف الجامعات التونسية. أما على مستوى البنية الأساسية للقطاع، فينتظر إضافة ثلاث مؤسسات جامعية جديدة وهي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقليبية وكلية العلوم والتقنيات بسيدي بوزيد والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين. كما ينتظر تعزيز شبكة البحث العلمي الجامعي، وإحداث مركز البحث في "الميكرو إلكترونيك" و"النانوتكنولوجيا" صلب القطب التكنولوجي بسوسة ومركز البحث في الإعلامية والملتميديا والمعالجة الرقمية للمعطيات بالقطب التكنولوجي بصفاقس.

واعتبارا للعناية الفائقة التي حظيت بها **القطاعات الإجتماعية** سنة 2012 مثلما يتجلى ذلك من خلال الترفيع في حجم الإعتمادات المرصودة للغرض الى نسبة تفوق 24% مقابل17 و20% سنويا خلال العشريات المنقضية، ستتركز الجهود في المجال الصحي على تجسيد الخيارات

الإستراتيجية ووضع سياسات جديدة تضمن المساواة بين السكان والفئات والجهات. وسعيا إلى تحقيق هذا التوجه ومواكبة لتطلعات السكان في المجال الصحي والتي أفرزتها نتائج الإستشارة الجهوية وجلسات المقاربة مع القطاعات والجهات، تم خلال سنة 2012 الشروع في إنجاز مشاريع وبرامج متعددة لفائدة مختلف الجهات مع التركيز على المناطق الداخلية للبلاد والتي تشكو نقصا في مجال الخدمات الصحية.

وفي مجال التنمية الاجتماعية **ومقاومة الفقر** فقد سجلت سنة 2012 دعما هاما تجسد في الترفيع في عدد العائلات المنتفعة بمنح في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وزيادة قيمة المساعدات المالية مع الحرص على تصويب المساعدات نحو مستحقيها وكذلك دعم شبكة مؤسسات الوقاية والرعاية الإجتماعية وإنجاز دراسة تقييمية للحماية الإجتماعية الموجهة للأطفال.

وسيتمّ خلال سنة 2013 دعم الشراكة مع المجتمع المدني في تنفيذ البرامج الاجتماعية وإعداد مشروع اتفاقية إطارية مشتركة لتنظيم العلاقات المهنية للعاملين بجمعيات رعاية المعوقين إلى جانب إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث وتنظيم المؤسسات الخيرية. وفي مجال الهجرة تم إجراء جملة من الاصلاحات الهيكلية نذكر منها: إحداث كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج ومجلس استشاري للتونسيين بالخارج يضم كافة مكونات شرائح التونسيين بالخارج وتفعيل المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج ومزيد العناية بشباب الهجرة من خلال دعم تواصلهم بالوطن. كما ينتظر تطوير الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الهجرة وتسريع التعاون مع المنظمات الأجنبية غير الحكومية المعنية بالهجرة.

وبخصوص قطاع **الثقافة** سيتواصل تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والهيكلية الرامية إلى تطوير المنظومة القانونية الخاصة بالمؤسسات الثقافية وخاصة المرجعية منها والتنشيطية وتطوير منظومة التصرف في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتأكيدا للعناية بمختلف الفنون واستثمار نتائج الإستشارة الوطنية حول الكتاب لبلورة خطة عملية للنهوض بالكتاب والنشر والمطالعة. كما سيتم خلال سنة 2013 مراجعة التنظيم الهيكلي للوزارة وتطوير التشريعات المنظمة للمؤسسات الثقافية بالإضافة إلى إحداث إطار مؤسساتي يعنى بتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية.

وستشهد سنة 2013 تركيز الجهود في آتجاه حماية إنتاجات المبدعين من الاستغلال اللامشروع من خلال تفعيل قانون الملكية الفنية والأدبية والفكرية ومراجعة قواعد استغلال المصنفات وتحسين مردود عائدات الحقوق المادية المتأتية من هذه المصنفات بوسائل الإعلام المسموعة والمرئية. كما سيتواصل تفعيل نظام رخصة مبدع لفائدة المبدعين العاملين في القطاع العام بالتوازي مع مواصلة الإحاطة الإجتماعية بالمبدعين.

وبخصوص التراث، ستشهد سنة 2013 تطوير أداء المؤسسات المرجعية في التراث فضلا عن إعادة هيكلة المعهد الوطني للتراث وتنفيذ برامج صيانة المخزون الوطني من المواقع والمعالم والمدن التاريخية والقرى والمجموعات التقليدية وحمايته وإحيائه وتوظيفه لإحداث مسالك سياحية وثقافية جديدة.

وفيما يتعلق **بالرياضة والتربية البدنية** سيتم العمل خلال سنة 2013 على مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للرياضة للجميع والإرتقاء بنسبة التغطية بمادة التربية البدنية في الوسط المدرسي ومراجعة الزمن المخصص لتدريس مادة التربية البدنية وإنجاز دراسة تقييمية لتطوير الرياضة بالوسط المدرسي والرفع من أداء منظومة الرياضة المدنية بتطوير مستوى المسابقات الرياضية فنيا وأخلاقيا. كما ينتظر تدعيم الممارسة الرياضية المنظمة قصد الرفع من نسق بعث الجمعيات والشروع في إعداد مجلة قانونية رياضية وفتح ملفي التمويل الرياضي والإحتراف الرياضي ومزيد النهوض بالرياضة النسائية ومواصلة دعم رياضة المعوقين علاوة عن دعم الإستثمار الخاص في مجال الشباب والرياضة.

وحظي قطاع **الشباب** باعتبار المناخ الجديد الذي أفرزته الثورة بعناية خاصة والتي ستسهم في تطوير المشاركة الإجتماعية والمدنية للشباب وتأمين انخراطه بكثافة في سياق بعث الجمعيات بمختلف مجالاتها والمشاركة في المنابر الإعلامية وشبكات التواصل الإجتماعي ومختلف المؤسسات الشبابية والثقافية. كما سترتكز توجهات قطاع الشباب خلال سنة 2013 على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وإرساء آليات حوار جديدة معه وإيلاء الأهمية اللازمة لمجال الإعلام الشبابي الوظيفي والخدماتي وإنجاز مواقع "واب" بدور الشباب تدعيما للإعلام والإتصال عبر التكنولوجيات الحديثة وتطوير الخطة الوطنية للسياحة الشبابية.

ويندرج قطاع **الطفولة** ضمن المجالات الحيوية لارتباطه بفئات عمرية متعددة وذات حاجيات مختلفة تتصل بميادين الصحة والتربية والطفولة المبكرة، والتي كانت تشكو من الإقصاء والتهميش لا سيما بالمناطق الداخلية وتفتقر للخدمات الصحية وخدمات الطفولة المبكرة من رياض أطفال وكتاتيب ومؤسسات التعليم التحضيري. ومن هذا المنطلق سترتكز التدخلات سنة 2013 بالأساس على تطوير شبكة مؤسسات الطفولة ببعث نوادي ومركبات جديدة للطفولة ومواصلة تنفيذ مختلف البرامج المتعلقة بتهيئة هذه المؤسسات وتأهيلها وصيانتها وكذلك تطوير خدمات رعاية الطفولة الفاقدة للسند من خلال دعم قدرات الأسر وتشجيع صيغة الإيداع العائلي وإعادة هيكلة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومواصلة الأنشطة الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الطفل ومزيد نشر الثقافة الرقمية عبر مراكز الإعلامية الموجهة للطفل وتطويرها.

وفي نفس السياق تمّ إيلاء مزيد الإهتمام **بالمرأة والأسرة** باعتبار دورهما في استكمال مقومات المجتمع التونسي. وسيرتكز الاهتمام في هذا المجال على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز دور المرأة على مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فضلا عن النهوض بأوضاع المرأة في الريف بإعداد المسوحات وتدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ونشر ثقافة حقوق المرأة في المناطق الريفية وإعادة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة وتنظيم دورات تدريبية لفائدة المرأة وحفز المشاركة في الحياة العامة وأخذ القرار وتكريس لنوع الاجتماعي والمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.

وستشهد سنة 2013 تكثيف الجهود من أجل مواصلة برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة الأسر الفقيرة التي تمثل المرأة عائلها الوحيد من خلال التكوين ورسكلة قدرات المرأة في الجهات ذات الأولوية وتنظيم دورات تكوينية حول كيفية بعث وتسيير المشاريع الصغرى وفي مجال الحرف التقليدية وتنظيم معارض لمساعدتهن على ترويج منتوجاتهن. وستشهد سنة 2013 كذلك إنطلاق الدراسة حول التحولات داخل الأسرة التونسية وإحداث مركز نموذجي للتوجيه الأسري ووضع استراتيجية إعلام واتصال وتثقيف حول الأسرة.

وفي مجال **العناية بالمسنين** ودعم مكانتهم داخل الأسرة والمجتمع تم خلال سنة 2012 الترفيع في عدد المسنين المنتفعين بالمنح القارة وإحداث فرق متنقلة إضافية لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدتهم في بيوتهم. وينتظر خلال سنة 2013 مواصلة تنفيذ البرامج الخاصة بكبار

السن ودعم مكانتهم داخل الأسرة والمجتمع وبرنامج دعم وتشجيع الجمعيات على إحداث فضاءات تثقيفية وترفيهية لفائدة المسنين.

ولقد بوّأت الإستراتيجيّة التّنموية الجديدة الإنسان مكانة محوريّة صلب الاهتمامات الوطنية باعتباره في الآن ذاته الوسيلة المثلى والغاية القصوى لكل عمل إنمائي حيث كشفت ثورة 14 جانفي عن مدى عمق الهوّة بين ما كان يسوّق له النظام السّابق وبين الواقع الإجتماعي لاسيما فيما يتعلق بالفئات ضعيفة الدخل وظاهرة الفقر.

وسجّلت الفترة المنقضية عديد النقائص على مستوى النّجاعة والمردودية لمختلف البرامج والتدخلات الاجتماعية والتي تتجلّى خاصة من خلال تعدّد وتشتّت البرامج ذات الطابع الاجتماعي وافتقارها للتنسيق بين مختلف المتدخّلين والغياب شبه الكلّي للمجتمع المدني إضافة إلى المعالجة الجزئيّة والقصيرة المدى للإشكاليات المطروحة وتعمد توظيفها لغايات سياسية وترسيخ التبعيّة الممنهجة للتّحويلات الاجتماعيّة عوضا عن التّعويل على الذّات والعمل الجاد.

ويتنزّل في هذا الإطار الخيار الحضاري الذي أقدمت عليه تونس ما بعد الثّورة والقاضي باعتماد مقاربة تنموية تشاركية ترتكز مراجعة منوال التّنمية بمختلف أبعاده قصد إحكام الملاءمة بين مقتضيات التّنمية الاقتصاديّة ومتطلبات التنمية البشريّة والاجتماعية والجهوية. وتهدف الخطّة الوطنيّة المرسومة إلى توخّي سياسة اجتماعية عادلة ومتضامنة وشاملة لكلّ الفئات وكذلك الرقي بنجاعة السّياسات والبرامج الاجتماعيّة ومزيد تصويبها نحو مستحقّيها.

وتقتضي المقاربة الجديدة لمسألة الفقر إرساء منظومة مستحدثة ومتناسقة الأبعاد والمكوّنات ترتكز على المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني وتنفيذ إصلاح معمّق لصيغ التّصرّف في مكوّنات المنظومة العموميّة للنّهوض الاجتماعي وفي بلورة السّياسات ذات العلاقة وتنفيذها ومتابعة إنجازها وتقييمها طبقا لمقتضيات الحوكمة الرّشيدة وكذلك التّوجّه نحو تدعيم اللاّمركزية في وضع وتنفيذ السّياسات الاجتماعية.

وينتظر في هذا السياق إرساء شبكة للأمان الاجتماعي تستند إلى توسيع مظلّة التّغطية الاجتماعيّة لتشمل كلّ الفئات المهنيّة وتدعيم النّفقات والتّحويلات الاجتماعية ومراجعة منظومة الدعم والعمل على مزيد تنمية الموارد البشرية لاسيما السّكن الخدمات الصحية والتربية والتكوين

وتكثيف المساندة والإحاطة بالعائلات المعوزة وذات الاحتياجات الخصوصيّة واستهداف القضاء على الفقر المدقع.

كما سيتم تكثيف الجهود من أجل المعالجة الاقتصادية النشيطة لظاهرة الفقر وذلك من خلال دفع التّشغيل وإحداث موارد الرّزق والتّقليص التّدريجي في أشكال التشغيل الهشّ وتحسين الأجور الدّنيا وكذلك النهوض بالتّنمية الجهويّة ودعم اللامركزية والشراكة مع الجهات مع تعزيز قدرتها على تثمين طاقاتها وقدراتها الذاتية فضلا عن تطوير مختلف أنماط الاقتصاد الاجتماعي التّضامني ومراجعة شاملة للبرامج والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الاعتماد على الذّات والعمل.

I الجزء الأول

التوازنات العامة

1.I الباب الأول

الوضع الاقتصادي خلال سنة 2012

1-1-I عاشت تونس سنة 2012 على وقع ثورة 14 جانفي 2011 والتي بمقتضاها دخلت البلاد في مرحلة جديدة وحاسمة تطمح فيها إلى إرساء نظام ديمقراطي سليم وبناء نموذج جديد للتنمية يقوم على التوازن والعدل والشفافية ويمكّن من الرقي بمسار التنمية إلى أعلى درجات النّماء والرفاه.

2-1-I ورغم الوقع الايجابي لثورة 14 جانفي على المشهد السياسي في تونس وما تحمله من آفاق واعدة على جميع المستويات فإن التقلبات والأحداث التي صاحبتها أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي تكثفت الجهود على إثرها لوضع وتنفيذ البرامج والآليات الكفيلة بمعالجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الظرفية ومساندة القطاعات المتضررة.

3-1-I كما أفرزت ثورة 14 جانفي نقائص هيكلية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تتمثل بالأساس في بروز فوارق جهوية اقتصادية واجتماعية واستفحال ظاهرة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا. وإنّ تجاوز هذه التحديات ليس بالأمر الهين ويتطلب حيزا زمنيا وجهدا يتجاوز المدى القصير إذ بالاضافة الى ضرورة تكثيف الجهود لتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتباره شرطا أساسيا لاسترجاع النشاط الاقتصادي لسالف حيويته فإنه يتعين العمل على ارساء انموذج تنموي جديد يقطع نهائيا مع مخلفات الماضي ويؤسس لبناء مشروع مجتمعي جديد قوامه الحرية والعدالة والمواطنة وهدفه الرقي الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتنمية العادلة بين كافة الفئات والجهات.

4-1-I وقد كان لحالة عدم الاستقرار والفوضى التي تلت ثورة 14 جانفي آثار سلبية على الاقتصاد الوطني لسنة 2011 حيث سجل الناتج المجلي الاجمالي نموا سالبا بنسبة 2%.

I-1-5 وأمام هذا الوضع الاستثنائي بادرت الحكومة بوضع برنامج عمل استعجالي ومتكامل يقوم على انتهاج سياسة اقتصادية توسعية للخروج التدريجي من الوضع الذي ساد إبان الثورة بأقل التكاليف الممكنة فضلا عن مجمل الإجراءات والتدابير المعتمدة لمساندة المؤسسات التي مرت بصعوبات والتي مكنت من التقليص أكثر ما يمكن من مخاطر فقدان مواطن الشغل في عديد المؤسسات. هذا إلى جانب الدعم غير المسبوق للاستثمارات العمومية في الجهات الداخلية.

I-1-6 وعلى هذا الأساس، تسنى تسجيل بوادر انتعاشة خلال الفترة الأولى من سنة 2012 تؤكّد بداية تعافي الاقتصاد الوطني من تبعات الأوضاع غير الملائمة التي تلت الثورة خاصة من خلال استرجاع ديناميكية قطاعات السياحة والنقل والمناجم والطاقة بعد الركود الحاد المسجل في سنة 2011.

I-1-7 إلا أنه في المقابل وبداية من شهر أفريل الماضي تمّ تسجيل بعض التباطؤ في نسق تطور الصادرات بحكم تقلص الطلب الخارجي الموجه لتونس نتيجة الانكماش المسجل في منطقة الاورو مع تواصل الضغوط على التوازنات المالية الكبرى وبخاصّة توسع الميزان التجاري وارتفاع مستوى أسعار بعض المواد الغذائية.

I-1-8 أما على الصعيد الاجتماعي، فقد سجل تراجع في موجة الإضرابات والاعتصامات وهو ما يعكس بداية استرجاع ثقة مختلف المتدخّلين حيث انخفض عدد الإضرابات بنسبة 8% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012. ويأتي هذا الوضع نتيجة الاتفاق بشأن الزيادة في الأجور وأيضا البدء في حوار اجتماعي مع الأطراف الاجتماعية والشروع في إرساء عقد اجتماعي بين مختلف الأطراف. كما اتسم الوضع الاجتماعي أيضا بتعدد البرامج والآليات لمساندة الفئات المعوزة لإخراجها من دائرة الإقصاء والتهميش التي تتخبط فيها.

I-1-i المحيط العالمي

I-1-9 اتسم المحيط الدولي خلال سنة 2012 بهشاشة الوضع الاقتصادي في بلدان منطقة الاورو رغم الجهود المبذولة من الأطراف الفاعلة في الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية لتطويق تداعيات أزمة المديونية العمومية والتخفيف من أثرها على الاقتصاد الحقيقي. ولقد تعددت المساعي والمبادرات الدولية لاحتواء آثار أزمة

الديون السيادية في العديد من الدول الأوروبية وهو ما تجلى من خلال إقرار البنك المركزي الأوروبي خلال الثلاثي الثاني لآلية إنقاذ جديدة تتضمن شراء السندات في أسواق الديون دون سقف محدد بهدف الحد من ارتفاع تكاليف الاقتراض للدول التي تعاني صعوبات وضغوطات مالية كبيرة على غرار اسبانيا وايطاليا علاوة على قرار البنك المركزي الأوروبي الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية في أقل مستوياتها لتنشيط الحركة الاقتصادية.

I-1-10 كما اتسم الوضع الاقتصادي الدولي بتطور نسبي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثي الثالث من السنة الجارية مقارنة مع النتائج المسجلة خلال الثلاثي الثاني مردّه بالأساس الإستعادة التدريجية لنسق الطلب الداخلي وبخاصّة الاستهلاك الخاص والاستثمار. وأمام صعوبة الوضع الإقتصادي العالمي واعتبارا لحدّة الضغوط المسلطة على سوق الشغل بادر البنك الفيدرالي الأمريكي باتخاذ جملة من الإجراءات الظرفية والدقيقة العاجلة بهدف استرجاع النسق العادي للنمو.

I-1-11 هذا وتميّزت الفترة الأولى من سنة 2012 كذلك بتسجيل استقرار نسبي للأوضاع في دول الربيع العربي خاصّة بعد إجراء انتخابات رئاسية في مصر وانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام في القطر الليبي بالرغم من تواصل الضغوط السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة مع اشتداد الأزمة السورية وصعوبة التكهن بتأثيراتها على المنطقة ككلّ.

I-1-12 وتشير المعطيات المتوفرة حول تطور النشاط الاقتصادي العالمي خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية إلى:

- تباطؤ نسبي للنشاط الاقتصادي الأمريكي حيث بلغت نسبة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بحساب الانزلاق السنوي 2.3% خلال الثلاثي الثالث مقابل 2.1% في الثلاثي الثاني بالعلاقة مع تسريع نسق تطور الطلب الداخلي وخاصة الاستهلاك الخاص (1.8% مقابل 0.7%).
- تراجع نسبة النموّ في منطقة الاورو بـ0.6% بحساب الانزلاق السنوي مقابل انخفاض بنسبة 0.4% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2012 بسبب تقلص الاستهلاك الخاص بالعلاقة مع الإجراءات التقشفية التي تمّ اتخاذها في عديد البلدان الأوروبية علاوة على ركود الاستثمار

بالرغم من تعدد وتنوع الإجراءات الرامية إلى تنشيط الاقتصاد وخاصة اللجوء إلى سياسة مالية أكثر مرونة.

- تراجع نسبة النمو في الصين إلى 7.4% خلال الفترة المتراوحة بين جويلية وسبتمبر 2012 مقابل 7.6% خلال الثلاثي الثاني نتيجة لمجمل الإجراءات التي تمّ اتخاذها لتفادي الضغط على الاقتصاد إلى جانب تقلّص الطلب العالمي.

تطور النمو العالمي

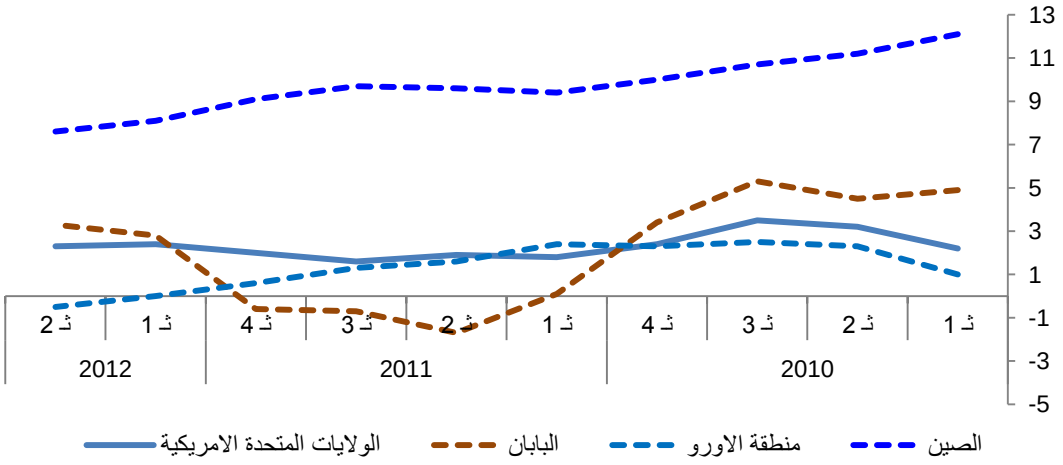

- تواصل استقرار نسب البطالة في مستويات مرتفعة بالعلاقة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي حيث بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 7.8% خلال شهر سبتمبر مقابل 8.1% في شهر أوت 2012 وارتفعت نسبة البطالة في منطقة الاورو لتبلغ 11.6% خلال شهري سبتمبر مع وجود تفاوت نسبي بين بلدان المنطقة حيث تجاوزت نسبة البطالة في اسبانيا عتبة 25.5% في شهر سبتمبر. علما وأن نسب البطالة في منطقة الاورو بلغت مستويات قياسية لم يتم تسجيلها منذ 25 سنة.
- تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية باستثناء الطاقة حيث تقلّص المؤشر العام لأسعار هذه المواد بـ11.9% إلى موفى أكتوبر.

مؤشر أسعار المواد الأساسية

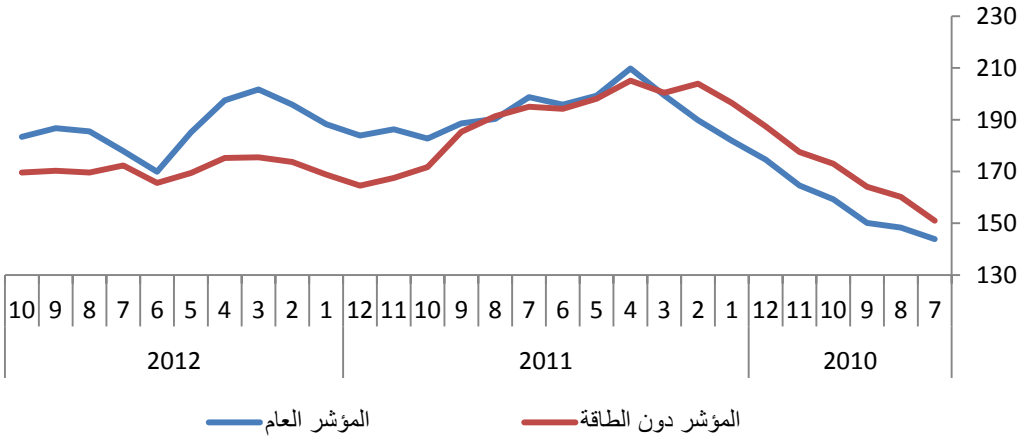

- تذبذب أسعار الطاقة إلى موفى شهر أكتوبر خاصة جراء تواصل التوترات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط من جهة وانخفاض مستوى مخزونات الخام بالولايات المتحدة الأمريكية بأكثر مما كان متوقع من جهة أخرى. ولقد بلغ سعر البرميل برنت 111.7 دولار في شهر أكتوبر 2012 مقابل معدّل 113.05 دولار في شهر سبتمبر ومعدّل 113.36 دولار في شهر أوت.

تطور سعر النفط (دولار للبرميل)

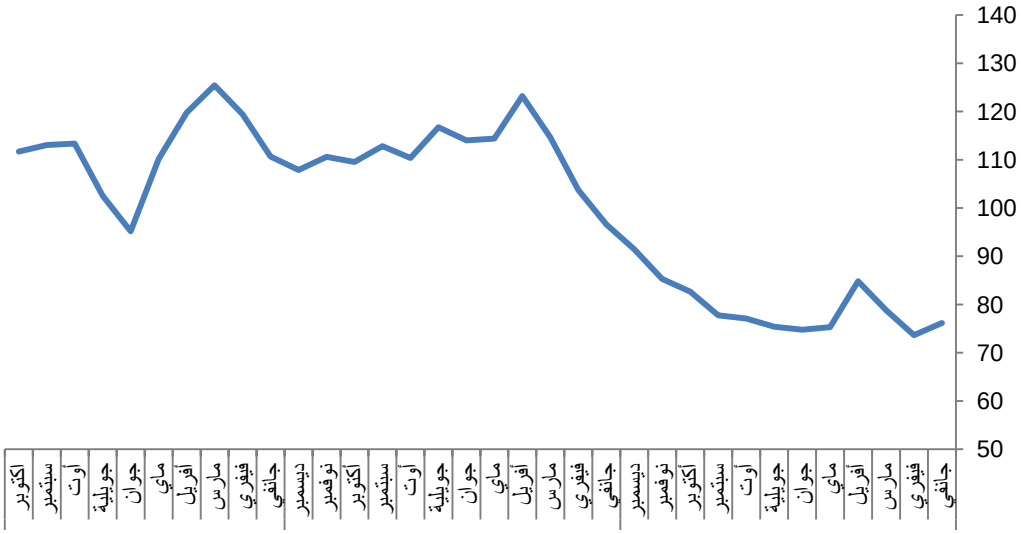

- تراجع طفيف للأسعار عند الاستهلاك في البلدان المصنعة خاصّة نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية.

- تذبذب سعر صرف الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى لاسيما الاورو واليان.
- عدم استقرار مؤشرات أهم البورصات العالمية جراء تواصل الضبابية قي الآفاق الاقتصادية ومراجعة كبرى المؤسسات لتوقعات نتائجها نحو الانخفاض.

I-1-ii النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2012

I-1-13 اتسمت الفترة الأولى من سنة 2012 بتسجيل مؤشرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الحقيقي بالرغم من تواصل الضغوط المسلّطة على التوازنات المالية وخاصة العجز الجاري ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

I-1-ii-1 النمو

I-1-14 يبرز من خلال النتائج الأولية للفترة الأولى من السنة الجارية تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2012 بنسبة 2.1% بالأسعار القارة بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4.6% خلال الثلاثي الأول وبلغ بالتالي نموّ الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3.3% خلال السداسي الأول من هذه السنة.

تطور الناتج الثلاثي

(بحساب الانزلاق السنوي)	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	السداسي الأول
الفلاحة والصيد البحري	4.0	3.9	4.0
الصناعات المعملية	3.3	-5.2	-1.2
الصناعات غير المعملية	-0.1	-2.9	-1.6
الخدمات	6.3	5.0	5.6
الناتج المحلي الاجمالي	**4.6**	**2.1**	**3.3**

I-1-15 ويرتكز هذا المستوى من النمو أساسا على:

- تطور هام للنشاط في قطاع الخدمات بنسبة 5.6% مرده أساسا استرجاع النشاط في قطاع السياحة وبدرجة أقل قطاع النقل حيث كان للتحسن الملحوظ للوضع الأمني واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية فضلا عن الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع السياحي

بصفة عامة الأثر الايجابي على مردودية القطاع. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى تطور البيتات الجملية بنسق مطرد بلغ 74.2% إلى موفى جوان 2012 مقابل انخفاض حادّ بنسبة 54.1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

- انخفاض القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية خلال السداسي الأول من هذه السنة بنسبة 1.2% بالأسعار القارة نتيجة تراجع الإنتاج على مستوى القطاعات الموجهة للتصدير حيث انخفضت القيمة المضافة في كل من قطاعي النسيج والملابس والجد والصناعات الميكانيكية والكهربائية على التوالي بنسبة 5.7% و3.7% خلال السداسي الأول من سنة 2012 بسبب تقلص الطلب الخارجي الموجه لتونس. علما وأن هذين القطاعين يمثلان قرابة 40% من إجمالي الإنتاج في قطاع الصناعات المعملية. وتجدر الإشارة إلى التوفق في تسجيل نمو ايجابي للقيمة المضافة في قطاع الصناعات الكيميائية نتيجة عودة النشاط في الحوض المنجمي.
- انخفاض القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 1.6% جراء التراجع الهام للنشاط في قطاع المحروقات حيث انخفضت القيمة المضافة بنسبة 7.7% خلال السّداسي الأول.

1-1-2 الاستثمار

1-1-16 اتسمت الفترة المنقضية من سنة 2012 بتسجيل مؤشرات ايجابية تنبؤ بتحسن المجهود الاستثماري وهو ما يتجلى من خلال:

- زيادة هامة في واردات مواد التجهيز بنسبة 15.9% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية مقابل انخفاض بحوالي 9.5% خلال نفس الفترة من سنة 2011.
- تطور مبيعات الاسمنت في السوق الداخلية بنسبة 11.3% خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية مقابل انخفاض بنسبة 7.8% خلال نفس الفترة من سنة 2011.
- المصادقة على 244 ملفا للتأهيل في القطاع الصناعي خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة بقيمة 389 م د.
- ارتفاع نوايا الاستثمار بنسبة 14.8% في القطاع الصناعي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012 وارتفاعها بنسبة 46.1% في قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة.

- ارتفاع ملحوظ لحجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 26.6% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية ليبلغ 1482.1 م د خاصة في قطاع الطاقة (25%) وقطاع الصناعات المعملية (25.6%). كما ارتفع عدد المؤسسات الجديدة المنتصبة خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية إلى 90 مؤسسة وبلغ عدد عمليات التوسعة 147 عملية ممّا مكّن من إحداث 8428 موطن شغل جديد.

3 ii 1 I التشغيل

17 1 I حظي موضوع التشغيل بعناية بالغة سنة 2012 مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال :

- إحداث برنامج " التشجيع على العمل " الذي يهدف إلى تحسين تشغيلية طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا وتحفيزهم على الانخراط الفعلي في مسار البحث عن شغل في إطار العمل المؤجر أو العمل المستقل
- إسناد امتياز جديد يهدف إلى التشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال تخفيض المرابيح الخاضعة للجباية وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بالنسبة للأجور المدفوعة بعنوان الانتدابات الجديدة لطالبي الشغل لأول مرة من قبل المؤسسات العاملة بالقطاعات المندرجة ضمن مجلة التشجيع على الاستثمار. وقد انطلق العمل بهذا الإمتياز منذ غرة افريل 2012 وسيتواصل إلى غاية 31 ديسمبر 2013.
- الشروع في مراجعة البرامج والسياسات النشيطة للتشغيل، وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتشغيل لربط تدخلاته بإحداث مواطن شغل قارة.
- إصدار قانون الانتداب بالوظيفة العمومية (جوان 2012) الذي يعتمد مقاييس تتعلق بسن المترشح وسنة التخرج كشرطين أساسيين للدخول إلى الوظيفة العمومية بالنسبة لـ 70% من المنتدبين فيما يقع انتداب البقية حسب الكفاءة. ويستثني هذا القانون أربع فئات يتم انتدابها آليا وهي المترشحين من عائلات شهداء وجرحى الثورة والمتمتعين بالعفو التشريعي العام والمعوقين والمترشحين في بعض أسلاك الوظيفة العمومية وذلك استنادا إلى الأقدمية وطبقا لمقتضيات النظام الأساسي الخاص بهذه الفئات. وينتظر أن يشمل هذا القانون 25 ألف عامل وإطار جديد يتم آنتدابهم تدريجيا في القطاع العمومي إلى موفى سنة 2012.

- تنظيم المؤتمر الوطني حول التشغيل الذي يعد تظاهرة هامة لطرح الإشكاليات وبلورة التوجهات حول التشغيل إنخرطت فيه جميع الأطراف من سلط سياسية وخبراء وممثلين عن المجتمع المدني وأفضى إلى إقتراح خطة عملية وإجراءات آنية للنهوض بالتشغيل، من ناحية، وإلى ضبط ملامح إستراتيجية متوسطة المدى في هذا المجال، من ناحية أخرى.

I-1-18 ويتعيّن التأكيد، من جهة أخرى، أن سوق الشغل شهدت مع مطلع السنة الحالية بوادر إيجابية مثلما يتبيّن ذلك من خلال تراجع نسبة البطالة بـ1.3 نقطة مائوية في الثلاثية الثانية من هذه السنة مقارنة بالثلاثية الأخيرة من سنة 2011 وهو انخفاض ينتظر أن يتواصل إلى موفى سنة 2012.

I-1-19 وقد تسنى تحقيق هذه النتائج، التي تبقى، على أهميتها، نسبية وهشة وتستدعي المثابرة والثبات على النهج الإصلاحي، بفضل تركيز الجهود من أجل المحافظة على مواطن الشغل ومساندة القطاعات التي شهدت اضطرابات وتنشيط الحركة الإقتصادية وذلك علاوة على الحفاظ على سلامة المناخ الإجتماعي الذي تحسنت مؤشراته خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012 مقارنة مع نفس الفترة من السنة المنقضية كالآتي :

- انخفاض عدد الإضرابات بنسبة 8% ؛
- تراجع عدد المؤسسات التي شهدت إضرابات بحوالي 6% ؛
- تراجع عدد العمال المشاركين في الإضرابات بنسبة 19% ؛
- تقلص عدد الأيام الضائعة بسبب الإضرابات بنسبة 19%.

I-1-4 التجارة الخارجية

I-1-20 شهدت المبادلات التجارية خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 نموا طفيفا لصادرات السلع بنسبة 3.9% مقابل ارتفاع ملحوظ للواردات بنسبة 13.5% بالأسعار الجارية في حين سجلت الصادرات والواردات خلال نفس الفترة من سنة 2011 على التوالي ارتفاعا بنسبة 8.8% و6.3%. وقد أدت هذه التطورات إلى تفاقم العجز التجاري الذي بلغ 9889.5 م د مقابل 6934.8 م د خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الماضية وانخفاض نسبة التغطية بـ6.3 من النقاط لتبلغ 68.8%.

تطور العجز التجاري خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 (م د)

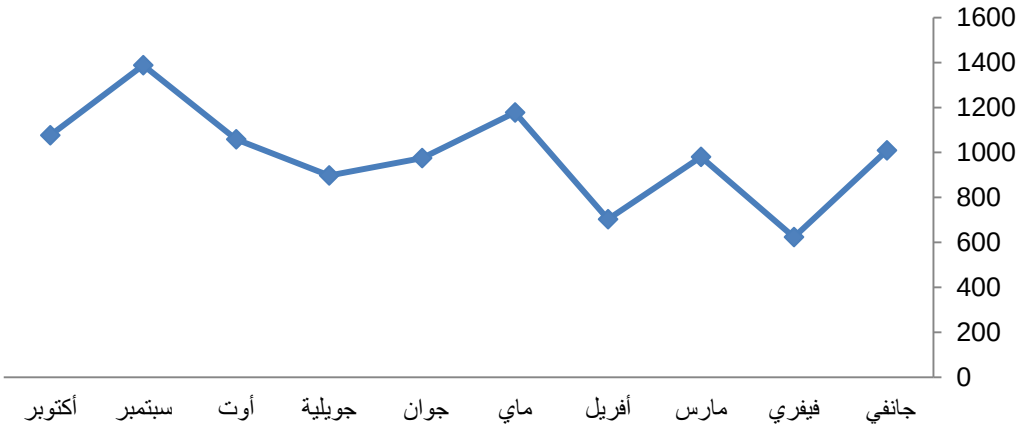

تطور نسبة التغطية خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012

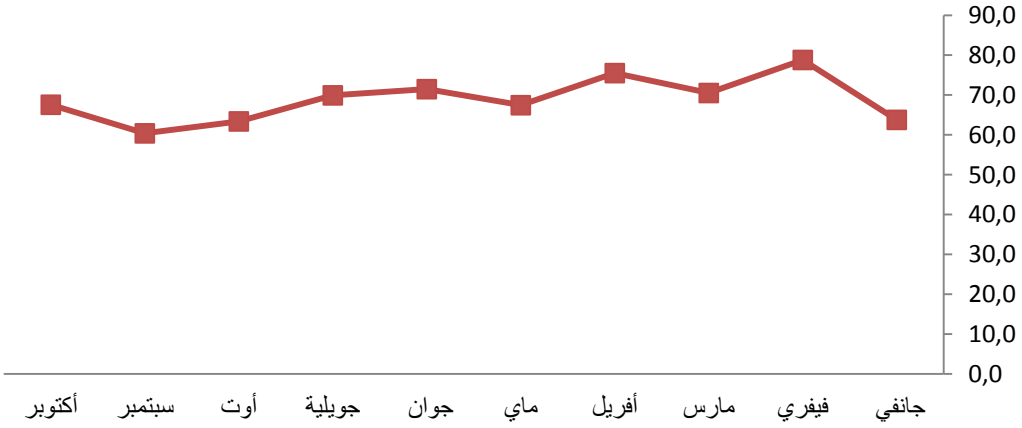

I-1-2-1 ومن أبرز النتائج المسجلة على مستوى الصادرات:

- ارتفاع صادرات قطاع الطاقة بنسبة 19.9% مقابل 8.8% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الزيادة الهامة في مبيعات المواد المكررة بعد استئناف مصفاة بنزرت لنشاطها ابتداء من جويلية 2011.
- ارتفاع صادرات قطاع الفسفاط والكيمياء بنسبة 21.6% مقابل انخفاض ب28.1% خلال نفس الفترة من سنة 2011. ويعود هذا التحسن بالأساس إلى ارتفاع مبيعات كل من D.A.P ورفيع الفسفاط على التوالي بنسب 33.7% و38.3%.
- تطور صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 3.3% مقابل 17.5% مسجلة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011 وذلك بالعلاقة مع استقرار صادرات الصناعات الكهربائية وارتفاع صادرات الصناعات الميكانيكية ومعدات النقل.

- انخفاض مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية مقابل ارتفاع بنسبة 42.4% خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الماضية.
- انخفاض مبيعات قطاع النسيج والملابس والجلد ب9% مقابل ارتفاع بنسبة 7.5% خلال نفس الفترة من سنة 2011 نتيجة تراجع صادرات كل من الملابس الجاهزة والأحذية على التوالي بنسبة 11% و4.2%.

I-1-22 أما على مستوى الواردات، فقد اتسمت العشرة أشهر الأولى من السنة الحالية بارتفاع واردات جميع المواد حيث تم تسجيل:

- زيادة هامة لواردات مواد الطاقة بنسبة 29.5% مقابل ارتفاع ب30.9% خلال نفس الفترة من سنة 2011 ويعزى ذلك بالأساس لارتفاع واردات الغاز الطبيعي والنفط الخام علما وأنه لم يتم استيراد هذه المادة خلال السبعة أشهر الأولى من السنة الفارطة نظرا لتوقف مصفاة بنزرت عن النشاط طوال تلك الفترة.
- ارتفاع هام في واردات المواد الاستهلاكية ب13.7% مقابل شبه استقرار خلال نفس الفترة من سنة 2011 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع واردات الشاحنات والسيارات السياحية والمعدات الأخرى على التوالي بنسبة 64% و51.2% و232.1% بالعلاقة مع تزايد حجم الاستثمارات في مجال النقل.
- ارتفاع هام في واردات مواد التجهيز ب14% مقابل انخفاض بنسبة 9.3% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011 بالعلاقة مع استحثاث نسق الاستثمار.
- زيادة في واردات المواد الغذائية بنسبة 9.3% مقابل 39% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة مع ارتفاع واردات القمح الصلب والشعير على التوالي بنسبة 21.4% و49.8% وانخفاض واردات كل من القمح اللين والزيوت النباتية والسكر على التوالي بـ7.2% و16.2% و25.1%.
- ارتفاع واردات المواد الأولية والنصف المصنعة بنسبة 6.6% مقابل 7.3% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011.

I-1-23 وفيما يتعلق بهيكلة المبادلات حسب النظام التجاري فقد شهد القطاع الموجّه كليا للتصدير تراجعا في أدائه ليسجل انخفاضا بـ2.3% على مستوى الصادرات يعكس التأثير المباشر لتراجع النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو على نشاط التصدير حيث تم تسجيل انخفاض

في مبيعات قطاعي النسيج والملابس والجلد والفلاحة والمواد الغذائية على التوالي بنسبة 9.1% و11.2% مقابل ارتفاعها بـ7.3% و101.2% خلال نفس الفترة من سنة 2011 وتراجع نسق تطور مبيعات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (1.7% مقابل 23.5%). أما على مستوى الواردات فقد شهد القطاع انخفاضا بنسبة 2.6% مقابل ارتفاع بـ15.1% خلال العشرة أشهر الأولى من السنة المنقضية. فباستثناء قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الذي سجل شبه استقرارا في أدائه، عرفت جل القطاعات انخفاضا في وارداتها خلال هذه الفترة.

24 1 I وفي المقابل سجل النظام العام خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 ارتفاعا للصادرات والواردات على التوالي بنسبة 15.7% و21.4% مقابل انخفاض الصادرات بنسبة 4.5% وارتفاع الواردات بنسبة 2.5% خلال نفس الفترة من سنة 2011.

25 1 I فعلى مستوى الصادرات شهدت جل القطاعات تحسنا في مبيعاتها باستثناء قطاع النسيج والملابس والجلد الذي انخفضت صادراته بنسبة 4.8% مقابل ارتفاعها بـ15.5% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011. أما بالنسبة للواردات فقد تم تسجيل ارتفاع في جميع المواد خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الحالية.

5 ii 1 I ميزانية الدولة

26 1 I ينصهر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2012 ضمن الأهداف المرسومة بمنوال التنمية والرامية إلى دعم نسق الحركة الاقتصادية وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية فضلا عن تأمين سلامة التوازنات الجمليّة باعتبار الضغوطات المسجلة على المستوين الوطني والدولي.

27 1 I وفي هذا الإطار، سجلت المالية العمومية خلال التسعة الأشهر نتائج مرضية إجمالا وذلك بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي حيث بلغت نسبة الانجاز 68% على مستوى الموارد المالية الذاتية و57% على مستوى إجمالي الإنفاق.

28 1 I فبخصوص الموارد الذاتية بلغت الاستخلاصات الجملية إلى موفى شهر سبتمبر 13291 م د مسجلة بذلك نسبة نموّ تعادل 15.8% مقابل 18.2% مقدرة بقانون المالية التكميلي، وبلغت المداخيل الجبائية ما قدره 11111 م د مسجلة بذلك نسبة إنجاز في حدود 76.3% مقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي، أما على مستوى المداخيل غير الجبائية فلم تبلغ نسبة الانجاز سوى 43% وذلك بالعلاقة مع ضعف استخلاص

المداخيل الاستثنائية وانحصرت في حدود 159 م د مقابل تقديرات قانون المالية التكميلي الذي راهن على 3250 م د. ومن شأن عدم تحقيق هذه التقديرات أن ينعكس على عجز الميزانية المنتظر وبذلك على حاجيات التمويل.

29 1 I وبالتوازي بلغت النفقات المدفوعة دون اعتبار أصل الدين 12319 م د إلى موفى سبتمبر 2012 مسجلة نسبة إنجاز تعادل 54.5% تتأتى أساسا من الزيادة المسجلة في نفقات التصرف بحوالي 2%، في حين سجلت نفقات التنمية تراجعا بـ21% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011 ونسبة تنفيذ في حدود 32.5% (محتسبة دون اعتبار الاعتمادات المرصودة بالميزانية التكميلية وغير الموزعة).

الجهاز المالي:

30 1 I سجل توازن الجهاز المالي خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2012 تباطؤا في نسق نموّ الكتلة النقدية (ن3) التي ازدادت بنسبة 5.1% مقابل 6.1% في نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك نتيجة الأثر المتباين لتراجع المستحقات الصافية على الخارج وتطور كل من المستحقات الصافية على الدولة والمساعدات الممنوحة للاقتصاد بنسق دون المستوى العادي حيث سجلت على التوالي 6.7% و7.3% مقابل 15.2% و11.2% خلال نفس الفترة من سنة 2011.

6 ii 1 I الأسعار

31 1 I ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمعدل 5.5% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012 مقابل 3.3% خلال نفس الفترة من السنة الماضية وهو مستوى يعتبر مرتفعا نسبيا وإن كان يشهد شبه استقرار منذ شهر أفريل. وتطور هذا المؤشر خلال شهر سبتمبر بنسبة 0.7% بحساب التغيرات الشهرية وهو تقريبا نفس النسق المسجل خلال نفس الشهر من السنة الماضية وذلك نتيجة التراجع الطفيف لأسعار المواد الغذائية الطازجة ونجاعة المراقبة والمتابعة الدورية للمصالح المختصة.

32 1 I وتتضمن هذه الزيادة بالخصوص ارتفاعا هاما لأسعار المواد الحرّة التي تمثّل حوالي ثلثي السلة المكونة لمجمل المواد الاستهلاكية.

تطور مؤشر الأسعار حسب نظام التسعيرة

التسعة أشهر الأولى	2011	2012
المواد الحرة	4.3	7.1
المواد المؤطرة	1.0	2.2
المجموع	**3.3**	**5.5**

I-1-33 هذا وارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 7.5% خلال التسعة أشهر الأولى مقابل 3.2% خلال نفس الفترة من سنة 2011.

تطور مؤشر الأسعار حسب مجموعات المواد

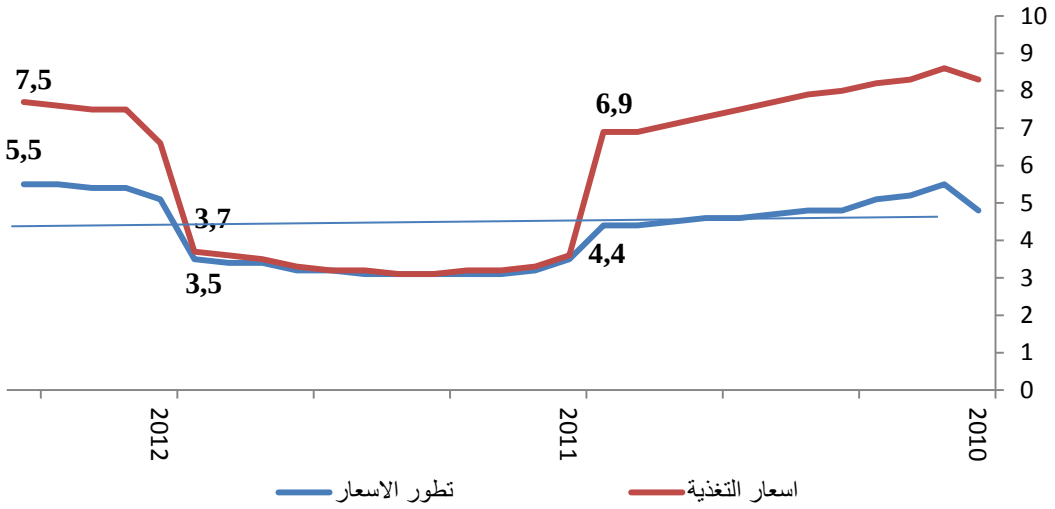

I-1-iii النتائج المنتظرة لكامل سنة 2012

I-1-34 انطلاقا من النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2012 وخاصة ما برز خلال الفترة المنقضية من انتعاشة للنشاط الاقتصادي بفضل استرجاع ديناميكية قطاعات السياحة والنقل والمناجم والمحروقات وتواصل النتائج الايجابية للقطاع الفلاحي مقابل تقلص الإنتاج الصناعي خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير، تم تحيين التقديرات المتعلقة بكامل السنة على أساس تحقيق نموّ ايجابي والمحافظة على التوازنات الجملية للاقتصاد في مستويات مقبولة عموما.

I-1-35 وتتمثل النتائج المنتظرة لسنة 2012 في :

- على مستوى **النمو**: تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% بالأسعار القارة نتيجة استرجاع النشاط في عدد من القطاعات المنتجة بفضل الاستعادة التدريجية للمناخ الاقتصادي والأمني الملائمين لتسريع وتيرة الإنتاج. ويتضمن هذا المستوى من النمو ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 4.1% بفضل الزيادة الملحوظة للإنتاج الفلاحي لاسيّما في قطاع الحبوب (22.7 مليون قنطار). كما تتسم سنة 2012 بتطور ملحوظ للقيمة المضافة في قطاع الخدمات بنسبة 4.1% وهي نسبة تفوق نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي بفضل التطور الايجابي للقيمة المضافة في قطاعي السياحة والنقل على التوالي بنسبة 8% و5% إضافة إلى نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 6.5% متأتية أساسا من استرجاع النشاط في كلّ مكونات القطاع. وفي المقابل ينتظر أن تسجل القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية شبه استقرار جراء التأثير السلبي لتقلّص الطلب الخارجي الموجه لتونس على نسق نمو القطاعات المصدرة.
- على مستوى **الاستثمار**: تطور الاستثمار الجملي بنسبة 13.5% بالأسعار الجارية ليرتفع حجم الاستثمار إلى 15986.6 م د ما يعادل 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتضمّن هذا المستوى مساهمة مرضية للاستثمارات العمومية بعنوان ميزانية الدولة سيخصص القسط الأوفر منها لتغطية الحاجيات التنموية للجهات الداخلية والتي تمّ ضبطها وفق مقاربة تشاركية وتوزيعها حسب مفاتيح تستند إلى معايير علمية تأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة. وستشمل مشاريع الاستثمار العمومي لهذه السنة بالخصوص دعم البنية الأساسية والمرافق الجماعية لاسيما تدعيم شبكة الطرقات وتمديد الطرقات السيارة نحو راس جدير وبوسالم وتوسيع وتبليط المسالك الفلاحية بمختلف الولايات وكذلك إنجاز مناطق صناعية جديدة وانطلاق انجاز مشاريع التنمية الجهوية بـ 90 معتمدية جديدة إلى جانب مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وتوسيع وتهيئة المناطق السقوية وحفر الآبار العميقة ومواصلة إنجاز مشاريع السدود والتحويل والربط فيما بين السدود. كما سيتمّ تنفيذ مشاريع حماية المدن من الفيضانات وبرامج تهذيب الأحياء الشعبية وإنجاز محطات التطهير والشروع في إنجاز برنامج خصوصي للسكن الاجتماعي إلى جانب تدعيم منشآت التعليم العالي والخدمات الجامعية والتربية والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية.
- على مستوى **الدفوعات الخارجية**: ينتظر أن يسجل عنصري المبادلات تباينا في النسق حيث ستنمو صادرات السلع والخدمات بنسبة 9.1% مقابل 0.5% سنة 2011 فيما تسجل واردات الخيرات والخدمات زيادة بنسبة 9% مقابل 4.5% تمّ تسجيلها سنة 2011. وعلى هذا

الأساس، سيبلغ العجز التجاري للسلع والخدمات 5146.5 م د مقابل 4750 م د في سنة 2011 ما يمثل نسبة تغطية بنحو 86.8% وهي تقريبا نفس النسبة المسجلة سنة 2011.

وبالنظر إلى الإجراءات التي تم إقرارها لتفادي تفاقم العجز التجاري وكذلك التطور المرتقب لميزان الخدمات وخاصة تواصل انتعاشة القطاع السياحي ورجوعه التدريجي إلى النسق العادي وكذلك تطور ميزان العوامل والتحويلات الجارية والذي يفترض زيادة في حجم الفوائد الموظفة على الدين الخارجي باعتبار السحوبات الهامة المسجلة سنة 2011 وتلك المنتظرة لسنة 2012 وكذلك ارتفاع قيمة تحويلات التونسيين بالخارج ينتظر أن يتوسع العجز الجاري للمدفوعات الخارجية ليبلغ 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 مقابل 7.3% سجّلت سنة 2011.

I-1-36 وتتضمن الإجراءات التي تم اتخاذها لتفادي تفاقم العجز الجاري الذي من المحتمل أن يتجاوز نسبة 8% اذا تواصل تطور المبادلات الخارجية على نفس الوتيرة في:

اجراءات لترشيد الواردات عبر:

- التحديد الفعلي للقروض الاستهلاكية خلال سنتي 2012 و2013 وتحديد آلية تجبر البنوك على التقليص من إسناد قروض الاستهلاك؛
- مراجعة حصة التمويل البنكي القصوى لتمويل اقتناء السيارات في حدود 60%، وذلك بالنسبة لسنتي 2012 و2013؛
- ترشيد توريد السيارات السياحية؛
- إرجاء تجسيم شراءات المنتجات الموردة وغير الضرورية، من قبل المؤسسات العمومية، غير المرتبطة بالاستثمار؛
- دعوة البنك المركزي لإصدار منشور لحث الموردين على استعمال العملات المودعة على ذمتهم لدى الوسطاء المقبولين قبل اللجوء على السوق النقدية لشراء العملات؛
- تسليم التراخيص حسب الموارد المتوفرة وحسب الأولويات؛
- تحديد نسبة الاستخلاص المسبق للواردات والتعجيل في إرجاع محاصيل الصادرات، وذلك حالة بحالة؛

- إلزام البنوك بالتقيد بالمعايير المتعلقة بالمكشوفات البنكية للشركات المضبوطة بين 15 يوم وشهر من رقم المعاملات؛

اجراءات لتشجيع الصادرات من خلال:

- التخفيض في مدة مكوث الحاويات إلى 4 أيام على الأكثر بما فيها فترة المكوث على متن الباخرة في انتظار التفريغ؛
- تفعيل المنظومة الالكترونية للقيام بإجراءات النقل الدولي للبضائع عند التوريد والتصدير (إضبارة النقل) والتدرج نحو جعلها إجبارية لكل المتعاملين وتشجيع الربط بتعريفات رمزية؛
- تواصل عمليات شحن الحاويات المعدة للتصدير إلى ما بعد الساعة الواحدة صباحا عند الاقتضاء؛
- تكوين خلية لدى الشركة التونسية للشحن والترصيف لمتابعة عمليات التصدير بصفة متواصلة بميناء رادس والتنسيق مع خلية مساندة التصدير المزمع احداثها؛
- التوجه نحو الرحلات الجوية المنتظمة لشحن البضائع نحو دول الخليج مع دعوة مهنيي قطاعات أخرى كالنسيج والمنتجات الإلكترونية وغيرها لاستغلال هذه الرحلات التفاضلية والتمركز في هذه الأسواق؛
- تنظيم ورشة عمل حول النقل الجوي نحو الأسواق الخليجية لتدارس مختلف الصعوبات التي يعاني منها القطاع على مستوى طاقة النقل والكلفة وطاقة الخزن التبريدي والمسائل اللوجستية وغيرها لتحديد منهجية عمل للمواسم التصديرية القادمة؛
- وضع آلية لتأمين الصادرات على أسواق افريقية مستهدفة جديدة وحرفاء جدد؛
- مراجعة نسب الدعم في اتجاه الترفيع بالنسبة للاستكشاف والترويج في الأسواق الإفريقية والأسواق الخليجية وعدد من الأسواق الأوروبية والآسيوية الغير التقليدية؛
- تمديد تدخلات صندوق اقتحام الأسواق الخارجية (FAMEX) بتخصيص اعتمادات بـ10 م د لتقديم المساعدات لـ200 مؤسسة (50% سلع و50%خدمات) بما يدعم التوجه نحو تنويع الأسواق الخارجية؛

- تمديد وتطوير تدخلات صندوق الضمان المالي (Finance Dhamen) من خلال الترفيع في سقف القروض المضمونة للخيرات من 000 750 دينار إلى 1 م د والخدمات من 000 200 دينار إلى 1 م د مع الترفيع في اعتمادات الصندوق بـ 2 إلى 3 مليون دينار وبما يضمن في جميع الحالات للصندوق تحمل مصاريفه والتغطية التأمينية الإضافية؛
- وضع خطوط قروض (lignes de crédits) لتزويد بعض الأسواق الإفريقية بمنتجات وطنية؛
- تيسير إجراءات الحصول على تأشيرة بالنسبة للأفارقة القادمين للتداوي أو للتعليم العالي مع اقتراح تمكين الجهة التونسية المنتفعة(مصحة أو مؤسسة تكوينية) من القيام بدور الضامن؛
- فتح خطوط جوية جديدة في اتجاه بعض العواصم الإفريقية وتحسين تواتر الخطوط الحالية؛
- القيام بحملة إعلامية (إعلانات / ومضات / معلقات اشهارية) ببلدان مختارة من أوروبا وإفريقيا وأمريكا لمزيد إشعاع صورة البلاد والترويج لتونس كوجهة مميزة لتصدير الخدمات؛
- تكثيف المشاركة في المعارض والصالونات المتخصّصة بالخارج وتنظيم بعثات أصحاب الأعمال؛
- تنظيم الصالون الدولي المتخصص لتصدير الخدمات (معرض ذا بعد إقليمي ودولي) بتونس؛
- تحسين الإجراءات والخدمات بالموانئ التجارية وخاصة بميناء رادس.

– وعلى مستوى ميزانية الدولة تتضمن النتائج المرتقبة لتنفيذ الميزانية لسنة 2012 بالخصوص ارتفاع الحجم الجملي لموارد الميزانية لتبلغ 25551 م د مقابل 25401 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 وذلك على أساس ارتفاع حاجيات الإنفاق العمومي لاسيما منها نفقات الدعم التي ستزداد بنحو 1018 م د وقيمة جملية قدرها 4226 م د مقابل 2837.5 م د مقدرة بقانون المالية الأولي وزيادة نفقات الأجور والمرتبات لتبلغ 8847 م د باعتبار الانتدابات الإضافية إلى جانب الترفيع في نفقات التنمية لتبلغ 5514 م د باعتبار القروض

المحالة للمؤسسات العمومية بقيمة 175 م د على أساس تغطية المشاريع المتواصلة والاستثمارات الجديدة بالجهات الداخلية.

- وعلى مستوى موارد الميزانية شملت التعديلات زيادة الموارد الذاتية للميزانية لترتفع إلى 19740 م د مقابل 19644 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 على أساس تعبئة موارد غير جبائية بقيمة 4570 م د وتعبئة موارد جبائية بقيمة 15170 م د فيما قدّرت موارد الاقتراض العمومي وموارد الخزينة الصافية بـ 5811 م د مقابل 5757 م د مقدرة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012. وعلى هذا الأساس يتوقع أن ينحصر عجز الميزانية في حدود 6.6% من الناتج المضمنة بقانون المالية التكميلي فيما ستبلغ نسبة الدين العمومي 46.1% من الناتج في موفى سنة 2012 مقابل 44% في سنة 2011.
- وعلى مستوى الجهاز المالي: على أساس النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2012 والتطورات الحاصلة بالنظر الى توقعات كامل السنة في نسق الانتاج والاستثمار ووضعية ميزان المدفوعات، ينتظر أن تتطور الكتلة النقدية بمفهومها الواسع(ن3) بنسبة 8.6% مقابل 9.1% في سنة 2011، وبالتالي يتوقع أن تزداد الكتلة(ن3–ن2) بنسبة 4.4% وذلك باعتبار النسق المتوقع في موارد الادخار.

وفي المقابل، يتوقع أن تسجل استعمالات الجهاز المالي تباطؤا في المستحقات الصافية على الدولة والمساعدات للاقتصاد التي ينتظر أن تتطور بنسبة 9.6% مقابل 13.4 مسجلة خلال السنة المنقضية. أمّا بالنسبة للمستحقات الصافية على الخارج فينتظر أن تزداد بقيمة 87 م د وذلك بالعلاقة مع حاصل ميزان المدفوعات خاصة مع تزايد الضغوطات على الميزان التجاري وتطور تدفقات رؤوس الأموال الخارجية.

- على مستوى تطور الأسعار: تطوّر مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمعدّل 5.5% خلال سنة 2012 بسبب الارتفاع الملحوظ لأسعار المواد الغذائية وأيضا الزيادة في أسعار عدد من المواد المؤطرة على غرار المحروقات.

2.I الباب الثاني

منوال التنمية لسنة 2013

1.2.I تتمثل أولويات العمل التنموي لسنة 2013 في تثبيت تعافي الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة النموّ بالإضافة إلى الشروع في تطوير هيكلة الاقتصاد وتعميق الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية فضلا عن التأسيس لمقومات الحوكمة الرشيدة وتعزيز أسس الشفافية ودعم منظومة التشغيل وتكريس الرقي الاجتماعي الى جانب الشروع في استنباط السبل الكفيلة بإرساء مقاربة متجددة للتنمية الجهوية تستند إلى معرفة جيدة للإمكانيات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجهات بهدف رسم السياسات الملائمة التي من شأنها أن تثمن الطاقات الكامنة بكلّ جهة وتسهم بالتالي في تحقيق تنمية أكثر توازن.

2.2.I ومن هذا المنطلق، ستشهد السنة القادمة مواصلة تعميق مسار الإصلاحات القائمة والشروع في إرساء جيل جديد من الإصلاحات الهيكلية بهدف تكريس مقومات الحوكمة الرشيدة وتحسين جودة الخدمات الإدارية المسداة في مختلف الميادين وتطوير مناخ الأعمال وتنقيته من المعوقات التي حالت دون تحرير المبادرة واستحثاث نسق الاستثمار الخاص وتطوير برامج وآليات التشغيل بالإضافة إلى مجابهة الفقر والإقصاء الاجتماعي والتقليص من التفاوت بين الجهات.

3.2.I وعلى هذا الأساس، يتمثل الهدف الرئيسي لسنة 2013 في التقدم في تكريس التنمية البشرية وإرساء التوازن الجهوي وذلك من خلال:

أوّلا : تأكيد استرجاع النسق الايجابي للنمو وتحقيق نسبة نموّ بـ4.5% سنة 2013 ثم تسريعه والوصول به إلى مستويات عالية تقارب الـ7% سنة 2017. وسيمكّن هذا المستوى من النموّ من الارتقاء بالدخل الفردي الى حدود 7290 دينار سنة 2013 وبلوغ ما يناهز 11100 دينار في أفق 2017.

ثانيا : تحسين القدرة الشرائية من خلال مواصلة برنامج الزيادات في الأجور في القطاعين العمومي والخاص وتحسين الوضعيات المهنية في عديد القطاعات مع التحكم في تطور الأسعار.

ثالثا : استرجاع ثقة القطاع الخاص في آفاق التنمية وتكثيف الجهود لتطوير مناخ الأعمال بما يضمن دعم المبادرة الخاصّة واستحثاث نسق الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي الذي يعتبر الضامن الوحيد للاستجابة للإشكاليات المطروحة في مجالي التنمية الجهوية والتشغيل.

رابعا : تكثيف احداثات الشغل والتقليص من البطالة من خلال انتقاء الاستثمارات التي تساهم في خلق الثروة وفرص الشغل وإرساء مقوّمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

خامسا: التقدم في تلبية حاجيات الجهات المحرومة والفئات الاجتماعية الهشّة من خلال استحثاث نسق انجاز المشاريع في الجهات وتعزيز آليات استهداف الفقراء والفئات المعوزة.

I 2 4 ويعتبر استنباط منوال جديد للتنمية ضرورة ملحة لتجاوز الإشكاليات التنموية المطروحة وإنجاح التحول الديمقراطي والاستجابة لتطلعات المجموعة الوطنية ولاستحقاقات الثورة. ويتميز هذا المنوال بشموليته وبعده التشاركي وقيامه على مبادئ العدالة والإنصاف في توزيع الثروة بين مختلف الفئات والجهات.

I 2 5 وستتجه المقاربة الجديدة للتنمية في مضمونها إلى توخي نموذج نمو يحقق التوازن بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وذلك من خلال دراسة إمكانية إدراج دعامة جديدة تخصّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف مكوّناته من جمعيات وتعاونيات التي من شأنها انجاز مشاريع اجتماعية وتضامنية لتؤازر وتستكمل المهام الموكولة إلى القطاع الخاص الذي يجب أن يتسم بالتفتح والنجاعة والتنافسية والقطاع العام الذي يجب أن يتصف بالحكم الرشيد والشفافية والفاعلية.

I 2 6 كما تتضمن الرؤية الجديدة للتنمية تكثيف الجهود وتسريع وتيرة الإصلاح في اتجاه تكريس دولة القانون والمؤسسات وتفعيل اللامركزية والديمقراطية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي وتثبيت الكفاءة البشرية والارتقاء التكنولوجي وتعميق الانفتاح على

الخارج ودعم منظومة تمويل التنمية بالصيرفة الإسلامية وتعزيز النهوض الاجتماعي ومكافحة الفقر وتنمية الاقتصاد البيئي.

2.1.1 المحيط العالمي

2.1.7 لازال الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة بسبب هشاشة الوضع الاقتصادي العالمي وتضاؤل آفاق النمو في منطقة الاورو وتزايد المخاوف بشأن الإيفاء بالتزامات بعض بلدان المنطقة مما حدا بصندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعات نمو الاقتصاد العالمي نحو التخفيض وربطها بجملة من الإجراءات تتعلق أساسا بضرورة تدخل السلط العمومية لتطهير الوضع المالي في بلدان منطقة الاورو من جهة وتواصل اعتماد البلدان الصاعدة لسياسات اقتصادية توسعية من جهة أخرى.

2.1.8 وعلى هذا الأساس، ينتظر أن ينمو الاقتصاد العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2012 بنسبة 3.6% سنة 2013 مقابل 3.3% سنة 2012. وتتضمن هذه التقديرات بالخصوص تطورا طفيفا للنمو في منطقة الاورو بحوالي 0.2% سنة 2013 مقابل انخفاض بنحو 0.4% سنة 2012 وذلك في ضوء عدد من الفرضيات الايجابية تتضمن بالخصوص احتواء آثار أزمة الديون السيادية في المنطقة من جهة والمحافظة على نفس نسق النمو الايجابي في ألمانيا (0.9% خلال سنتي 2012 و2013) وفرنسا (0.4%مقابل 0.1%) من جهة أخرى. كما ينتظر أن يتطور النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.1% سنة 2013 مرده أساسا استحثاث نسق تطور الطلب الداخلي بفضل السياسات المالية الناجعة المتبعة من البنك الفيدرالي وأن ترتفع نسبة النموّ إلى 1.2% في اليابان نتيجة التقدم في عملية إعادة البناء والإعمار بعد الزلزال الذي عصف باليابان سنة 2011.

2.1.9 وبخصوص البلدان الصاعدة والنامية، ينتظر أن تبلغ نسبة النموّ 5.6% سنة 2013 مقابل 5.3% سنة 2011 بدفع من الصين (8.2% مقابل 7.8%) والهند (6% مقابل 4.9%). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية تطور الطلب الداخلي في الصين سنة 2013 إضافة إلى تحسن مستوى الصادرات بالعلاقة مع الاسترجاع النسبي للنشاط الاقتصادي في الدول المصنعة.هذا وسيواصل البنك المركزي الصيني لعب

دور أساسي ومحوري في معاضدة النشاط الاقتصادي من خلال تيسير سياساته المالية لاسترجاع النسق العادي للنمو كثاني قوة اقتصادية في العالم.

تطور النمو العالمي

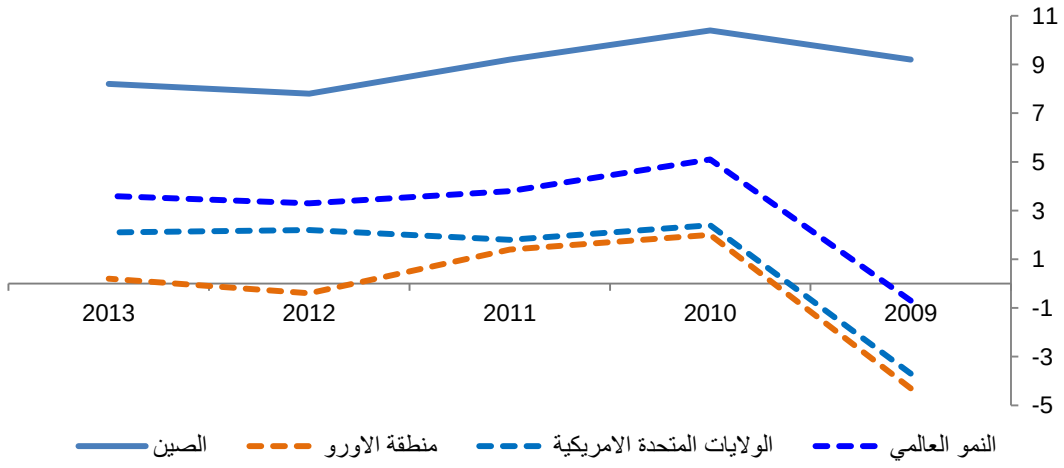

I 2 10 وسيسهم استرجاع النشاط الاقتصادي العالمي في تسريع نسق نمو حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات ليبلغ نسبة 4.5% سنة 2013 مقابل تطور بنسبة 3.2% سنة 2012. ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع الملحوظ لصادرات وواردات البلدان المصنعة بنسبة 3.3% و3.6% على التوالي سنة 2013 مقابل 1.7% و2.2% تباعا سنة 2012.

I 2 11 كما ينتظر أن تشهد سنة 2013 تواصل الارتفاع القياسي لنسبة البطالة في العالم حسب منظمة العمل الدولية لتبلغ 6% أي ما يعادل 200 مليون عاطل عن العمل وأن يتواصل هذا المنحى إلى أفق سنة 2016.

I 2 12 أما بخصوص التضخم، فمن المتوقع أن يتمّ تسجيل انفراج نسبي لنسب التضخم خلال سنة 2013 بالعلاقة مع تباطؤ الطلب من جهة وتراجع أسعار المواد الأساسية بدون اعتبار المحروقات (انخفاض المؤشر بـ10.3% سنة 2012) من جهة أخرى حيث سينحصر معدّل تطور الأسعار في الدول المتقدمة في حدود 1.6% سنة 2013 مقابل 1.9% سنة 2012.

I 2 13 وبالتوازي، ينتظر أن تشهد الأسعار العالمية للنفط انخفاضا طفيفا خلال سنة 2013 حيث ينتظر أن يبلغ معدل البرميل 105.1 دولار سنة 2013 مقابل معدل 106.18 دولار للبرميل سنة 2012.

I 2 14 هذا وينتظر أن يبلغ الطلب العالمي على النفط 90.6 مليون برميل يوميا في سنة 2013 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أي بزيادة قدرها مليون برميل بالعلاقة مع التطور الملحوظ للطلب على النفط في البلدان النامية وهو تطور استثنائي بعد استمرار ضعف الطلب في البلدان الصناعية. كما يتوقع أن يبقى مستوى الطلب على نفط الاوبك في حدود 30.5 مليون برميل يوميا خلال سنة 2013 أي نفس مستوى الطلب لسنة 2012. ويعزى الارتفاع بالأساس الى الزيادة في الطلب من الصين الذي يمثل نسبة 10% من الطلب العالمي بسبب الترفيع في الاحتياطي الاستراتيجي وأيضا اليابان لتعويض النقص المسجل في انتاج الطاقة الذرية المستعملة لتوليد الطاقة الكهربائية بعد تعرض محطة فوكوشيما الى اضرار كبيرة نتيجة الزلزال.

I 2 15 أما من ناحية العرض، فينتظر أن تسهم الزيادة المنتظرة في انتاج النفط في العراق والقطر الليبي في الرفع من إنتاج بلدان منظمة الاوبك سنة 2013 وهو ما يرجح ارتفاع الإنتاج بهامش يفوق الطلب.

I 2 16 هذا وتجدر الاشارة إلى أنه لايستبعد تسجيل ارتفاع جديد لأسعار الطاقة خلال السنة القادمة إذا ما ازدادت حدة الاضطرابات الجيوسياسية في المناطق المنتجة للنفط أو كذلك انتعاشة الاقتصاد الصيني والاقتصاد الأمريكي بأكثر مما هو متوقع.

تطور سعر النفط (دولار للبرميل)

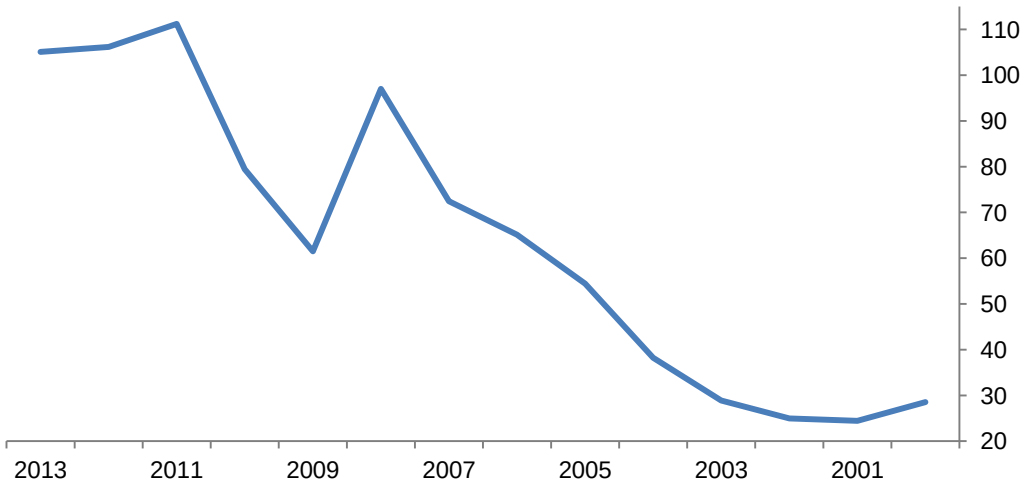

I 2 ii- منوال التنمية لسنة 2013

I 2 17 يستند منوال النمو لسنة 2013 إلى تثبيت الانتعاشة الاقتصادية المسجلة والارتقاء بنسبة النمو لتبلغ 4.5% من خلال المساهمة المعتبرة للطلب الداخلي بالإضافة إلى استرجاع نسق التصدير ليمثل 47.7% من الناتج.

I 2 ii- 1 الإنتاج والنمو

I 2 18 ينتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 بحوالي 4.5% بالأسعار القارة مقابل 3.5% سنة 2012 بفضل تأكد استعادة النشاط الاقتصادي في كلّ القطاعات المنتجة على حدّ السواء. وسيمكّن هذا المستوى من النمو من الارتقاء بالدخل الفردي ليبلغ 7290 دينار سنة 2013 مقابل 6600 دينار سنة 2012.

I 2 19 ويبرز من خلال التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ما يلي:

- تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 3.1% بالأسعار القارة سنة 2013 تتضمن إنتاجا للحبوب يقدر بحوالي 21 مليون قنطار مقابل محصول هام بلغ 22.7 مليون قنطار سنة 2012 وزيادة في إنتاج زيتون الزيت لتبلغ 1.1 مليون طن مقابل 900 ألف طن سنة 2012. هذا إلى جانب تحسّن الإنتاج في قطاع الصيد البحري.

- ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 4.3% بالأسعار القارة مقابل شبه استقرار سنة 2012 (-0.1%). وستمكن هذه الزيادة من الترفيع في مساهمة القطاع في النمو لتبلغ 16.8% سنة 2013 بعد أن كانت سالبة خلال سنتي 2012 و2011. ويرتكز هذا النمو بالأساس على بداية استرجاع الصناعات المصدرة لسالف حيويتها حيث ينتظر أن ترتفع القيمة المضافة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ5% سنة 2013 مقابل انخفاض بنسبة 2% سنة 2012 وأن تتطور القيمة المضافة في قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 2% مقابل انخفاض بـ4% سنة 2012. وتعتمد هذه التقديرات على فرضية استرجاع نسبي للنشاط الاقتصادي في البلدان الأوروبية حيث ينتظر أن يتطور الطلب الخارجي الموجه لتونس بحوالي 3.7% سنة 2013 مقابل انخفاض بنحو 0.1% سنة 2012.

كما ترتكز التقديرات على ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعات الكيميائية بـ8% مقابل 4% سنة 2012.

- تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بحوالي 4.4% بالأسعار القارة تعزى أساسا إلى ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الكهرباء بنسبة 5% بفضل الزيادة في إنتاج الكهرباء بالعلاقة مع استعادة النشاط الاقتصادي لسالف حيويته.
- تواصل النمو المطرد للنشاط في قطاع الخدمات حيث ستتطور القيمة المضافة بحوالي 4.9% مقابل 4.1% سنة 2012 وذلك بفضل استرجاع ديناميكية قطاعي السياحة والنقل حيث ستتطور القيمة المضافة على التوالي بنسبة 4.5% و3.5%. هذا بالإضافة إلى تواصل النمو المرتفع في قطاع تكنولوجيات الاتصال حيث ستتطور القيمة المضافة بنفس المستوى المسجل سنة 2012 أي 10%.

مساهمة القطاعات في النموّ

	2012		2013	
	نسبة النموّ	المساهمة	نسبة النموّ	المساهمة
الفلاحة والصيد البحري	4.1	9.9	3.1	5.9
الصناعات المعملية	0.1-	0.4-	4.3	16.4
الصناعات غير المعملية	6.5	24.2	4.3	13.1
الخدمات	4.1	66.3	4.8	64.6
منها: النزل والمقاهي والمطاعم	*8.0*	*10.1*	*4.5*	*4.5*
الناتج المحلي الاجمالي	3.5	100	4.5	100

I 2 20 هذا وستتميز سنة 2013 أيضا بتعزيز حصّة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من الناتج لترتقي إلى 20.1% مقابل 19.9% سنة 2012 بما من شأنه أن يكرّس التوجه الرامي إلى إرساء مقومات اقتصاد المعرفة وتنويع مصادر النمو.

I 2 ii 2 مصادر النموّ

I 2 21 تستند تقديرات منوال التنمية لسنة 2013 على تثبيت الانتعاشة الاقتصادية عبر تكريس مساهمة أكثر توازن لمصادر النمو حيث ينتظر أن تبلغ مساهمة الطلب الداخلي في النمو حوالي 2.4 من النقاط و53.9% مقابل 2.2 من النقاط و63.4% على التوالي سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساهمة تتضمن مساهمة أرفع للاستثمار حيث ستبلغ مساهمة الاستثمار في النمو 13.7% سنة 2013 مقابل 12% سنة 2012.

I 2 22 أما على مستوى الطلب الخارجي، فستتميز سنة 2013 بالارتقاء بمساهمة الصادرات في النمو إلى 46% مقابل 36.6% سنة 2012.

I 2 23 هذا وستبلغ مساهمة الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج في النمو حوالي الثلث (33.5%) سنة 2013.

I 2 ii 3 الاستهلاك والادخار

I 2 24 تفترض تقديرات الميزان الاقتصادي لسنة 2013 تطور الاستهلاك الجملي بنسبة 4.6% بالأسعار القارة لتبلغ مساهمته في النمو حوالي 40.4% مقابل مساهمة هامة بلغت 51.4% سنة 2012. ويعتبر هذا المستوى معقولا بالرجوع إلى مجمل التدابير والإجراءات التي تمّ اتخاذها سنة 2012 والتي شملت بالخصوص الزيادة في الأجور والترفيع في عدد وحجم المنح المسندة للعائلات المعوزة فضلا عن أهمية الانتدابات الاستثنائية في الوظيفة العمومية. ويتضمن هذا التطور ارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 4.6% فيما سيتطور الاستهلاك العمومي بنسبة 4.5% بالأسعار القارة مقابل على التوالي 4.4% و4.2% سنة 2012 وهو ما يؤكد تواصل ديناميكية الاستهلاك باعتباره دافعا للنمو.

I 2 25 وبالتوازي، سيرتفع حجم الادّخار الوطني ليبلغ 13295 م د سنة 2013 أي ما يعادل 16.9% من الدخل الوطني المتاح مقابل على التوالي 11486 م د و16.1% سنة 2012

I 2 26 وسيسمح هذا المستوى من الادّخار بإحكام تمويل الاقتصاد حيث سترتفع نسبة التغطية إلى 60.9% من مجمل حاجيات التمويل المقدرة لسنة 2013 مقابل 57.9% سنة 2012. وتفترض هذه التقديرات تكاتف الجهود للشروع في اصلاح القطاع المالي وتعزيز أسسه المالية بما يمكن من استرجاع الثقة في هذا الجهاز لاستقطاب موارد الادّخار لاسيما الادّخار طويل المدى خاصة عبر مزيد تطوير نواتج الادّخار البنكي وتحسين الادّخار المؤسساتي.

I 2 4 ii الاستثمار

I 2 27 يعتمد منوال التنمية لسنة 2013 على تطور الاستثمار بنسبة 10.7% بالأسعار الجارية سنة 2013 ليرتفع حجم الاستثمار إلى 17704 مليون دينار ما يعادل 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهو حجم معتبر بالنظر إلى التطور الهام للاستثمار المنتظر سنة 2012. وستبلغ حصّة القطاع الخاص ما يعادل 46.2% من إجمالي الاستثمارات سنة 2013 مقابل 43% سنة 2012.

I 2 28 وترتكز هذه التقديرات على مواصلة الجهود لتعزيز الإصلاحات الرامية إلى مزيد تحسين مناخ الأعمال وإرساء إطار ملائم لدفع الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي بالاضافة الى استحثاث نسق انجاز المشاريع العمومية بهدف توفير أرضية ملائمة للاستثمار ودفع التنمية في الجهات والتقليص من حدة الفوارق بينها.

تطوّر الاستثمارات حسب القطاعات

	انجازات سنة 2011		الانجازات المنتظرة لسنة 2012		توقعات سنة 2013	
	(م د)	(%)	(م د)	(%)	(م د)	(%)
الفلاحة والصيد البحري	1058.0	7.5	1297.0	8.1	1370.0	7.7
الصناعات المعملية	2008.0	14.3	2017.0	12.6	2290.0	12.9
الصناعات غير المعملية	2595.6	18.4	3564.0	22.3	3924.0	22.2
الخدمات	7422.3	52.7	8108.6	50.7	9020.0	50.9
منها: النقل	1700.0	12.1	2330.0	14.6	2700.0	15.3
التجهيزات الجماعية	1000.0	7.1	1000.0	6.3	1100.0	6.2
المجموع	**14083.9**	**100.0**	**15986.6**	**100.0**	**17704.0**	**100.0**

I 2 29 وتتوزع هذه الاستثمارات كالآتي:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 5.6% لترتفع إلى ما يناهز 1370 م د مقابل 1297 م د خلال 2012 منها حوالي 61.1% ستنجز من قبل القطاع الخاص. وتتضمن هذه الاستثمارات مواصلة مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية (المرحلة الثانية) الذي يهم ولايات مدنين والقصرين وجندوبة ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بكل من سليانة (المرحلة الثانية) والتنمية الفلاحية بهضاب القيروان والتنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد فضلا عن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي القصرين والكاف.
- تطور الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 13.5% لتبلغ 2290 م د نتيجة الانطلاق في انجاز شركة الاسمنت بقفصة بقيمة تناهز 400 م د، هذا علاوة على مواصلة انجاز مشروع المضيلة 2 والتقدم في برنامج التأهيل البيئي لمصانع المجمع الكيميائي التونسي في انتظار إزالة العوائق التي تحول دون الشروع في إنجاز مشروع تكديس الفسفوجيبس بقيمة 400 م د.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنحو 10.1% لتبلغ 3924 م د نتيجة الزيادة الهامة في استثمارات قطاع الكهرباء بفضل انطلاق انجاز محطة لإنتاج الكهرباء بسوسة وتحسين شبكة نقل وتوزيع الكهرباء علاوة على تحسين شبكة نقل الغاز. كما

سترتفع الاستثمارات في قطاع المحروقات نتيجة الانطلاق في تنفيذ مشروع غاز الجنوب إضافة إلى تطوير حقل نوارة.

- تطور الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 11.2% على أساس الزيادة الهامة في استثمارات قطاع النقل (15.9%) التي تمثل حوالي 30% من استثمارات قطاع الخدمات. وستخصص هذه الاستثمارات لمواصلة انجاز الشبكة الحديدية السريعة وتجديد خط المترو تونس–حلق الوادي–المرسى إضافة إلى مشروع تجديد وتعصير الخط الحديدي الرابط بين تونس والقصرين وبالجنوب فضلا عن اقتناء طائرتين من نوع A330 و A320 لفائدة شركة الخطوط التونسية بكلفة تناهز 400 م د والشروع في انجاز مشاريع البنية الأساسية للمناطق اللوجستية برادس وجرجيس.
- تعزيز الاستثمارات بعنوان التجهيزات الجماعية لتكريس معاضدة الدولة لمجهود التنمية.

تطور الاستثمار

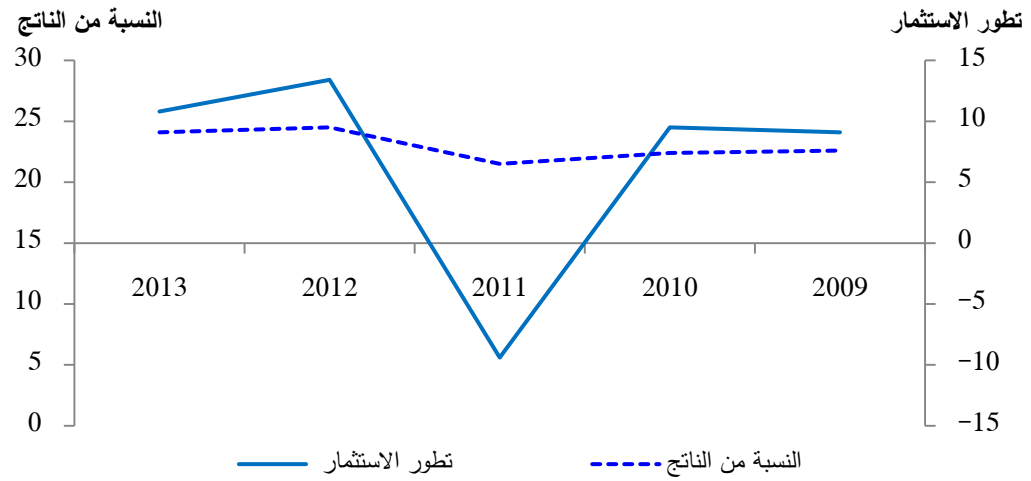

5 ii 2 I تبادل الخيرات والخدمات

30 2 I انبنت التقديرات في مجال الصادرات على أساس الاسترجاع المتوقع لديناميكية الإنتاج في عدد من القطاعات المتضررة منها بالخصوص قطاعات الفسفاط والسياحة وكذلك تطور الطلب الموجه لتونس وتطور أسعار المواد المصدرة وفق نسق يضمن تنافسية المنتوج الوطني والمحافظة على الحصص في السوق العالمية وكذلك مفعول تقلص سعر صرف الدينار.

I 2 31 وقدرت نسبة نمو صادرات السلع والخدمات بنحو 10.4% بالأسعار الجارية و6.1% بالأسعار القارة.

I 2 32 وبخصوص الواردات، تستند التقديرات إلى استعادة جهاز الإنتاج لنشاطه العادي وتطوّر الاستثمارات بنسق حثيث. وينتظر أن تتطور واردات الخيرات والخدمات بنسبة 10.3% بالأسعار الجارية و6.6% بالأسعار القارة.

I 2 33 وسيمكن هذا التطور لعنصري المبادلات من حصر العجز التجاري في حدود 11563.4 م د مقابل حوالي 10600 م د منتظرة لسنة 2012 ما يمثل نسبة تغطية بـ71.6% مقابل 71.4% منتظرة لسنة 2012.

I 2 6 ii الإنتاجية

I 2 34 تقدر مساهمة الإنتاجية الجملية لعوامل الإنتاج بنسبة 33.3% من النمو سنة 2013 مقابل23.7% سنة 2012 لتبرز بذلك عودة تدريجية للنسق العادي وهو ما يؤكد وجود هامش كبير لمزيد تحسين دور الإنتاجية كمصدر هام للنمو خلال السنوات القادمة.

I 2 35 وعلى هذا الأساس، ستتطور الإنتاجية الجملية لعوامل الإنتاج بـ1.5% سنة 2013 مقابل 0.9% منتظرة لسنة 2012. ويتضمن هذا النسق تطورا لإنتاجية اليد العاملة بـ2.7% وزيادة في إنتاجية رأس المال بنسبة 1.2% سنة 2013 مقابل على التوالي 2.2% و0.5% سنة 2012.

I 2 7 ii المدفوعات الخارجية

I 2 36 في ظل التوقعات باسترجاع النمو الاقتصادي تدريجيا لنسق ايجابي، تمّ رسم التقديرات بالنسبة لسنة 2013 في مجال المدفوعات الخارجية على أساس حصر العجز الجاري في حدود 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.4% منتظرة سنة 2012 وهو مستوى وان يعتبر مرتفع نسبيا فهو يعكس التوجه نحو التخفيض تدريجيا في هذه النسبة لتصل الى 3.7 % من الناتج سنة 2017 حفاظا على سلامة التوازنات المالية للاقتصاد.

I 2 37 وسيتواصل السعي سنة 2013 إلى تعبئة التمويلات الضرورية لتمويل العجز الجاري إضافة إلى مستلزمات تسديد أصل الدين والنفقات الأخرى وضرورة السعي لحصر

الاحتياطي من العملة في مستوى لا يقل عن 100 يوم من التوريد. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ الحاجيات من التمويل الخارجي حوالي 8550 م د سنة 2013 مقابل 9082.2 م د من المنتظر تعبئتها سنة 2012.

38 2 I وتتضمن هذه الحاجيات موارد بعنوان الهبات حددت بنحو 424.5 م د مقابل 612.2 م د منتظرة سنة 2012 وموارد في صيغة قروض عمومية في حدود 3399 م د لتمثل حوالي 39.8% من جملة حاجيات التمويل الخارجي. هذا وينتظر أن تبلغ حصة القروض التجارية والمالية لتستقرّ في حدود 20.2% مقابل 24.7% منتظرة سنة 2012. كما نتبني التقديرات على استقطاب استثمارات خارجية بقيمة 3000 م د سنة 2012 مقابل 2400 م د منتظرة سنة 2012.

I 2 ii 8 التشغيل

39 2 I اعتبارا لمقتضيات الفترة القادمة واعتمادا على نسب النمو المرتقبة لسنة 2013 بالإضافة إلى تفعيل الآليات الجديدة وبرامج السياسة النشيطة للتشغيل والإجراءات الاستثنائية لإحداث مواطن شغل إضافية فإنّه من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل 90 ألف موطن شغل جديد خلال السنة المقبلة.

I 2 ii 9 تطور الأسعار

40 2 I ستتكثف الجهود في الفترة القادمة للتحكم في تطور الأسعار وحصر الزيادة في حدود 4.8% بعد التسارع المسجل سنة 2012 وهي نسبة تأخذ في الاعتبار من ناحية الضغوط التي تبقى مسلطة باعتبار الظروف الاستثنائية السائدة في البلاد وضرورة الترفيع في أسعار بعض المواد من ناحية اخرى. وترتكز التقديرات في هذا المجال على ترشيد الاستهلاك والتحكم في مسالك التوزيع مع اعتماد سياسة نقدية ملائمة تأخذ في الاعتبار استهداف التضخم.

منوال التنمية لسنة 2013

(بالأسعار القارة، %)	2010	2011	2012	2013
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.1	-2.0	3.5	4.5
الناتج ما عدا الفلاحة	4.2	-2.9	3.5	4.6
تطور الاستهلاك الخاص	4.5	4.2	4.4	4.6
تطور مؤشر الأسعار عند الإستهلاك	4.5	3.5	5.5	4.8
صادرات الخيرات والخدمات[1]	16.6	0.5	9.1	10.4
واردات الخيرات والخدمات[1]	21.5	4.5	9.0	10.3
تطور الاستثمار[1]	9.5	-9.4	13.4	10.8
نسبة الاستثمار من الناتج	24.5	21.5	22.4	22.6
الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)	2428.2	1711.3	2400	3000
نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح الإجمالي	21.7	16.8	16.1	16.9
العجز الجاري من الناتج	4.7	7.3	7.4	6.8
نسبة الصادرات من الناتج	48.6	47.5	47.5	47.7
نسبة الواردات من الناتج	53.9	54.7	54.7	54.9
الدخل الفردي (بالدينار)	6054.1	6127.4	6596.7	7288.5
نسبة عجز الميزانية من الناتج دون التخصيص والهبات	1.1	3.5	6.6	5.9
نسبة التداين العمومي من الناتج	40.4	44.0	46.1	46.8

[1] بالأسعار الجارية

3.I الباب الثالث

المدفوعات الخارجية

1.3.I اتسم الوضع الاقتصادي العالمي سنة 2012 بعديد التقلبات الظرفية التي كانت لها انعكاسات سلبية على أداء المدفوعات الخارجية من ذلك خاصة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتداعيات السلبية لأزمة الديون في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأول لتونس وما أفرزته من تقلبات في أهم البورصات والساحات المالية العالمية إلى جانب تذبذب أسواق الصرف وخاصة أسعار الدولار والأورو.

2.3.I أما على المستوى الوطني فقد شهدت البلاد في بداية سنة 2012 توترات اجتماعية خاصة في الحوض المنجمي حالت دون استعادة قطاع الفسفاط ومشتقاته نسقه العادي مما أثر سلبا على نسق إنتاج وتصدير هذه النوعية من المنتجات إلى السوق العالمية. هذا بالإضافة الى الارتفاع الحاد في نسق الواردات مقارنة بالصادرات مما اثر سلبا على وضع المدفوعات الخارجية وعلى حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية.

3.3.I وفي المقابل سجلت سنة 2012 تطور ايجابي ومشجع في أداء قطاع السياحة وحركة الاستثمارات الخارجية بعد التراجع الهام في سنة 2011 وهو ما ساهم في التقليص من حدة الضغوطات المسلطة على المدفوعات الخارجية والحاصل العام لميزان المدفوعات.

4.3.I وبالنسبة لسنة 2013 سيركز العمل على التحكم في العجز الجاري والرجوع به تدريجيا الى المستويات العادية لضمان استدامة التوازنات الخارجية بصفة خاصة والتوازنات الكبرى للاقتصاد بصفة عامة وهي شروط أساسية لتحقيق نمو مرتفع على المدى المتوسط والطويل.

3 I - تبادل الخيرات والخدمات

5 3 I بناء على التطوّرات المسجلة خلال الأشهر المنقضية من سنة 2012 والمعطيات المتوفرة لتطوّر أهم مجالات النشاط الاقتصادي للأشهر القادمة ينتظر بالنسبة لكامل سنة 2012:

- تطور عنصري المبادلات بنسق متباين حيث ستنمو صادرات السلع والخدمات بنسبة 9.1% مقابل 0.5% سنة 2011 فيما ستسجل واردات الخيرات والخدمات زيادة بنسبة 9% مقابل 4.5% تمّ تسجيلها سنة 2011. وعلى هذا الأساس، سيبلغ العجز التجاري للسلع والخدمات 5146.5 م د مقابل 4750 م د في سنة 2011 ما يمثل نسبة تغطية بنحو 86.8% وهي تقريبا نفس النسبة المسجلة سنة 2011.

6 3 I فعلى مستوى الصادرات ينتظر استرجاع نسق التصدير في عديد القطاعات كما يلي:

- ارتفاع صادرات قطاع الطاقة ب14.3% مقابل 10.1% مسجلة سنة 2011.
- ارتفاع صادرات قطاع الفسفاط والكيمياء بحوالي 26.4% مقابل انخفاض بنسبة 32% خلال السنة الماضية وذلك باعتبار تحسن الأوضاع والاستئناف التدريجي للنشاط بالحوض المنجمي.
- ارتفاع صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية ولكن بنسق أقل من السنة الفارطة (4% مقابل 15%) نظرا لتواصل الأزمة الاقتصادية بمنطقة الأورو وتراجع الطلب الخارجي.
- انخفاض صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 5.4% مقابل ارتفاعها بنحو 5.7% خلال سنة 2011 باعتبار تداعيات الأزمة بالسوق الأوروبية.

7 3 I أما على مستوى الواردات فيتوقع:

- تطور واردات مواد التجهيز بنسبة 9.3% مقابل انخفاضها بـ7.7% خلال السنة المنقضية بالعلاقة مع استحثاث نسق الاستثمار.
- تطور واردات المواد الاستهلاكية بنسبة 9% مقابل 1.4% خلال سنة 2011 بناء على الطلب المتواصل على السيارات السياحية وباعتبار مستلزمات دعم التصدير.

- تطور واردات مواد الطاقة والمواد الغذائية على التوالي بنسب 17.9% و8.6% مقابل 26.4% و28.4% خلال سنة 2011.

I 3 8 وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد تميزت المبادلات بتواصل انتعاشة القطاع السياحي الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 30% وحسن أداء قطاع النقل الجوي والبحري بالعلاقة مع ارتفاع عدد المسافرين وتطور حجم البضائع المنقولة المسجلة خلال الفترة المنقضية من السنة.

I 3 9 ويرتكز منوال التنمية لسنة 2013 على تسجيل بداية تحسن في أداء اقتصاد منطقة الأورو بعد الركود الذي شمل أهم اقتصادياتها سنة 2012 جراء أزمة الديون السيادية وكذلك توقع تقلص الضغوط على أسعار المواد الأساسية في السوق العالمية هذا بالإضافة إلى تأكيد انتعاشة الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة النمو على أساس توقع تطور ملحوظ لمختلف عناصر الطلب.

I 3 10 وقد انبنت تقديرات الصادرات على الانتعاشة المرتقبة لبعض القطاعات التي مرت بصعوبات خلال السنة الحالية على غرار الفسفاط والسياحة، ومزيد الاندماج في الأسواق العالمية إضافة إلى التأثير المباشر لتقلّص سعر الدينار على قطاع التصدير.

I 3 11 وقدرت نسبة نمو صادرات السلع والخدمات بنحو 10.4% بالأسعار الجارية و6.1% بالأسعار القارة. ويتضمن هذا النسق تحسن أداء كل القطاعات المصدرة كما يلي:

- تطور صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 11% مقابل 7% منتظرة سنة 2012 مرده التحسن المنتظر لإنتاج زيت الزيتون بصفة خاصة.
- ارتفاع نسق تطور صادرات المواد الميكانيكية والكهربائية إلى حدود 7% مقابل 4% منتظرة سنة 2012، وتطور صادرات قطاع النسيج والجلد بنسبة 2% مقابل تراجع بنسبة 5.4% منتظرة سنة 2012 وذلك باعتبار التحسن المتوقع في الطلب الخارجي.
- ارتفاع نسق صادرات الفسفاط والكيمياء بنسبة 27.5% مقابل 26.4% منتظرة سنة 2012 باعتبار التحسن المتواصل في إنتاج الفسفاط واستقرار الوضع بالحوض المنجمي.
- استعادة نسق تطور عائدات قطاع السياحة لتبلغ 3612 م د لتتجاوز بقليل الحجم المسجل في سنة 2010 مقابل 3073.9 م د سنة 2012 أي بنسبة تطور بـ17.5% وذلك على أساس

استعادة استقرار الوضع الأمني وباعتبار البرامج والإجراءات الهامة التي تم إقرارها للنهوض بقطاع السياحة وتثبيت الانتعاشة التي يشهدها منذ فترة.

وفي نفس السياق شملت هذه الإجراءات بالأساس تنفيذ برنامج خاص بأربعة مواقع ثقافية وطبيعية وإحداث بوابة انترنيت للسياحة التونسية وإصدار النصوص القانونية المتعلقة بعديد المجالات ذات العلاقة وتنظيم تظاهرات ذات وقع إعلامي هام وتحسين علامات الإرشاد السياحي ومراجعة معايير تصنيف المطاعم السياحية إضافة إلى الشروع في وضع حيز التنفيذ الإجراءات الهامة الهيكلية التي أفرزتها الدراسة الإستراتيجية حول القطاع خاصة تلك المتعلقة بتنويع العرض السياحي وإضفاء النجاعة المطلوبة على المنظومة الترويجية وإصلاح الهيكلة المالية للقطاع إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالنهوض بالترويج عبر الانترنيت والإطار المؤسساتي للقطاع.

I 3 12 وبخصوص الواردات، تستند التقديرات إلى استعادة جهاز الإنتاج لنشاطه العادي وتطوّر الاستثمارات بنسق حثيث. وينتظر أن تتطور واردات الخيرات والخدمات بنسبة 10.3% بالأسعار الجارية و6.6% بالأسعار القارة. وتتضمن هذه التقديرات:

- تطور واردات مواد التجهيز بنسبة 9.5% أي بزيادة طفيفة عن النسق المنتظر لسنة 2012 وذلك على أساس تواصل تحسن أداء الاستثمار في مختلف قطاعات الإنتاج.
- زيادة في نسق نمو واردات المواد الأولية ونصف المصنعة ليبلغ 10% مقابل 7.7% منتظرة سنة 2012 مواكبة لتطور الإنتاج وأخذا في الاعتبار لتطور الأسعار في السوق العالمية.
- تطور واردات مواد الطاقة بنسبة 16.5% مواكبة لانتعاشة النشاط الاقتصادي في عديد القطاعات مقابل 17.9% منتظرة لسنة 2012.

I 3 13 وسيمكن هذا التطور لعنصري المبادلات من حصر العجز التجاري في حدود 11563.4 م د مقابل حوالي 10600 م د منتظرة لسنة 2012 ما يمثل نسبة تغطية ب71.6% مقابل 71.4% منتظرة لسنة 2012.

تطور مؤشرات المدفوعات الخارجية

	2011	2012	2013
نموّ صادرات الخيرات والخدمات (%)			
بالأسعار الجارية	0.5	9.1	10.4
بالأسعار القارة	4.3-	3.9	6.1
نموّ واردات الخيرات والخدمات (%)			
بالأسعار الجارية	4.5	9.0	10.3
بالأسعار القارة	2.3-	5.3	6.6
العجز الجاري (م د)	4746.5	5307.5	5325
نسبته من الناتج الإجمالي (%)	7.3	7.4	6.8
الزيادة في مدخرات العملة (م د)	2391.0-	800.0	300.0
حجم الدين (م د)	25391.0	29712.8	32934.1
نسبة التداين (%)	38.8	42.1	42.6
خدمة الدين (م د)	3640.8	3580.3	3516.4
نسبته من المقابيض الجارية (%)	10.4	9.4	8.4

3 I ii التمويل الخارجي

14 3 I شهدت الفترة الأولى من سنة 2012 تفاقم العجز التجاري بصفة ملحوظة مما ساهم في تدهور وضع المدفوعات الخارجية حيث بلغ العجز الجاري حوالي 4000 م د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2012 وهو ما يمثل 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.9% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة لتنخفض الموجودات من العملات الأجنبية حوالي 9778 م د تغطي 94 يوم من التوريد في 19 أكتوبر من سنة 2012.

15 3 I وبالنظر إلى التطور المرتقب لميزان الخدمات وخاصة تواصل انتعاشة القطاع السياحي ورجوعه التدريجي إلى النسق العادي وكذلك تطور ميزان العوامل والتحويلات الجارية والذي يفترض زيادة في حجم الفوائد الموظفة على الدين الخارجي باعتبار السحوبات الهامة المسجلة سنة 2011 وتلك المنتظرة لسنة 2012 وكذلك تطور قيمة تحويلات التونسيين بالخارج ينتظر أن يتوسع العجز الجاري للمدفوعات الخارجية ليستقر في حدود 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 مقابل 7.3% سجّلت سنة 2011.

I 3 16 ولتمويل هذا العجز واعتبارا لمتطلبات تسديد أصل الدين والنفقات الأخرى تواصل السعي لتعبئة موارد تمويل خارجية في شكل قروض من مصادر عمومية والتي ينتظر أن تبلغ 2900 م د سنة 2012 مقابل 3104 م د سنة 2011 تتضمن قروضا في إطار برنامج الدعم الاقتصادي في مرحلته الثانية "PAR II" الذي يموله كل من البنك الدولي (750 م د) والبنك الإفريقي للتنمية (750 م د) والاتحاد الأوروبي وقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 196 م د يمثل القسط الثاني من برنامج الدعم الاقتصادي في مرحلته الأولى "PAR I" وتجدر الإشارة الى أن التمويلات الخارجية في شكل قروض تبقى الى حد الثمانية أشهر الأولى في حدود 48% من مجمل القروض المبرمجة لسنة 2012 مما يستدعي تكثيف الجهود لتعبئة الموارد المتبقية.

I 3 17 كما ينتظر تعبئة قروض من مصادر خاصة بمبلغ يناهز 3170 م د مقابل 667.8 م د تم تعبئتها سنة 2011 تتضمن قرضا رقاعيا بضمان الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 485 مليون دولار (حوالي 780 مليون دينار) وقرضا من دولة قطر بقيمة 500 مليون دولار (حوالي 760 مليون دينار) وقرضا رقاعيا بضمان اليابان بقيمة 600 مليون دولار (1000 م د) إضافة إلى تمويلات في شكل هبات بمبلغ 612.2 م د مقابل 217.5 م د سنة 2011 متأتية من الإتحاد الأوروبي وكذلك من بلدان صديقة وشقيقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وليبيا وغيرها. أما بالنسبة إلى الاستثمارات الخارجية فينتظر أن تسجل تطورا بنحو 40% لتبلغ حوالي 2400 م د سنة 2012 مقابل 1711.3 م د سنة 2011 لتمثل حوالي 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وتنبني هذه التقديرت أساسا على الارتفاع الملحوظ للاستثمارات الخارجية في قطاعي الطاقة والصناعات المعملية خلال الفترة الأولى من السنة الحالية.

I 3 18 وباعتبار هذه الموارد ينتظر أن ترتفع نسبة التداين إلى حدود 42.1% من الدخل القومي المتاح مقابل 38.8% سنة 2011 وأن تبلغ نسبة خدمة الدين حوالي 9.4% من المقابيض الجارية مقابل 10.4% سنة 2011.

I 3 19 أما بالنسبة لسنة 2013 فقد بنيت تقديرات منوال التنمية في مجال المدفوعات الخارجية على أساس حصر العجز الجاري في حدود 6.8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.4% منتظرة سنة 2012.

I 3 20 على هذا الأساس سيتكثف الجهد لتعبئة التمويلات الضرورية لتمويل العجز الجاري ومستلزمات تسديد أصل الدين وضرورة حصر الاحتياطي من العملة في مستوى لا

يقل عن 100 يوم من التوريد حيث ينتظر أن تبلغ الحاجيات من التمويل الخارجي حوالي 8550 م د سنة 2013 مقابل 9082.2 م د من المنتظر تعبئتها سنة 2012 وهو ما يمثل 40.1% من جملة الحاجيات الجملية لتمويل الاقتصاد.

I 3 21 وستتم تغطية هذه الحاجيات بفضل تعبئة موارد في شكل هبات بقيمة 424.5 م د مقابل 612.2 م د منتظرة سنة 2012 ستتأتى من الدعم الذي ستقدمه المفوضية الأوروبية وبعض الدول الصديقة والشقيقة خاصة منها تركيا من أجل تجسيم جملة من البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية خاصة في الجهات المحرومة.

I 3 22 كما يتوقع تعبئة موارد في شكل قروض عمومية بقيمة 3399 م د مقابل 2900 م د منتظرة سنة 2012 ستوجه أساسا الى دعم الإصلاحات لتحقيق التطلعات الوطنية ومساندة الانتعاشة الاقتصادية وضمان الاستقرار الاجتماعي بالإضافة الى تعبئة قروض مرتبطة بالمشاريع التنموية الجديدة التي تم ضبطها في مجالات البنية الأساسية والمرافق العمومية وتزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشراب وتمويل استثمارات بعض المؤسسات العمومية وبرامج التنمية الفلاحية المندمجة وكذلك المشاريع المتواصلة والتي تستوجب الإسراع باستكمال مراحل انجازها.

I 3 23 وسيتم تغطية باقي الحاجيات من خلال تعبئة موارد في شكل قروض تجارية ومالية بمبلغ 1726.5 م د بما يساهم في تنويع مصادر التمويل ويفتح المجال للمتعاملين الاقتصاديين لاستغلال الفرص المتاحة في الأسواق المالية العالمية وتحسين مصداقية الاقتصاد الوطني في الأوساط المالية العالمية.

I 3 24 وتتضمن هيكلة التمويل الخارجي تحسنا في تدفقات الاستثمارات الخارجية لتبلغ 3000 م د مقابل 2400 م د منتظرة سنة 2012. وتستند هذه التدفقات الى الصورة المتميزة التي أصبحت تحظى بها بلادنا بعد الثورة والدعم المرتقب لمقومات التنافسية لاسيما مواصلة تحسين مختلف مكونات مناخ الأعمال من بنية أساسية واتصالية تستجيب للمواصفات العالمية وكذلك توفير شروط الاستقرار الاجتماعي إضافة إلى الجهود المكثفة للتعريف بالميزات التفاضلية والآفاق الإيجابية التي يوفّرها الاستثمار في تونس.

I 3 25 ويبرز التوزيع القطاعي لهذه التدفقات تطورا ملحوظا للاستثمارات في قطاع الطاقة التي من المنتظر أن تبلغ 1535 م د سنة 2013 مقابل 1400 م د منتظرة سنة 2012 لتمثل أكثر من 50% من جملة الاستثمارات الخارجية باعتبار المشاريع الهامة

المرتقبة في هذا القطاع كما ينتظر أن تتطور الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية لتبلغ سنة 2013 حوالي 735 م د مقابل 520 م د من المنتظر استقطابها سنة 2012. أما بخصوص الاستثمارات السياحية فينتظر أن تبلغ 165 م د سنة 2013 مقابل 130 م د منتظرة سنة 2012 بالعلاقة مع المشاريع الكبرى المزمع انجازها خلال الفترة القادمة على غرار مشروع مرفأ تونس المالي إضافة إلى الشروع في انجاز المنتجع السياحي بتوزر من طرف مجموعة الديار القطرية ومشروع مدينة السياحة الإستشفائية الخبايات في حامة قابس.

I 3 26 وباعتبار هذه التمويلات ينتظر أن ترتفع نسبة التداين سنة 2013 إلى حدود 42.6% من الدخل القومي المتاح مقابل 42.1% سنة 2012 فيما ينتظر أن تنخفض نسبة خدمة الدين إلى حدود 8.4% من المقابيض الجارية مقابل 9.4% سنة 2012.

I 3 27 ويبين الجدول التالي تطوّر حاجيات وهيكلة التمويل الخارجي:

التمويل الخارجي

(م د)	2011	2012	2013
تمويل العجز	4746.5	5307.5	5325.0
تسديد أصل الدين ونفقات أخرى	3345.1	2974.75	2925.0
الزيادة في احتياطي العملة	-2391.0	800.0	300.0
مجموع الحاجيات	**5700.6**	**9082.2**	**8550.0**
الهبات	217.5	612.2	424.5
الاستثمار الخارجي والمساهمات	1711.3	2400.0	3000.0
القروض العمومية	3104.0	2900.0	3399.0
القروض التجارية والمالية	667.8	3170.0	1726.5
مجموع الموارد	**5700.6**	**9082.2**	**8550.0**

4.I الباب الرابع

التمويل الداخلي للاقتصاد

1.4.I تنصهر تقديرات التمويل الداخلي للاقتصاد ضمن الأهداف الجملية المرسومة بمنوال النموّ لسنة 2013 والرامية أساسا إلى تعزيز حركية النشاط الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لتجاوز التداعيات التي جدّت عقب الثورة وتأمين استرجاع نسق النموّ لسالف حيويته.

2.4.I ومن هذا المنطلق تتبني تقديرات السنة القادمة على التوفيق بين متطلبات تعزيز تدخلات ميزانية الدولة وتوفير الجهاز المالي للتمويل الملائم للأعوان الاقتصاديين من جهة وإضفاء مزيد من النجاعة على السياسات المالية والرقي بالخدمات المالية.

3.4.I وتفترض تقديرات ميزانية الدولة للسنة القادمة بالخصوص تحسن نسق تعبئة الموارد الذاتية بما يسمح بتحسين مؤشرات الميزانية وبخاصة التحكم في العجز. كما سيتسنى توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية التي تهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية في إطار النهوض بالجهات الداخلية عبر تدعيم البنية الأساسية مع ضمان السير العادي للمصالح الإدارية والمحافظة على حصة التحويلات الاجتماعية بما يدعم شمولية المسار التنموي ويضمن استدامته.

4.4.I وبالتوازي يتوقع تطور تدخلات الجهاز المالي بنسق يستجيب لمتطلبات دفع النشاط الاقتصادي لاسيما مواكبة النسق المدعم للاستثمار والتحسن المرتقب في المبادلات الخارجية. وتتضمن التقديرات بالخصوص تطور استعمالات الجهاز المالي بنسق يستجيب لحاجيات التمويل المرتقبة لاسيما التطور الإيجابي للاستثمار الخاص والتحسن المتوقع للحاصل الجملي لميزان المدفوعات. وفي المقابل سيتواصل الحرص على مزيد التحكم في مستوى السيولة وإضفاء النجاعة المرجوّة على السياسة النقدية، هذا الى جانب مواصلة العمل على تعزيز الأسس المالية للمؤسسات المصرفية عبر معالجة الديون الغير المستخلصة وتكوين المدخرات بغرض تحسين نسبة التغطية

وتقليص نسبة الديون البنكية المصنفة وكذلك تحسين صيرفة الاقتصاد واعتماد أفضل معايير الحوكمة والتصرف الحذر.

4 ـ 1 التمويل الداخلي للاقتصاد

4 ـ 1 ـ 1 المالية العمومية

4 1 5 اتسم تنفيذ ميزانية الدولة بعنوان سنة 2012 بتأثر تطور موارد ونفقات الميزانية بالوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لاسيما المجهود الاستثنائي للدولة لمعالجة الاشكاليات الحادة المسجلة على مستوى عديد الجهات جراء المستوى المرتفع للبطالة والحيث الاجتماعي المسجل.

4 1 6 كما تضمّن تحيين ميزانية الدولة لسنة 2012 بالخصوص ارتفاع الموارد والنفقات الجملية إلى ما يعادل 25551 م د مقابل 25401 م د مقدّرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012. ويتوقّع في هذا السياق زيادة الموارد الذاتية بنحو 96 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لتبلغ 19740 م د وذلك على أساس تطور المداخيل الجبائية لتبلغ نحو 15170 م د مقابل 14566 م د مقدرة ضمن قانون المالية التكميلي وبذلك ستستقرّ نسبة الضغط الجبائي في حدود 21.3% من الناتج مقابل 21% مقدّرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012. فيما ينتظر أن تتقلص الموارد غير الجبائية بنحو 508 م د لتبلغ بما يعادل 4570 م د.

4 1 7 وعلى هذا الأساس يتوقع استقرار عجز الميزانية في حدود نسبة 6.6% من الناتج كما ورد بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2012 مقابل نسبة 3.5% مسجلة سنة 2011. وبالتوازي ينتظر أن تبلغ نسبة التداين العمومي 46.1% من الناتج مقابل 46% مقدرة بقانون المالية التكميلي ونسبة 44% مسجلة في سنة 2011.

4 1 8 وتتنزل تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2013 في إطار مواصلة مجهود الدولة لتحقيق أهداف الثورة وخاصة منها الحد من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية وحفز الاستثمار لخلق مواطن شغل وذلك في ظل الضغوطات المسجلة وكذلك المنتظرة سواء داخليا أو خارجيا.

4 1 9 وتستند تقديرات ميزانية 2013 على الإسقاطات المرسومة على مستوى الإطار الجملي للنفقات العمومية على المدى المتوسط للفترة 2013-2017 والتي تهدف إلى مواصلة

التحسن التدريجي لمؤشرات المالية العمومية عبر التحكم في العجز الجملي للميزانية، حيث يتوقع أن يتراجع إلى نحو 2.5% من الناتج سنة 2017، هذا بالإضافة إلى تحسين مؤشر المديونية العمومية ليبلغ 42.6% من الناتج في نفس السنة مقابل على التوالي 6.6% و 46.1% منتظرة لسنة 2012، وذلك باعتماد سياسة التصرف النشيط في الدين قصد إحكام استغلال مختلف الآليات المتاحة بالأسواق المالية وتغطية مخاطر الصرف ونسب الفائدة.

I 4 10- ويعكس التحسن المتوقع في ميزانية الدولة على المدى المتوسط بالخصوص أهمية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي سيتم تنفيذها خلال المرحلة المقبلة والرامية بالأساس إلى دعم تعبئة الموارد الذاتية للميزانية من خلال مزيد تعصير المنظومة الجبائية والرقي بأدائها من جهة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في نفقات الدعم والنفقات القارة للميزانية من جهة أخرى.

I 4 11- كما تهدف ميزانية الدولة لسنة 2013 إلى مزيد تعبئة موارد الاقتراض العمومي الضرورية لإنجاز البرامج والمشاريع العمومية مما من شأنه أن يعمق عجز الميزانية الذي يبقى في حدود مقبولة، وكذلك مستوى المديونية مع الحفاظ على القدرة على تسديدها. هذا وسيتواصل العمل على التعميم التدريجي لمنهجية التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف والتي تضمنت سابقا بعض التجارب النموذجية والتي شملت وزارات دون غيرها.

I 4 12- كما يبدو أن توخي سياسات كالضغط على الأجور أو تقليص الدعم أو رفع الأسعار أو تقليص نفقات التنمية بهدف تقليص العجز أو المديونية، قد تشكل خطرا على استقرار البلاد في ظل الظروف الاجتماعية الحالية والتفاوت المسجل بين الجهات وارتفاع البطالة وضغط المنظمات النقابية من جهة وحاجة الاقتصاد إلى الإنعاش من جهة أخرى. لذلك فمن الضروري النهوض بالتنمية خاصة عن طريق دفع الاستثمار العمومي الذي من شأنه أن ينشط الاستثمار الخاص على المدى المتوسط والطويل حتى يساهم جزئيا في حل مشكل البطالة.

I 4 13- كما تبرز هيكلة المداخيل الجبائية اختلالا للتوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تمثل حصة الضريبة المباشرة من المداخيل الجبائية بين 70% و80% في البلدان المتقدمة، في حين بلغت 43.4% في تونس سنة 2011. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المداخيل تتأتى أساسا من الخصم من المورد بعنوان الأجور وتضاعف

مردود الجباية بالنسبة للمهن الحرة والمنضوين تحت النظام التقديري وأيضا المشتغلين في الاقتصاد غير المنظم (4.3% من الضريبة على الدخل سنة 2011). كما يتجلى هذا الاختلال في هيكلة الأداءات المباشرة التي تتسم بارتفاع حصة الأداء على الأجور الذي يبلغ حاليا نحو 40% مقابل مساهمة بحوالي 34% بالنسبة للضريبة على الشركات غير البترولية وكذلك ارتفاع حصة الأداء على الشركات البترولية التي قدرت ب17% فيما لا تمثل الضريبة على المهن الحرة سوى 10%.

I 4 14 وكنتيجة لذلك تندرج تقديرات المالية العمومية لسنة 2013 في إطار المرحلة الاستثنائية التي تتسم باستمرار الضغوط المسجلة على الموارد المالية المتاحة من أجل تأمين السلم الاجتماعي ودفع التنمية بصفة عامة وعلى مستوى الجهات المهمشة بصفة خاصة ويتجلى ذلك خاصة في ارتفاع نفقات الدعم والزيادة في نفقات التأجير مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على سلامة التوازنات الجملية.

I 4 15 وتتضمّن التقديرات المرسومة لسنة 2013 ارتفاع الحجم الجملي لموارد ونفقات ميزانية الدولة بنسبة 4.5% لتبلغ 26792 م د مقابل 25551 م د منتظرة بعنوان سنة 2012. وتفترض ميزانية الدولة لسنة 2013 بالأساس تعبئة الموارد الذاتية والهبات بقيمة 19975 م د لتبلغ حصتها نحو 74.6% من مجموع الموارد مقابل 77.3% منتظرة لسنة 2012. وقدرت المداخيل الجبائية بنحو 16650 م د أي بزيادة بنسبة 9.8% بالمقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2012 ممّا يفضي إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 21.2% من الناتج وذلك على غرار النسبة المنتظرة في سنة 2012.

هيكلة موارد الميزانية

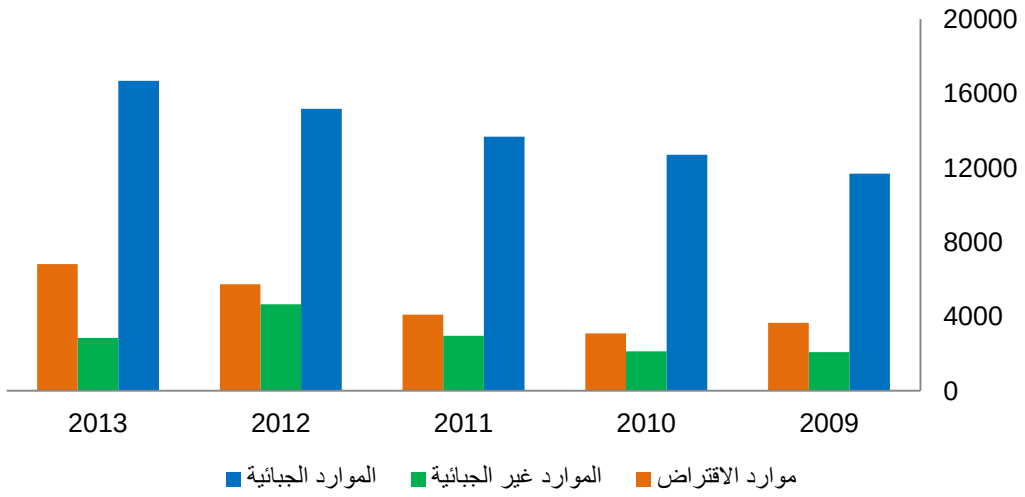

I 4 16 وبالتوازي ضبطت تقديرات الموارد غير الجبائية في حدود 3325 م د مقابل مبلغ 4570 م د تسنى تعبئتها في سنة 2012 وذلك نتيجة التراجع المرتقب بالخصوص في مستوى عائدات التخصيص وأموال المصادرة.

الموارد الذاتية للميزانية

	نتائج 2011		تحيين 2012		تقديرات 2013	
	م د	الزيادة (%)	م د	الزيادة (%)	م د	الزيادة (%)
موارد جبائية	13667.8	7.6	15170	11	16650	9.8
موارد غير جبائية	2952.2	39	4570	54.8	3325	27.2-
الموارد الذاتية والهبات	16620	12.1	19740	18.8	19975	1.2

I 4 17 ويتضمن توازن ميزانية الدولة لسنة 2013 تعبئة موارد اقتراض عمومي بقيمة 6817 م د منها 1800 م د بعنوان الإقتراض الداخلي و5017 م د كاقتراض خارجي منها 1000 م د بعنوان الصكوك.

I 4 18 وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات نفقات الدولة لسنة 2013 تعكس ضرورة الترفيع في نفقات التأجير المنجرة عن الانتدابات المحدثة والزيادة في الأجور من جهة والاعتمادات المرصودة لتأمين السير العادي للمصالح الإدارية من جهة أخرى. كما تجسم تقديرات نفقات ميزانية 2013 مختلف المشاريع والبرامج العمومية المزمع إنجازها خلال سنة 2013.

I 4 19 وتتضمن تقديرات سنة 2013 ارتفاع حجم النفقات دون تسديد أصل الدين العمومي لتبلغ 23932 م د مقابل 22712 م د منتظرة سنة 2012 وذلك على أساس مواكبة حاجيات المرحلة بتعزيز تدخلات الميزانية في المجال التنموي لاسيما تهيئة مقومات دفع الحركة الاقتصادية وتطوير هيكلة النسيج الاقتصادي بالجهات الداخلية إلى جانب مواصلة دعم المرافق الجماعية وتعزيز مسار التنمية الاجتماعية والبشرية.

I 4 20 وفي هذا السياق قدرت نفقات التصرف لسنة 2013 بنحو 16972 م د مقابل 15723 م د منتظرة لسنة 2012 لتتضمن بالخصوص ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 10.6% ومبلغ 9781 م د وذلك نتيجة تواصل مجهود الدولة في مجال الانتدابات في الوظيفة العمومية والزيادات في الأجور فيما ستنخفض نفقات الوسائل والتدخلات لتعكس ضرورة الضغط على النفقات للحد من الاقتراض. كما يتوقع صرف نفقات التدخل والدعم بقيمة 5700 م د مقابل 5714 م د منتظرة لسنة 2012 وذلك باعتبار اعتماد فرضية معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية بقيمة 110 دولار وسعر صرف دولار واحد بقيمة 1.58 دينار. ومن ثم، ستبلغ نفقات دعم المحروقات 2520 م د أي بنسبة 44.2% من جملة نفقات التدخل والدعم مقابل 2661 م د و47% منتظرة سنة 2012. فيما ستبلغ نفقات دعم المواد الأساسية 1350 م د مقابل 1260 م د أي بتطور يقدر بـ7.1%. كما ستتطور نفقات دعم النقل بـ18.7% لتبلغ 330 م د سنة 2013. أما بحساب النسبة من الناتج، قدرت نفقات التصرف لسنة 2013 بـ21.6% وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2012 تقريبا (21.3%)، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع معدل النسبة المسجلة في الفترة 2002-2010 (15.7%).

I 4 21 رغم الاصلاحات المبرمجة وتعديل الأسعار فإن نفقات التدخل والدعم ستبقى في مستوى مرتفع في سنة 2013 (في حدود 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يبلغ تقريبا مستوى نفقات التنمية. ويمثل تواصل هذا المستوى من الدعم إشكالية كبرى على التوازنات الاقتصادية نظرا لعدم ارتباط هذا الصنف من النفقات مباشرة بدعم النمو بل تمثل بالعكس ضغوطا متزايدة على الموارد المالية المتاحة للإستثمار وهو ما يستوجب الإسراع بإستنباط الحلول الكفيلة بالتقليص من نفقات الدعم وتصويبها نحومستحقيها دون غيرهم.

نفقات التصرف

(م د)	نتائج 2011	تحيين 2012	تقديرات 2013
نفقات التصرف	12470.5	15723	16972
منها: نفقات الأجور	7679.4	8847	9781
نفقات الوسائل	860.2	1042	997
نفقات التدخل والدعم	3930.9	5714	5700
نفقات طارئة	-	120	494

I 4 22 ويتضمّن مشروع الميزانية لسنة 2013 رصد مبلغ 5500 م د بعنوان نفقات التنمية مقابل 5514 م د منتظرة لسنة 2012 لتبلغ حصتها 24.5% من مجموع النفقات دون خدمة الدين. وترتكز تقديرات نفقات التنمية للسنة القادمة بالخصوص على ارتفاع الاستثمارات المباشرة إلى نحو 2248.6 م د وصرف 1341 م د بعنوان نفقات التمويل العمومي علاوة عن الإبقاء على مبلغ 332 م د كنفقات طارئة ومبلغ 100 م د بعنوان القروض المحالة للمؤسسات العمومية. أما بحساب النسبة من الناتج، قدرت نفقات التنمية المضمنة في مشروع الميزانية لسنة 2013 ب7% مسجلة بذلك إنخفاضا بنقطتين بالمقارنة مع سنة 2012، لكن هذه النسبة تظل قريبة من معدل النسب المسجلة في الفترة 2002-2010.

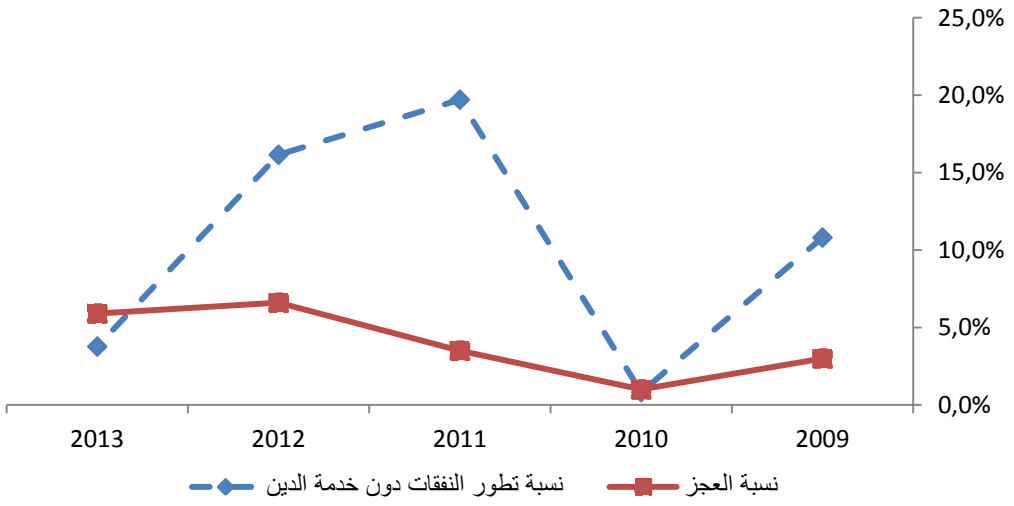

I 4 23 وبالتوازي يتوقع أن ترتفع نفقات خدمة الدين العمومي بعنوان سنة 2013 لتبلغ 4220 م د مقابل 4139 م د منتظرة في سنة 2012 وذلك على أساس ارتفاع فوائد الدين العمومي لتبلغ نحو 1360 م د مقابل 1300 م د منتظرة في سنة 2012 فيما

سترتقي أعباء أصل الدين العمومي إلى نحو 2860 م د مقابل 2839 م د منتظرة في سنة 2012.

24 4 I وعلى هذا الأساس تفترض تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2013 انخفاضا نسبيا لعجز الميزانية ليبلغ نسبة 5.9% من الناتج فيما سترتفع نسبة الدين العمومي إلى ما يعادل 46.8% من الناتج مقابل على التوالي 6.6% و 46.1% منتظرة لسنة 2012. وبهذا تواصل إرتفاع نسبة المديونية على خلاف النمط التنازلي الذي ميز الفترة 2002–2010 حيث إنخفضت المديونية من 55.9% سنة 2002 إلى 40.4 % سنة 2010.

25 4 I ويعتمد تمويل عجز ميزانية الدولة في سنتي 2012 و 2013 على الاقتراض الخارجي مع انخفاض هام للتمويل الداخلي الصافي. وحسب توقعات وزارة المالية فإن اللجوء إلى التمويل الخارجي مرجح للإنخفاض بداية من سنة 2015 وهو ما يفترض قدرة أكبر للسوق الداخلية على تغطية حاجيات التمويل بدون منافسة القطاع الخاص

2 ؛ 4 I الجهاز المالي

26 4 I يفترض تطوّر موارد واستعمالات الجهاز المالي إتباع سياسة نقدية حذرة تعمل على التحكّم في السيولة المصرفية وتسهر في ذات الوقت على توفير التمويل الملائم والسليم لمختلف الأعوان الاقتصاديين، كما تستند تقديرات توازن الجهاز المالي مواكبة أهداف منوال النموّ لا سيّما التحسن المرتقب لاستعادة نسق النموّ الى مساره العادي وتطوّر نشاط الاستثمار الخاص الوطني والخارجي وتحسن المبادلات التجارية.

ii 4 I موارد الجهاز المالي

27 4 I تفترض تقديرات موارد الجهاز المالي لسنة 2013 تطور الكتلة النقدية (ن3) باعتبارها الهدف الوسيط للسياسة النقدية بنسبة تناهز 9.9% وترتكز هذه الزيادة على مؤشرات القطاع الحقيقي والتي تفترض تحسنا في نسق النموّ وانتعاشة الاستثمار الخاص، وهو ما يتطلب رصد التمويلات اللازمة من قبل الجهاز المالي للاستجابة لحاجيات الأعوان الاقتصاديين.هذا ويتوافق نسق تطوّر مكونات الموارد النقدية مع متطلبات إحكام تعديل السيولة المصرفية والتحكّم في مؤشر الأسعار.

تطور الكتلة النقدية

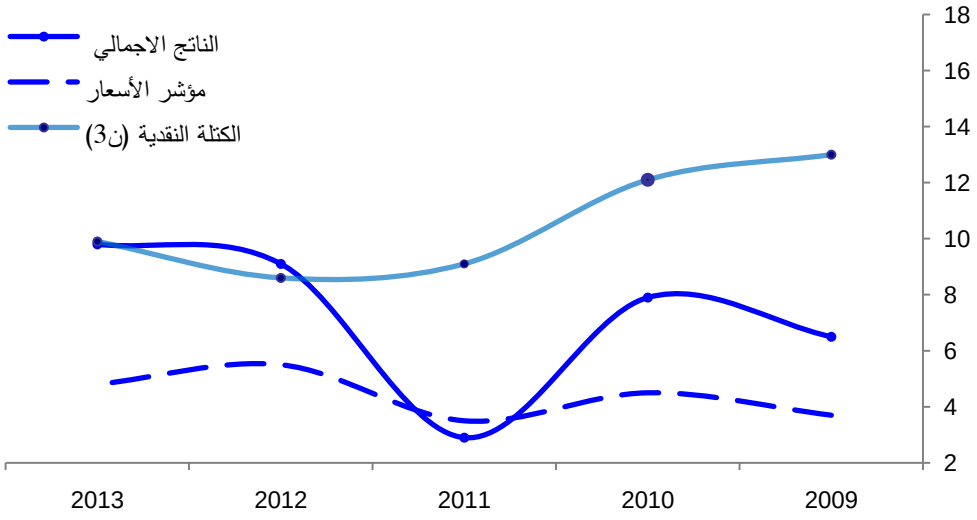

I 4 28 وينتظر أن تسجل الكتلة (ن3–ن2) تدعما في نسق نموها الذي سيبلغ 9.9%. ويفترض هذا النسق تطوّر حجم الادخار الموظّف وكذلك زيادة الإصدارات الرقاعية لمؤسسات القرض بالعلاقة مع الانتعاشة المرتقبة للسوق المالية بناء على المفعول الايجابي المرتقب للإصلاحات التي سيتم وضعها حيز التنفيذ في الفترة المقبلة.

I 4 29 هذا وينتظر أن تتطوّر المكوّنة (ن4–ن3) بنسق معتدل يأخذ في الاعتبار تداول أوراق الخزينة فيما بين المؤسسات لتعزيز مواردها والمساهمة في تمويل استثماراتها المبرمجة.

نمو الكتلة النقدية

	نتائج 2011		تحيين 2012		تقديرات 2013	
	م د	نسبة التطور (%)	م د	نسبة التطور (%)	م د	نسبة التطور (%)
مجموع النقد بمفهومه الواسع (ن3)	47211	9.1	51271	8.6	56347	9.9
مجموع النقد بمفهومه الضيق (ن2)	44646	9.3	48593	8.8	53404	9.9
اقتراضات رقاعية وادخار موظف"ن3–ن2"	2565	6.3	2678	4.4	2943	9.9
موارد أخرى	15258	0.3-	16692	9.4	18231	9.2

I 4 30 وبالتوازي ستسجّل تقديرات موارد الجهاز المالي زيادة منتظمة في الموارد الذاتية لمؤسسات القرض بفضل الجهود المبذولة لتحسين الاستخلاص وتكوين المدخرات

اللازمة بعنوان الديون المصنفة، أما الموارد الخاصة فينتظر أن تنمو بنسق ايجابي بالعلاقة مع حجم التمويلات الخارجية المسندة وتواصل السحوبات على موارد الميزانية بعنوان القطاعات الاقتصادية المنتجة.

I 4 iii استعمالات الجهاز المالي

I 4 31 تفترض تقديرات استعمالات الجهاز المالي ملاءمة سياسة القرض مع حاجيات التمويل لمختلف الأعوان الاقتصاديين وبخاصة مساندة نشاط الاستثمار الخاص وكذلك مواصلة توجيه تمويل عجز الميزانية نحو السوق المالية وذلك بالتوجه نحو الاقتراض الداخلي وتطوّر المستحقات الصافية على الخارج وفقا للحاصل العام لميزان المدفوعات.

I 4 32 وضبطت المستحقات الصافية على الخارج في حدود 6143 م د لتزداد بقيمة 300 م د عن الحجم المتوقع في سنة 2012 وذلك على أساس تطوّر الحاصل العام المقدّر لميزان المدفوعات لسنة 2013، وذلك بالعلاقة مع التحسّن المتوقع للمبادلات التجارية مع الخارج وتطور التدفقات بعنوان الاستثمارات الخارجية والتمويلات الموجهة لدعم برامج ومشاريع التنمية.

نمو استعمالات الجهاز المالي

	نتائج 2011	تحيين 2012		تقديرات 2013	
	م د	م د	%	م د	%
المستحقات الصافية على الخارج *	5756	5843	87	6143	300
المستحقات الصافية على الدولة *	8049	8805	756	9468	663
المساعدات للاقتصاد	48912	53608	9.6	59290	10.6

* تغيير بحساب م د

I 4 33 وفيما يتعلق بالمستحقات الصافية على الدولة فتقدّر بـ 9468 م د ما يمثل زيادة بـ663 م د مقارنة بتوقعات نهاية سنة 2012. وتقوم هذه التقديرات على أساس هيكلة التمويل المقدّرة لعجز ميزانية الدولة والمتمثلة في إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة قصيرة المدى عبر السوق المالية.

توزيع تدخلات الجهاز المالي (%)

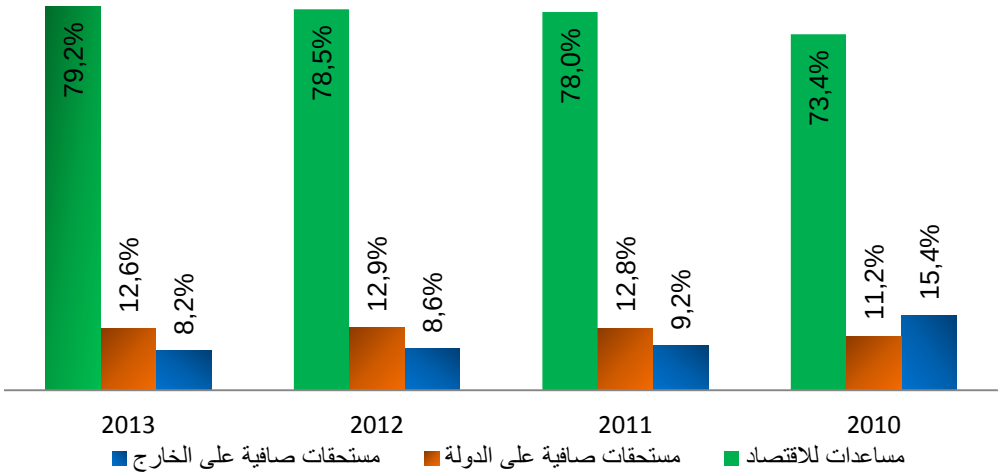

I 4 34 أما فيما يتعلق بتقديرات المساعدات للاقتصاد فيتوقع أن تنمو بنسبة 10.6% عاكسة مساهمة الجهاز المالي في تمويل الاستثمار لترتقي حصّتها إلى 79.2% من مجموع استعمالات الجهاز المالي مقابل 78.5% منتظرة سنة 2012. وستوجّه القروض والمساهمات البنكية إلى مختلف القطاعات المنتجة من فلاحة وصناعة وخدمات ودعم إحداث المؤسسات وبعث المشاريع.

II الجزء الثاني
السياسات الجملية

II.1 الباب الأول

ترسيخ مبادئ الحوكمة

II 1-1 يعبر الحكم الرشيد عن الشفافية في إدارة الشؤون العامة خاصة حسن التصرف والتوزيع المحكم للموارد العمومية. ويتضمن الحكم الرشيد في الواقع مجموعة من المبادئ السياسية والإدارية والاقتصادية.

II 1-2 ويعد ترسيخ مبادئ الحوكمة من الأولويات الجديدة لسياسة التنمية في تونس وذلك في إطار ترسيخ دولة القانون والمؤسسات الذي يقوم على الشفافية والمحاسبة وحماية الحقوق والنجاعة في أداء السياسات العامة وجعل الإدارة أكثر قربا من المواطن واستجابة إلى شواغله وفي خدمة المصلحة العامة دون تمييز وانتقائية وتعسف في استعمال السلطة التقديرية.

II 1-3 وقد حظي هذا المجال بعناية فائقة إبان الثورة وفق إرادة سياسية قوية لترسيخ دعائم وأسس الحوكمة الرشيدة وجعلها واقعا ملموسا في الأداء الحكومي. وقد تم بعد اتخاذ عديد الخطوات الهامة في هذا المسار الإصلاحي حيث تمت مراجعة قانون الجمعيات وتنقيح الإطار المنظم للصفقات العمومية بتبسيط إجراءاتها ومزيد دعم شفافيتها ونجاعتها.

II 1-4 كما تم التأكيد على حرية النفاذ إلى المعلومة وتطوير النظام المؤسساتي المتعلق بها فضلا عن إصدار منشور يؤسس لعملية إصلاح منظم وتشاركي للخدمات الإدارية المسداة مع إحداث دليل للتوجيه يضبط المعايير الفنية والمنهجية لمشاركة المواطن في القرارات الحكومية خاصة بواسطة تكنولوجيات الاتصال في إطار برنامج الحكومة المفتوحة.

II 1-5 وسيتواصل هذا المد الإصلاحي خلال الفترة القادمة بتعميق مضمون الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والترتيبية لتكريس مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والنجاعة نصا وممارسة وفقا لمقتضيات التنمية الشاملة والعادلة والتشاركية التي يتم العمل على تكريسها في الواقع.

II-1-6 وعلى هذا الأساس ستتكثف الجهود لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي وتكريس دولة القانون والمؤسسات وذلك من خلال العمل على ترسيخ مبادئ الشفافية وفاعلية السلطة التنفيذية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك شرعية واستقلالية السلطة التشريعية وحياد السلطة القضائية وشفافية الانتخابات وحق التصويت ونبذ كل المعوقات والعراقيل والمظاهر المخلة بتنمية وتطوير المشهد السياسي العام ودعم حرية الإعلام وكذلك ترسيخ الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة التي تضبط مجال تدخل كل الأطراف المعنية وتضمن المشاركة الفاعلة والبناءة لجميع القوى والحساسيات المجتمعية في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات التنموية.

II-1-7 ويعتبر القضاء على الفساد من الأولويات الكبرى لمسار الإصلاح المؤسساتي في البلاد حيث سيتم العمل على مواصلة معالجة ملفات الفساد بمختلف أنواعها وتطوير الجوانب المتعلقة بالتصريح بالمكاسب خاصة من خلال دعم قدرات دائرة المحاسبات.

II-1-8 وتشمل الإصلاحات كذلك تطوير الإطار التشريعي المنظم للعدالة بالتوجه نحو إحداث قطب أو مجمع قضائي مختص في الملفات الاقتصادية والمالية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المستثمرين وكل الأطراف الشريكة.

II-1-9 وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لإصلاح المنظومة القضائية سيقع تنفيذ جملة من القوانين الجديدة المتعلقة بتنقيح المرسوم الإطاري لمكافحة الفساد وتعديل وإتمام بعض أحكام مجلة الإجراءات الجزائية وكذلك إحداث هيئة وقتية للإشراف على القضاء العدلي فضلا عن تطوير الوسائل البشرية والمادية للجهاز القضائي.

II-1-10 وبالتوازي تقوم سياسة الحوكمة على تركيز إدارة ناجعة وشفافة ذات قدرات مؤسساتية تمكنها من ضبط التوجهات الإستراتيجية ورسم وتنفيذ السياسات العامة ورصد وتقييم العمل الحكومي. فتكريس الحوكمة الإدارية يشترط النجاعة وجودة الخدمات العمومية وكذلك اللامركزية الإدارية والنفاذ السهل إلى الإدارة وحيادها وشفافيتها ومسؤوليتها ورؤيتها الإستراتيجية والتزامها بتطبيق القانون.

II-1-11 وفي هذا الإطار ستتجه الإصلاحات نحو تحسين التصرف العمومي عبر تكريس التحلي بروح العمل والإصلاح الحقيقي لأساليب العمل والممارسات الإدارية وإصدار نصوص ترتيبية جديدة تتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من التراخيص بما يمكن من بناء إدارة عصرية تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل

على تلبية الحاجيات الحقيقية للمواطن وتوفر خدمات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف وفي أجال قصيرة.

II 1 12 وسيتم العمل على تكريس التمشي التشاركي والتقييمي للخدمات الإدارية المسداة للمواطن خاصة في القطاعات الاجتماعية المرتبطة بالصحة والتربية والضمان الاجتماعي وذلك على أساس أهداف إستراتيجية واضحة ومعايير موضوعية وتطوير الأخلاقيات المنظمة للمرفق العمومي.

II 1 13 وفي مجال الإدارة الالكترونية سيتم الحرص على إرساء نظام استشارة الكتروني يكون مبسطا ومهيكلا لجملة مشاريع القوانين والتراتيب التي تصدرها الحكومة ويتضمن نظام متابعة شفاف للمقترحات والتعاليق وأجوبة المصالح المعنية.

II 1 14 وسيلعب هذا النظام دورا محوريا في إرساء آلية المشاركة الإلكترونية على مستوى بوابة الحكومة وهي آليات عملية من شأنها ليس فقط المساهمة في تفعيل المصالحة بين المواطن والإدارة بل كذلك توفير مصدر تفاعلي للتقدم بمسار إصلاح الجهاز الإداري والارتقاء بأدائه إلى مستوى المواصفات العالمية.

II 1 15 وستتركز الإصلاحات كذلك على تحديث الوظيفة العمومية والتصرف في الموارد البشرية وذلك من خلال تطوير نظام الترقية والتدرج على أساس الجدارة والكفاءة وإنشاء نظام لتقييم أداء الموظفين فضلا عن تطوير الأنظمة المعلوماتية المندمجة في الإدارة بما يدعم القدرات التحليلية ويسهل عملية تبادل المعلومات ويحسن في مستوى إنتاجية المصالح العمومية.

II 1 16 ويستدعي تحسين التصرف في المالية العمومية العمل على تكريس الشفافية على مستوى إنفاق المال العام من خلال مواصلة العمل التدريجي على تعميم آلية التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مختلف الإدارات والشروع في تجربة هذه المنظومة الجديدة على مستوى خمس وزارات نموذجية وكذلك إعلام العموم بأهم المعلومات والتقارير المتعلقة بمختلف مراحل إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة في إطار تكريس التمشي التشاركي واعتماد منهج الاستشارة الموسعة خاصة في ضبط توجهات الميزانية وتقييم الانجازات. كما سيجه العمل نحو اعتماد مفاتيح توزيع للاعتمادات المرصودة لمشاريع وبرامج التنمية الجهوية على أساس التناسق في الأولويات والنجاعة في التوظيف والعدالة في التوزيع بين مختلف الجهات والشفافية والتشريك في رسم السياسات وأخذ القرارات.

II-1-17 وفي هذا السياق سيتواصل العمل على تطوير الإطار الترتيبي المنظم للرقابة الإدارية والمالية بتبسيط وظيفة الرقابة وترشيدها مع إضفاء الفاعلية اللازمة على أدائها وفق منهجيات حديثة في متابعة وقيس الأداء وتقييم النجاعة ضمن إطار مرن ومسؤول ينظم العلاقة بين مختلف المتخلين ويكرس القدرة على الأداء.

II-1-18 كما سيقع العمل على مراجعة الإطار الترتيبي للصفقات العمومية بصفة هيكلية وفق النتائج التي ستفضي إليها عملية التقييم في الغرض وذلك بهدف إضفاء مزيد من الفعالية والشفافية على الإجراءات المنظمة للطلب العمومي دون المساس بجودته وكذلك تعزيز المنافسة النزيهة وحرية النفاذ إلى مختلف القطاعات والمتعاملين الاقتصاديين.

II-1-19 وتتمحور الإصلاحات المقترحة في مجال النفاذ العموم إلى المعلومة حول مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي حيز التنفيذ في اتجاه تكريس مبدأ حرية الحصول على جميع المعطيات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والوثائق الإدارية لمختلف الهياكل والمصالح العمومية بضبط نوعية البيانات وطرق الحصول عليها فضلا عن ادماج المصالح العمومية في منظومة الإفصاح والشفافية بنشر تقاريرها وإثراء المعلومة المعروضة للعموم وذلك في إطار عملية إصلاح شامل طبقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

II-1-20 وسيتدعم هذا الإطار المعلوماتي بتنمية القدرات في مجال التحليل الاقتصادي والتقديرات الاقتصادية من خلال تطوير الأنموذج المعتمد للبرمجة المالية ورسم الأفاق الاقتصادية والذي يقوم على جملة من المعادلات تضبط العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية وذلك استنادا إلى فرضيات معينة يتم ضبطها على أساس تطور الظرف الاقتصادي الداخلي والخارجي.

II-1-21 ويعد ضبط مقاربة جديدة لبناء أنموذج اقتصادي يواكب المعايير العالمية ويناسب خصوصيات الاقتصاد التونسي شرطا أساسيا لتطوير القدرات في مجال تحليل الظرف الاقتصادي ودراسة مختلف التأثيرات على أداء الاقتصاد الوطني والتوازنات العامة وكذلك المساعدة على أخذ القرار في مجالات الإنتاج والأسعار والاستثمار والاستهلاك والقروض والتجارة الخارجية وغيرها.

II-1-22 وبهدف تطوير المعلومة الإحصائية على الصعيد الجهوي سيقع العمل على تعميم المعطيات بتغطية الميادين الغير مغطاة ونشرها وذلك بدعوة المصالح الجهوية المنتجة للمعلومة إلى تعميم المعطيات والمؤشرات الإحصائية لتشمل جميع

القطاعات حسب الولاية والمعتمدية والعمادة والحرص على نشرها بصفة دورية ومنتظمة. كما ستتكثف الجهود من أجل التعريف بالمفاهيم والمصطلحات والتصانيف الإحصائية المعتمدة وتوحيد مناهج إعدادها بالإضافة إلى الحرص على وضع المعلومة الإحصائية على ذمة المستعملين وهو ما يتطلب توفير العنصر البشري ووسائل العمل الضرورية وكذلك النهوض بالتكوين ورسكلة أعوان الإحصاء العاملين بالوحدات الإحصائية الجهوية وتكليف ممثل جهوي يعنى بعملية التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة.

II 1 23 وعلى المستوى الجهوي سيقع العمل على ترسيخ اللامركزية والحوكمة الرشيدة وهو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في منظومة التنمية الجهوية والمحلية لإعطاء دفع جديد للجماعات المحلية باعتبارها رافدا أساسيا لممارسة الديمقراطية المحلية وفق رؤية جديدة وشاملة من أبرز مقوماتها التأسيس لتنظيم لامركزي حقيقي تسيره هياكل منتخبة في إطار ديمقراطي شفاف وتتسم بالمسؤولية والفعالية في مباشرة مهامها وتستند على إطار تشريعي ومؤسساتي ومالي.

II 1 24 وتتمحور أهم التوجهات الإصلاحية في هذا المجال حول:

- تدعيم إستقلالية القرار صلب الجماعات المحلية بما يسهم في تحقيق ديمقراطية محلية حقيقية تمكن من تفعيل مشاركة المواطن والارتقاء بعلاقته بالهياكل الجهوية والمحلية إلى علاقة شراكة، ومن تنشيط دور المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي، والعمل على تخفيف الإشراف وتطوير أساليب ممارسته، مع إخضاع أعمال هذه المجالس لمراقبة الهيآت القضائية المختصة.
- مراجعة المشمولات الحالية للجماعات المحلية بالحرص قدر الإمكان على توسيع صلاحياتها ومن تسيير شؤونها بنفسها بما يتطلب ذلك من إعادة لتوزيع الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية.
- ضمان حد أدنى من الموارد المالية لتمكين الجماعات المحلية من إستعادة توازناتها المالية العامة ومن تحسين قدرات تصرفها، وهو ما يستوجب إحالة الدولة للموارد التي يتطلبها توسيع صلاحيات الجماعات المحلية.
- توفير التمويل المناسب مما يستوجب إرساء آليات وإنشاء مؤسسات للتمويل في شكل بنوك وشركات تنمية جهوية وبعث صندوق للتنمية الجهوية وتحوير المجلة الجبائية العامة

والمحلية لتمكين الجهة والمناطق الفقيرة من موارد مالية مناسبة تبعا لمبدأ التضامن المواطني.

II-1-25 ولإرساء المقاربة التشاركية في إعداد استراتيجيات التنمية الجهوية ستتكثف الجهود من أجل:

- تأطير الجهات حول منهجيات التصور والاستباق لتحديد المشاكل وإعداد البرامج من خلال تحديد الفاعلين وإعانتهم على الاضطلاع بدورهم في الجهة بتقديم الخبرات الضرورية لذلك.
- ضبط الأولويات والأهداف الجهوية مع خارطة الطريق لإنجازها عبر مراحل واضحة ومحددة
- اعتماد الشكل التعاقدي والتشاركي تسهم فيه كل الأطراف : الدولة، الجهة، البلدية، الخواص، المجتمع المدني.
- تطوير منظومة المعلومات الجهوية.

II-1-26 وفي بعدها الاقتصادي تقوم الحوكمة على انتهاج الجدوى والنجاعة والفاعلية في صنع القرار الاقتصادي ووضعه حيز التطبيق. وفي هذا المضمار سيتواصل تكثيف الجهود لتهيئة المحيط الملائم لممارسة الأعمال ودفع الاستثمار الخاص وتحسين مستوى التنافسية واستغلال الفرص التي تتيحها العولمة وحسن توظيف الموارد المتاحة.

II-1-27 كما سيتم التركيز بصفة خاصة على تحسين تصنيف تونس في تقارير الهيئات الدولية والتي تعد مرجعيات تؤخذ بعين الاعتبار وتعتمد بمثابة الثوابت التي يتم الاستناد إليها لتقييم اقتصاديات الدول المعنية واستشراف مقومات تطوّرها المستقبلية.

II-1-28 ومن بين أهم التقارير الدولية هو تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي الذي أظهر تراجع تونس إلى المرتبة 50 عالميا حسب مقياس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013 من مجموع 185 دولة مقارنة بالمرتبة 45 سنة 2012. كما لم يدرج تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس حول التنافسية الجملية تونس ضمن تصنيفه الأخير لفترة 2012-2013 نظرا للتغيير الهيكلي الكبير في المؤشرات الاقتصادية والذي جعل المقارنة بينها وبين السنوات السابقة صعبا.

II-1-29 لذلك يجب العمل على معالجة عديد النقائص التي برزت في هذه التقارير وذلك في اتجاه التقليص من الإجراءات اللازمة لبعث مشروع وتيسير النفاذ إلى التمويلات البنكية وحماية المستثمرين لاسيما من حيث شفافية المعاملات بين الأطراف المتداخلة وقدرة المساهمين على مقاضاة المسؤولين عن سوء الإدارة وكذلك التخفيف من إجمالي الضرائب والمساهمات مقارنة بدول المنطقة وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

II-1-30 وبالتوازي يتوجب تكثيف الجهود لتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني خاصة من خلال القضاء على الفساد والمحسوبية وتكريس شفافية السياسات الحكومية ودعم نجاعة سوق الشغل ومزيد تطوير البنية التحتية والمواصلات فضلا عن تذليل العراقيل التي تواجه التجارة الخارجية خاصة ارتفاع تكلفة النقل وتعقيد الإجراءات الديوانية والنفاذ إلى التمويل التجاري والمتطلبات الفنية والمعايير الصحية.

II.2 الباب الثاني

التشغيل

II 2 1- حظيت سياسة التشغيل خلال سنة 2012 بعناية بالغة خاصة من خلال إقرار عدة اجراءات من بينها:

- القيام باستشارة جهوية حول التشغيل عبر تنظيم المنتديات الإقليمية حول التشغيل خلال شهر مارس 2012 بمشاركة الأطراف الاجتماعية وممثلي الأحزاب السياسية وجمعيات المعطلين عن العمل والمؤسسات الاقتصادية وجمعيات المجتمع المدني وممثلي هياكل المساندة الجهوية وذلك في إطار إرساء مبدأ التشاور والشراكة في معالجة ملف البطالة.
- تنظيم المؤتمر الوطني حول التشغيل والذي كان مناسبة لدراسة قضايا التشغيل باعتماد منهج تشاركي ساهم فيه خبراء وممثلون عن النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وأطراف إجتماعية ومكونات المجتمع المدني مكّن من الخروج بفهم مشترك لإشكاليات التشغيل والبطالة واقتراح إجراءات وتدابير عمليّة عاجلة من شأنها أن تساهم في الحدّ من نسبة البطالة وتوفر مواطن شغل جديدة، من ناحية، وتساهم في ضبط خيارات استراتيجية يقظة ومتجددة من أجل بناء سياسة تشغيلية ناجعة، من ناحية أخرى.
- إعداد استراتيجية وطنية للتشغيل، والاعلان عنها في 17 ديسمبر 2012، ترتكز على منوال تنمية جديد، يكون التشغيل نتاجه الأول، ويضمن قياس نجاعة السياسات الاقتصادية الكلية من حيث قابليتها على احداث مواطن الشغل الملائمة. كما كرست الاستراتيجية مبادئ التوجه نحو الاستغلال الامثل لأحواض الاستثمار والكفاءات المخزونة لا سيما في الجهات الداخلية ونشر ثقافة العمل والتعويل على الذات وريادة العمال من جهة، والضرورة القصوى لإعادة النظر في منظومة التربية والتعليم والتكوين، بما يضمن تفاعلها الإيجابي مع احتياجات المؤسسة الاقتصادية، وتنقية مناخ الاعمال والاستثمارات ومراجعة التشريعات الخاصة بالتنافسية والشغل والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص وإعادة هيكلة مهام التشغيل، من جهة اخرى.

- القيام بإصلاح شامل للبرامج والسياسات النشيطة للتشغيل وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتشغيل لربط تدخلاته بإحداث مواطن شغل قارة من ناحية واضفاء النجاعة على التكوين المؤدي للشغل من ناحية أخرى، وذلك في إطار من التكامل بين الآليات والبرامج المعتمدة من قبل بقية المتدخلين. وقد تمّ للغرض، إحداث لجنة وطنية تضمّ ممثلين عن الوزارات المعنية والأطراف الاجتماعيين وعن جمعيات المعطّلين عن العمل من أجل بلورة تمشٍّ توافقي حول الهيكلة الجديدة. كما تم إصدار الأمر عدد 2369 لسنة 2012 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها والذي عوّض الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 09 فيفري 2009.
- وضع الإطار التشريعي الخاص بالانتدابات المبرمجة لسنة 2012 بالقطاع العمومي. وللغرض تمّ إصدار القانون عدد 4 لسنة 2012، مؤرخ في 22 جوان 2012 والمتعلق بالأحكام الاستثنائية للانتداب بالقطاع العمومي الذي يعتمد مقاييس تتعلق بسن المترشّح وسنة التخرج كشرطين أساسيين للدخول إلى الوظيفة العمومية بالنسبة لـ70% من المنتدبين فيما يقع انتداب البقية حسب الكفاءة. ويستثني هذا القانون أربع فئات يتم انتدابها آليّا وهي المترشحين من عائلات شهداء وجرحى الثورة والمتمتعين بالعفو التشريعي العام والمعوقين والمترشحين من بعض أسلاك الوظيفة العمومية وذلك استنادا إلى الأقدمية وطبقا لمقتضيات النظام الأساسي الخاص بهذه الفئات. كما تمّ تحديد كيفية تطبيق هذا القانون حسب مقتضيات الأمر عدد 833 لسنة 2012 مؤرخ في 20 جويلية 2012. وفي هذا الصدد ينتظر أن يشمل هذا القانون 25 ألف عامل وإطار جديد يتم آنتدابهم تدريجيا في القطاع العمومي بعنوان ميزانية 2012.
- إسناد إمتياز جديد يهدف إلى التشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال تخفيض المرابيح الخاضعة للجباية وتكفل الدولة لمدّة خمس سنوات بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بالنسبة للأجور المدفوعة بعنوان الانتدابات الجديدة لطالبي الشغل لأول مرة من قبل المؤسسات الخاصة العاملة بالقطاعات المندرجة ضمن مجلة التشجيع على الاستثمار، وذلك تجسيما لمقتضيات الفصل عدد 4 من القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012. وقد صدر للغرض الأمر عدد 773 لسنة 2012 مؤرخ في 2 جوان 2012 والمتعلق بضبط شروط وطرق إسناد الامتيازات سالفة الذكر. ويشمل هذا الامتياز الانتدابات القارة بمقتضى عقود غير محدّدة المدّة ومنجزة بصفة فعلية منذ غرة أفريل 2012 وإلى غاية 31 ديسمبر

2013. كما يخوّل الانتفاع بهذا الامتياز بعنوان الانتدابات القارة التي تنجز بعد 31 ديسمبر 2013 للمتربصين في إطار عقود تربّصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP) أو المتربّصين في إطار عقود التأهيل والإدماج المهني (CAIP) شريطة أن يكون إبرام عقود التربص سالفة الذكر قد تمّ خلال الفترة الممتدّة بين غرّة أفريل 2012 و31 ديسمبر 2013 دون اعتبار فترة التربص في آحتساب مدّة الانتفاع بالامتياز.

- إحداث برنامج "التشجيع على العمل"، بمقتضى الأمر عدد 953 لسنة 2012 مؤرخ في 2 أوت 2012 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها. ويستهدف البرنامج طالبي الشغل المتحصّلين منذ سنتين على الأقل على شهادة جامعية نهائية أو على مؤهل التقني السامي والبالغين من العمر ثمانية وعشرين سنة (28 سنة على الأقل والمرسمين بصفة منتظمة بمكاتب التشغيل والعمل المستقل منذ مدّة لا تقل عن سنة. ويستثنى من عملية الإنتفاع بهذا البرنامج المتحصلون على الشهادات الوطنية للدكتوراه في الطب وطب الأسنان والطب البيطري والصيدلة والهندسة المعمارية والهندسة غير الفلاحية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين تشغيلية المنتفعين به ومساعدتهم على تحديد وإنجاز مشروع مهني مشخص في إطار العمل المؤجر أو العمل المستقل من خلال متابعة دورات تأهيل تكميلي قصيرة الأمد وتربصات تطبيقية بالوسط المهني أو المشاركة في إنجاز مشاريع تنموية ذات صبغة اقتصادية أو اجتماعية وذات مصلحة عامة على غرار أنشطة الإحصائيات والمسوحات وإعداد قاعدات البيانات والمشاركة في الحملات التحسيسية في مجالات البيئة والنظافة والطاقة والأنشطة الثقافية والعلمية وكل ما من شأنه أن يساعد الشباب على أن يكون مساهما حقيقيا في التنمية. وسيتم العمل في هذا الإطار على تنفيذ هذا البرنامج بالتنسيق مع الجمعيات ومختلف مكونات المجتمع المدني وبمعاضدة القطاع الخاص والهياكل العمومية ضمن نظرة تشاركية فاعلة مقابل إسناد المنتفعين منحة تقدر بـ 200 د.
- وضع منهج جديد للتعامل مع الشركات الكبرى من خلال الشروع في التفاوض لإبرام اتّفاقيّات شراكة مع كبار المشغلين، اعتبارا للدور المحوري الذي يضطلع به هذا الصنف من المشغلين في استيعاب أعداد هامة من طالبي الشغل ولا سيّما منهم حاملو شهادات التعليم العالي. وقد شرعت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل منذ موفى سنة 2011 في إرساء علاقة متميزة مع المشغلين الكبار في إطار اتفاقيات شراكة وتعاون تضمن لهذا

الصنف من المشغلين خدمات تفاضلية ترقى إلى حجم وخصوصية برنامج انتداباتها السنوية وتتماشى وطبيعة نشاطها وجهة انتصابها.

- إبرام وتنفيذ جملة من الإتّفاقيّات مع العديد من المراكز والجمعيات المهنية والمؤسسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وذلك في مجال تأهيل طالبي الشغل بما يتلاءم ومواطن الشغل المشخّصة مسبقا. وقد تمّ في هذا الإطار، وضع برنامج لتطوير التكوين الإشهادي لدفع التشغيل في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصال.
- وضع برنامج بالشراكة مع المؤسسات العاملة في قطاع تكنولوجيات الإتصال والمعلومات لرصد حاجياتها في مجال التكوين المفضي إلى التشغيل. وقد أفرز هذا التمشي إمضاء اتفاقية شراكة إطارية بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات والغرفة الوطنية النقابية لشركات الخدمات والهندسة الإعلامية والجمعية التونسية للإتصالات والتكنولوجيا التي تعمل على ترويج الخدمات خارج بلد لمنشأ (Offshoring) بتاريخ 9 فيفري 2012. وتهدف هذه الإتفاقية إلى تمكين طالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي الذين يتمّ انتقاؤهم من قبل المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصال لتكوينهم طبقا لمواطن عمل مشخصة، ويتحصّل كُلّ منتفع على شهادة مصادقة على كفاءاته معترف بها دوليا تُوفِّرُها أكبر المؤسّسات الدولية في هذا المجال. وتتكفّل الدولة بكامل مصاريف حلقات التكوين الاشهادي وامتحانات المصادقة على الكفاءات (50 بالمائة عبر صندوق تنمية الإتصالات و50 بالمائة عبر الصندوق الوطني للتشغيل).
- إحداث خلِيّة للمبادرين صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل تُعنى بمرافقة أصحاب أفكار المشاريع ومساعدتهم على تخطّي الصعوبات لإنجاز مشاريعهم.

II 2 2 أما بخصوص خدمات مصالح التشغيل وأهم مؤشراتها، فقد شهدت نفس الفترة :

- إحداث 3 مكاتب تشغيل جديدة بكل من غمراسن (ولاية تطاوين) وبئر الحفي (ولاية سيدي بوزيد) وتالة (ولاية القصرين). كما تم الإنطلاق في بناء فضاءات مبادرة بكل من الكاف وبنزرت والمهدية وسيدي بوزيد والقصرين.
- تطوير مهام مستشاري التشغيل في مجالات الإحاطة بطالبي الشغل ورسم مساراتهم المهنية وجعلهم مستشارين للمؤسسات الاقتصادية في مجال الانتداب والتعامل مع الموارد البشرية

المتوفرة، ووضع برنامج لتكوينهم بالتنسيق مع هياكل دولية متخصّصة وذلك في إطار برنامج التوأمة بين مصالح التشغيل الأوروبية والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

- متابعة وتقييم البرامج الجهوية لتصويبها لمستحقيها من خلال إرساء قاعدة معطيات موحدة للمنتفعين بالآلية 16 (أشغال ذات مصلحة عامة) تتضمن المعطيات الشخصيّة المتعلقة بالمنتفعين.
- دراسة ومتابعة 4587 مشروعا في إطار العمل المستقل والإستثمار الصغير من قبل فضاءات المبادرة إلى موفى شهر سبتمبر 2012 تم تمويل 1851 منها.
- تسجيل 4148 مشارك بدورات تكوينية لـ"بعث المؤسسات وتكوين الباعثين"CEFE" وانتفاع 1324 راغب في بعث مشروع بدورات تأهيلية لبلورة وتطوير أفكار جديدة للمبادرة.
- تمكين 584 باعثا من تكوين تكميلي في التصرف أو في المجالات التقنية في إطار دورات تنظّم لفائدة الباعثين المتحصّلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم وكذلك أصحاب المؤسسات الصغرى التّي دخلت طور النشاط منذ فترة لا تتجاوز السنتين.
- متابعة 4900 مؤسّسة صغرى محدثة خلال السنتين الأولتين من إنجاز المشروع وذلك لمساعدتها على تجاوز بعض الصعوبات التي قد تعترضها من خلال القيام بزيارات متابعة ومرافقة ميدانية.
- إسناد 991 منحة مرافقة لباعثي المؤسسات الصغرى الذين انطلقوا في النشاط الفعلي والذين انتفعوا بإحدى دورات التأهيل المنجزة من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أو الذين تابعوا تربصا تطبيقيا بمؤسّسة، وذلك لمدة أقصاها 12 شهرا خلال السنتين الأولتين من التركيز الفعلي للمشروع.

II 2 3 أما بخصوص مؤشرات سوق الشغل، فقد بلغ عدد طالبي الشغل النشيطين المسجلين بمكاتب التشغيل في نهاية شهر سبتمبر 2012 حوالي 297 الف طالب شغل منهم 61.9% من فئة الإناث و95.5% من طالبي الشغل لأول مرة والذين يفتقدون لخبرة مهنية و69.1% ممن ينتمون لفئة حاملي شهادات التعليم العالي أي أكثر من ثلثي الطلبات.

II 2 4 كما بلغ عدد عروض الشغل الجديدة المجمعة من طرف مصالح التشغيل منذ بداية السنة وإلى موفى شهر سبتمبر 2012 ما يزيد عن 83 الف عرضا، توصّلت بواسطتها مكاتب التشغيل والعمل المستقل إلى توظيف 38387 طالب شغل إلى جانب إمضاء

ما يزيد عن 110 الف عقد تربصات وبرامج التشغيل الى حدود موفى سبتمبر 2012 منهم 35326 عقدا بعنوان تربصات للاعداد للحياة المهنية و29433 عقدا للتاهيل والاعداد المهني.

II 2 5 وفي إطار تعزيز سياسة التوظيف بالخارج تمكنت الوكالة التونسية للتعاون الفني وإلى غاية 30 سبتمبر 2012 من انتداب 2005 متعاونا من بينهم 199 منتدبا في نطاق أول تشغيل لهم. وقد شملت هذه الانتدابات عدة اختصاصات على غرار التربية والتعليم بجميع مراحله (حوالي 55% أي ما يقارب 1102 منتدبا من مجموع الانتدابات) والصحة حيث تم انتداب 439 متعاونا بين أطباء وإطارات شبه طبية أي بنسبة 22% كما استقطب مجال التجارة والتسويق 172 متعاونا.

II 2 6 وقد حافظت البلدان العربية على صدارتها في استقطاب الكفاءات التونسية بنسبة 84% تليها أوروبا بنسبة 6.5% من مجموع المنتدبين. كما احتلت سلطنة عمان خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية المرتبة الاولى في عدد الانتدابات حيث تم انتداب 584 متعاونا في السلطنة تليها السعودية بانتداب 415 متعاونا ثم قطر بـ252 متعاونا ثم الامارات العربية المتحدة بـ224 منتدب وتوزعت بقية الانتدابات على العديد من البلدان الأخرى كليبيا وكندا والكويت وفرنسا. ومن المنتظر أن يبلغ حجم الانتدابات الى موفى سنة 2012 حوالي 2400 منتدب.

II 2 7 ويتعيّن التأكيد، من جهة أخرى، أن سوق الشغل سجّلت خلال السداسي الاول من سنة 2012 بوادر إيجابية مثلما يتبيّن ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- بلغت نسبة البطالة خلال الثلاثي الثاني للسنة الحالية 17.6%، مسجّلة بذلك انخفاضا بـ1.3 نقطة مقارنة مع الثلاثي الأخير من سنة 2011.
- تراجع عدد العاطلين عن العمل إلى 691.7 ألف خلال هذه الفترة مقابل 738.4 ألف خلال الثلاثي الاخير من سنة 2011.
- تقلّصت نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا بـ6.7 نقطة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2012 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011 وبـ3.6 نقطة مقارنة بالثلاثي الرابع من سنة 2011.

نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا (%)

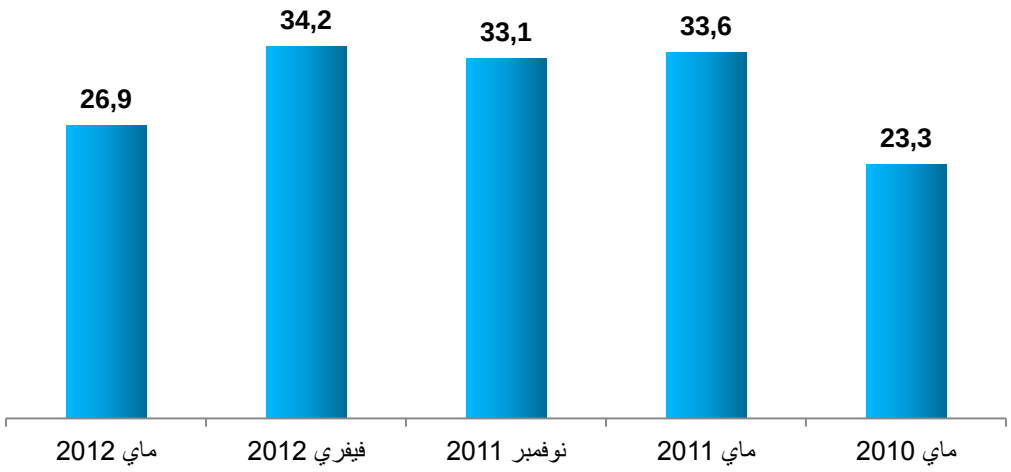

- بلغ عدد مواطن الشغل المحدثة خلال الأشهر الستة الاولى من السنة الحالية 60.9 ألف موطن شغل.
- بلغت عمليات التشغيل المنجزة من طرف مكاتب التشغيل والعمل المستقل38387 الى غاية موفى شهر سبتمبر 2012 مسجلة بذلك زيادة بنسبة 13.3% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. كما بلغت حصة حاملي الشهادات العليا 25.5% من جملة العمليات المنجزة.

II 2 8 وقد تسنى تحقيق هذه النتائج، التي تبقى، على أهميتها، نسبية وهشّة وتستدعي المثابرة والثبات على نفس النهج الإصلاحي، بفضل تركيز الجهود من أجل المحافظة على مواطن الشغل ومساندة القطاعات التي شهدت اضطرابات وتنشيط الحركة الإقتصادية وذلك علاوة على الحفاظ على سلامة المناخ الإجتماعي الذي تحسنت مؤشراته خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2012 مقارنة مع نفس الفترة من السنة المنقضية حيث انخفض عدد الإضرابات بنسبة 8% وتراجع عدد المؤسسات التي شهدت إضرابات بحوالي 6% فيما تراجع عدد العمال المشاركين في الإضرابات بنسبة 19% وتقلص عدد الأيام الضائعة بسبب الإضرابات بنسبة 19%.

II 2 9 وانطلاقا من النتائج الأولية لسنة 2012 وتدعيما للبوادر الإيجابية المسجلة، ستتركز الجهود خلال سنة 2013 على وضع اركان سياسة تشغيلية متكاملة من خلال:

- الرفع من نسق النمو ومراجعة منظومة حفز الاستثمار وتكثيف نسق إحداث المؤسسات وإنجاز الدراسات القطاعيّة والجهوية لاستكشاف المجالات الواعدة والعمل على مزيد استقطاب الاستثمار وذلك إلى جانب تعزيز دور هياكل المساندة والمرافقة لا سيما على المستوى الجهوي.
- دفع الاستثمار العمومي والخاص في اتجاه استغلال مكامن الاستثمار والتشغيل في الجهات وقابلية تحويل ذلك الى فرص تشغيل لائق وإحداث أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل والحدّ من البطالة ومن عدد المسرحين عن العمل والسعي إلى تيسير إعادة إدماجهم.
- العمل على الترويج لتونس كوجهة مميزة للأنشطة ذات القيمة المضافة العالية على غرار أنشطة الخدمات خارج بلد المنشأ.
- الشروع في مراجعة شاملة لمنظومة العلاقات الشغلية وتوسيعها لتشمل المنتفعين ببرامج التشجيع على التشغيل.
- تفعيل دور الجهة في عملية التنمية من خلال دعم الاستثمار في الجهات وتعزيز صلاحياتها في النهوض بالتشغيل والاستغلال الأمثل للبرامج والآليات انطلاقا من حاجياتها وخصوصياتها.

II 2 10 كما ستشهد سنة 2013 دعما كبيرا لمجهود اكساب السياسة النشيطة للتشغيل المزيد من الفاعلية والمردودية من جهة ووضع الاسس الاولى لمنهجية شفافة لمعالجة طلبات الشغل عبر الاليات المتوفرة، من جهة أخرى. وفي هذا المجال، سيتم العمل بالخصوص على :

- الشروع في تطبيق الإطار الترتيبي المنظم لبرامج الصندوق الوطني للتشغيل في اتجاه إضفاء أكثر نجاعة وشفافية على تدخلاته.
- إضفاء المزيد من النجاعة والمردودية على تدخلات آليات المعالجة النشيطة للتشغيل لتشمل مختلف شرائح طالبي الشغل وخاصة منهم الذين يلاقون صعوبات للاندماج في الحياة المهنية.
- إعطاء بعد استراتيجي لتحسين تشغيلية طالبي الشغل بفضل تفعيل صك تحسين التشغيلية وإعطاء دفع جديد لمرافقة طالبي الشغل من خلال اعتماد منهجية متكاملة تضمن الاعتماد على قواعد ومرجعيات واقعية كميزان الكفاءات وبلورة المشروع المهني لطالب الشغل وتحسيسه بمسؤوليته في هذ الصدد.

- الشروع في تنفيذ برنامج نموذجي لدعم التشغيل بالنسبة لبعض الفئات والجهات والقطاعات مع العمل على ضمان تقييم اثره قبل تعميمه، وهو ما من شأنه أن يحكم أسس التصرف الرشيد في برامج السياسة النشيطة للتشغيل.
- إستحثاث نسق تنفيذ "برنامج التشجيع على العمل" وذلك من خلال الرفع من كفاءات المنتفعين والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل.
- إحداث برنامج الشراكة مع الجهات للنهوض بالتشغيل لدعم المبادرات الجهوية والمحلية للنهوض بالتشغيل في اطار تشاركي ستكرسه لجنة قيادة جهوية ستحدث على مستوى كل ولاية لتحديد اولويات التدخل والفئات المستهدفة.
- تأهيل جهاز التكوين المهني بما يمكن من إرساء منظومة متطورة ترتكز أساسا على تطوير نوعية وأنماط التكوين وربطها بحاجيات قطاع الإنتاج وذلك اعتبارا للعلاقة المتينة بين التكوين والتشغيل. كما سيتواصل العمل على الرفع من طاقة إستيعاب الجهاز الوطني للتكوين المهني ودعم التكوين المستمر بإعتبار دوره في تحسين الإنتاج وفي تمكين العمال من مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
- دعم العمل المستقل والتمويل الصغيروالتشغيل الذاتي والترفيع في نسق إحداث المؤسسات الجديدة والمجدّدة لقدرتها على خلق مواطن الشغل واستقطاب خريجي التعليم العالي وذلك بتفعيل الفصل 20 من الأمر عدد 2369 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 الذي ينقح الأمر عدد 349 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها والذي بمقتضاه سيقوم الصندوق الوطني للتشغيل بإسناد منح بعنوان تمويل إحداث مؤسسات صغرى بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التمويل الذاتي، على أن لا يتجاوز مقدارها خمسة آلاف (5000) دينار على أقصى تقدير بعنوان كل باعث. وفي هذا المجال سيتم تخصيص 200 مليون دينار أي أكثر من ثلث الاعتمادات ضمن تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل لدعم التمويل الصغير خلال سنة 2013 سيتم توزيعها على مختلف الولايات باعتماد مؤشرات حول عدد السكان والسكان النشيطين والسكان المشتغلين والعاطلين وعدد المؤسسات الاقتصادية وذلك بهدف إعطاء الأولوية للجهات الأقل نموا.
- تقريب خدمات ومصالح التشغيل من طالبيها بتوسيع شبكة مكاتب التشغيل ومكاتب تشغيل الإطارات ومواصلة تنفيذ برنامج تعميم إحداث فضاءات المبادرة بكل الولايات.

- إحداث برنامج خاص بالتشغيل بالخارج لا سيما بالبلدان المغاربية والخليجية والإفريقية لتحفيز المكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج المرخص لها على استكشاف عروض الشغل بالخارج والعمل على تلبيتها عن طريق الكفاءات التونسية.
- تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة المنظمة ووضع خطة ناجعة وأكثر فاعلية للتوظيف الأمثل لفرص التشغيل المتوفرة بالأسواق الخارجية من خلال تعزيز دور القنصليات والتمثيليات التونسية في هذا المجال وربط علاقات مع المنظمات المهنية ببلدان القبول إلى جانب توثيق التعاون مع المكاتب العالمية المختصة ودعم الحضور في التظاهرات والندوات الدولية بالخارج للتعريف بالكفاءات التونسية.

II 2 11- واعتبارا للأهمية البالغة التي ستحظى بها منظومتا المتابعة والتقييم، وضمانا لقيادة مثلى للسياسة الوطنية للتشغيل، تجمع بين الفعالية والشفافية والمردودية، سيتم العمل طيلة سنة 2013 على تفعيل اليات المرصد الوطني للتشغيل والمهارات من خلال العمل على :

- متابعة الوافدين الجدد على سوق الشغل من خلال إنجاز دراستين لمتابعة إدماج خريجي التكوين المهني والتعليم العالي في سوق الشغل ستمكنان من الإطلاع على المسار المهني لكل خريج وعلى وضعيته في سوق الشغل خلال المسح، وإبراز الاختصاصات والشهادات المطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية، مع تبين الاختصاصات والشهادات التي تلاقي صعوبات للإدماج في سوق الشغل.
- إنجاز دراسات قطاعية من خلال مسوحات لدى المؤسسات تشمل العديد من القطاعات ذات الطاقة التشغيلية المرتفعة.
- القيام بالدراسات المتعلقة بتقييم برامج التكوين المهني والتشغيل، على غرار متابعة وتقييم برنامج صك التكوين، ومتابعة المنتفعين بالبرنامج الخاص بتطوير خدمات المحاسبة لفائدة المؤسسات الأجنبية...
- إرساء قاعدة معطيات خاصة بمؤشرات سوق الشغل. حيث سيتم العمل على إتمام وضع قاعدة معطيات خاصة بمؤشرات سوق الشغل. وسيتم تزويد هذه القاعدة بمعطيات من مختلف الهياكل المعنية بالتشغيل على غرار المعهد الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والصناديق الاجتماعية...

- استشراف المستجدات التي قد تطرأ على سوق الشغل دوليا ووطنيا وجهويا من خلال وضع اسس منظومة متكاملة لليقظة والاستشراف.

II 2 12 وفي الجملة، واعتبارا لمقتضيات الفترة القادمة واعتمادا على نسب النمو المرتقبة لسنة 2013 بالإضافة إلى تفعيل الآليات الجديدة وبرامج السياسة النشيطة للتشغيل والإجراءات الاستثنائية لإحداث مواطن شغل إضافية، فإنّه من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل 90 ألف موطن شغل جديد خلال السنة المقبلة.

3.II الباب الثالث

إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1 3 II أدّت الأزمات المتتالية التي شهدها العالم في السنوات الماضية الى بروز أزمة ثنائية الأبعاد في الأدوار الموكولة للدولة والسوق. فالدولة وان استعادت دورها التعديلي الضروري في ضوء الاثار الاجتماعية الوخيمة للسوق فانّ حجمها وقدرتها تبقى محدودة الفاعلية بالنظر الى تزايد وتنوّع حاجيات المجتمع. أمّا دور السوق والقائم على مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والنجاعة والانتاجية فانّه لا يؤدّي بالضرورة ولا يضمن التوزيع العادل للثروة بل انّ قواعد السوق الجامحة يمكن أن تكون لها اثارجدّ سلبية على المستويات الاجتماعية والبشرية والبيئية.

2 3 II ومن ثمّة، فانّ عجز الدولة والسوق فسحا المجال لوضع تعريف جديد للتنمية يستفيد من دروس الماضي، ويثمّن دور مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وتعاضديات وتعاونيات، ويهتمّ هذا المنظور الجديد بالمشاركة الاجتماعية في التنمية والاستفادة من نتائجها ويعتبر بذلك مكمّلا لأدوار السوق والدولة في خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش خاصة للفئات الأقلّ حظّا.

3 3 II يعتبر الاقتصاد الاجتماعي قطاعا اقتصاديا قائما بذاته يعمل داخل السوق وفقا لمبادئه الخاصة وهو نظام خاص يدرج فيه الإنسان كأولوية ويفضل على رأس المال ويعنى بتطبيق مبادئ التضامن والمسؤولية الاجتماعية وبالدفاع عنها. ويشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كل الأنشطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتي لا ترمي إلى الربح بل لتقديم خدمات على غرار الرعاية الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها لمنخرطيها والمنتفعين ببرامجها ومشاريعها. تؤمن هذه الأنشطة من قبل هياكل ومؤسسات حكومية وغير حكومية.

4 3 II ويستهدف الاقتصاد الاجتماعي المصلحة العامة ويسعى لتحقيق فوائد اجتماعية، كما لا تقبل الممتلكات المكونة في هذا النظام التقسيم ولا التجزئة. وتتميز طريقة اتخاذ

القرار صلب هذا النظام بكونها تستجيب لمقتضيات الديمقراطية والتشاركية في أخذ القرار وحرية الانخراط والانسحاب بالنسبة للمنخرطين. هذا ويشتمل الاقتصاد الاجتماعي على امتدادين: قطاعي وترابي. كما يقوم على المبادرة الخاصة وعلى التصرف الذاتي والديمقراطي للمجموعة القائمة على الهيكل والتي هي بدورها تنتخب ديمقراطيا وفقا للتشريع الجاري به العمل.

II 3 5 كما يتميز الاقتصاد الاجتماعي بكونه نظاما اقتصاديا واسعا يشمل العديد من الفعاليات والمشاريع التشاركيّة كالجمعيات والمؤسسات وصناديق التضامن والتعاونيات، مما جعل البعض يطلقون عليه "النظام الثالث" لكل من الرأسمالية والاشتراكية.

II 3 6 وفي هذا الإطار، ظهرت فكرة الاقتصاد التضامني في فرنسا وفي بعض دول أمريكا اللاتينية خلال القرن العشرين حيث ارتبطت بمعالجة الحاجيات الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي.

II 3 7 وبصفة عامة، ترتكز مقاربة تجربة الدول الشبيهة على محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وخلق مناخ يشجع على تنمية مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز وتنظيم الفاعلين فيه على شتى المستويات، بدءا من مصاحبة المشروع إلى التكوين ثم إلى الدعم، وأيضا مع تثمين المنتجات والخدمات والمساعدة على خلق فرص أفضل للتسويق والترويج.

II 3 8 كما تستند التوجهات والتجارب العالمية على تثمين وإنعاش المنتوج التضامني والرفع من جودته وجاذبية، وفتح قنوات تسويقية جديدة أمام المنتوج التضامني من خلال تنظيم أسواق ومعارض محلية ووطنية، وتحسين حوكمة تدبير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وملائمة المنظومة القانونية وتأهيل الإطار المؤسساتي وتسهيل حصول مؤسسات القطاع على التمويل، هذا بالإضافة إلى وضع آليات للتتبع والتقييم وتشجيع البحث العلمي في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجعله أنموذجا واعدا للعمل التشاركي بين الحكومة والجهات.

II 3 9 لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن مساهمة النسيج الجمعياتي والمجتمع المدني عموما في الناتج الوطني تتراوح بين ثمانية وأربعة عشر بالمائة (من 8% إلى 14%) بالنسبة إلى ثلاثة عشر(13) بلدا مصنعا

منظويا صلب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OCDE) مقابل نسبة لا تفوت في أحسن الأحوال ثلاثة بالمائة (3%) بالنسبة للبلدان الأقل نموا.

II 3 10 كما يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إحداث عدد هام من مواطن الشغل ويتميز بقدرة تشغيلية عالية وذلك حسب التجارب المقارنة حيث مكن هذا القطاع من توفير فرص عمل بلغت 2.46 مليون موطن شغل في ألمانيا، وتليها فرنسا بـ2.32 مليون موطن شغل ثم إيطاليا ب2.23 مليون موطن شغل. كما يساهم بنسبة 10% من الناتج المحلي بفرنسا على سبيل المثال.

البلد	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	م.المتحدة	اسبانيا
عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق الاقتصاد الاجتماعي (مليون)	2.46	2.32	2.23	1.64	1.25
النسبة من جملة مواطن الشغل (%)	6.4	9	9.7	5.6	6.7

II 3 11 كما يتمتع الاقتصاد الاجتماعي بمكانة "قطب المنفعة الاجتماعية" في المجتمع الأوروبي بين القطاع العمومي والخاص، إذ توفر التعاضديات مواطن شغل تناهز 6.3 مليون شخص وتعد 143 مليون عضو في الاتحاد الأوروبي مما يمثل 4% من الناتج. حيث تغطي تعاونيات الصحة والحماية الاجتماعية أكثر من 120 مليون يورو وتمثل تعاونيات التأمين 23.7% من سوق التأمين. كما يضم الاتحاد الأوروبي أكثر من 5 ملايين متطوع للعمل بنظام كامل الوقت.

II 3 ـ واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي

II 3 12 يعدّ نسيج الاقتصاد الاجتماعي في تونس 13705 جمعية والتي تتدرج أنشطتها عموما في ميادين التوعية والتوجيه والإرشاد اجتماعي والتعهد بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية (المعوقين، المنحرفين...) وإسناد القروض الصغرى وكذلك توفير الإيواء والتربية المختصة وتشغيل العاطلين وخاصة المتطوعين.

II 3 13 كما يضم 41 تعاونية 17 منها تعمل في القطاع العمومي، 13 في القطاع شبه العمومي و11 في القطاع الخاص، ويندرج نشاطها في ميادين مصاريف العلاج، الخدمات الاجتماعية (منح زواج، منح ولادة، منح ختان..) ومنح الإحالة على

التقاعد وكذلك السلفة أو القروض الصغرى ومنح الوفاة بالإضافة إلى تنشيط السياحة الداخلية (تنظيم الرحلات والتعاقد مع المطاعم والنزل) وتشغيل العاطلين وخاصة المتطوعين.

II 3 14 أما بخصوص التعاضديات، فقد بلغ عددها 175 تعاضدية يندرج نشاطها في إطار تزويد الفلاحين بالمستلزمات الفلاحية، وتوفير الإحاطة الفنية، وإنتاج وتحويل وترويج المنتجات الفلاحية، وجمع وترويج الحليب، وتوفير الإحاطة البيطرية وترويج الخضر والغلال والأسماك بأسواق الجملة وتشغيل العاطلين وخاصة المتطوعين.

مكونات الاقتصاد الاجتماعي في تونس

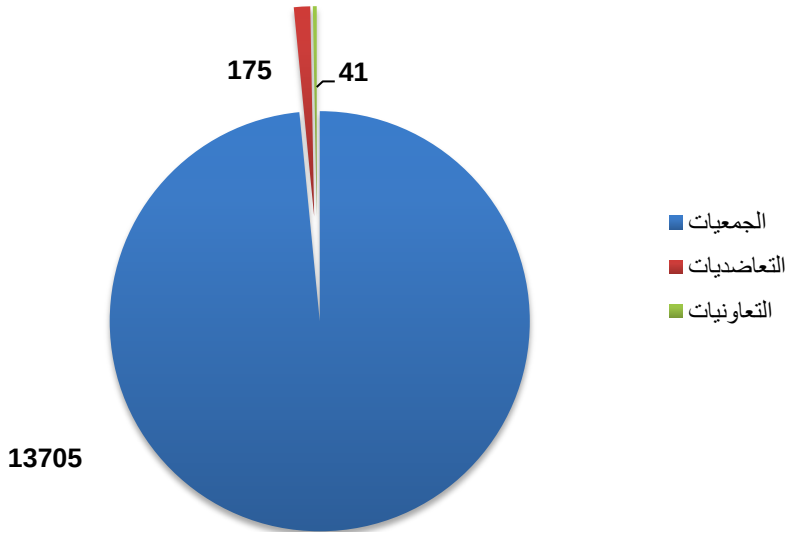

II 3 15 كما تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الدولة في تمويل الاقتصاد التكافلي قدرت بـ 12940.3 ألف دينار لجملة الناشطين في العمل الجمعياتي. حيث حظيت مجموعة الجمعيات الرياضية والثقافية والعلمية وغيرها بالنصيب الأوفر من المنح المقدمة من طرف الدولة (64.7%)، بينما تحصلت منها الوداديات على 18.4% والتعاونيات على 16.5% بعنوان سنة 2012.

توزيع المنح بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2012

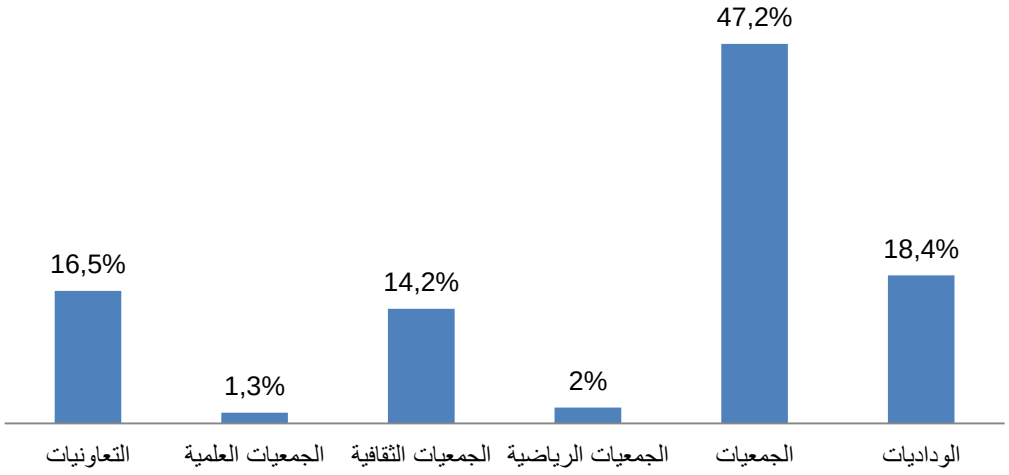

II 3 16 ومن شأن الوضعية الحالية التي تمرّ بها البلاد أن تساهم في انتشار مكونات الاقتصاد الاجتماعي وتنوعه وتبين ذلك من خلال كثرة الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات وغيرها، وتشكو في المقابل من انعدام التنسيق والعمل المشترك بين مكونات مختلف الهياكل، وعدم استغلال دور مكونات الاقتصاد الاجتماعي في تحسين الوضعية الاقتصادية للفرد والمجموعة. كما يلاحظ وجود صعوبات راجعة الى ضعف الدّعم العالمي والوطني لمكونات الاقتصاد الاجتماعي والتي ترجع الى اعتبارات بسيكولوجية تخص العلاقة بين المجتمع المدني ومختلف الهياكل وأخرى تنظيمية مرتبطة بضعف الطرق الخاصة بالتسيير العملي خاصة فيما يتعلّق بالتعاضديات الفلاحية.

II 3 17 و بالتوازي، لقد تم إفساح المجال لمشاركة الجمعيات في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويتجلى ذلك من خلال العمل على مراجعة الإطار القانوني لمواكبة التحولات التى يشهدها العمل الجمعياتي ودعم امكانياتها المادية والبشرية وتنشيط دورها بفتح المجال امامها لابرام عقود تعاون وشراكة مع الجماعات المحلية. ومن المنتظر أن تشهد تونس قريبا وضع اطار تشريعي جديد ينظم العمل التطوعي ويحقق مشاركة أوسع للشباب والمختصين ويفتح آفاقا أمام المتقاعدين للعمل فى المجال الاجتماعي.

الإطار القانوني المنظم للقطاع

1 الجمعيات

تتعدد الهياكل التعاونية في المجتمع التونسي ويرجع تاريخ العمل التعاوني إلى عهد البايات وخاصة نظام الأوقاف والأحباس وتشير الدراسات أن القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 والمتعلق بالجمعيات هوالقانون الرئيسي والشامل إلا انه لابد من التأكيد على وجود تشريعات سابقة ولاحقة تتعلق بالجمعيات والعمل التعاوني والمشترك، نذكر منهاالأمر المؤرخ في 9 محرم 1306(15 ديسمبر 1888) والأمر المؤرخ في 18 جمادي الأول(6 اوت 1936) والقانون عدد 25-92 لسنة 1992 ومرسوم سبتمبر 2011.

لقد عرف القانون عدد 154 لسنة 1959 الذي نقح بالقانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988 وبالقانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992، الجمعية باعتبارها الاتفاقية التي يحصل بمقتضاها بين شخصين أوأكثر جمع معلوماتهم أونشاطهم بصفة دائمة ولغايات دون الغايات المادية ولا يرمي إلى تقاسم الأرباح.

يتضمن دليل الجمعيات الاجتماعية الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية جمعيات رعاية المسنين، جمعيات رعاية المعوقين، الجمعيات التي تعنى بالأسرة، جمعيات الطفولة، الجمعيات التنموية، والجمعيات الصحية والوقائية.

أما المرسوم الجديد حول الجمعيات والمؤرخ في سبتمبر 2011 والذي جاء في إطار تأثيرات ثورة 14 جانفي، ومن أبرز مضامين هذا المرسوم سهولة وبساطة عملية بعث الجمعيات، إذ أصبح بإمكان كل الراغبين في بعث جمعية التقدم إلى الكاتب العام للحكومة بملف بسيط في تركيبته وبمجرد الإعلام تباشر الجمعية عملها. كما أكد على إمكانية الأطفال(بمقتضى مجلة حماية الطفل) البالغين من العمر ستة عشرة اعتلاه هرم الجمعية (الرئيس) والبالغين من العمر ثلاثة عشر الترشح لعضوية الجمعية.

2 التعاونيات

تشير بعض التقارير إلى وجود تعاونيات خلال فترة الاستعمار مثل "تعاونية الوكالة القومية للتبغ" سنة 1904 وتعاونية "التضامن" لأيتام أعوان التعليم.

وتجدر الإشارة أن قطاع التعاونيات ينشط في إطار قانوني يعود إلى سنة 1954 ومن أهم

التشريعات نذكر الأمر المؤرخ في 18 فيفري 1954 والقرار المشترك لكتابات الدولة للتخطيط والمالية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 ماي 1961 والمنقح بقراري وزيري المالية والشؤون الاجتماعية المؤرخ في 17 سبتمبر 1984.

ويعرف الفصل الأول من الأمر عدد 18 فيفري 1954 الشركات التعاونية بكونها مجامع تقوم بواسطة اشتراكات المنخرطين بأعمال لفائدة هؤلاء أولفائدة عائلاتهم في مجال الحيطة والتضامن والإغاثة بهدف تأمينهم ضد الأخطار المرتبطة بحياة الإنسان: المرض، الأمومة، الشيخوخة، الحوادث، العجز، الوفاة...

3 التعاضديات

تعتبر الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي وحدات إنتاجية تستغل الأراضي الدولية الفلاحية وهي خاصية أساسية مقارنة بالعديد من التعاونيات الإنتاجية بالعديد من بلدان العالم. وتخضع هذه الوحدات الإنتاجية إلى القانون عدد 28 لسنة 1984 والقانون عدد4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد.

لقد نص الفصل السادس من القانون عدد 28 لسنة 1984 على ما يلي:" الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي صاحبة حق الانتفاع في الأراضي الدولية هي شركات ذات رأس مال ومشتركين قابلين للتغيير وخاضعة للقانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد ما لم تقع مخالفتها بأحكام هذا القانون وهي تتمتع بالشخصية المدنية."

II 3 ii- *استراتيجية النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني*

II 3 18 ستتركز الجهود خلال الفترة المقبلة على النهوض بالاقتصاد التكافلي عبر تشخيص الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وإيجاد البدائل التنموية المناسبة وتوظيف الخصائص الثقافية (العادات والتقاليد والمخزون الثقافي) في الاستثمار السياحي وإدخال الحركية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التعريف بالمنتوج الثقافي وتطوير سبل تسويقه، وكذلك إيلاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي وخاصة الفلاحي في تطوير المنتوج كما وكيفا.

II 3 19 كما سيرتكز العمل على ضرورة دعم البنية التحتية وخاصة المرافق الأساسية (الطرقات والمسالك الفلاحية والمستشفيات...) وتكثيف الجهود لإرساء برنامج يساعد على تمويل وإنجاح المشاريع والسهر على تنمية قدرات كافة المتدخلين جهويا ومركزيا.

II 3 20 كما تم في إطار تدعيم الاقتصاد التونسي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكوين خمس لجان ستعمل على إحكام إدراجه في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك على جميع المستويات التي تتداخل مع القطاع على غرار النصوص والتشريعات التي تنظم القطاع والمكونات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية، وكذلك تقييم الآثار الاقتصادية ومتابعة القطاع ولجنة الحوكمة ولجنة التمويل واللتان ستعملان على التأكد من مساهمة القطاع في ترسيخ مبادئ الحوكمة وتوفير التمويل الضروري لنشاط هذا القطاع.

II 3 21 وتم على هذا الأساس وضع خارطة طريق سيتم توخيها لإرساء الاقتصاد التكافلي والتي ترمي إلى التعريف بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي بتونس وتحديد المفاهيم العامة للقطاع بالاعتماد على الواقع الحالي للبلاد. وبناءا على ذلك سيتم إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات والتعاونيات والشركات التعاضدية، وذلك عبر ثلاث فرق عمل مكلفة كل منها بالجمعيات وبالتعاونيات وبالتعاضديات، وباعتماد إحدى الفرضيتين حيث تفترض الأولى القيام بمسح كامل يشمل 264 معتمدية والثانية القيام باستبيان يشمل عينة ممثلة.

II 3 22 كما يفترض تطوير القطاع مواصلة العمل بآلية صندوق التضامن لكن بتصور جديد في التسيير والمراقبة مفاده إرساء مجلس إدارة يتكون من ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني إلى جانب هيكل رقابي مع اعتماد مقاربات علمية لتشخيص مجالات تدخل الصندوق.

II 3 23 أما على مستوى جمع التبرعات، من الضروري الالتزام بقاعدة التبرع الإرادي حتى لا يتحول الصندوق إلى سيف مسلط على رقاب المواطنين البسطاء كما كان يحدث سابقا. ويفترض إصدار تقرير سنوي حول نشاط الصندوق يوضح بشكل تفصيلي مداخيله ومصاريفه، وكذلك بعث مجلس صلب مجلس إدارة الصندوق يتولى المراقبة الفنية للمشاريع وذلك لقطع الطريق أمام التجاوزات. كما ينبغي الحرص على تفعيل دور المجتمع المدني على مستوى محلي لتشخيص البرامج ولرساء البعد التشاركي

فيما يخصّ تصور المشاريع الاجتماعية والتنموية التي يتولى الصندوق تنفيذها ولا يترك الأمر بيد والي الجهة والسلطات الجهوية بمفردهم.

II 3 24 ولمزيد دعم القطاع ينتظر تفعيل صندوق المواطنة الذي يهدف الى جمع الموارد المتأتية من تبرعات ومساهمات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بغاية استعمالها في تمويل مشاريع التنمية الجهوية وتقديم المساعدات الاجتماعية بصفة مباشرة أو عن طريق الجمعيات المؤهلة لذلك والسعي للاستفادة من التجارب الأجنبية والحضور في الندوات الدولية.

II 3 25 كما أنه من الضروري صياغة ضوابط وقوانين ترمي إلى تكريس الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف المالي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي والتفكير في منظومة معلوماتية مركزية تجمع جميع المعطيات المحاسبية وغير المحاسبية مع إجبارية التصريح من طرف المؤسسات وبحث السبل التي تمكن من دفع مجهود مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي في التشغيل.

II 3 26 كما سيقع الحرص على بعث مرصد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبلاد التونسية يساهم في الرقيّ بأداء المؤسسات الناشطة في هذا القطاع ويدعم القدرات الفردية للمجموعات والأفراد على حد السواء لبعث مشاريع من شأنها أن تعمل على تحسين النسيج الاجتماعي. بالاضافة الى أن الاقتصاد الاجتماعي يمثل عاملا مهيّئا للاندماج والتضامن وتكافؤ الفرص الاجتماعية وذلك بفضل الاندماج العملي للأفراد المحرومين وكبار السن والذين ليست لهم مؤهلات وضحايا الإقصاء.

II 3 27 و يفترض أن يعمل الاقتصاد الاجتماعي على تكريس التنمية الداخلية التي تساعد على الاستقرار المحلّي والجهوي لمجموعات تعيش بمناطق محرومة ومنعدمة الفرص في العمل، ويساهم كذلك في خلق فرص عمل وتوفير مداخيل للمجموعة طبقا لمقاييس التضامن الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإسداء خدمات للأعضاء وتحقيق المصلحة العامة. فعلاوة على مساهمته في حل المشاكل الاجتماعية، فإن الاقتصاد الاجتماعي يمثل مؤسسة ضرورية للاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة والملائمة بين الحاجيات والخدمات وإعادة تقييم النشاط الاقتصادي وتوظيفه في خدمة الحاجيات الاجتماعية والتوزيع العادل للمداخيل والثروات وإعادة التوازن لسوق الشغل حيث أكدت دراسة أجريت في سنة 2004 من طرف مركز إفادة الجمعيات التونسية إنه

يمكن توفير خلال الفترة القادمة ما لا يقل عن خمسة آلاف فرصة عمل لحاملي الشهادات العليا من طرف الجمعيات وجلها متصل بقطاع المعرفة والمعلومات.

II 3 28 ولمزيد تدعيم القطاع، من الضروري الإرتقاء بثقافة إعادة تأهيل المجهودات والأعمال في نطاق برنامج يساعد على تمويل وإنجاح هذه المشاريع والسهر على تنمية قدرات كافة المتدخلين جهويا ومركزيا. هذا إلى جانب العمل على إرساء شبكة اقتصاد اجتماعي بالبلاد التونسية والعمل لاحقا على وضع أهدافها وطرقها.

4.II الباب الرابع

التنمية الجهوية

شهدت سنة 2012 العمل على إرساء تنمية عادلة متوازنة للحد من التفاوت بين الجهات من خلال توزيع الإستثمارات العمومية بالإعتماد على مقاييس موضوعية وعلمية تأخذ بعين الإعتبار مستويات الفقر والبطالة والمرافق العمومية والبنية الأساسية للولايات وحاجياتها الحقيقية وذلك في نطاق نظرة استراتيجية متكاملة ومندمجة تعتمد مقاربة تشاركية وترتكز على 4 محاور رئيسية وهي :

- **الحد من التفاوت بين الجهات** الساحلية والجهات الداخلية التي تشكو من مستوى متدني من النمو مع العمل على ضمان تنمية متكافئة بين الجهات.
- **تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجهوي.**
- **الحد من ظاهرة البطالة ودعم التشغيل** خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.
- **تحسين ظروف عيش المواطنين** والحد من نسبة الفقر والتهميش.

II 4 1 وقد تمّ تجسيم هذا التوجه من خلال منهجية إعداد الميزانية التكميلية لسنة 2012 حيث تمّ تكوين لجان جهوية استشارية للتنمية تحت إشراف السادة الولاة وتضمّ أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وممثلين عن الجمعيات التنموية والهياكل المهنية والخبرات الجهوية والمصالح الفنية الجهوية بالاستعانة بمنشطين لهم خبرة في مجال المقاربة التشاركية. وساهمت هذه اللجان في أشغال المقاربة بين المقترحات الجهوية للمشاريع والمقترحات القطاعية حيث تم التعرض للإشكاليات التنموية بكافة الجهات مع عرض لأهم المشاغل للنهوض بالجهات الداخلية خاصة وتطوير المؤشرات التنموية بها.

II 4 2 وقد مكنت هذه العملية من ضبط قائمة المشاريع والبرامج التي تمّ إدراجها في إطار الميزانية التكميلية لسنة 2012 طبقا لأولويات الجهات وحاجياتها الملحة.

II 3 4 وسيرتكز العمل في المرحلة القادمة على بلورة مخططات تنمية لكلّ ولاية تكون ملائمة لخصوصياتها وإمكانياتها الذاتية وميزاتها التفاضلية وذلك إنطلاقا من مقترحات اللجان الجهوية للتنمية التي ستقوم باستشراف تطوّر الوضع التنموي بالجهة باعتماد المقاربة التشاركية من خلال تشخيص نقاط القوّة ونقاط الضعف وتكثيف الإستثمار العمومي في مجال البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتوفير إطار عيش متطوّر بالمناطق الداخلية والوسط الريفي في نطاق برنامج "تأهيل الجهات" ينفذ على مراحل.

II 4 4 من جهة أخرى وفي إطار التوزيع العادل للاستثمارات العمومية قامت الوزارة بوضع مفتاح توزيع يعتمد على مؤشرات التنمية البشرية والبنية الأساسية ويرتكز على مبادئ التماسك والفاعلية والعدالة في التوزيع والشفافية.

II 5 4 ويهدف مفتاح التوزيع إلى تكريس النجاعة الاقتصادية والاجتماعية من خلال أبراز الميزات التفاضلية الكامنة على صعيد الجهة والتي من شأنها أن تشكل قاعدة أساسية لاستحثاث نسق النمو والحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت العديد من الجهات ولاسيما الداخلية منها. كما يأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية التنمية المعتمدة والأولويات على الصعيد الوطني عبر التناغم والتكامل بين الجهات ودعم النسيج الاقتصادي الجملي مع الحرص على ايلاء الأهمية اللازمة للمشاريع الكبرى ذات الطابع الوطني.

II 6 4 يأخذ مفتاح التوزيع بعين الاعتبار مؤشرات التنمية والبنية التحتية ومؤشر السكان وظروف العيش وذلك بمساهمة جامعيين وخبراء وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية. ويرتكز هذا المفتاح على 5 مبادئ:

1. **النجاعة الاقتصادية والاجتماعية** : تتمثل النجاعة في الأخذ بعين الاعتبار للميزات التفاضلية الكامنة على صعيد الجهة والتي من شأنها أن تشكل قاعدة أساسية لاستحثاث نسق النمو والحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت العديد من الجهات ولاسيما الداخلية منها.
2. **العدالة في التوزيع:** يرتكز هذا المؤشر على مبدأ منح فرص ترمي إلى تحقيق مساواة بين مختلف الجهات بما من شأنه أن يقلص من التفاوت الحاصل بينها ويعالج مشكلة الفقر والبطالة ويحد من الصعوبات الهيكلية التي تعاني منها.

3. **الشفافية** : يتميّز هذا المؤشر بالعمل على تكريس مبدأ الشفافية عبر تشريك مختلف الكفاءات ومكوّنات المجتمع المدني وممثلي الجهات بالمجلس الوطني التأسيسي.
4. **السهولة وتجنب التعقيد** : تعني السهولة بالنسبة لهذا المؤشر الوضوح لدى مختلف الفئات الاجتماعية حول كيفية التوزيع ورسم الأولويات.
5. **التناسق**: يأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية التنمية المعتمدة والأولويات على الصعيد الوطني عبر التناغم بين الجهات ودعم النسيج الاقتصادي الجملي مع الحرص على ايلاء الأهمية اللازمة للمشاريع الكبرى ذات الطابع الوطني.

II 4 7- تم إعداد المؤشر المقترح لتوزيع نفقات التنمية بين الجهات بالإعتماد على مقاربة علمية وقع إستعمالها من قبل بعض مؤسسات دولية تأخذ بعين الإعتبار جملة من المتغيرات ذات الصلة بالعوامل المذكورة آنفا والمتعلقة بالهشاشة والتهميش ببعديه الإقتصادي والإجتماعي.

II 4 8 وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التهميش يشمل مجالات ثلاثة تتعلق أساس بـ :

البعد الإجتماعي : أي نسبة البطالة لكل السكان الناشطين ولذوي المستويات الجامعية ونسبة العائلات التي يتوفر لديها حاسوب.

البنية الأساسية : أي نسبة الربط بقنوات التطهير ونسبة العائلات التي يتوفر لها الماء الصالح للشرب، وطول الطرقات المعبدة لألف ساكن، وعدد الأسر لكل ألف ساكن.

البعد الجغرافي : **أي** عدد المؤسسات التي تفوق طاقة التشغيل لديها 6 أشخاص لكل ألف ساكن.

II 4 9 مع الإشارة إلى أن توزيع نفقات التنمية يمرّ وفق هذا المؤشر على 3 مراحل :

المرحلة الأولى : تحديد قسط أول بمثابة الحد الأدنى تتمتع به كل الولايات دون استثناء.

المرحلة الثانية : تخصيص قسط ثان يوظف لفك عزلة بعض الجهات فيما بينها أو لربط الجهات بعضها ببعض من خلال إنجاز جملة من المشاريع تكون في خدمة أكثر من ولاية.

المرحلة الثالثة : توزيع ما تبقى من نفقات التنمية المبرمجة وفق المعيار المقترح.

II 4 10- وستشهد الفترة القادمة مزيد تدارس مفتاح التوزيع وذلك بتشريك مكونات المجتمع المدني بالجهات والمختصين والفاعلين الاقتصاديين للتعريف بأهميته في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات وضمان حوكمة مالية رشيدة في مجال تنفيذ الميزانية ومختلف البرامج المشاريع العمومية.

II 4 11- ومن ناحية أخرى ولضمان انصهار منظومة مفتاح التوزيع في إطار المنهجية الجديدة للتصرف في الإعتمادات العمومية ستعمل الوزارة بالتنسيق والتعاون مع وزارة المالية على تفعيل منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال تكوين فرق عمل يعهد له وضع التصورات والإجراءات العملية لتجسيم هذه المنظومة على مستوى التصرف في الإعتمادات الخاصة بالبرامج والمشاريع الجهوية.

II 4 12- كما تعمل وزارة التنمية الجهوية والتخطيط على إعداد مؤشر للتنمية الجهوية على مستوى المعتمديات بهدف الوقوف على إشكاليات التنمية وتحديدها وتوجيه الاستثمارات العمومية بصفة دقيقة نحو المعتمديات الأقل نموا ووضع مجموعة من المعايير لمتابعة مؤشرات التنمية بها والوقوف على الإشكاليات التي تحول دون تطويرها

II 4 13- وتظم قاعدة البيانات 26 متغيرا تم تحديدها بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء والوزارات والهياكل المعنية تضم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمعتمديات وسيتم من خلال هذه المتغيرات ترتيب المعتمديات حسب درجة النمو بالمقارنة مع المعدل الوطني والمعدل الجهوي مما سيساهم في ضبط الإشكاليات التنموية وتحسين ظروف عيش المتساكنين والحد من ظاهرة البطالة ودعم التشغيل ودعم الاستثمار.

II 4 14- ولتعزيز التوجهات الرامية إلى النهوض بالعمل التنموي بالجهات ومزيد تدعيمه ستشهد سنة 2013 مواصلة العمل على الحد من الفوارق بين الجهات من خلال تحسين ظروف عيش المتساكنين خاصة بالمناطق الأقل نموا من خلال تعميم شبكات التنوير والماء الصالح للشرب والتطهير وفك عزلتها قصد تأهيلها لاستقطاب السكان وبعث نواتات تنموية وتوفير الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية بهدف إرساء مقومات الحياة الكريمة لكل المواطنين.

II 4 15 كما سيتم خلال سنة 2013 إقرار العديد من المشاريع لدعم البنية الأساسية وذلك من خلال تطوير شبكة الطرقات والطرقات السيارة وتطوير شبكة الاتصالات ذات التدفق العالي موجهة لقطاع الخدمات والمناطق الصناعية ذات الأولوية

II 4 16 ولتمكين المجالس الجهوية والمحلية من لعب دور الشريك الفاعل في مسيرة التنمية والمبادر في وضع الاقتراحات لبلورة مختلف السياسات الوطنية سيتم وضع منظومة سياسية ومؤسساتية تعتمد نظام حوكمة رشيدة وفاعلة بين الجماعات العمومية والمحلية والدولة وتفعيل لامركزية حقيقية بهدف إعادة توزيع الكفاءات والموارد بين الدولة والجهات وذلك من خلال مراجعة تركيبة المجالس الجهوية للتنمية ودعم مساهمة الجمعيات ومكونات المجتمع المدني في بلورة وتنفيذ البرامج والمشاريع الجهوية.

II 4 17 ولضمان نجاح التوجهات المرسومة ستشهد سنة 2013 مزيد دعم صلاحيات السلط الجهوية والمحلية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه منوال التنمية الجهوية والمحلية من خلال دعم اللامركزية والحوكمة الرشيدة وتعزيز وتجذير مفهوم الديمقراطية المحلية وإعادة بناء شرعية المؤسسات العمومية انطلاقا من محيطها المحلي وتمكين المجالس الجهوية والمحلية من لعب دور الشريك الفاعل في مسيرة التنمية والمبادر في وضع الاقتراحات لبلورة مختلف السياسات الوطنية.

II 4 i- *برنامج التنمية المندمجة*

II 4 18 ومن ناحية أخرى وفي إطار البرامج الخصوصية التي تم إقرارها لفائدة المناطق ذات الأولوية ستشهد سنة 2013 مواصلة إنجاز القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة الذي يشمل 55 معتمدية موزعة على كامل ولايات الجمهورية والشروع في إنجاز القسط الثاني من البرنامج الذي يعد 35 معتمدية كلها متواجدة بالولايات الداخلية. وتبلغ الكلفة الجملية للبرنامج 520 مليون دينارا.

II 4 19 ويحتوي البرنامج على تدخلات في صبغة اندماجية ومتنوعة بالوسطين الريفي والحضري تتضمن عناصر تهدف إلى توفير فرص شغل وزيادة في الإنتاج وتحسين الدخل وتطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.

II 4 20- وبخصوص تقدم انجاز البرنامج إلى موفى شهر أوت 2012 فقد بلغت الإعتمادات المنجزة ما قدره 28.5 مليون دينار مكنت من :

- إحداث 286 مشروعا فرديا منتجا مكنت من إحداث 919 موطن شغل منها 115 لفائدة حاملي الشهادات العليا وبلغ معدل إحداثات الشغل لجملة المشاريع 3.2 موطن للمشروع الواحد.
- انجاز 5 دورات تكوينية لفائدة 146 منتفعا انتهت منها دورة في الصناعات التقليدية لفائدة 22 منتفعا بمشروع ساقية سيدي يوسف بولاية الكاف وتتواصل الدورات بكل من بني خداش ومدنين الشمالية وسيدي مخلوف بولاية مدنين ونصر الله بولاية القيروان.
- الانتهاء من الإنجاز الكلي (100%) للعناصر التالية :

  - بناء منطقة حرفية بأم العرائس من ولاية قفصة.
  - حفر بئر عميقة بالقلعة الخصبة من ولاية الكاف واقتناء عقارين لبناء محلين صناعيين بكل من حاجب العيون ومدنين الشمالية.
  - تهيئة وتعبيد 3 مسالك ريفية على طول 5.2 كلم.
  - تزويد 460 عائلة بالماء الصالح للشراب.
  - تزويد 80 عائلة بالتنوير المنزلي أي ما يمثل حوالي 54 من جملة العائلات المبرمجة.
  - تهيئة 4 ملاعب أحياء بكل من الناظور بولاية زغوان والقلعة الخصبة وساقية سيدي يوسف (2).
  - بناء مركز صحة أساسية بساقية سيدي يوسف.

II 4 21- ومن ناحية أخرى أبرز التقييم الأولي لانجاز عناصر البرنامج إلى موفى شهر جوان 2012 وجود عديد الإشكاليات والصعوبات التي حالت دون تنفيذ عديد المشاريع المبرمجة تتعلق أساسا بـ:

- الإشكاليات العقارية التي ما زالت تعوق انجاز ما لا يقل عن 23 عنصرا (15 منها في البنية الأساسية المنتجة و8 في التجهيزات الجماعية) وذلك ب 14 مشروعا بولايات تونس ومنوبة وزغوان وسوسة والمهدية والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتوزر.

- بروز ظاهرة الاعتراضات التي قام بها المواطنون ومكونات من المجتمع المدني وفي بعض الحالات النيابات الخصوصية للبلديات حيث تم تسجيل ما لا يقل عن 10 اعتراضات منها ما تسبب في توقف الأشغال وتعطيل انجاز المشروع على غرار مشروع تهيئة الوادي بتالة والمنطقة الحرفية ومركز تجميع حليب النوق بمشروع هبيرة من ولاية المهدية.

II 4 22 كما ابرز التقييم أهمية متابعة العناصر الفردية المنتجة حيث أن نسق الانجاز دون المتوقع وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهد من خلال:

- دعم تدخلات الجمعيات التنموية قصد تأطير الباعثين والمساهمة في تمويلهم.
- تكثيف التعاون مع المؤسسات المالية خاصة منها البنك التونسي للتضامن للترفيع في عدد المشاريع القابلة للتمويل.
- تفعيل دور لجان متابعة مشاريع التنمية المندمجة صلب المجالس الجهوية.
- تفعيل برنامج "اعتماد انطلاق "واستغلال تدخلاته لفائدة الباعثين المرشحين لأحداث مشاريع فردية في إطار برنامج التنمية.

II 4 ii- *البرنامج الجهوي للتنمية*

II 4 23 ستشهد سنة 2013 مواصلة التدخلات في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية الذي يهدف إلى استحداث التنمية المحلية بالجهات سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ومعاضدة المجهود التنموي بالمعتمديات ذات الأولوية والمساهمة في رفع التحديات على مستوى التشغيل وتحسين ظروف العيش. وتجسيما للامركزية العمل التنموي تتولى المجالس الجهوية في نطاق هذا البرنامج برمجة وإنجاز مشاريع تنموية تتماشى وخصوصيات الجهة وتستجيب للحاجيات والأولويات المحلية بالمناطق الريفية والحضرية.

II 4 24 وتبلغ الاعتمادات التي ستخصص للبرنامج الجهوي للتنمية ما قيمته 500 مليون دينار وذلك لتحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم موارد الرزق والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن وصرف منح لفائدة أبناء العائلات المعوزة لمتابعة دورات التكوين المهني ودعم سعر شراء الحلفاء والمساهمة في إعادة تهيئة المناطق الصناعية الموجودة خارج مناطق التنمية الجهوية.

II 4 25 كما سيتم خلال سنة 2013 وضع برنامج لإنجاز أشغال ذات كثافة تشغيلية عالية باستنباط مشاريع بلدية تهم تطوير البنية الأساسية داخل الأحياء من تبليط الطرقات وبناء الأرصفة وتصريف مياه الأمطار وتهيئة المؤسسات التربوية وبناء الأسيجة وتبليط الساحات باستعمال المواد الأولية المحلية وذلك بهدف مزيد ترشيد صرف الاعتمادات المخصصة لخلاص عملة الحضائر الجهوية واستيعاب اليد العاملة وسيمكن هذا التمشي من إنجاز أشغال ذات مصلحة عمومية علاوة على تنشيط الاقتصاد المحلي بتثمين الموارد المحلية ودعم التشغيل وبعث المؤسسات الصغرى.

II 4 iii- *دعم الاستثمار الخاص بالجهات*

II 4 26 لتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات وخاصة الداخلية منها والاستفادة بصفة ناجعة من الميزات التفاضلية التي تتميز بها والوقوف عل مكامن الحركية بها تعكف الوزارة على مراجعة خارطة الأولويات الجهوية التنموية في اتجاه الوقوف على أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المعتمديات وتحديد إمكانياتها الذاتية وخصوصياتها وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمقاييس تشمل خصوصا العناصر التالية:

- الخصوصيات الجهوية
- إمكانات التشغيل بالمعتمدية
- الخصائص الاجتماعية والديمغرافية
- خصائص العرض العمومي
- حجم وهيكلة المؤسسات المنتصبة بالمنطقة

II 4 27- وستمكن منهجية مراجعة خارطة الأولويات الجهوية من الوقوف على حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمعتمديات ومن توجيه الاستثمار بصفة دقيقة وناجعة نحو المعتمديات الأقل نموا باعتماد معايير علمية وموضوعية.

II 4 28- ومن ناحية أخرى وسعيا إلى فض الإشكاليات التي تواجه المستثمرين ستواصل اللجنة المحدثة في الغرض صلب الوزارة أعمال الإحاطة بالمستثمرين والتدخل

لفائدتهم لدى المصالح الوزارية المعنية والهياكل الإدارية الجهوية وهياكل التمويل المختلفة.

II 4 iv- التعاون الدولي اللامركزي

II 4 29- شهد مفهوم العمل التنموي بالجهات توسعا ملحوظا ليشمل إقامة علاقات شراكة في إطار التعاون الدولي الامركزي حيث تم إبرام العديد من اتفاقيات التوأمة والتعاون بالإضافة إلى تدعيم مشاركة الجماعات المحلية التونسية من بلديات ومجالس جهوية في برامج التعاون الأوروبي المتوسطي ومساهمتها الفعالة في أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية. ويبلغ عدد علاقات التعاون القائمة بين المجالس الجهوية التونسية ونظيراتها الأجنبية حوالي 50 علاقة مع جهات أوروبية وجهات عربيّة وإفريقية وعلى مستوى علاقات التعاون الدولي اللامركزي سيقع توقيع 153 علاقة توأمة وتعاون وشراكة بين البلديات التونسية والبلديات الأجنبية.

II 4 iv- أ برنامج التعاون عبر الحدود (CBC) :

II 4 30- تولي المفوضية الأوروبية منذ بعث سياسة الجوار الأوروبية أهمية كبرى لبرامج التعاون اللامركزي ويبرز ذلك من خلال تخصيص مبالغ هامة في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لتدعيم هذا الصنف من التعاون وبعث نوعية جديدة من البرامج تسمى برامج التعاون عبر الحدود.وتعنى تونس في هذا الإطار ببرنامجين:

- برنامج متعدد الأطراف لمنطقة حوض المتوسط.
- برنامج ثنائي بين تونس وإيطاليا.

II 4 iv- أ 1- التعاون عبر الحدود لمنطقة حوض المتوسط

II 4 31- يهدف البرنامج أساسا إلى المساهمة في إرساء تعاون مستديم في حوض المتوسط عبر معالجة التحديات المشتركة للمنطقة وتثمين الفرص المتاحة. وتتلخص أولوياته في (1) دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (2) المحافظة على البيئة في منطقة حوض المتوسط (3) تنمية الحوار الثقافي والحكم الرشيد على المستوى المحلي.

II 4 32 يخص هذا البرنامج الجهات والجماعات العمومية المحلية والإدارات المركزية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المنتمية إلى أربعة عشرة بلدا أورومتوسطيّا وهي على التوالي تونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا وقبرص واليونان.

II 4 33 ويشمل البرنامج 13 ولاية ساحلية وهي تونس وأريانة وبن عروس ونابل وبنزرت وباجة وجندوبة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وقابس ومدنين والولايات الساحلية لبلدان حوض المتوسط الأخرى.

II 4 34 تخصص المفوضية الأوروبية لهذا البرنامج هبة قدرها 200 مليون يورو بالنسبة للفترة 2007-2013 يفتح استعمالها لكل البلدان المنخرطة في البرنامج بدون تحديد حصص وطنية وتسند لأفضل المشاريع على إثر تقييمها في إطار طلب اقتراحات مشاريع.

II 4 IV 2 ـ 2 التعاون عبر الحدود بين تونس وإيطاليا

II 4 35 تتمثل الأولويات التي تتمحور حولها المشاريع الممكن تمويلها في هذا الاطار في :

(1) دفع التنمية والاندماج الجهوي (تنمية الصناعات الغذائية والصيد البحري والسياحة والنهوض بالبحث والتجديد ودفع التعاون المؤسساتي للنهوض بالتنمية الجهوية)،

(2) دفع التنمية المستديمة (دعم التصرف الناجع للموارد الطبيعية وتثمين التراث الطبيعي والثقافي والنهوض بالطاقات المتجددة)،

(3) دعم التعاون الثقافي والعلمي ودعم المجتمع المدني.

II 4 36 يخص هذا البرنامج الجهات والجماعات العمومية المحلية والإدارات المركزية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المنتمية إلى خمسة مقاطعات من جهة صقلية (أقريجنتو وتراباني وراكوزا وكالتانيستا وسيراكوزا) وثماني ولايات تونسية وهي تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة ونابل وبنزرت وباجة وجندوبة.

II 4 37- خصصت المفوضية الأوروبية لهذا البرنامج هبة قدرها 25 مليون يورو بالنسبة للفترة 2007-2013 يفتح استعمالها لتونس وإيطاليا بدون تحديد حصة وطنية مسبقة وتسند لأفضل المشاريع على إثر تقييمها في إطار طلب اقتراحات مشاريع.

II 4 IV- ii برنامج دعم الاشغال ذات الكثافة العمالية العالية(THIMO)

II 4 38- تم في نطاق التعاون بين الوزارة ومكتب العمل الدولي التوقيع على اتفاقية تعاون تخصص بمقتضاها مفوضية الاتحاد الأوروبي اعتمادات في حدود 6.5 مليون يورو أي نحو 13 مليون دينار لتمويل 5 مشاريع نموذجية ذات الكثافة العمالية العالية في بعض الجهات الداخلية لمدة تمتد على ثلاث سنوات.

II 4 39- ويمثل هذا المشروع جزءا من برنامج مساندة المناطق المحرومة (AZD)الذي خصصت له اعتمادات فى حدود 20 مليون يورو أي حوالي 40 مليون دينار.

II 4 40- ويهدف هذا البرنامج بالاساس إلى مساعدة الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال التقليص من نسب البطالة والتفاوت الاجتماعي والتنموي في الجهات المستهدفة.

II 4 41- ويشرف مكتب العمل الدولي على تنفيذ هذا البرنامج والذي يتمثل علاوة على تدعيم قدرات وزارة التنمية الجهوية والتخطيط على المستويين المركزي والجهوي في ميدان إحداث فرص العمل عدة تدخلات لأحداث مواطن شغل وتيسير الاندماج المهني للشباب حيث سيتولى المكتب انجاز عدة مشاريع لتحسين البنية التحتية مشغلة لليد العاملة.

II 4 42- ومن ناحية أخرى سيتم في إطار نفس البرنامج تنفيذ بعض التدخلات الأخرى لإدماج إعداد من العاطلين عن العمل في سوق الشغل في ولايات سليانة وقفصة والقصرين وسيدي بوزيد والكاف فضلا عن تيسير حصول المنتفعين بتدخلات هذا البرنامج فى هذه المناطق على القروض الصغرى لإحداث مشاريع بعد حصولهم على التكوين والتجربة الازمة.

II 4 43- وتتمثل هذه المشاريع النموذجية في :

- ولاية سليانة :تهيئة وتهذيب مسلك فلاحي والمحافظة على التربة وتثمين السدود الجبلية.
- ولاية القصرين : تطهير حي شعبي وبناء مقر للسوق البلدي.

- ولاية قفصة :تطهير حي شعبي واعادة ترصيف ممر للمترجلين باستعمال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجهة.
- الكاف : صيانة بعض المسالك وخاصة التي تمر بجانب مجاري الاودية.
- سيدي بوزيد : تهيئة مكان للسوق الاسبوعية بالاظافة الى تطهير مجرى مياه الامطار على حدود المدينة.

II 4 IV iii التعاون مع مقاطعة بافاريا الألمانية.

II 4 44 شرعت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط لأعداد برامج تعاون مع مقاطعة بافاريا الألمانية حيث اقترحت أن تكون الجهات المستهدفة هي الأربعة عشر ولاية ذات الأولوية وأن تكون منطلق إعداد برامج التوأمة للمنتوجات المحلية التي تعرف بها هذه الجهات وذلك بالاستئناس بتقارير المنسق الياباني التي أعدها في نطاق برنامج قرية ومنتوج.

II 4 45 وقد تم تقديم مشروع نموذجي لتثمين بعض المنتوجات التي تختص بها الجهات على غرار هندي تالة بولاية القصرين ويندرج هذا المشروع في نطاق تطوير المنظومات الاقتصادية بالجهات.

II 4 IV iv التعاون التونسي مع جهة فرايبورغ الالمانية.

II 4 46 في إطار النهوض بالمناطق ذات الأولوية لإحداث ديناميكية اقتصادية وتنموية بما يتماشى وخصوصيات المناطق المذكورة بادرت وزارة التنمية بإعداد برامج تعاون مع ولاية فرايبورغ الألمانية وتعتبر مدينة فرايبورغ من أكثر المدن اهتماما بالبيئة وتوجد بها

II 4 47 عدة جامعات ومراكز بحوث تساهم في بعث المشاريع في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

II 4 48 وبخصوص مجالات التعاون اقترحت الوزارة بعض القطاعات الهامة التي تدخل في اهتمامات الجانب الألماني على غرار :

- رسكلة النفايات وإعادة استغلالها بالإضافة إلى معالجة المياه المستعملة.
- حماية التربة من الانجراف خاصة بمرتفعات الشمال الغربي.

- تثمين وتطوير السياحة الايكولوجية.

II 4 IV 7 التعاون التونسي مع مجموعة الديمقراطيات.

II 4 49 تأسست مجموعة الديمقراطيات بفرصوفيا سنة 2000 بمبادرة من الولايات المتحدة الامريكية وبولونيا بهدف تشجيع التطور الديمقراطي في شتى انحاء العالم.وتظم المجموعة 87 دولة (بصفتي عضو وملاحظ) تم اختيارهم بالاستناد الى توصيات منظمات غير حكومي مقربة من الادارة الامريكية من ابرزها "فريدوم هاوس" بناء على "سجل كل دولة في مجال حقوق الانسان والحريات "وتعقد مجموعة الديمقراطيات بصفة دورية (كل سنتين) مؤتمرات وزارية بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني وتسعى المجموعة الى مضاعفة جهودها حتى تتحول الى "منتدى فريد من نوعه للديمقراطيات في العالم من اجل دعم الديمقراطية وتعزيزها"

II 4 50 هذا وتهدف مبادرة "تحدي الشراكة الديمقراطية" التي اطلقتها مجموعة الديمقراطيات الى توفير اطار يمكن من مساعدة البلدان الاخرى في طور التحول الديمقراطي وتم منذ 2007 إحداث أمانة عامة لمجموعة الديمقراطيات مقرها فرصوفيا.

II 4 51 في إطار دعم الانتقال الديمقراطي بتونس سعت مجموعة الديمقراطيات إلى تقديم المعونة لتونس بتمويل بعض المشاريع على غرار مشروع أطلس الجهات الذي شاركت في تمويله زيادة على الطرف الإيطالي (167 ألف دولار) والدانمارك بمبلغ (250 الف دولار) ومملكة هولندا بمبلغ (182 الف دولار) كما تم تقديم مشاريع أخرى لهذه المجموعة لدراستها وإبداء الرأي فيها على غرار مشروع النقل الحديدي السياحي لجهة الشمال الغربي ومشروع دعم القدرات المؤسساتية لإطارات وزارة التنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية.

II 4 IV 8 برنامج الألفية للتحدي MCC

II 4 52 تم إحداث هذا البرنامج سنة 2004 وذلك لخلق شراكة تنموية جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية ويتمتع البرنامج بميزانية هامة تم الترفيع فيها من طرف الكونغرس تحت إدارة الرئيس اوباما بنسبة 26% ويتم صرف الأموال في شكل منح للدول المترشحة للانضمام لهذا البرنامج والتي تلتزم بحسن التصرف وإعادة

هيكلة اقتصادها وللتمتع بإعانة مالية من طرف البرنامج يجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالشروط التالية :

- تقييم الدخل السنوي للفرد.
- تقييم السياسة الاقتصادية طبقا لـ17 معيار وفقا لدراسات مستقلة وشفافة لتحديد مدى التزام الدول الأعضاء بالتشجيع على الحريات السياسية والاقتصادية والاستثمار في مجالات التربية والصحة ومقاومة الفساد واحترام الحريات الفردية وعلوية القانون.
- عرض مقترح متماسك لتحديد أولويات الدول فيما يخص صرف الإعانات المالية الممنوحة لها.

II 4 53 وستستفيد تونس من هذا البرنامج في إطار برنامج أولي(Programme seuil) وهو برنامج دعم فني من 20 الى30 مليون دولار مبني على تحليل معمق للاقتصاد التونسي يهدف بالخصوص لإجراء تحويرات سياسية لدفع التنمية بتونس بمشاركة الحكومة التونسية وقد تم خلال شهر سبتمبر 2011 الأعلان عن استفادة تونس بهذا البرنامج. وانطلقت خلال شهر فيفري 2012 مرحلة التشخيص من طرف فريق يمثل برنامج الألفية للتحدي(MCC) والحكومة التونسية ممثلة في وزارة التنمية الجهوية والتخطيط والبنك الافريقي للتنمية(BAD) على أن تقع المصادقة على مخطط البرنامج من طرف مجلس برنامج الالفية للتحدي خلال نهاية سنة 2012 ومن المتوقع الانطلاق في تطبيق البرنامج بداية من سنة 2013.

II 4 IV- vii التعاون الثنائي مع تركيا في مجال دعم اللامركزية والتنمية بالجهات

II 4 54 في إطار برنامج التعاون التنموي الذي تم إمضاءه بين وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة التنمية التركية خلال سنة 2012 سيتم إعداد برنامج تعاون إقليمي بين جهات تونسية وجهات تركية ينبني على إنجاز مشاريع ذات مصلحة مشتركة تهدف بالأساس إلى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتدعيم التنمية المحلية بهذه الجهات وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين وتستهدف بالأساس المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الحكومية والمنظمات الغير حكومية وبصدد الإعداد لدراسة حول الجهات المعنية وخصائصها ونوعية المشاريع التي سيتم

إنجازها ومن المنتظر أن يتم المصادقة رسميا على هذا البرنامج قي بداية سنة 2013.

II 4 IV viii التعاون مع اليابان

II 4 55 وفي نفس السياق وقعت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط اتفاقية مع الوكالة اليابانية للتعاون الفني تتولى بمقتضاها مساندة جهود ديوان تنمية الجنوب في مجال التخطيط التنموي الاستراتيجي حيث سيتولى مجموعة من الخبراء اليابانيين في مختلف الاختصاصات انجاز دراسة تقييمية في مرحلة أولى لموارد ولايات الجنوب وتحديد معوقات التنمية يتم على ضوئها انجاز استراتيجيات تتضمن جملة من المشاريع للنهوض بولايات الجنوب في كافة المجالات تمتد إلى غاية سنة 2036.

II 4 IV ix اللجان المشتركة

II 4 56 وعلى مستوى آخر، تم التركيز في إطار أعمال اللجان المشتركة بين تونس وعدد من البلدان على غرار ألمانيا والمجر والنمسا وبولونيا على دفع التعاون اللامركزي وتوجيهه نحو مجالات الحوكمة المحلية وتطوير القدرات المؤسساتية للجهات إلى جانب دعم المساندة الفنية والمالية للجهات المحرومة.

II 4 V تطوير وتنمية الإحصائيات الجهوية

II 4 57 في إطار تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء والنهوض بها وتقديم اقتراحات عملية بهدف تطويرها على المستوى الوطني والجهوي تم إحداث فريق عمل يضم مجموعة من الخبراء في ميدان الإحصاء والإقتصاد بهدف تحليل الوضعية الحالية للإحصائيات الجهوية لتحديد النقائص التي تشكل عائقا أمام النهوض بها وإقتراح الحلول الممكنة لتنميتها وتطويرها. وفي نفس السياق تم عقد جلسات عمل بمقر المجلس الوطني للإحصاء خلال الفترة الممتدة بين شهري جوان ونوفمبر 2012 بمشاركة ممثلي الوزارات والهياكل العمومية الجهوية بالولايات وتم خلالها تقديم ما تضمنه مشروع التقرير ومزيد التشاور ودراسة الإشكاليات التي تعوق العمل

الإحصائي على المستوى الجهوي والنظر في سبل تطويره سعيا إلى إرساء منظومة إحصائية جهوية شفافة وتتسم بالمصداقية.

II 4 58 تم التأكيد خلال الجلسات التي عقدت في الغرض على الأهمية التي تكتسيها المعلومة الإحصائية الجهوية حيث يتجاوز دورها مجرد تشخيص الوضع الإقتصادى والاجتماعي وإعداد المخططات والبرامج واختيار المشاريع ومتابعة إنجازها وتقييمها إلى إبراز التفاوت بين الجهات وبين المناطق داخل نفس الجهة. وقد تم التعرض إلى محتوى التقرير الذي تم إعداده من طرف فريق العمل وتمحور النقاش حول الإشكاليات المطروحة في هذا المجال والتوصيات المقترحة لتجاوز هذه الوضعية. كما تمت الإشارة إلى الدور المركزي والهام الذي تلعبه المعلومة الإحصائية في القيام بالتحاليل والتوقعات والإسقاطات وذالك سعيا لإستشراف المستقبل إعتمادا على معايير علمية وموضوعية في جميع القطاعات ومواكبة التطور الحاصل على المستوى العالمي والاحتذاء بالدول المتقدمة. وتمت الإشارة إلى أهمية وضرورة حياد المنظومة الإحصائية وعدم توظيف الإحصائيات المنتجة في التجاذبات السياسية لصالح جهة معينة والسعي إلى إعتماد الموضوعية في العمل الإحصائي.

II 4 59 وتشمل المنظومة الإحصائية كل من المجلس الوطني للإحصاء والمعهد الوطني للإحصاء والهياكل الإحصائية العمومية الأخرى ومؤسسات التكوين في مجال الإحصاء وتضطلع هذه المنظومة بالمهام التالية:

- تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الإقتصادية والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر المواطنين بالمعلومة الإحصائية المتعلقة بالمجالات الإقتصادية والإجتماعية.
- المساهمة في ترشيد إستعمال المعلومة الإحصائية ذات الجودة العالية لدعم الحوكمة الرشيدة.
- العمل على ضمان التبادل السلس للمعطيات وخاصة بين الهياكل العمومية.

II 4 ٧ 1- النقائص والإشكاليات المطروحة:

II 4 60 تبين من خلال التقرير وما تم من نقاش حوله أن المعطيات الإحصائية المتوفرة حاليا لا تمكن من متابعة وتشخيص الوضع الإقتصادي والإجتماعي وإعداد المخططات والبرامج وإختيار المشاريع ومتابعة إنجازها وتقييمها بالشكل المطلوب

وذالك لوجود عديد النقائص والإشكاليات التي تعيق تطور المعلومة الإحصائية على المستوى الجهوي وهي كالآتي:

- عدم تغطية كافة القطاعات القطاعات الإقتصادية الإجتماعية.
- تعدد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية وغياب المناهج العلمية لإعداد الإحصائيات الجهوية.
- قصور في نشر المعلومة الإحصائية المتوفرة لدى المصالح الإدارية ونقص في وسائل نشرها وعدم الانتظام في إنتاج ونشر المعلومة على المستوى الجهوي.
- نقص في الموارد البشرية المختصة والتجهيزات والمعدات الملائمة في المجال الإحصائي.
- غياب البرامج والدورات التكوينية لتأهيل وتدريب الإطارات المكلفة بالعمل الإحصائي بالجهات.
- قلة البرامج التحسيسية لإرساء ثقافة إحصائية وغياب التنسيق بين الهياكل الإدارية الجهوية والمؤسسات الإقتصادية.

التوصيات للإستجابة لطلبات الجهات:

- **تعميم المعطيات بتغطية الميادين الغير مغطات:** المصالح الجهوية المنتجة للمعلوم الإحصائية مدعوة إلى تعميم المعطيات والمؤشرات الإحصائية على أن تشمل جميع القطاعات حسب الولاية والمعتمدية والعمادة ونشرها بانتظام وبصفة دورية في النشرية الموجودة "ولاية في أرقام" على أن يتم تطويرها من خلال إدراج معطيات ومؤشرات إضافية تم اقتراحها من طرف المجلس الوطني للإحصاء.
- **إقامة ندوات حول المصطلحات والمفاهيم والتصانيف المعتمدة وطنيا وعالميا:** وذالك بهدف توحيد المفاهيم والمصطلحات والمناهج المعتمدة في إنتاج المعلومة الإحصائية ومعالجتها وإضفاء التجانس بين المعطيات الإحصائية وتسهيل التنسيق بين بين منتجي المعلومة الإحصائية والسعي إلى توحيد الخطاب الإحصائي.
- **القيام بمراسلات تحسيسية وإلزامية لوضح المعلومة الإحصائية على ذمة المستعملين:** دعوة المجلس الوطني للإحصاء إلى إصدار مذكرات تحسيسية دورية موجهة إلى السلط الجهوية والهياكل القطاعية لإبراز أهمية المعلومة الإحصائية في رسم وتحديد الخطط

والبرامج التنموية على الصعيد الجهوي وحثها على الإلتزام بتفعيل المنشور عدد 25 الصادر في 05 ماي 2012 والمتعلق بالنفاذ للمعطيات الإحصائية الإدارية.

- **توفير العنصر البشري المختص ووسائل العمل الضرورية:** التأكيد على ضرورة تعزيز الإدارات الجهوية بالعنصر البشري المختص في الإحصاء وإحداث وحدة صلبها تعنى أساسا بالعمل الإحصائي.
- **تنظيم دورات تكوينية ورسكلة في الإحصاء:** دعوة المجلس الوطني للإحصاء للقيام بدورات تكوين ورسكلة في الإحصاء تحت إشراف الوزارات لفائدة الإطارات والأعوان العاملين بالوحدات الإحصائية الجهوية التابعة لها.
- **تكليف ممثل جهوي يعنى بعملية التنسيق:** الدعوة إلى مزيد تدعيم عملية التنسيق بين الهياكل الجهوية على أن يضطلع الممثل الجهوي للمعهد الوطني للإحصاء بهذه المهمة وتكليف ممثل الإدارة الجهوية للتنمية بجمع المعطيات اللازمة لإعداد النشرية "ولاية في أرقام".

5.II الباب الخامس

دفع الاستثمار

1 5 II أبرزت نتائج المسوحات السابقة حول مناخ الأعمال جملة من الضغوطات والمعوقات التي كان لها الأثر السلبي على الاستثمار وتطور المؤسسات. ولئن شهدت بعض العناصر نوعا من الانفراج فإنه يبقى غير كاف لتنقية بيئة الأعمال ودفع الاستثمار.

2 5 II هذا وتجدر الإشارة إلى أن ضغوطات جديدة أفرزها مسح سنة 2012 وتتمثل أساسا في ظاهرة الانفلات الأمني بعد الثورة والفساد المالي الذي طالما ظلّ مسكوتا عنه مما أثر سلبا على بيئة الأعمال.

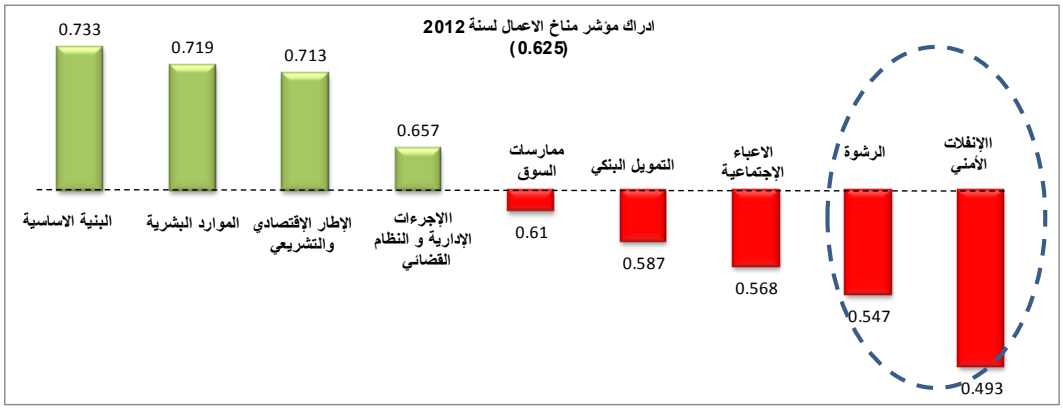

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2012

3 5 II حيث يبين الرسم أعلاه وجود عناصر ولئن تبدو إجمالا ملائمة على غرار البنية الأساسية والموارد البشرية والإطار الاقتصادي والتشريعي فهي لازالت تشكو من بعض النقائص وأخرى تحول دون تحسن مناخ الاستثمار كالممارسات في السوق والتمويل البنكي والأعباء الاجتماعية والرشوة والانفلات الأمني.

4 5 II وبالنظر لجملة هذه المعطيات، تستدعي السنة المقبلة معالجة جذرية للنقائص المرصودة عبر اعتماد سياسات استشرافية لتوضيح الرؤية أمام المستثمرين وتركيز آليات مجددة قادرة على الرفع من مردودية مختلف العوامل المحددة لعملية الاستثمار وفي مقدمتها تعميق الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والترتيبية لتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة

والشفافية والنجاعة وتطوير آليات التمويل والتكوين وتعصير البنية الأساسية خاصة بالجهات الداخلية.

II 5 5 وقد أعد المعهد الوطني للإحصاء دراسة تهدف بالأساس إلى التعرف على خصوصيات المؤسسات التي ساهمت في خلق فرص عمل في القطاع الخاص خلال الفترة المتراوحة بين سنة 1996 و2010 وذلك بالاعتماد على المعطيات المتوفرة بالسجل الوطني للمؤسسات.

II 5 6 ويشمل القطاع الخاص في تونس 602.222 مؤسسة ناشطة في موفى سنة 2011، تتوزع كما يلي :

- قطاع الصناعة 12% والتجارة 43 % والخدمات 40%،
- الأشخاص الطبيعيون 87% والشركات 13%،
- المؤسسات الفردية (بدون أجراء) حوالي 87%. وتضم 31% من المشتغلين، في حين يمثل عدد المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة 0.7% وتغطي حوالي 44% من المشتغلين (جلهم أجراء).

II 5 7 ومن أهم الإستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة ما يلي:

- مقارنة بدول أخرى، يعتبر قطاع المؤسسات الخاصة في تونس ذا طاقة تشغيلية ضعيفة ولم يتوصل إلى مواكبة التطور الكبير والمتزايد لطالبي الشغل. وإلى جانب ذلك، فإن 2 من 5 إحداثات شغل تتم عبر مؤسسات فردية (self employment). وبالتالي، فإن مساهمة المؤسسات المتوسطة والكبيرة تعدّ ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة المؤسسات الفردية.
- تسجيل ركود على مستوى حركية المؤسسات المشغلة، حيث أن عددا محدودا من المؤسسات تتمكن من التطور في مستوى حجمها وخلق مواطن شغل جديدة.
- تعتبر حركية المؤسسات ضعيفة جدا ما يفسر ضمنيا أن القطاع الخاص بقي يشهد ركودا ملحوظا، حيث أن المؤسسات الصغيرة تظل صغيرة. وتظهر البيانات بوضوح أن المؤسسات الفردية، الصغيرة والصغرى من الصعب أن تصبح مؤسسات كبيرة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الصغرى نادرا ما تنتقل إلى فئة المؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم. كما أن أصغر المؤسسات هي الأكثر عرضة للاندثار.

- في ظرف سنة واحدة، تتوقف حوالي 9% من المؤسسات الفردية عن النشاط و1% فقط تستطيع أن تتطور في الحجم، في حين أن 6 % من المؤسسات المشغلة بين 5 و9 أجراء تنقطع عن النشاط و17% تتراجع في مستوى حجمها و9% فقط يتطور حجمها.
- في ظرف 15 سنة كاملة، بقيت 33% من المؤسسات الفردية الناشطة منذ سنة 1996 في طور النشاط إلى الآن و2% فقط تطورت في مستوى حجمها.
- ساهم القطاع الخاص خلال الفترة المتراوحة بين سنة 1996 وسنة 2010 في إحداث حوالي 662 ألف موطن شغل بمعدل 41 ألف موطن شغل كل سنة. وتقدّر مساهمة المؤسسات الفردية (الأشخاص الماديون بدون أجراء أو المستقلون) بمفردها في إحداث حوالي 252 ألف موطن شغل (مشتغل غير أجير)، في حين ساهمت المؤسسات المتوسطة والكبيرة في إحداث حوالي 214 ألف موطن شغل.
- يلاحظ أن المؤسسات التي باشرت نشاطها منذ 4 سنوات أو أقل تساهم إيجابيا في إحداثات الشغل مهما كان حجمها، في حين أن المؤسسات التي يتجاوز عمرها الخمس سنوات سجلت مساهمة سلبية باستثناء المؤسسات الكبيرة.
- تعود معظم الزيادة في عدد المشتغلين إلى إحداثات المؤسسات التي توفر معدلا سنويا يساوي 57 ألف موطن شغل جديد، في حين تساهم المؤسسات الموجودة في حوالي 23 ألف موطن شغل. أما المؤسسات التي توقفت عن النشاط، فهي تتسبب في خسارة حوالي 41 ألف موطن شغل سنويا.

II 5 8 وفي إطار الحرص على تسريع نسق إنجاز المشاريع الخاصة في مختلف الجهات، تم تكوين لجنة صلب وزارة التنمية الجهوية والتخطيط منذ بداية سنة 2012 بهدف تذليل الصعوبات أمام الباعثين والمستثمرين ومساعدتهم على إنجاز مشاريعهم في أقصر الآجال.

II 5 9 وتهدف أعمال هذه اللجنة إلى دراسة الصعوبات المطروحة وإيجاد الحلول المناسبة في إطار العمل المشترك مع الهياكل المعنية من إدارات وهياكل إحاطة ومؤسسات تمويل ومختلف مكونات المجتمع المدني والحرص على تقديم كامل الإحاطة والإرشادات المناسبة فضلا عن اقتراح الإجراءات والإصلاحات لتحسين محيط الاستثمار وذلك على ضوء ما استخلصته من استنتاجات من دراستها العملية للمعوقات التي تحول دون تيسير عملية الاستثمار في تونس.

II 5 10 وشملت أعمال اللجنة خلال الفترة المتراوحة بين فيفري 2012 ونوفمبر 2012 متابعة ما يزيد عن 600 مشروعا. وأفضت نتائج أعمال اللجنة إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- تشتت جهود المستثمر بسبب ضعف نجاعة منظومة الإحاطة وتعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينها،
- تعدد الصعوبات العقارية خاصة منها تغيير صبغة الأراضي الفلاحية فضلا عن عدم توفر الرصيد العقاري الصناعي بالصفة المرجوة في عديد الجهات،
- الخصوصيات العقارية لبعض الأراضي (أراضي اشتراكية، على الشياع، أراضي غير مسجلة) تعطل انتصاب المشاريع بها باعتبار صعوبة الحصول على التمويل (عدم التمكن من الرهنية)،
- بطء في تقديم الخدمات الإدارية وتعدد التراخيص المرتبطة بإنجاز المشاريع الاستثمارية،
- نقص في تكوين بعض المستثمرين في مجالات التصرف والتسويق وهو ما يؤدي إلى تردد البنوك في تمويلهم،
- عدم توفر إطار تشاركي للنهوض بالاستثمار الخاص،
- عدم قدرة عدد من الباعثين على توفير التمويل الذاتي المطلوب،
- حصول عدد من المستثمرين على الموافقة المبدئية من أحد مؤسسات القرض وعجزهم عن الحصول على موافقة المؤسسات الأخرى،
- طول الإجراءات وتعدد المتدخلين خاصة بالنسبة للمشاريع المندمجة (فلاحي سياحي، بيئي)،
- مديونية بعض المؤسسات المتواجدة مما يعيقها على مواصلة نشاطها رغم توفر سوق لمنتوجها وإمكانياتها لاسترجاع النشاط.

II 5 11 ولتجاوز مختلف هذه الصعوبات، ستتجه الجهود لتنفيذ خطة عاجلة للنهوض بالاستثمار بمختلف عناصره ترتكز على تحسين عملية التنسيق وإقرار إجراءات ظرفية لتخفيف الأعباء على الباعثين والمؤسسات مع الشروع في إصلاحات جوهرية لمختلف مكونات محيط الأعمال تعتمد بالأساس على المحاور التالية:

- تطوير الإطار القانوني للاستثمار
- تعزيز هياكل الإحاطة والمساندة وتيسير إجراءات الاستثمار
- الارتقاء بالتنمية الجهوية العادلة والمندمجة

- تحسين منظومة التمويل
- ملائمة التكوين لحاجيات الاقتصاد وتطوير الكفاءات
- تطوير البنية الأساسية واللوجستية والتكنولوجية الموجهة للمؤسسة
- تعزيز القدرة التنافسية ودعم التصدير

II 5 ـ تطوير الإطار القانوني للاستثمار

II 5 12 سيتركز العمل على تطوير منظومة التشريعات والإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار من خلال إرساء إطار قانوني ينظم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويضبط المبادئ والإجراءات التي تحكم هذه العقود، وهو ما سيمكّن من إحداث جيل جديد من المشاريع العمومية تستفيد من خبرة القطاع الخاص على مستوى الإنجاز والإدارة وقدرته على الضغط على آجال الإنجاز فضلا عن إتاحة الفرصة لإيجاد تمويلات ملائمة وإضافية لإنجاز هذه المشاريع.

II 5 13 كما سيتم تنقيح عدد من القوانين ذات العلاقة بالمسائل العقارية والأراضي الفلاحية في اتجاه تبسيط الإجراءات والتسريع فيها بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية الأخرى خاصة منها المراجعة الهيكلية لمنظومة تشجيع الاستثمار.

II 5 14 وفي هذا السياق، سيتم إصدار مجلة جديدة للاستثمار تهدف إلى إرساء نظام متطور لدفع المبادرة الخاصة تتماشى ومقتضيات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد التونسي وتعزز قدرته على التعامل مع المتغيرات العالمية. وستعنى المجلة بمختلف الجوانب المتعلقة بعملية الاستثمار حتى تواكب متطلبات التنمية الحالية للبلاد وتساهم في تحقيق الأهداف الوطنية المرسومة في مجال الاستثمار، وتتمثل المبادئ الأساسية التي سترتكز عليها هذه المجلة في التنمية الجهوية والمندمجة، الرفع من القيمة المضافة، النهوض بالرأس المال البشري ودفع التصدير وتشجيع المؤسسات على الانتصاب بالخارج.

II 5 15 وستمكّن المجلة الجديدة للاستثمار من توضيح الضمانات وحماية حقوق المستثمرين التونسيين والأجانب بما يسمح بالارتقاء ببيئة الأعمال والتنافسية إلى أرفع الممارسات العالمية وكذلك استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما ستسهم المجلة في تخفيف القيود الحالية أمام حرية المبادرة من خلال اعتماد قائمة سلبية في الأنشطة المستثناة وتقليصها مع التخلي قدر الإمكان عن السلطة التقديرية للإدارة. وعلى مستوى

التوجه المعتمد في صياغة الامتيازات، سيتم اعتماد مبدأ التبسيط والتقليص في عدد آليات التشجيع وإضفاء النجاعة عليها إلى جانب ترشيد الحوافز مع مزيد ملاءمتها حسب نوعية الاستثمار ومدى استجابتها لأولويات التنمية بالبلاد. كما ستعالج المجلة مسألة الإجراءات من خلال اعتماد مبدأ الحد من السلطة التقديرية للإدارة وضبط الآجال القصوى لإجابة المستثمر وتبرير القرارات في حالة الرفض وإرساء مبدأ آلية إسناد الامتيازات وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإسنادها. وسيتم الحرص على التقليص قدر الإمكان في عدد النصوص التطبيقية للمجلة واستكمالها بالتزامن مع إصدار المجلة حتى تحقق المجلة الأهداف المرجوّة.

II 5 ii- *تعزيز هياكل الإحاطة والمساندة وتيسير إجراءات الاستثمار*

II 5 16 يمثل تطوير الإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار أحد أبرز مكونات مقاربة التشجيع على الاستثمار وإحداث المؤسسات، ويندرج في هذا الإطار إحداث هيئة وطنية للاستثمار لإحكام التنسيق بين مختلف هياكل الإحاطة وتكون المخاطب الوحيد للمستثمر، وسيمكّن إحداث هذه الهيئة من القيام بتقييم دوري لإطار الاستثمار ونسق إنجاز الاستثمارات الخاصة ونتائج الامتيازات الممنوحة واقتراح الإصلاحات الضرورية.

II 5 17- كما ستتم إعادة هيكلة دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية من خلال النظر في إحداث وكالات جهوية للتنمية بالاستئناس بالتجارب الأجنبية الناجحة والاستفادة من آليات التعاون الدولي في المجال مع إرساء منظومة للتنسيق وتبادل المعطيات بين هذه الوكالات ومختلف الهياكل المعنية بعملية التنمية في الجهات، وذلك بهدف الرفع من أدائها وإضفاء النجاعة على تدخلاتها ومزيد تقريبها إلى الجهة.

II 5 18 وسيتم العمل على مزيد توفير المعلومة للمستثمرين من خلال إعداد خارطة استثمارية تشمل فرص الاستثمار المتوفرة حسب القطاعات والمناطق وإحداث بوابة موحّدة بالاستثمار تتضمن معطيات حول الفرص والإجراءات ومختلف الخدمات الموجّهة للباعثين، وهو ما سيمكّن من تقريب المستثمرين من المموّلين ويخلق ديناميكية إيجابية لتجسيم فرص الاستثمار وأفكار المشاريع.

II 5 19 كما سيتم الحرص على دعم دور خلايا الإفراق بالمؤسسات والمنشآت العمومية لتشمل مختلف مراحل إنجاز المشروع وخاصة في مجال مساعدة الباعث على استكمال هيكل

التمويل ومزيد تفعيل مراكز الأعمال خاصة في الجهات الداخلية عبر تدعيم مواردها البشريّة والمالية وإبرام اتفاقيات شراكة بين مختلف المراكز المتواجدة لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة وتعميم إنجاز دار المؤسسة على مختلف الجهات بالإضافة إلى إحداث سلك للمختصين في الإحاطة بالباعثين على غرار المستشارين في التصدير وذلك على أساس كراس شروط محدّدة، وتطوير منظومة إرشاد وتكوين الباعثين بما يتلاءم مع متطلبات المشروع المرغوب في إنجازه.

II 5 20 هذا إلى جانب مواصلة إصلاح جهاز الإدارة وتحسين جودة الخدمات المسداة وذلك بإصدار نصوص ترتيبية جديدة تتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية لتحسين مناخ الأعمال ودعم نفاذ الأشخاص والمؤسسات إلى المعلومات والوثائق الإدارية لمختلف الهياكل والمصالح العمومية بضبط نوعية البيانات وطرق الحصول عليها في إطار تكريس آلية "الحكومة المفتوحة" وحرية الحصول على المعلومة. وسيتم العمل على تقليص المدّة الزمنية التي تتطلبها إجراءات الاستثمار والتقليص كذلك في طول إجراءات تغيير صبغة الأراضي، بالإضافة إلى التسريع في وضع الإضبارة الموحدة لبعث المشاريع حيز العمل واعتماد قائمة سلبية في التراخيص المستوجبة وإعداد دليل إجراءات المشاريع والمؤسسات يتضمن كل المراحل الإدارية المستوجبة وطرق الحصول على الامتيازات والهياكل المعنية والآجال القانونية للإجابة ويكون ملزما لكل الأطراف المتدخلة في المشروع.

II 5 iii- الارتقاء بالتنمية الجهوية العادلة والمندمجة

II 5 21- ستساهم المجلة الجديدة للاستثمار في إعطاء دفع جديد للتنمية الجهوية والمندمجة وذلك من خلال إقرار حوافز ناجعة تتماشى والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة. وفي هذا المجال ستتم مراجعة الخارطة الجهوية لمناطق التنمية بالاعتماد على معايير علمية أكثر دقة وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار مقاييس مؤشرات البنية الأساسية والاقتصادية والتنمية البشرية والاجتماعية، كما سيتم توجيه التشجيعات لتثمين الثروات حسب خصوصية كل جهة بهدف خلق سلسة القيم والرفع من القيمة المضافة في كل حلقات الإنتاج وهو ما سيضمن التنمية العادلة والمتكاملة لمختلف جهات البلاد.

II 5 iv تحسين منظومة التمويل

II 5 22 سيتم العمل على مراجعة جذرية لمنظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة عبر تطوير تدخلات شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار وتثمين الاستعمال للأموال الموظفة لديها بما في ذلك إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي للتمويل التّشاركي للباعثين في المجالات الواعدة والمجددة. كما سيتم الحرص على إحداث صندوق سيادي لتنمية الاستثمار بالجهات في مرحلة أولى وشركة قابضة في مرحلة ثانية تتفرّع عنها صناديق استثمار جهوية تتميز بإعطاء صلاحيات أكبر للجهة وتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى اتخاذ قرارات تمويل المشاريع الخاصة بالجهات، وسيتم اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة على مستوى إدارة هذه الآلية والتصرف فيها.

الصندوق السيادي والصناديق الجهوية للاستثمار والشركات القابضة

يعتبر إنشاء هذا الصندوق مبادرة فريدة من نوعها في تونس من حيث أنها تؤسس لشراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص ويلزمها بمعايير الاختيار السليم للفرص الاستثمارية وانتقائها بناء على مؤشرات المردودية والنجاعة وما يمكن ان تحققه من قيمة مضافة عالية على مستوى الجهات.

الهدف العام

يأتي إنشاء الصندوق السيادي لتنمية الاستثمار الجهوي ودعم التشغيل متوافقا مع متطلبات المرحلة في تونس وجملة الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد بعد الثورة من دفع للنمو الاقتصادي وتوفير لمواطن الشغل وتشجيع للمبادرة الحرة على مستوى الجهات وإرساء لمنوال تنمية مستدامة يقوم على العدل في توزيع الموارد والثروات بين مختلف المناطق.

المبادئ والمرتكزات

يقوم هذا الصندوق على أساس مبدأين أساسيين:

- مبدأ التشاركية: تتولى الجهات ممثلة في هياكلها الجهوية وقطاعها الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فيها برفع لواء التنمية والمشاركة في اختيار وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تناسبها.
- مبدأ اللامركزية: يؤسس هذا النموذج إلى علاقة اقتصادية جديدة بين السلطة المركزية والجهات تهدف إلى إعطاء هذه الأخيرة هامشا إضافيا من الصلاحيات التي تخول لها تنفيذ الخطط التنموية دون انتظار المبادرات والحلول من سلطة الإشراف وذلك استئناسا بتجارب شبيهة ناجحة في هذا المجال على غرار التجربة التركية.

كما يقوم الصندوق على رؤية ترتكز بالأساس على:

- شراكة بين القطاعين العام والخاص، والإدارة العمومية والمجتمع المدني والمهنيين من القطاعات المستهدفة، عمادها قواعد الحوكمة الرشيدة،
- تثمين الثروات وخصوصية الجهات،
- تشجيع القطاعات الخلاقة لمواطن الشغل والقيمة المضافة العالية،
- تدعيم كفاءة أصحاب المشاريع والمساهمة في التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات،
- تدعيم شفافية المؤسسة وقواعد الحوكمة الرشيدة للمشاريع.

الشكل القانوني للصندوق

يعتبر الصندوق السيادي كصندوق للصناديق (Fonds des fonds)، صندوقا مشتركا للتوظيف في رأس مال تنمية يتمثل غرضه في استعمال موجوداته في الاكتتاب في حصص صناديق التنمية الجهوية المتفرعة عنه بمعدل صندوق عن كل ولاية،

ويتمثل غرضها في المساهمة المباشرة في المشاريع المنتصبة في هذه الجهات والمساهمة المشتركة (co-participation) في المشاريع التي تساهم فيها شركات الاستثمار الجهوية أو صناديق الأخرى.

آليات التصرف والحوكمة

سيتم تأسيس شركة تصرف لإدارة صندوق الصناديق وذلك بمساهمات عن طريق الدولة ومساهمين آخرين وذلك قصد وضع وتنفيذ السياسات المنتظرة من المشروع.

وينبثق عن شركة التصرف لجنة استراتيجية تهدف إلى متابعة ومراقبة السياسة الاستثمارية المخصصة للصندوق ومتابعة ومراقبة مدى تنفيذها.

كما تتولى شركة التصرف إدارة صناديق التنمية الجهوية من خلال لجان استراتيجية ولجان استثمار يتم تكوينها على مستوى كل جهة.

الآفاق

تؤسس هذه المبادرة إلى توجه جديد لتنمية الاستثمار والإعداد لمنوال تنمية جديد يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية متوازنة بين الجهات ومحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

وينتظر أن تساعد هذه المبادرة في مرحلة ثانية على بعث نوعية جديدة من الشركات في شكل شركة وطنية قابضة لتنمية الاستثمار بمختلف الجهات تكون مفتوحة للاكتتاب العام وتساهم في تقديم خدمات التمويل والإحاطة لبعث المشاريع الخاصة في كل القطاعات الواعدة التي ستفرزها دراسة السوق ومسح الاحتياجات التمويلية والاستثمارية حسب الجهات والقطاعات المنتجة فيها.

كما ستعمل الشركة القابضة كمنسّق نشيط لشبكة متكاملة من الأذرع الاستثمارية والجهات الوسيطة التي ستساعد على استكشاف الفرص الاستثمارية في كل جهة والقيام بانتقاء الأفضل من حيث القيمة المضافة والأثر التنموي المرجو دون إغفال جانب الواقعية وقابلية الانجاز– فضلا عن صناديق المضاربة المتخصصة التي يمكن ان تنبثق من صناديق التنمية نفسها بالتعاون مع القطاع الخاص الراغب في الاستثمار فيها.

وستكون الشركة القابضة عبر صناديقها للتنمية الجهوية عموما مسؤولة عن:

- العمل على استكشاف الفرص المتاحة للاستثمار الجهوي.
- العمل على تحديد واختيار المستفيدين وتمكين أولئك ممن تتوفر فيهم الكفاءة والشروط (ستحدد لاحقا) من الاستفادة من الفرص المستكشفة بتوفير التمويل اللازم لها
- التدريب الفني والتأهيل للمبادرة الحرة وبناء جسور مهنية مع القطاع الخاص وقطاع التعليم العالي والتكوين وتوفير الخدمات المساندة؛
- التمويل وتكوين علاقة شراكة فاعلة مع مؤسسات القطاع الخاص حتى تضمن الاحاطة اللازمة وتساعد على توفير عنصر السوق الحيوي لنجاح أي مشروع.
- إنشاء قاعدة معلومات للمشاريع الممكنة وأخرى للمستفيدين المتعاملين مع المؤسسة وصناديقها وغيرهم من المستفيدين المحتملين قصد مزيد من التنسيق والفاعلية في إسناد المشاريع وتحليل أسباب النجاح والفشل لو حدث.

II 5 23 وينتظر أن تشهد الفترة المقبلة دورا أكبر للمصارف الإسلامية ولآليات التمويل الجديدة على غرار الصكوك الإسلامية وهو ما سيتيح مصادر تمويل هامة للمشاريع. كما سيمكّن تطوير منظومة التمويل الصغير من توفير التمويلات المناسبة للمشاريع الفردية والمساهمة في التشغيل الذاتي خصوص في صفوف حاملي الشهادات العليا. بالإضافة إلى تركيز آليات تمويل جديدة للمساعدة على فض إشكالية نقص الموارد الذاتية والإسراع في تمويل المشاريع التي تم تحديدها لتنتفع بآلية اعتماد الانطلاق ومعالجة إشكاليات المديونية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

II 5 24 ومن ناحية أخرى، سيتم العمل على إحداث بنك معطيات حول الدراسات والاستراتيجيات القطاعية لمساعدة البنوك على اتخاذ القرار إلى جانب تفعيل دور الهيئات الجهوية لبعث المؤسسات ودفع المشاريع المجددة مع مراجعة مهامها وتمكينها من وسائل العمل اللازمة. وسيتم كذلك العمل على تفعيل ميثاق تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

لإضفاء نجاعة أكبر لدور البنوك في المنظومة التمويلية بالإضافة إلى دعم قدرات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المستوى المركزي وبعث تمثيليات جهوية مع تمكينها من الكفاءات البشرية بالإضافة إلى العمل على إيجاد آلية خاصّة بتمويل دراسات مشاريع الجدوى في شكل صندوق عمومي أو صندوق توظيف في رأس مال تنمية.

II 5 v- ملائمة التكوين لحاجيات الاقتصاد وتطوير الكفاءات

II 5 25 على مستوى مساهمة الاستثمار في استيعاب خريجي التعليم العالي، ستشمل الإصلاحات تشجيع برامج وعمليات التكوين المهني التي تستجيب للحاجيات الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية ومتطلبات اقتصاد المعرفة، كما سيتم إضفاء مزيد من المرونة على انتداب المؤسسات للخبرات والكفاءات من الخارج مع اشتراط انتداب الإطارات التونسية واعتماد برامج لتكوينهم ولنقل الخبرات إليهم. كما سيتم اعتماد تشجيعات للمؤسسات حسب معايير الأداء ومنها خصوصا مستوى التشغيل والتأطير.

II 5 vi- تطوير البنية الأساسية واللوجستية والتكنولوجية الموجهة للمؤسسة

II 5 26 سيتواصل دعم برامج التأهيل وتطوير الجودة ومواصلة تطوير البنية الأساسية من طرقات مهيكلة ومناطق فضاءات صناعية مهيّأة خاصة في المناطق الداخلية فضلا عن حث المؤسسات على مزيد الاندماج في مكونات الاقتصاد الرقمي وتعزيز جاهزية البنية التكنولوجية في ضوء التنقيح المرتقب لمجلة الاتصالات.

II 5 vii- تعزيز القدرة التنافسية ودعم التصدير

II 5 27 سيتم العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة التونسية حتى تتمكن من اقتحام الأسواق الخارجية وتطوير صادراتها وذلك من خلال تشجيع عمليات البحث والتطوير والاستثمارات التكنولوجية واللامادية وتشجيع المؤسسات على الانتصاب بالخارج وتعزيز التشابك وتبادل الخبرات. ومن جانب آخر ستعنى الإصلاحات بمزيد فتح عدد من القطاعات التي تتوفر على قيمة مضافة مرتفعة وآفاق واعدة للاستثمار على غرار

الاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والخدمات الموجهة للمؤسسة واستغلال الأنشطة خارج بلد المنشأ.

II 5 28 هذا وسيتواصل تنسيق الجهود لدعم نسق الاستثمار الخارجي عبر تكثيف حملات الترويج والإحاطة بالمؤسسات الأجنبية وتوفير أفضل الظروف لإنجاز المشاريع الكبرى المبرمجة والعمل على توفير الاختصاصات التقنية والعلمية اللازمة لهذه المشاريع.

6.II الباب السادس

النهوض بالتصدير وتعميق الاندماج

1 6 II شهد قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة المنقضية بعض الضغوط الناجمة عن ضبابية الوضع الاقتصادي في منطقة الأورو وتراجع أداء الاقتصاد الوطني وكذلك تواصل بعض الاضطرابات الاجتماعية بالبلاد والتي كانت لها أثر مباشر على تطور صادرات بعض القطاعات.

2 6 II وقد ساهمت الإجراءات التي تم إقرارها في التقليص من حدة الظرف الراهن ومساعدة المؤسسات المصدرة على تخطي الصعوبات سواء بتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها أو دعمها بمختلف آليات التأطير والضمان المتوفرة للمحافظة على أسواقها بالخارج وبقاء مواطن الشغل بها.

3 6 II وسيتجه العمل خلال سنة 2013 نحو مواصلة النهوض بالتصدير ودعم تنافسية المنتوج الوطني وتحسين تموقعه في الأسواق العالمية بالإضافة إلى مواصلة تعميق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة والانفتاح على مختلف الدول والشركاء في العالم.

i- 6 II دفع التصدير

4 6 II تتمحور أهم التدابير التي سيتم إدخالها خلال السنة القادمة حول تنقيح القانون المتعلق بالتجارة الخارجية ومواصلة تحسين الإجراءات المرتبطة بالتصدير خاصة التقدم في تنفيذ البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

5 6 II ففيما يتعلق بمراجعة تشريع التجارة الخارجية ستتجه الإصلاحات الجديدة نحو تطوير بعض أحكام القانون عدد 41 لسنة 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية والنصوص التطبيقية المرتبطة به ومواكبتها للمرحلة الحالية والتحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الوطني وكذلك مطابقتها للتشريعات الأخرى على غرار المجلة الجديدة للديوانة وما تضمنته من إجراءات في اتجاه إدخال المزيد من المرونة على الإجراءات الديوانية.

II 6 6 كما تهدف هذه المراجعة إلى مواصلة تحسين المناخ العام للجهاز التصديري لا سيما من خلال تطوير الخدمات المسداة إلى المؤسسات المصدّرة وبالخصوص تلك المنتصبة في المناطق الداخلية وتوظيف محكم للتكنولوجيات الحديثة لتمكين المصدرين من المعلومات الذكية حول الأسواق الواعدة والتخفيض في تكاليف الخدمات والمعاملات الإدارية والارتقاء بأداء الشبكة المتكاملة للخدمات اللوجستية والتأمين وتطوير منظومة الحوافز والتشجيعات المالية الموجهة إلى قطاع التصدير، بهدف مزيد تصويب الدعم المسند للمنتوجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

II 6 7 وتتمحور أهم توجهات الإصلاح الجديدة حول مراجعة قائمة المنتجات المستثناة من نظام الحرية عند التوريد وإلغاء قائمة المنتجات المستثناة من حرية التصدير وإخضاعها للمراقبة طبقا للتشاريع الجاري بها العمل ومراجعة المعاليم الديوانية وكذلك حذف الأحكام المتعلقة بإجراءات المراقبة الفنية للواردات والصادرات من تشريع التجارة الخارجية قصد إدراجها ضمن القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بحماية المستهلك بهدف رفع ازدواجية المراقبة وملاءمة التشريعات.

تطور التعريفة الديوانية الموظفة على الواردات (%)

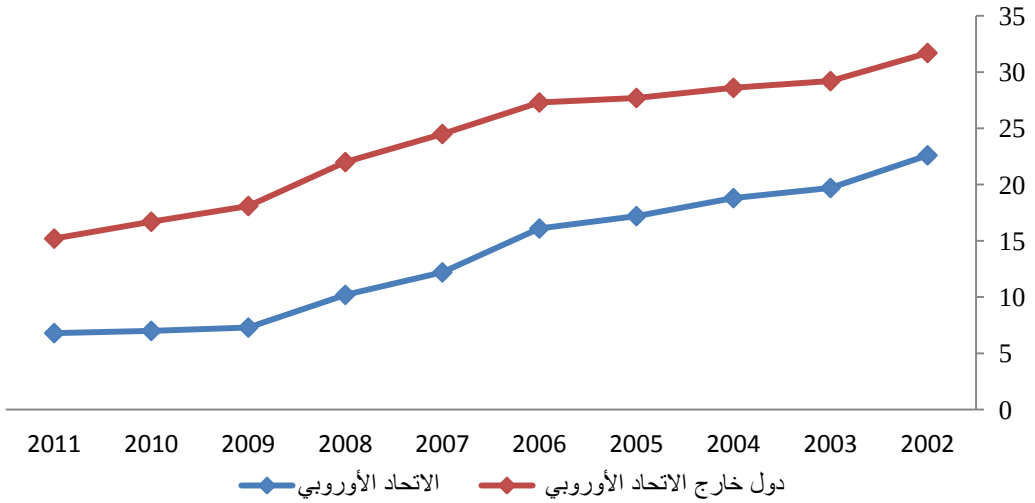

II 6 8 وفيما يخص تسهيل الإجراءات المرتبطة بالتصدير سيتواصل العمل على مساعدة المؤسسات المصدرة على اقتحام الأسواق الخارجية وذلك من خلال انجاز برنامج نموذجي لمرافقة 200 مؤسسة تونسية صغيرة ومتوسطة لم يسبق لها تصدير منتوجاتها

أو خدماتها أو لم تقم بتصدير إلا جزء ضئيل منها أو قامت بذلك بصفة عرضية ومواصلة تجسيم البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

II 6 9 ويتضمن البرنامج الجديد لتنمية الصادرات جملة من العناصر تتعلق بدعم هياكل تنمية الصادرات ونظمها وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية خاصة على مستوى المراقبة الفنية وإجراءات الديوانة وتحسين اللوجستية والنقل وتعزيز قدرات الباعثين الشبان في مشاريع التصدير واقتحام الأسواق الخارجية وتمويل الصادرات وضمانها إلى جانب دعم التجديد والابتكار بالتركيز على التكنولوجيات الحديثة في مجال التصدير واسترسال المنتوجات وتطوير الأسواق وتفعيل الملكية الفكرية والصناعية.

II 6 10 أما على مستوى صادرات الخدمات فتهدف الإصلاحات إلى إعادة تصويب برنامج تأهيل قطاع الخدمات بما يُمكّن من تطوير القطاع وتطوير التشاريع الجاري بها العمل وملاءمتها مع مقتضيات الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية إضافة إلى تطوير منظومة المعلومات الخاصة بالقطاع في اتجاه إرساء نظم متطورة لمتابعة وتقييم مساهمة الخدمات في النمو والتصدير والاستثمار والتشغيل.

II 6 ii- تعميق الاندماج الاقتصادي

II 6 11 في إطار مواصلة سياسة الانفتاح ومزيد توسيع مجال الاندماج الاقتصادي ستتكثف الجهود خلال السنة القادمة لتعزيز علاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفتح آفاق أوسع للتبادل التجاري مع بلدان جديدة واستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

II 6 12 وسيتجه العمل في هذا الإطار نحو مواصلة مراجعة المعاليم الديوانية لتسهيل وتكثيف المبادلات ومزيد ملاءمة النصوص القانونية مع التشريعات الدولية والرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية قصد تثمين عامل القرب من الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار وتيسير مجالات التعاون مع مختلف الفضاءات الاقتصادية.

II 6 13 ولمزيد تثمين العلاقات مع الجانب الأوروبي سيتواصل استحثاث نسق المفاوضات في مجالي الفلاحة والخدمات لاستكمال تحرير التبادل في هذين القطاعين مع مراعات مصالح الطرفين خاصة وأن تونس قطعت أشواطا كبيرة لتمتين القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية التونسية وذلك على مستوى التصنيف والتعليب والاسترسال. كما سيتواصل الإعداد والتفاوض لإرساء شراكة متميزة والتأسيس لاتفاق تبادل حر شامل

ومعمق مع الاتحاد الأوروبي يشمل بالإضافة إلى تنقل السلع والخدمات التزامات جديدة منظمة لتنقل رؤوس الأموال والأشخاص بالإضافة إلى التقارب في التشريعات والممارسات والمعايير والنظم.

II 6 14 هذا وستتكثف الجهود لدعم التبادل التجاري والاندماج مع بلدان الجوار خاصة ليبيا والجزائر وذلك من خلال انجاز فضاءات تنمية المناطق الحدودية التونسية الليبية والتونسية الجزائرية عبر شركات تهيئة لاستقطاب استثمارات صناعية أو خدماتية تتنفع بالامتيازات الوطنية في كلا البلدين.

تطور الصادرات التونسية (م د)

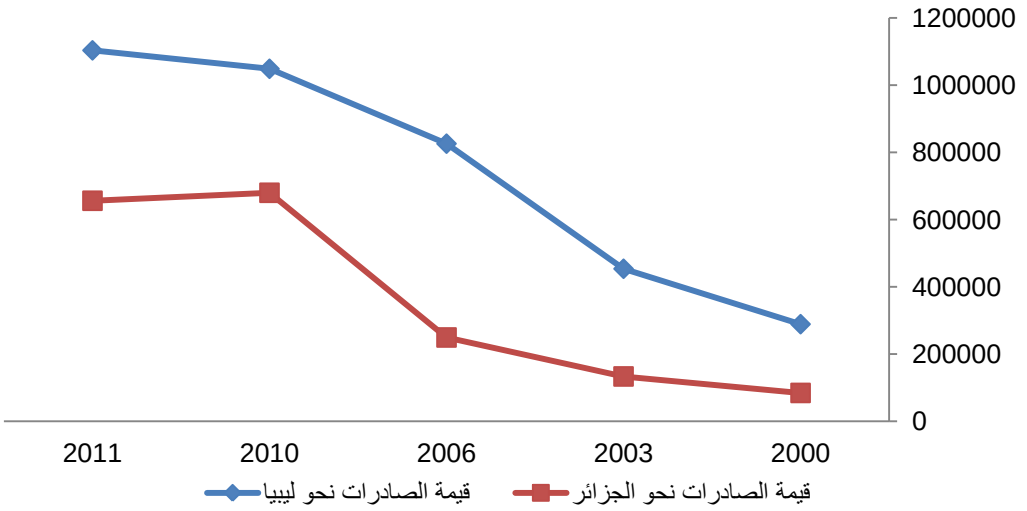

تطور الواردات التونسية (م د)

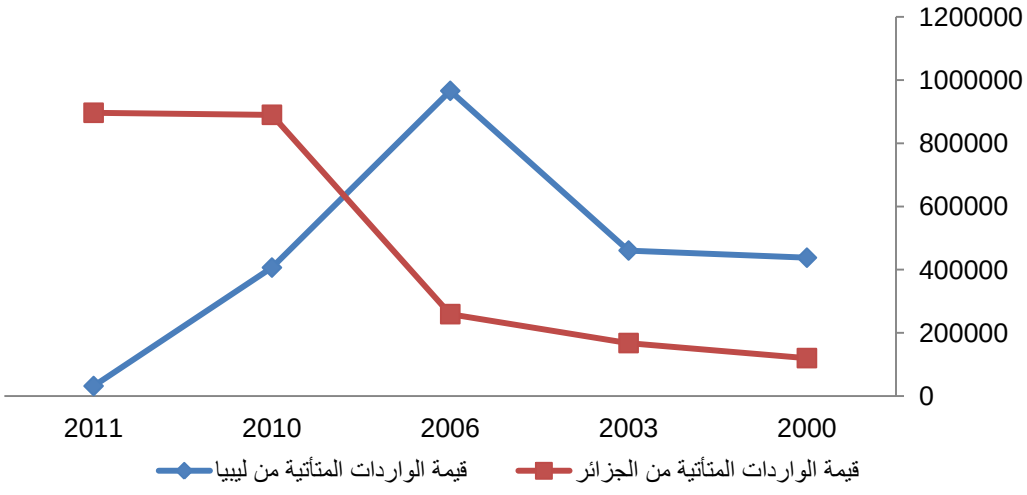

15 6 II كما ستتواصل الجهود لدعم التعاون مع البلدان الإفريقية من خلال وضع برنامج متكامل يهدف إلى استحثاث نسق المفاوضات معها لتطوير الاتفاقيات القائمة في اتجاه إحداث مناطق للتبادل الحر مع عدد من البلدان لمزيد دعم تواجد المنتوج التونسي ببلدان القارة وتشجيع المؤسسات المصدرة على الانتصاب في هذه البلدان لاستغلال الإمكانيات المتاحة للشراكة لا سيما في مجال تصدير الخدمات. هذا وسيتجه العمل كذلك نحو اقتحام الأسواق الكبرى في القارتين الأمريكية والأسيوية وذلك من خلال دراسة الأطر القانونية لتطوير المبادلات وإبرام اتفاقيات تبادل حر مع عدد من الدول.

7.II الباب السابع

التجارة الداخلية

1 7 II شهد قطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الأخيرة بداية استرجاع مسالك التوزيع لسيرها العادي بصفة تدريجية والتخفيف النسبي من حدة ارتفاع الأسعار في ضوء الإجراءات التعديلية التي أقرتها الحكومة والرامية إلى التحكم في توازنات السوق والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وتجنب النقص في عرض المواد الأساسية.

2 7 II وقد شملت هذه الإجراءات إعادة تفعيل تدخلات الإدارة في مجالات المراقبة الاقتصادية على الأسعار وسير مسالك التوزيع مع الحرص على إعادة تكوين المخزونات التعديلية فضلا عن عرض المنتوجات الاستهلاكية خاصة منها اللحوم والخضر بأسعار محددة في المساحات التجارية الكبرى والمغازات العامة بالإضافة إلى ضبط برامج توريد لبعض المواد الأساسية والتصدي للتصدير العشوائي وتفادي الاحتكار ومنع تهريب السلع بأنواعها وكذلك تكثيف الحملات الأمنية للسيطرة على مصادر التجارة الموازية.

3 7 II وسيتواصل هذا النهج التعديلي والإصلاحي خلال سنة 2013 لاستعادة السير العادي لقطاع التجارة ومعالجة الاخلالات الظرفية التي حفت بالقطاع مع تعميق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تكريس المنافسة النزيهة وضمان شفافية المعاملات التجارية ومزيد التحكم في الأسعار وتصويب نفقات الدعم نحو مستحقيها فضلا عن تعصير مسالك التوزيع وحماية المستهلك ومواكبة تطور حاجيات الاقتصاد بصفة عامة.

i. 7 II المنافسة

4 7 II تهدف الإصلاحات في هذا المجال إلى إرساء مقومات منافسة نزيهة تعكس الوضعية الحقيقية للسوق تكون فيها الأسعار والجودة المعيار الرئيسي للتنافسية بين المؤسسات العاملة والعاكس الأساسي لتطور العرض والطلب.

5 7 II وتتمحور أهم الإصلاحات المزمع تكريسها في هذا المجال في تنقيح قانون المنافسة والأسعار لإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة على آداء مجلس المنافسة وفي ضرورة

وضع مختلف الأطر القانونية والترتيبية حيز التنفيذ والتقيد بأخلاقيات المهنة بما يدعم شفافية المعاملات التجارية ويحفظ حقوق كل المتعاملين والمتدخلين في القطاع. وسيتواصل العمل على تطوير الأحكام المتعلقة بمعالجة الاتفاقيات العمودية ونظام الإعفاء وتحفيز مستوى المنافسة في الاقتصاد خاصة من خلال حذف المعوقات أمام النفاذ للأنشطة ومزيد تحرير قطاع التجارة وكذلك معالجة ظواهر المنافسة غير المشروعة في السوق.

II-7-6 وستعنى الإصلاحات كذلك بتعزيز شفافية عمل سلط المنافسة وتشديد العقوبات في قضايا المنافسة فضلا عن تدعيم دور مجلس المنافسة في مجال التصدي للممارسات المخلة بقواعد المنافسة وذلك بدعم الصلاحيات الموكولة إليه خاصة بعنوان الاستشارة الوجوبية حول النصوص التشريعية فضلا عن تطوير بعض الجوانب الإجرائية في قضايا المنافسة وتدعيم حقوق الدفاع.

II-7-7 وبالتوازي سيتجه العمل نحو تكثيف عمليات الرقابة على مختلف مسالك التوزيع ومواصلة الحملات المشتركة بين مختلف المصالح العمومية للتقليص حد الإمكان من التجارة الموازية وظاهرة الانتصاب العشوائي المخلة بقواعد المنافسة والمشهد التجاري وكذلك الأمن العام بمختلف جهات البلاد.

II-7-ii الأسعار

II-7-8 ترمي سياسة الأسعار المرسومة للفترة القادمة إلى ضرورة التقليص من ارتفاع مستوى التضخم الذي تجاوز عتبة الـ5% والرجوع به إلى المستويات المعهودة وذلك من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن من جهة وتعزيز التنافسية السعرية للمنتوج الوطني من جهة أخرى.

II-7-9 ولتحقيق هذه الأهداف ستتكثف الجهود للتحكم في تطور الأسعار بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية وذلك من خلال دعم مستوى العرض المتعلق بالمنتوجات الغذائية الأساسية وذلك بضبط برامج إنتاج خصوصية بين الإدارة والمهنيين في القطاع الفلاحي مع اعتماد سياسة أسعار فلاحية تضمن دخلا معقولا للفلاح بالإضافة إلى تدعيم سياسة الخزن التعديلي وإيجاد الموارد اللازمة لها وإقرار برنامج لتوريد بعض المواد الحساسة

عند اللزوم لتعديل السوق وتجنب الضغوطات على الأسعار خاصة في المواسم الكبرى للاستهلاك.

II-7-10 وبالتوازي سيتواصل العمل الميداني لمراقبة الأسعار للحد من الممارسات الاحتكارية بالإضافة إلى المتابعة الدقيقة لسير السوق وتطوير النظام المعلوماتي حول التزويد والأسعار لتشمل بعض الممارسات مثل العمليات الترويجية والعلاقات مع المنتجين.

II-7-11 وفيما يخص تعديل الأسعار سيتم الحرص دوما على مراعاة الجوانب الاجتماعية والإمكانات المالية للفئات محدودة الدخل عند إقرار أي مراجعة للتعريفات خاصة إذا تعلق الأمر بالمواد الأساسية وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية لهذه الشريحة الخصوصية من المجتمع.

II-7-iii الدعم

II-7-12 سيتواصل العمل بسياسة الدعم باعتبار أهميتها في تقليص الانعكاسات السلبية للتوترات التضخمية على المقدرة الشرائية للمواطن والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

II-7-13 وقد كانت لنفقات الدعم كلفة باهضة على ميزانية الدولة خاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات والمواد الأساسية. وعلى هذا الأساس سيتكثف الجهد لإحكام التصرف في هذه النوعية من التدخلات العمومية بتصويبها أكثر نحو مستحقيها لإضفاء أكثر نجاعة على هذه المنظومة. ويتوجب في هذا الإطار انجاز دراسة معمقة لمنظومة الدعم تأخذ بعين الاعتبار مختلف أبعاد الموضوع من الناحية المالية والاجتماعية والتوازنات العامة وتستأنس بجملة من التجارب للدول الشبيهة في مجال تصويب الدعم والتحويلات الاجتماعية بصفة عامة.

II-7-14 وبالتوازي سيتواصل العمل بمختلف الآليات المعتمدة من ذلك تنويع العرض وتطوير الإنتاج الوطني والتقليص التدريجي من عدد المواد المدعمة وتنفيذ البرنامج الدوري للتعديل التدريجي لأسعار المواد المدعومة سواء من الصندوق العام للتعويض أو من موازنة المؤسسات العمومية.

II-7-15 ومن جهة أخرى سيتواصل العمل على تكثيف الرقابة على استعمال المواد المدعمة بمختلف المسالك وبخاصة تجارة التوزيع والجملة وكذلك المطاحن ومصانع العجين

الغذائي ومؤسّسات تعليب الزيت النباتي المدعم وذلك لتجنب المبادلات غير المنظمة والعمليات الاحتكارية بعنوان هذه المواد.

II-7-iv مسالك التوزيع

II-7-16 ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على استعادة السير العادي لمسالك التوزيع المنظمة عبر السهر على انتظامية تزويد السوق بمختلف المنتجات الأساسية خاصة الغذائية وتكثيف عمليات الرقابة وكذلك تكوين ومراقبة المخزونات التعديلية والإستراتيجية للمواد الحساسة وكثيرة الاستهلاك.

II-7-17 كما سيتركز العمل على مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان تزويد البلاد بمختلف المنتجات من خلال:

- الإسراع بإصدار القرار المشترك من الوزراء المكلفين بالمالية والفلاحة والصناعة والتجارة الذي يضبط قائمة المنتجات المعنية بالمخزونات التعديلية وحجم تلك المنتجات وطريقة تكوينها وتمويلها والتصرف فيها.
- تفعيل دور المجامع المهنية المشتركة من اجل المزيد من التنسيق في مستوى الإنتاج والتسويق خاصة بالنسبة للخضر والغلال واللحوم والألبان ومنتجات الدواجن مع توظيف الوسائل المتاحة لهذه المجامع وتعزيز دورها بالخبرات والتمويلات اللازمة للاضطلاع بالدور التعديلي الهام، مما يتطلب مراجعة جذرية لتنظيم تدخلات المجامع في مجال تعديل السوق وعلاقتها مع أجهزة الدولة ذات الصلة سواء كانت الوزارة المكلفة بالتجارة أو غيرها من المؤسسات العمومية وذلك بإصدار القرار السالف الذكر.
- مواصلة الإعداد المحكم للمواسم الاستهلاكية الكبرى بالتنسيق والتعاون مع مختلف الهياكل العمومية والمنظمات المهنية والحرص على توفير الحاجيات الاستهلاكية بصفة مبكرة.

II-7-18 وسيتواصل العمل على دعم التشاور والتنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع والأطراف المسؤولة لمواجهة عمليات المضاربة والإخلال بالسير العادي للسوق بالإضافة إلى تطويق مسالك التوزيع غير القانونية وكذلك تطوير نظام الإعلام والمتابعة والاستشراف حول مسالك التوزيع لرصد تطور العرض والطلب لتفادي مختلف الضغوطات واتخاذ ما يتعين في الإبان خاصة في المواسم الاستهلاكية الكبرى.

II 7 19 كما ستتكثف الجهود للحد من ظاهرة التهرب وتوسع السوق السوداء خاصة فيما يتعلق بتجارة التبغ والمحروقات والأدوية. ويجدر التذكير في هذا الإطار بأن حصة بيوعات السوق السوداء من مادة التبغ قد ارتفعت بنسبة 29% حسب آخر دراسة للسوق (جويلية 2012) مقابل نسبة متعارف عليها بالأسواق الخارجيّة لا تتجاوز 10%، مما نتج عنه انعكاس سلبي مباشر على عائدات ميزانية الدولة بحوالي 290 م د.

II 7 20 وبالتوازي سيتواصل تأهيل مختلف مسالك التوزيع وبخاصة مسالك توزيع المنتجات الفلاحية من أجل توفير شبكة عصرية من الأسواق تخدم مصالح مختلف المتدخلين في القطاع من خلال الشروع في إحداث القاعدة التجارية للمواد الطازجة لتونس الكبرى وكذلك حفز العمل ضمن الاستغلال تحت التسمية الأصلية في السوق الداخلية. وسعيا إلى تعصير النشاط التجاري ودفع الاستثمار والتشغيل في القطاع التجاري فإنه سيتم الإسراع في دراسة المطالب المودعة والمتعلقة بتركيز مساحات تجارية كبرى والاستجابة لها بمنطقة تونس الكبرى ومنطقة الساحل وولايات صفاقس وقابس ونابل وبنزرت والقيروان وقفصة وكذلك النظر في منح امتياز لمن اختار بعث مشاريع في الجهات الداخلية وخاصة الحدودية منها والتي ظلت محرومة من تجهيزات تجارية عصرية.

II 7 21 وباعتبار دور التجارة الالكترونية في تطوير القطاع التجاري سيتم العمل على مزيد التحسيس بأهمية بعث مشاريع التجارة الإلكترونية مع التركيز على التجارة بين المؤسسات من خلال الحث على خلق منصات وأسواق إلكترونية تونسية ووضع إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد اللامادي باعتباره سيمثل الركيزة الأساسية لمنوال التنمية في بلادنا خلال السنوات القادمة إضافة إلى تفعيل نشاط اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية من خلال وضع أجندة واضحة لاجتماعاتها ووضع لوحة قيادة لمتابعة القطاع ومؤشرات تساعد على تقييم الإجراءات ومزيد تشريك القطاع الخاص في ذلك ووضع الإطار القانوني الخاص بالتسويق الشبكي لحماية كافة الأطراف المتدخلة.

II 7 ٧ *الجودة وحماية المستهلك*

II 7 22 تعد ثقافة الجودة والاستهلاك من الثوابت الجديدة لسياسة حماية المستهلك بهدف إرساء نمط جديد من السلوك الاستهلاكي يقوم على مزيد من الاتزان والوعي وتطوير جانب

الدفاع الذاتي لدى المستهلك وتدعيم آليات حمايته في نفس الوقت من خلال تطوير التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل لمواكبة المستجدات وأفضل الممارسات العالمية.

II ـ 23 وعلى هذا أساس سيتواصل دعم البنية التحتية للجودة وتطوير مقاييس السلامة الوطنية من خلال تعزيز دور الهياكل المعنية بالمساندة والمراقبة والبحث في هذا المجال بمنح صلاحيات أوسع للمعهد الوطني للاستهلاك وتفعيل دور الوكالة الوطنية للمترولوجيا وكذلك تكثيف عمليات المراقبة خاصة على المستوى الجهوي وتنمية نظم الرقابة الذاتية والإنذار المبكر صلب المؤسسات الوطنية المنتجة وكذلك تعميم هذه النظم في مستوى التوزيع.

II ـ 24 وفي مجال حماية المستهلك سيتم العمل على تكريس الحقوق الأساسية للمستهلك المتمثلة في الضمان والإعلام للحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق به من خلال مزيد تفعيل دور المجلس الوطني لحماية المستهلك الاستشاري في المسائل ذات الصلة بمصلحة المستهلك على غرار الضمان والتشجيع على استهلاك المنتوج التونسي وترشيد الاستهلاك إضافة إلى دعم دور منظمة الدفاع عن المستهلك بمنحها حق التقاضي وتبسيط الإجراءات القضائية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستهلاك فضلا عن تطوير الإعلام والإرشاد الموجه للمستهلك وتطوير التشريعات والتراتيب ذات العلاقة لضمان مستوى عال لحماية المستهلك خاصة من خلال العمل على إصدار مشروعي قانونين يتعلقان بالسلامة الصحية للغذاء وبسلامة المنتجات الصناعية.

8.II الباب الثامن

السياسة المالية

1 8 II تضطلع السياسة المالية بدور محوري في تنشيط الحركة الاقتصادية وتجسيد الانطلاقة المرجوّة لمسار النموّ والتنمية الشاملة والمتوازنة خلال هذه المرحلة التي تتسم بطابعها الانتقالي وكذلك ببروز تطوّرات ظرفية غير ملائمة على المستوين الوطني والدولي. وتطلبت هذه التطورات تكثيف الجهود من أجل استعادة الثقة في الاقتصاد وذلك من خلال تأمين الاستقرار المالي والنقدي بفضل التعديل المحكم للسيولة والتمويل المناسب للأعوان الاقتصاديين.

2 8 II ومن هذا المنطلق اتسمت السياسات المالية المتبعة في سنة 2012 بالزيادة الهامة في نفقات ميزانية الدولة بمقتضى قانون المالية التكميلي طبقا لأولويات الثورة التونسية كما تم إعتماد مفتاح جديد لتوزيع نفقات التنمية بين الجهات والمناطق بما يعكس الحاجيات الحقيقية لكل جهة. وتبعا لذلك تمّت برمجة إنجاز مشاريع استثمار عمومي إضافية بالجهات الداخلية ومساندة برامج التشغيل والسكن الاجتماعي والمحافظة على تدخلات منظومة دعم المحروقات والمواد الأساسية والترفيع في الإعانات لفائدة العائلات المعوزة. وتركزت الأحكام الجبائية لقانون المالية التكميلي على حفز النشاط الاقتصادي والاستثمار خاصة بالجهات الداخلية وتخفيف الضغوط على الأنشطة والمؤسسات المتضررة من التطورات المسجلة واعتماد إجراءات خاصة بالمصالحة الجبائية.

3 8 II وبالتوازي تواصل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بإرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حيث أعدّت فرق العمل المعنية منشور القدرة على الأداء للسياسات العمومية الذي تمّ إصداره بالتوازي مع منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2013 والمصادقة على البروتوكول التجريبي والشروع في إعداد الأدلة المنهجية للتجارب النموذجية وتنظيم يوم تكويني لفائدة نواب المجلس التأسيسي.

4 8 II كما تمّ اتباع سياسة نقدية نشيطة قصد التعامل مع متطلبات الظرف الذي اتسم بالارتفاع النسبي لمؤشر الأسعار ونقص السيولة لدى مؤسسات القرض وتزايد الضغوط

على التوازنات المالية الجملية. وقد شرع البنك المركزي منذ ماي 2011 في وضع منظومة للتحليل والتوقعات قصد إعداد الارضية الملائمة لإعتماد سياسة نقدية تستهدف التضخم في المستقبل.

II 8 5 وفي نفس السياق ساهمت سياسة الصرف المرنة في المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار بما يمكن من دعم تنافسية المنتجات الوطنية.

II 8 6 وعلى مستوى القطاع المصرفي تركّزت الجهود على تعزيز دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز قدراتها المالية وتعبئة موارد تمويل خارجي تمّ وضعها على ذمة البنوك لتمويل الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات ومساندة المؤسسات المتضررة من الظرف الحالي. كما تمّ تبعا للتقييمات المنجزة للوضعية المالية للبنوك تجسيم الزيادة في الموارد الذاتية للشركة التونسية للبنك بما يتلاءم ومعايير التصرف الحذر إلى جانب التعمّق في دراسة إشكاليات المديونية البنكية لاسيما بالنسبة للقطاع السياحي والقطاع الفلاحي وكذلك تنفيذ التراتيب المتعلقة بتركيز قواعد الحوكمة في القطاع البنكي.

II 8 7 كما تم إصدار منشور بخصوص معايير التصرف الحذر يهدف إلى تعزيز الصلابة المالية لمؤسسات القرض مع تضييق معايير توزيع المخاطر وديمومة تكوين مدخرات جماعية على الديون غير المصنفة من قبل مؤسسات القرض بالإضافة إلى سن عقوبات تأديبية ومالية للمؤسسات التي لا تحترم هذه المعايير.

II 8 8 وتم إصدار منشور يهدف إلى ترشيد الإستهلاك من خلال توسيع مجال الخصم الإجباري ليشمل إضافة إلى ودائع الحرفاء نسبة من الزيادة المسجلة مقارنة لموفى سبتمبر 2012 في قائمة قروض الإستهلاك باستثناء قروض السكن.

II 8 9 وفي نفس السياق دخل صندوق الودائع والأمانات حيز العمل الفعلي والذي تجسد في مساهمته في إحداث صناديق استثمارية جديدة في إطار شراكة مع مستثمرين مؤسساتيين ومؤسسات استثمارية ذات كفاءة عالية. كما تواصل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتطور نشاط التمويل الصغير من خلال اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي الجديد والرامي إلى تطوير الخدمات المالية المسداة لأصحاب الدخل الضعيف لاسيما إحداث مؤسسات التمويل الصغير والالتزام بقواعد التصرف السليم.

II 8 10 وتطوّر نشاط السوق المالية بنسق إيجابي نسبيا حيث عرفت مؤشرات البورصة نسقا تصاعديا رغم التطورات الظرفية المسجلة وتراجع النتائج المالية للمؤسسات المدرجة.

وينتظر أن تشهد السوق المالية حركية جديدة من خلال برمجة فتح رأس مال المؤسسات المصادرة وبعض المؤسسات العمومية وإدراجها بالبورصة إضافة إلى تنامي تطور الإصدارات الرقاعية بالعلاقة مع إصدارات رقاع الخزينة والقروض الرقاعية لمؤسسات القرض.

II 8 11 كما تمّ ضمن سياسة تنشيط الحركة الاقتصادية مراجعة الإطار التشريعي في اتجاه تدعيم نشاط شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وتطوير تدخلات صناديق الاستثمار التي يتوقّع أن تسهم بأكثر فاعليّة في دفع المبادرة والاستثمار الخاص.

II 8 12 ومن جهته اتسم نشاط التأمين بتطور رقم أعمال القطاع بنسق مدعم بفضل استرجاع نسق اكتتابات عقود التأمين بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام فيما يتوقع ارتفاع قيمة التعويضات المدفوعة نتيجة الأضرار الهامة للحوادث المسجلة. علما وأنه تواصل جبر الأضرار الناتجة عن الاضطرابات والتحركات الشعبية التي صاحبت الثورة التونسية على حساب موارد صندوق ضمان المؤمن لهم طبقا للشروط والإجراءات الواردة بالمرسوم عدد 40 لسنة 2011. كما تمّ ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012 دعم الحوافز الجبائية بعنوان عقود التأمين على الحياة باعتبارها رافدا هاما للادخار الطويل الأمد.

II 8 13 وتتصهر السياسات المالية المرسومة لسنة 2013 ضمن الأولويات الجديدة للمرحلة القادمة لاسيما استعادة النسق الاعتيادي للنموّ واستحثاث الاستثمار وتطوير هيكلة الاقتصاد بما يمكن من تكثيف إحداثات الشغل وتقليص الفوارق التنموية بين الجهات مع دعم مقومات التنافسية والمحافظة على سلامة التوازنات المالية الجملية.

II 8 14 وسيتواصل في هذا السياق تعزيز نجاعة السياسات المالية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تنشيط الحركة الاقتصادية وتدعيم الثقة في مناخ الأعمال والاستثمار. وستتركز الجهود بالخصوص على مواصلة إصلاح منظومة الجباية في اتجاه تحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الجبائي مع المحافظة على الدور التحفيزي للجباية ومزيد تبسيط الإجراءات الجبائية. كما سيتواصل تعزيز فاعلية سياسة المالية العمومية من خلال التوظيف المحكم لاعتمادات ميزانية التنمية وتوزيعها على الجهات والمناطق وفقا لمفاتيح موضوعية تستند إلى أولويات تحقيق التوازن وشمولية التنمية إلى جانب مواصلة تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بالإرساء التدريجي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

II 8 15 وبالتوازي ستتركز الجهود على إحكام قيادة السياسة النقدية وتفعيل دورها في تعديل السيولة وضمان التمويل السليم للاقتصاد من خلال تفعيل آليات السياسة النقدية وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة باعتماد سياسة استهداف استقرار الأسعار وذلك إلى جانب مواصلة اعتماد سياسة صرف مرنة هدفها المحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد.

II 8 16 وسيحظى القطاع المصرفي بعناية خاصة بالنظر إلى دوره الريادي في توفير التمويل الملائم وتقديم الخدمات المصرفية المناسبة لدفع حركية النشاط الاقتصادي. كما ينتظر تفعيل آليات التمويل الجديدة خاصة منها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وصناديق الاستثمار والترفيع في تدخلاتها لفائدة الباعثين الجدد والمجالات الواعدة وذات المحتوى المعرفي المرتفع إضافة إلى تطوير نشاط التمويل الصغير بما يساعد على خلق مواطن الشغل وتنشيط الحياة الاقتصادية بالجهات الداخلية.

II 8 17 ومن ناحية أخرى سيتم العمل على دعم مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد الوطني عبر استقطاب المزيد من المؤسسات والمستثمرين نحو السوق المالية وتحسين أداء المتعاملين في السوق المالية باعتماد أفضل المنظومات والمعايير المعمول بها في البورصات العالمية.

II 8 18 كما سيتواصل تطوير سوق التأمين وتحسين التغطية التأمينية ببلادنا بما يتلاءم والتطور المرتقب للنشاط الاقتصادي وتنوع حاجيات المؤسسات والأفراد. وسيتمّ العمل بالخصوص على تطوير أصناف التأمين الهامة والتأمينات الادخارية والاختيارية التي تختزل قيمة مضافة عالية فضلا عن تدعيم القدرات المالية والفنية لمؤسسات التأمين.

II 8 i- *المالية العمومية*

II 8 19 ستستند سياسة المالية العمومية على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج العمومية المدرجة بمنوال التنمية والمتعلقة أساس بتطوير البنية الأساسية والمرافق الجماعية في الجهات ذات الأولية بما يمكن من توفير محيط أعمال مناسب يشجع على المبادرة والاستثمار الخاص ويمكن من استغلال الموارد والطاقات المتوفّرة بهذه الجهات. كما ستعنى الميزانية بتحسين تدخلات الهياكل الإدارية وتحسين جودة الخدمات من خلال تعزيز وسائل العمل ومزيد العناية بالموارد البشرية خاصة بالجهات الداخلية.

II 8 20- وسيتواصل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بإرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال إعداد منشور القدرة على الأداء للسياسات العمومية في إطار إعداد الميزانيات النموذجية وفق المنظومة الجديدة الذي يضبط أساليب حوار التصرف ودور مختلف المتدخلين في البرامج العمومية وقواعد إعداد وثائق الميزانية ورزنامة إعداد إطار القدرة على الأداء كما تم إعداد أمر يضبط التسميات النهائية لبرامج الوزارات النموذجية من الدفعتين الأولى والثانية.

II 8 21- وبالتوازي تمّت الموافقة على توسيع التجارب النموذجية بإضافة وزارات جديدة والمصادقة على البروتوكول التجريبي والإنطلاق في إعداد الأدلة المنهجية ومراجعة أنظمة الرقابة تبعا لحاجيات المنظومة الجديدة فضلا عن تنظيم يوم تكويني لفائدة نواب المجلس التأسيسي.

II 8 22- كما سيتواصل تعزيز سلامة التوازنات المالية باعتماد سياسة نشيطة للتصرف في الدين العمومي هدفها تحسين هيكلة الدين العمومي وتخفيف أعبائه وإحكام تغطية مخاطر الصرف والفائدة بعنوان الدين العمومي الخارجي. وينتظر في هذا السياق تطوير سوق رقاع الخزينة من خلال تنشيط التداول في السوق الثانوية بما يسهم في استقطاب المستثمرين بما في ذلك الاستثمار الأجنبي في المحفظة.

II 8 ii- *السياسة الجبائية*

II 8 23- كما تمّ في إطار معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ثورة 14 جانفي دعم التشجيعات الجبائية لفائدة الاستثمار في المناطق الداخلية ومساندة المؤسسات المتضررة من الاضطرابات والأحداث المسجلة بالتمديد آجال التصريح بالأداء وخلاصه وتحمل جزء من الأعباء بعنوان المحافظة على مواطن الشغل.

II 8 24- كما تركزت جهود سياسة الجباية لسنة 2012 على الشروع في إصلاح منظومة الأداء باعتماد عديد التعديلات في اتجاه توفير الدعم المناسب للعمل التنموي وتحقيق المصالحة مع المطالبين بالأداء بعد الإخلالات التي ميزت الفترة السابقة للثورة. وشملت الإجراءات الجبائية بالخصوص مزيد تشجيع المبادرة والاستثمار خاصة في الجهات الداخلية ومساندة المؤسسات المتضررة وإقرار إعفاءات جبائية هامة بهدف استعادة الثقة

في المنظومة الجبائية والشروع في تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية في إطار تمشي تشاركي.

II 8 25 وسيتجه العمل خلال السنة المقبلة لجعل الجباية مقوّما فعليّا لتنافسية المؤسسات الوطنية من خلال مزيد تطوير الخدمات الجبائية واتباع إجراءات لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة والتشغيل ودفع الاستثمار لا سيّما منح المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدثة خلال سنة 2013 الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ دخولها حيز النشاط والتمديد في مدة استعمال شركات استثمار ذات رأس مال تنمية للأموال الموضوعة على ذمتها لاستثمارها والمحددة بـ 31 ديسمبر 2012 إلى موفى جوان 2013 وذلك في إطار مزيد الإحاطة بعمليات الاستثمار في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد حاليا.

II 8 26 كما تستدعي المرحلة القادمة إرساء نظام جبائي خاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة يكفل انخراطها التدريجي في شروط السوق وتوفير إمكانية استفادة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من تطوّر مناخ الأعمال وحفزها على اعتماد صيغ التصرف الحديثة والتعامل تدريجيا وفق شروط السوق.

II 8 27 غير أن نظام الأداء الحالي يتسم مع ذلك بضعف مستوى الاستخلاص هذا بالإضافة إلى عدم احترام الالتزامات الجبائية من مسك محاسبة والخصم من المورد والتصريح بالضريبة ودفعها في الآجال القانونية، لذا تضمّن قانون المالية بعض التراتيب لاحكام استخلاص الأداء على غرار مراجعة طريقة توظيف معلوم الطابع الجبائي المستوجب على بعض الوثائق الإدارية وسحب الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بنسبة 50% المستوجب على الاقتناءات العمومية وملاءمة الحد الأدنى للتوظيف بعنوان التصاريح الجبائية السنوية غير المودعة المنصوص عليه بمجلة الحقوق والإجراءات الجبائية مع الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه بمجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.

II 8 28 وتواصلا مع التوجه الثابت نحو تكريس المساهمة العادلة في المجهود الجبائي حسب الدخل سيتمّ تخفيف الأعباء على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وذلك بالترفيع في السقف المعفى من الضريبة على دخل الأشخاص باعتبار أن الأسقف الحالية بقيت على حالها منذ إصدار المجلة رغم ارتفاع تكلفة المعيشة بعنوان العناية بالأطفال المعاقين وتكاليف الدراسة في مستوى التعليم العالي.

II 8 29 وبحكم أهمية النظام التقديري حيث أثبتت الدراسات أن ارتفاع عدد المؤسسات صغيرة الحجم المنضوية تحت هذا النظام يعود في جزء منه إلى أن التشريع الجبائي في تونس يتضمن إعفاءات متعددة لفائدة المنضوين تحت النظام الجبائي التقديري. وعمليا يتمّ تحديد الأداء التقديري بصورة جزافية طبقا لبعض الشروط والتي قد لا تعكس الدخل الحقيقي المسجل باعتبار عدم استنادها على مسك دفتر حسابات وهو ما أدى اختياره من قبل عدد متزايد من الأعوان الاقتصاديين حوالي 60% من الخاضعين للأداء وأكثر من 400 ألف مستفيد، لذا تقرّر سحب آلية تطبيق الخصم من المورد على المبالغ المدفوعة من قبل الأشخاص المحققين لأرباح المهن غير التجارية والخاضعين للضريبة على الدخل على أساس قاعدة تقديرية.

II 8 30 كما تجدر الإشارة أنه لدعم الشفافية ومساندة قواعد المنافسة النزيهة والتصدي للتهرب الجبائي سيقع العمل على مزيد توضيح واجبات المحاسبة للمطالب بالأداء بإقرار واجب تقديم لمصالح الجباية البرامج والمنظومات والتطبيقات الفرعية المستعملة خاصة في التصرف في الشراءات والبيوعات والفوترة والمقابيض والإستخلاصات والدفوعات والأصول والمخزونات.

II 8 iii- السياسة النقدية

II 8 31 اضطلعت السياسية النقدية بدور تعديلي نشيط في فترة ما بعد الثورة في اتجاه تطويق الضغوط على السيولة وتأمين السير العادي لمنظومة الدفوعات والتمويل المناسب للأعوان الاقتصاديين خاصة المؤسسات المتضررة من الأحداث المسجلة. وتواصل خلال الفترة الأولى من السنة الحالية العمل بنسبة فائدة مرجعية منخفضة وحصر الخصم الإجباري على الإيداعات في أدنى نسبة وذلك بالتوازي مع رصد موارد هامة لإعادة التمويل في السوق النقدية. كما تواصل العمل الرامي إلى تدعيم الهياكل الرقابية للبنك المركزي التونسي وكذلك تطوير القدرات الفنيّة المرتبطة بالسياسة النقدية لاستهداف التضخم.

II 8 32 وستتركز الجهود خلال السنة القادمة على مزيد القيادة المحكمة للسياسة النقدية بما يتوافق ومتطلبات المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني لاسيما مراعاة متطلبات حفز النشاط الاقتصادي وتسريع نسق الاستثمار وفقا للأولويات المرسومة مع مواصلة اليقظة

باعتبار دقة الوضع الاقتصادي وضرورة تأمين سلامة التوازنات المالية الداخلية وخاصة المحافظة على استقرار الأسعار.

II 8 33 وتستند هذه التوجهات إلى مواصلة تطوير آليات قيادة السياسة النقدية من خلال تعزيز مرونة نسبة الفائدة واللجوء المتزايد لآليات السوق المفتوحة وإضفاء التناسق والتكامل بين السياسة النقدية وسياسة المالية العمومية. كما سيتواصل تطوير القدرات التحليلية والفنية وإعداد البحوث والدراسات النقدية والمالية وبلورة التقديرات اللازمة لاعتماد إطار جديد للسياسة النقدية الموجهة لاستهداف استقرار الأسعار وكذلك تأمين سلامة القطاع المصرفي والمالي ككل.

II 8 iv- سياسة الصرف والتحرير المالي الخارجي

II 8 34 اتسمت سياسة الصرف المتبعة في سنة 2012 بطابع المرونة بما يتماشى ومتطلبات مساندة الحركة الاقتصادية والمحافظة على تنافسية المنتجات الوطنية خاصة في ظل الضغوط التي عرفها الوضع الاقتصادي خلال هذه السنة. ولقد تركزت الجهود بالخصوص على تكثيف الجهود من أجل تعبئة موارد التمويل الخارجي في إطار التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف التي وفّرت أفضل الشروط باعتبار الضغوط الهامة المسجلة في السوق المالية العالمية وتراجع الاستثمار الخارجي المباشر.

II 8 35 وسيتواصل العمل خلال السنة القادمة، من أجل إضفاء مرونة أكبر على سياسة سعر الصرف وتكريس قواعد السوق، على تنشيط سوق الصرف فيما بين البنوك وإكسابها مزيدا من العمق والديناميكية مع تمكين المؤسسات لاسيما المؤسسات المصرفية على إحكام إدارة موجوداتها واستعمال الآليات الضرورية لتغطية مخاطر الصرف والفائدة بما يمكنها من التوقي من تقلبات أسواق رؤوس الأموال وأسعار الصرف على المستوى الدولي.

II 8 36 وبالتوازي، ستتكثّف الجهود من أجل تشجيع المؤسسات الوطنية وخاصة منها المؤسسات المصرفية على التوجه نحو تعبئة موارد التمويل الخارجي المناسبة والعمل على تحسين تصنيفها بما يؤهلها للحصول على أفضل الشروط إلى جانب دعوة المتعاملين مع الأسواق الخارجية إلى استغلال الفرص المتاحة لتحسين تموقعها في دورات الانتاج

والتسويق العالمية وربط علاقات شراكة مجدية تسمح بتدعيم استقطاب الاستثمار الخارجي وتوجيهه نحو المجالات الواعدة والمجدّدة.

II 8 37- كما يتضمن مشروع إصلاح سوق الصرف صياغة إتفاق صناعة السوق « Accord de Teneurs de Marché sur Devises » وهو إتفاق بين البنوك المتدخلة على سوق الصرف يضبط شروط التعامل التي يتوجب الإلتزام بها عند إنجاز عمليات الصرف. وينتظر أن يسهم هذا الإتفاق الذي سيقع التشاور بشأنه مع البنوك المحلية في مزيد تعميق سوق الصرف وتدعيم قدراتها على توفير السيولة اللازمة للإقتصاد وعلى إمتصاص الصدمات.

II 8 38- وبهدف مزيد تحسين منظومة متابعة ومراقبة سوق الصرف يعتزم البنك المركزي إرساء منظومة معلوماتية بالتعاون مع وكالة ذات صيط عالمي تمكن من تجميع كل عمليات الصرف المنجزة بين البنوك بصفة آنية مما يسمح بمتابعة دقيقة لتطور سعر صرف الدينار وللمبالغ التي يقع تداولها على السوق.

II 8 39- وفي محور آخر لمشروع إصلاح سوق الصرف سيعمل البنك المركزي على تيسير شروط تداول أدوات التغطية المعتمدة حاليا وإدراج آليات جديدة كفيلة بتدعيم قدرة المؤسسات الإقتصادية والمؤسسات المالية على إدارة مخاطر أسعار الصرف والفائدة.

II 8 -٧ القطاع المصرفي

II 8 40- تتصهر إصلاحات القطاع المصرفي المرسومة للسنة القادمة في إطار مواكبة التطوّر المرتقب لحاجيات التمويل طبقا للأولويات الجديدة لاسيما تعزيز مقومات التنمية بالجهات الداخلية وتسارع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتفعيل الإستراتيجيات القطاعية. كما يشكّل الرقيّ بالخدمات المصرفيّة وإثرائها بنواتج بنكية جديدة من العناصر الأساسية لتحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية بما يتناسب مع التطور المنشود للنسيج الاقتصاد الوطني واندماجه المتزايد في الدورة العالمية.

II 8 41- وينتظر في هذا السياق إيلاء مزيد العناية بالقطاع المصرفي وتعميق مسار الإصلاحات الرامية إلى تطوير هيكلة القطاع بما يمكن من تفعيل دوره في تعبئة الموارد المالية المناسبة وإحكام توظيفها لدفع الحركة الاقتصادية وتقديم أفضل الخدمات البنكية الشاملة لفائدة المؤسسات بمختلف أصنافها وتطوير صيغ التمويل البنكي بما يتناسب مع التطور

النوعي للمبادرات الخاصة والمشاريع الاستثمارية لاسيما المساهمة في تنمية الجهات الداخلية ومساعدة الباعثين الجدد طبقا للأولويات الوطنية.

II 8 42 وستتركز الجهود على دعم الثقة في مكانة الساحة المصرفية عبر تعزيز الصلابة المالية للمؤسسات البنكية وفقا لأفضل المعايير الدولية بما يمكنها من الاضطلاع بدور محوري في تمويل الاقتصاد في أفضل الظروف. وينتظر في هذا السياق مواصلة تعزيز الأسس المالية لبنوك الساحة من خلال إلتزامها باحترام معايير التصرف الحذر وتحسين مؤشراتها المالية لاسيما تكوين المدخرات اللازمة لتغطية المخاطر.

II 8 43 كما ستتدعم العناية بمجالات الرقابة والتدقيق الداخلي وتطوير عمليات تقييم المخاطر بما يتيح اتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على متانة القطاع البنكي وتعزيز دوره في تمويل النشاط الاقتصادي ودفع الاستثمار. وسيتمّ في نفس الإطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بقواعد الحوكمة وتطوير التصرف في المؤسسات المصرفية الوطنية من خلال تسريع نسق إرساء المنظومات البنكية الشاملة.

II 8 44 وستتركز الجهود على تدعيم قدراته المالية لاسيما معالجة محفظة الديون المصنفة واعتماد صيغ التصرف الحديثة وتكريس احترام معايير التصرف الحذر وتطبيق قواعد الحوكمة والتي تضمنت بالخصوص إدراج شروط لاختيار المديرين التنفيذيين والمتصرفين وممثّلي كبار المساهمين طبقا لأفضل الممارسات الدولية إلى جانب ايلاء عناية أكبر بجودة الخدمات البنكية ودفع الخدمات البنكية ذات القيمة المضافة العالية كخدمات النقديات والبنك عن بعد والاستشارة المالية.

II 8 45 وفيما يخصّ الصيرفة الإسلامية، فقد تمّ سنة 2012 إرساء نظام جبائي خاصّ بالتمويل الإسلامي، وفي نفس السياق تواصلت الجهود نحو وضع الأطر التنظيمية والتشريعية الملائمة لعمل المصارف الإسلامية والحدّ من العوائق الضريبية للتكيف مع مقتضيات العمل بهذا النظام الذي من شأنه أن يوفر منتجات مالية إسلامية ويفسح المجال أمامها لتتداول في أسواق المال.

II 8 46 وتجدر الإشارة أنّه تتواجد بالساحة المالية التونسية بنكين إسلاميين لا يمثّل إجمالي أصولها سواء 2.5% من اجمالي أصول بنوك الساحة. ويظل الهدف المباشر في تركيز هذه المنظومة هو تهيئة البيئة القانونية الملاءمة للصيرفة الاسلامية بما يؤطّر هذا النشاط ويمكن من استغلال الفرص الكامنة التي يتيحها استقطاب الادخار وتمويل الاقتصاد.

II 8 47- كما سيمكّن وضع اطار قانوني للصكوك من الاستفادة من اليات التمويل الاسلامي واستهداف مصادر تمويل جديدة داخلية وخارجية وذلك بالتوازي مع التمويل التقليدي، وستشمل الصكوك جميع الأطراف الاقتصادية حتى تمكنهم من استغلال الفرص المتاحة لتمويل مشاريعها لتشمل بذلك اصدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات العمومية المحلية والقطاع الخاص كذلك.

II 8 48- كما يعدّ تطوير التمويل الصغير من أبرز محاور الإصلاح للفترة المقبلة وذلك باعتبار دوره المباشر في تحسين مستوى عيش الفئات ذات الدخل الضعيف ومساهمته الفعالة في إحداث مواطن الشغل ودفع المسار التنموي بصفة عامة. وفي هذا الإطار سيتركّز العمل على تدعيم القدرات المتاحة لنشاط التمويل الصغير وتأطيره وتعزيز أعمال المتابعة والرقابة وفقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية إضافة الى تطوير الخدمات المسداة وتنويعها عبر السماح بإحداث مؤسسات التمويل الصغير.

II 8 vi- السوق المالية

II 8 49- توفّر السوق المالية مجالات هامة للتوظيف المباشر لموارد الادخار في المشاريع الاستثمارية وتوسع نشاط وحدات الانتاج بما يمكن من تقليص مستويات مديونيتها فضلا عن تغطية حاجيات الدولة من موارد الاقتراض الداخلي. كما يعدّ مزيد تطوير نشاط السوق المالية التونسية شرطا أساسيا لتحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمار الخارجي في المحفظة بما يوفّر سندا إضافيا لتعزيز مجالات الشراكة واندماج الاقتصاد الوطني في الدورة العالمية.

II 8 50- ومن هذا المنطلق سيتم تنشيط السوق المالية التونسية بهدف الترفيع في مساهمتها في تعبئة وتوظيف موارد التمويل الوطني والأجنبي بما يتلاءم وأهداف استحثاث نسق الاستثمار وتطوير نشاط مؤسسات الانتاج.

II 8 51- وتبعا لذلك سيتواصل تحسين عمق السوق المالية وتنويع عرض الأوراق المالية المعروضة الذي لا يزال يتسم بهيمنة القطاع المصرفي والمالي وذلك من خلال مواصلة العمل بالحوافز الجبائية لفائدة عمليات إدراج المؤسسات بالبورصة وتشجيع المؤسسات الراغبة في إعادة هيكلتها المالية في إطار برامج التأهيل والتحديث الصناعي على تعبئة موارد التمويل من السوق المالية. كما ينتظر في نفس السياق دعم نشاط السوق المالية

البديلة التي توفّر مجالا هاما لإصدارات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك باعتماد برنامج واقعي لاستقطاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة (تذليل العقبات المسجلة وتأمين انخراط البنوك في توجيه المؤسسات نحو التمويل المباشر).

II 8 52 ويقترح لمزيد تنمية الطلب والنهوض بالادخار المؤسساتي العمل على الحد من هيمنة البنوك على تمويل الاقتصاد من خلال تكريس احترام معايير التصرف الحذر وخلق ثقافة جديدة لدى البنوك وترسيخ ثقافة الاستثمار لدى المتعاملين بالسوق المالية وتحسين أداء السوق فيما يخص الطلب المؤسساتي وتنظير الإجراءات مع المعايير الدولية.

II 8 53 وسيتواصل خلال السنة القادمة تدعيم عمليات الخوصصة من خلال عمليات التفويت في مساهمات الدولة ببعض المؤسسات العمومية والمؤسسات المصادرة التي تستجيب للشروط المطلوبة وهو ما سيسمح بتحسين العرض والترفيع في مستوى رأسملة البورصة.

II 8 54 كما سيتم العمل أيضا على تكريس تفتح السوق المالية واندماجها في محيطها الإقليمي والدولي من خلال إبرام اتفاقيات التعاون مع البورصات المغاربية بما يسمح بالإدراج المزدوج للمؤسسات الراغبة في ذلك والتعمق في دراسة إمكانية انجاز إصدارات رقاعية بالدينار من قبل بعض المؤسسات المالية الدولية ومزيد تيسير إجراءات الاستثمار في السوق المالية التونسية لفائدة الأجانب.

II 8 55 وفي نفس الإطار تتطلب المرحلة الجديدة العمل على خلق ديناميكية جديدة في نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي باعتبار دورها في التشجيع على التوظيف في السوق المالية ومساهمتها في تأمين سيولة واستقرار السوق. وسيسهم إحداث آليات التمويل الجديدة لاسيما منها صندوق الودائع والأمانات وكذلك التطور الهام في نشاط صناديق الاستثمار وتنويع صيغها ومجالات تدخلها بما فيها إحداث صندوق استثماري استراتيجي من خلق ديناميكية جديدة في الساحة المالية وتحسين أداء منظومة التمويل ككل.

II 8 56 ويستوجب هذا التوجه مزيد تطوير الإطار التشريعي والترتيبي طبقا للمعايير وأفضل الممارسات على الصعيد الوطني من ذلك تأطير منتجات التمويل الاسلامي وتيسير الإجراءات المتعلقة باستقطاب الموارد المالية الهامة والمخصصة للتوظيف والاستثمار في الأدوات المالية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

II 8 57 ولإضفاء العمق اللازم للسوق المالية سيتم تنويع القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها الشركات المدرجة بالبورصة والارتقاء بمؤشرات السوق إلى مستوى مؤشرات أسواق البلدان الصاعدة، وسيقع العمل على ضبط برنامج مشترك بين وزارتي المالية والصناعة

والتكنولوجيا والبنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس بهدف حث المؤسسات المقترضة والشركات المرتبطة بالبنوك على توخي سياسة تمويل متوازنة من خلال تدعيم الأموال الذاتية والقارة.

II 8 58 وتفترض الفترة القادمة العمل على تأطير نشاط وكالات الترقيم والاستشارة المالية استئناسا بمبادئ المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال والتشريعات الأوروبية والأمريكية بهدف ضمان مصداقية وجودة طريقة التقييم وتدعيم استقلالية وكالات الترقيم وتفادي وضعيات تضارب مصالح وتعزيز الشفافية والتوقيت الملائم لبث المعلومة المرتبطة بالتقييم، هذا بالإضافة إلى ضمان سرية المعلومات وتحديد مفهوم الاستشارة المالية وضبط شروط ممارسة النشاط وإخضاع النشاط إلى وجوب التصريح لدى هيئة السوق المالية وتأطير نشر المعلومات المالية للعموم.

II 8 59 كما يفترض تطوير نشاط السوق المالية إيلاء عناية أكبر بسير السوق وتنظيرها مع المعايير الدولية وهو ما يستوجب تعزيز أداء وكفاءة الموارد البشرية للهياكل المهنية المختصة وتطوير المنظومات المعلوماتية المعتمدة مع الحرص على إرساء معايير التصرف الحذر والإفصاح المالي واعتماد قواعد الحوكمة.

II 8 vii- قطاع التأمين

II 8 60 سيرتكز تطوير سوق التأمين على مزيد تطوير رقم الأعمال وتحسين النتائج الفنية لأصناف التأمين الرئيسية خاصة منها تأمين السيارات وتكثيف البرامج التسويقية لأصناف التأمين الواعدة والاختيارية. كما ستتواصل العناية بتسويق منتجات التأمين على الحياة وتأمين الصادرات وتأمين القروض والتأمين الفلاحي باعتبار الهوامش المتاحة لزيادة الاكتتابات وتحسين النتائج الفنية المسجلة. كما ستتواصل العناية بالنهوض بمجالات التأمين الصغير وأصناف التأمين التكافلي الإسلامي باعتبار قابلية تسويق هذه الأصناف الجديدة.

II 8 61 ويفترض تحسين الطاقة الإحتفاظية لقطاع التأمين وتقليص الأقساط المحالة إلى الخارج مزيد تعزيز الثقة في القدرات المالية والفنية لمؤسسات التأمين والعمل على دعم مواردها الذاتية وتكوين المدخرات الفنية طبقا لمعايير التصرف الحذر اللازمة. كما يتعيّن في هذا

المجال التوجه نحو التغطية التأمينية المشتركة على المستوى الوطني أو المغاربي للمخاطر الكبرى كتأمين أسطول النقل الجوي والنقل البحري والتأمين العشري للبناءات.

II 8 62 وسيتم العمل على دفع نشاط التأمين قصد مواكبة تسارع نسق النمو والتنمية وذلك من خلال العمل على دفع شركات التأمين إلى الإندماج فيما بينها لتعزيز قدراتها المالية وتدعيم طاقاتها الإحتفاظية وتيسير عملية تركيز أنظمة معلومات متطورة وتعزيز مجهودات السلطات العمومية لتوسيع التغطيات الإجبارية واستغلال أمثل لتوسيع التغطية لتشمل الفئات والشركات الغير مؤمنة مع توفير عرض متنوع منن منتوجات التأمين.

II 8 63 كما سيقع التركيز على مزيد النهوض بجودة خدمات التأمين واكتساب ثقة الحرفاء عبر النهوض بالتأمينات الاختيارية بخلق ثقافة تأمينية باستعمال التحسيس والإرشاد والاتصال والترويج وتحسين عرض خدمات التأمين وجودتها لمواكبة حاجيات الحرفاء والمستفيدين والسعي نحو تجديد للمنتوجات وتبسيطها للمستهلك وتسهيل الشروط والعقود، هذا بالاضافة الى تطوير منتوجات التأمين التالية (منتوجات التقاعد التكميلي، منتوجات الدخل التكميلي، منتوجات الحيطة، منتوجات التأمين على الحياة الفردي).

II 8 64 كما سيتم العمل على دعم التكوين وتنمية الكفاءات المهنية للمتدخلين في القطاع ومزيد حفز الموارد البشرية وذلك تحسين نسبة التأطير عن طريق انتداب الخريجين الشبان مع التركيز على الجانب الفني للإطارات حتى يتمكنوا من تسويق عقود التأمين، ومدّ القطاع بالكفاءات الضرورية والخبرات التي تتطلبها تقنيات التسويق وإعداد عقود التأمين وتجديد منتوجات التأمين.

III الجزء الثالث

السياسات والبرامج القطاعية

1.III الباب الأول

قطاعات الإنتاج

i 1 III الفلاحة والصيد البحري

1 1 III حظي قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2012 بعناية خاصة حيث تكاثفت الجهود في إطار نظرة تشاركية شملت كافة المتدخلين في القطاع لدفع نسق نموه وتطويره وذلك وفق ما تم رسمه بالإستراتيجيات القطاعية المنجزة والرامية بالأساس إلى مزيد تطوير الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتوجات. وفي نفس الإطار تواصلت المتابعة الدقيقة لسير الموسم الفلاحي لأغلب المنتوجات بدئا من تحضير الموسم إلى تسويق المنتوج بالسوق الداخلية أو الخارجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة عند الإقتضاء لإستغلال أمثل للعوامل المناخية الملائمة التي ميزت الموسم. وقد مكنت هذه المجهودات من مواصلة القطاع لنموه بالصفة المرضية وتحقيقه لنتائج إيجابية عما هو مبرمجا بالميزان الاقتصادي ومن تأمين تزويد السوق المحلية بالمنتوجات الفلاحية في أحسن الظروف ومواجهة الإرتفاع التي شهدته أسعار بعض المنتوجات الفلاحية في فترات قلة الإنتاج.

2 1 III ففي إطار متابعة الموسم الفلاحي، تم تشكيل لجان متابعة قطاعية لأغلب المنتوجات لتأمين الظروف الملائمة للسير الطبيعي للموسم الفلاحي مع إعطاء أولوية خاصة للمواد الأساسية وخاصة منها المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني على غرار قطاع الحبوب والتمور والحليب والطماطم.... وإعتبارا لتطور الأسعار العالمية للمنتوجات الفلاحية وخاصة للمدخلات، تم في إطار لجان مشتركة بين الإدارة والمهنة التدقيق في تكلفة بعض المواد الأساسية على غرار الحبوب والحليب والطماطم قصد إيجاد الحلول المثلى لمراعات مصالح كل المعنيين (فلاحين- مصنعين – مستهلكين...). وقد تم في هذا المجال خاصة مراجعة سلم تعيير الحبوب وتواصل التدقيق في الحلول الممكنة بالنسبة لبقية المواد الفلاحية والغذائية.

III 1 3 وبالرجوع الى الإشكاليات والصعوبات التي يشكو منها القطاع والتي تحول دون تطوره ودفع نسق نموه وفق إمكانياته الحقيقية، شهدت السنة الجارية دراسة السبل الكفيلة لتفعيل توصيات الدراسات المنجزة خاصة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والمجامع المهنية المشتركة. وفي هذا السياق، تم ادراج إشكال مديونية القطاع ضمن قانون المالية الإضافي لسنة 2012 عبر إتخاذ اجراءات من شأنها أن تمكن من تقليص حجم المديونية ولو جزئيا إلى حين مزيد التعمق في الاجراءات العملية لحل هذه المعضلة نهائيا. وتمثلت هذه الإجراءات في:

- التخلى عن كامل مبالغ فوائض التأخير ونسبة من مبالغ الفوائض العادية الموظفة على القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفى ديسمبر 2011 والتي لا يفوق مبلغها من حيث الأصل عشرة آلاف دينار للفلاح الواحد والتي أسندت على إعتمادات ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة وذلك في حدود خمسين مليون دينار وجدولة الباقي على مدة أقصاها 10 سنوات.
- التخلى عن نسبة من مبالغ فوائض التأخير الموظفة على القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفى ديسمبر 2011 والتي يفوق مبلغها من حيث الأصل عشرة آلاف دينار والمسندة على إعتمادات ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة وذلك في حدود عشرين مليون دينار مع جدولة الباقي على مدة أقصاها 10 سنوات.

III 1 4 وفي إطار السعي إلى حسن إستغلال الأراضي الفلاحية، تواصل خلال سنة 2012 متابعة الأراضي الدولية المسندة وإتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام مقتنيها على التقيد بإحكام إستغلالها وتطويرها وفق البرامج المرسومة عند الإقتناء وإسترجاع البعض منها عند تسجيل إخلالات أو سوء تصرف لإعادة تسويغها. كما شهدت السنة الجارية إقرار الرجوع إلى زراعة اللفت السكري في إطار خطة للنهوض بمنظومة السكر وذلك لما لهذه الزراعة من دور هام على المستوى الفلاحي والصناعي والإجتماعي.

III 1 5 كما تميزت سنة 2012 أيضا بالعمل على دعم التشغيل وإرساء تنمية عادلة متوازنة للحد من التفاوت بين الجهات من خلال توزيع الإستثمارات العمومية بالإعتماد على مقاييس موضوعية وعلمية تأخذ بعين الإعتبار مستويات الفقر والبطالة والمرافق العمومية والبنية الأساسية للولايات وحاجياتها الحقيقية وذلك في نطاق نظرة

استراتيجية متكاملة ومندمجة تعتمد مقاربة تشاركية. وقد تجسم ذلك من خلال ما تم إقراره ضمن ميزانية الدولة التكميلية للسنة الجارية من مشاريع وموارد إضافية خاصة في مجال تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب وفي مجال الغابات وأشغال المحافظة على المياه والتربة فضلا عن إقرار برامج ومشاريع إضافية لبعض الولايات الداخلية وذلك طبقا لأولويات الجهات وحاجياتها الملحة.

III-1-6 أما على المستوى الكمي، فينتظر :

- تطور نسبة النمو بحوالي 4.1% مقابل حوالي 9,5% خلال سنة 2011.
- انجاز مبلغ من الاستثمارات يناهز 1297 مليون دينار مقابل 1058 مليون دينار خلال 2011 منها حوالي 51,6% من قبل القطاع الخاص.

III-1-7 وتعود نسبة نمو القطاع بالأساس الى إنتاج حوالي 22,7 مليون قنطار من الحبوب (مقابل 23 مليون قنطار في الموسم الفارط) وإنتاج 900 ألف طن من زيتون الزيت (مقابل 600 ألف طن في الموسم الفارط) وتحقيق إنتاج من التمور واللحوم الحمراء يناهز على التوالي 190 ألف طن و232,6 ألف طن (مقابل على التوالي 190 ألف طن و240,5 ألف طن خلال 2011) وذلك نتيجة العوامل المناخية الملائمة التي ميزت الموسم.

III-1-8 أما على مستوى الاستثمارات فيعود هذا التطور الهام الى الدعم غير المسبوق للاستثمارات العمومية خاصة في الجهات الداخلية حيث ينتظر خاصة مواصلة أشغال إنجاز السدود التي هي في طور الإنجاز (سدود الطين والمالح والدويميس (بنزرت) وسراط (الكاف) واستكمال إنجاز سدود الكبير والمولى (جندوبة) والحركة والقمقوم (بنزرت)) مواصلة أشغال تحويل مياه سدود الزياتين والحركة والقمقوم والطين والمالح والدويميس وتثليث قناة سجنان جومين مجردة. كما تعلقت الإنجازات أيضا بمواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة من ولاية منوبة على مساحة 4300 هكتار ومواصلة انجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب والذي يهم ولايات توزر وقبلي وقابس على مساحة 7750 هكتار والمرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الغابية بالشمال الغربي وذلك بولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة فضلا عن مواصلة انجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين الموارد الطبيعية وذلك بولايات جندوبة

والقصرين ومدنين.

III 1 9 كما تعلقت الاستثمارات أيضا بمواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة (المرحلة الثانية) والتنمية الفلاحية المندمجة بهضاب القيروان واستكمال مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة جومين ببنزرت ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد فضلا عن الانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي القصرين والكاف.

III 1 10 أما بالنسبة لسنة 2013، فينتظر دفع نسق تنفيذ الإستراتجيات والخطط القطاعية وتعميق التفكير في السبل العملية الكفيلة بمعالجة إشكاليات القطاع وخاصة منها التي تم الإنتهاء من الدراسات بشأنها على غرار المديونية والهياكل المهنية والشروع في الإصلاحات بما يدفع نسق نمو القطاع.

III 1 11 كما ينتظر وضع تصورات جديدة لتنمية القطاع تأخذ بعين الاعتبار مكامن القوة ومواقع المحدودية ترتكز أساسا على تكريس مقاربة متجددة للتنمية الجهوية تهدف الى رسم السياسات الملائمة التي من شأنها أن تساهم في التقليص من الفوارق بين الجهات وداخلها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية وخلق وتطوير كافة المنظومات القطاعية التي من شأنها تثمين موارد الجهة وتطوير القيمة المضافة.

III 1 12 وبالتالي فإن منوال التنمية للقطاع الفلاحي للسنة القادمة سيرتكز على :

- تعزيز الأمن الغذائي وإحكام ترويج المنتوج.
- مزيد تثمين صادرات القطاع عبر إكساب المنتوج قيمة إضافية.
- التصرف المستديم للموارد الطبيعية مع إعطاء الجوانب البيئية الأهمية اللازمة.

III 1 13 ففي مجال تعزيز الأمن الغذائي، سيتواصل تنفيذ الإستراتجيات القطاعية والهادفة بالخصوص إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتوجات عبر دفع نسق تطويرها وتحسين نوعية المنتوجات ومزيد تثمينها. وفي هذا الإطار ينتظر أن يتم التعمق في الآليات التي تمكن من مزيد تثمين موارد مناطق الإنتاج وإضفاء قيمة مضافة عالية بهذه الجهات عبر إعداد خطة متكاملة لتطوير المنظومات الإنتاجية التحويلية بما يعزز الحركة الإقصادية ويطور موارد الرزق بها.

III 1 14 ولمزيد الإحاطة بالفلاحين وخاصة الصغار منهم، سيتم العمل على الرفع من أداء

الإرشاد الفلاحي وإعادة هيكلته وتطوير مضامينه ومناهجه ليتناسب مع خصائص القطاعات وذلك بالتركيز على المستغلات ووحدات الصيد البحري القابلة للتطور مع إعطاء الأولوية للقطاعات الإستراتيجية، علاوة عن تطوير دور الهياكل المهنية والمجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية وفق المتغيرات الاقتصادية الوطنية والعالمية من خلال تفعيل توصيات الدراسة المعدة في الغرض.

III 1 15 وقصد مزيد تعصير القطاع، ينتظر إعادة دفع البرنامج النموذجي لتأهيل المستغلات الفلاحية والنظر في الآليات العملية لتوسيعه ليصبح برنامج وطني يشمل تأهيل كافة المستغلات الفلاحية لتصبح وحدات عصرية ذات جدوى إقتصادية. وفي نفس الإطار سيتواصل تنفيذ برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية بما يزيد في تثمين المنتوجات الفلاحية وتحسين دخل كافة الأطراف وخاصة الفلاحين.

III 1 16 وبالرجوع إلى ضرورة تطور القطاع ودفع الإستثمار به، ينتظر خلال السنة القادمة مزيد التعمق في ملائمة آليات التشجيع على الإستثمار وتعزيز نظام الحوافز بغية ترشيد سلوك الأفراد الفاعلة في القطاع في اتجاه التصرف المستديم في الموارد الطبيعية وللأخذ بعين الإعتبار لحاجيات القطاع لجعله يواكب التحولات النوعية والتكنولوجية، فضلا عن إيجاد صيغ عملية ملائمة لاشكاليات تمويل وتأمين القطاع الفلاحي وفق توصيات الدراسة المنجزة في الغرض.

III 1 17 وفي مجال تطوير الصادرات الفلاحية، ستشهد السنة القادمة خاصة مواصلة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بخصوص تحرير تبادل المنتجات الفلاحية. وبالتوازي مع ذلك وقصد ضمان مصالحنا من هذه الإتفاقية، سيتواصل العمل على تطوير القطاعات الواعدة مثل المنتوجات البيولوجية والنباتات الطبية وتثمين المنتوجات ذات بيانات المصدر والتسميات المثبتة للأصل والتحكم في الجودة وإيلاء العناية اللازمة للسلامة الصحية ولعنصر اللف والتعليب والامتثال للمواصفات العالمية بما يعزز الصادرات وينوعها ويساهم في الرفع من القيمة المضافة لمختلف المنتوجات المصدرة، وينتظر في هذا الاطار أن تلعب المجامع المهنية دورا هاما من خلال المساهمة في تطور صادرات بعض المنتوجات عبر تأطير المصدرين وتنظيم المواسم وتنويع المنتوجات فضلا عن اقتحام أسواق جديدة.

III 1 18 وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، ينتظر مواصلة تجسيم البرامج والمشاريع المدرجة ضمن الإستراتيجيات القطاعية والرامية بالأساس إلى ترشيد الإستغلال الأمثل للموارد

الطبيعية والمحافظة عليها وضمان ديمومتها بما يمكن من تحقيق الأهداف المرسومة في هذا المجال والمتمثلة خاصة في الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية إلى حدود 95 % في غضون سنة 2016 والترفيع في نسبة الغطاء الغابي إلى حدود 16% سنة 2020.

III-1-19 أما على المستوى الكمي، فيتضمن منوال التنمية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2013 التقديرات التالية:

- تطور في نسبة النمو بحوالي 3,1% مقابل 4,1% خلال سنة 2012 بالأسعار القارة.
- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 5.6% لترتفع إلى ما يناهز 1370 م د مقابل 1297 م د خلال 2012 منها حوالي 57.5% من قبل القطاع الخاص.

III-1-20 ويستند هذا التطور في النمو خاصة على إنتاج حوالي 21 مليون قنطار من الحبوب وإنتاج 1,05 مليون طن من زيتون الزيت (مقابل 900 ألف طن في الموسم الفارط) وتحقيق إنتاج من التمور واللحوم الحمراء يناهز على التوالي 190 ألف طن و 237,1 ألف طن (مقابل على التوالي 190 ألف طن و 232,6 ألف طن خلال الموسم الفارط).

III-1-21 أما على مستوى الاستثمارات فسيرتكز هذا التطور على مواصلة تعبئة الموارد المائية المتاحة عبر استكمال السدود الكبرى لبلوغ نسبة 95% في أفق 2016 مقابل 92% حاليا ومواصلة برنامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتقليص في نسبة ضياع المياه وإحداث مناطق سقوية جديدة وتثمين المياه المعالجة لاستغلالها للري الفلاحي عن طريق تحسين نوعيتها وتحويلها إلى المناطق التي تشهد طلبا متزايدا على الموارد المائية فضلا عن مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وإدماج متساكني الغابات والمراعي في الدورة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف عيشهم وتكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربة ومقاومة التصحر حتى تواكب نسق التدهور الذي تشهده الموارد الطبيعية حيث ينتظر خاصة مواصلة مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية (المرحلة الثانية) الذي يهم ولايات مدنين والقصرين وجندوبة ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بكل من سليانة (المرحلة الثانية) والتنمية الفلاحية بهضاب القيروان والتنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد فضلا عن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي القصرين والكاف.

III-1-22 أما على مستوى استثمارات القطاع الخاص، فمن المنتظر أن يحقق تطورا بحوالي 17% لتبلغ حوالي 788 م د (مقابل 670 م د خلال 2012) بالاستناد إلى تطور جل الأنشطة وخاصة منها الري الفلاحي والآلات الفلاحية وتربية الماشية وذلك بفضل الحوافز والامتيازات المسندة في هذا المجال وتيسير بعث المشاريع بالجهات ورفع العراقيل التي قد تعترض إنجازها وربط العلاقة بينهم وبين مؤسسات التمويل.

III-1-ii الصناعات المعملية

III-1-23 شهد قطاع الصناعات المعملية خلال سنة 2012 استرجاع تدريجي لنشاطه وذلك رغم تواصل توتر الظرف الاقتصادي العالمي خلال هذه السنة وتفاقم الأزمة الاقتصادية بالبلدان الأوروبية وذلك بفضل الجهود المتواصلة للمحافظة على النسيج المتواجد ودعم كبير لبعث المؤسسات المجددة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة منها تلك المتواجدة بمناطق التنمية الجهوية. وستشهد سنة 2013 تواصل هذه الجهود عبر مختلف البرامج الرامية لدعم وتأهيل وتطوير النسيج الصناعي ودعم منظومة القيم مع توفير المناخ المشجع على الاستثمار من خلال التوجهات الجديدة لمجلة تشجيع الاستثمار وبنية تحتية مطابقة للمواصفات العالمية تستقطب الاستثمارات العالمية التي هي في بحث متواصل على المواقع الأنسب للانتصاب.

III-1-24 تواصل خلال سنة 2012 العمل على دعم القدرة التنافسية للنسيج الصناعي من خلال دعمه على التأقلم مع المتغيرات المحلية والعالمية ودفع نسق النمو والتشغيل وذلك عبر مواصلة برنامج التأهيل الصناعي الذي شهد منذ انطلاقه إلى موفى سبتمبر 2012 انخراط 5079 مؤسسة تمت المصادقة على 4090 برنامج تأهيل بكلفة جملية تقدر بـ 6842 م د منها 782 م د استثمارات غير مادية، بينما بلغت جملة المنح 950 م د.

III-1-25 وتوازيا سجل قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة انخراط 262 مؤسسة خدماتية والمصادقة على 168 ملف بكلفة جملية تقدر بـ 98.5 م د. كما شهدت آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية المصادقة على 5638 ملف باستثمارات تقدر بـ281 م د خلال نفس الفترة.

III-1-26 أما في التسع أشهر الأولى من سنة 2012 فقد انخرطت 356 مؤسسة في برنامج

التأهيل تمت المصادقة على 244 برنامج بكلفة جملية تقدر بـ 389 م د وجملة المنح بلغت 56 م د.

III 1 27 وترسيخا للتوجه نحو التجديد والتأهيل كالأداة الأجدى للتنمية المستديمة وتطوير القدرة التشغيلية سيتواصل خلال سنة 2013 دعم جهود التأهيل والتجديد التكنولوجي والابتكار بإدراج 300 مؤسسة إضافية سنويا في البرنامج الوطني للتأهيل القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية مع إعطاء عناية اكبر للمؤسسات.

III 1 28 وسعيا لدعم الموارد المالية وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المنخرطة ببرنامج التأهيل الصناعي سيتواصل العمل خلال سنة 2013 على دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر مختلف الآليات المتواجدة منها الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية TAAHIL Invest الذي مكن من إعادة الهيكلة المالية لـ10 مشاريع إلى موفى سبتمبر 2012 مع بعث آليات جديدة ومزيد التنسيق بينها.

III 1 29 وفي إطار البحث والتجديد بالمؤسسات تواصل خلال سنة 2012 برنامج منح الاستثمار للبحوث التنموية PIRD المتعلقة بإنجاز الدراسات اللازمة لتطوير منتوجات أو نماذج إنتاج جديدة وانجاز النماذج والتجارب التقنية المتعلقة بها وكذلك التجارب الميدانية واقتناء التجهيزات العلمية للمخابر اللازمة لانجاز مشاريع البحوث التنموية.

III 1 30 ودعما للقدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي بالأسواق العالمية والوطنية شهدت سنة 2012 انطلاق برنامج تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل اقتحام الأسواق PECAM بتمويل من الاتحاد الأوروبي بميزانية تقدر بـ 23 مليون أورو يمتد على ثلاث سنوات يهدف، من ناحية، إلى مواصلة البرنامج الوطني للنهوض بالجودة والبرنامج الوطني للمواكبة (Programme National de Coaching) عبر التحسيس والتكوين وتقديم المساعدة الفنية لـ 440 مؤسسة صناعية لإرساء نظم التصرف في الجودة وتطبيق المواصفات والتشاريع الفنية الأوروبية (Marquage CE) ومواكبة 300 مؤسسة للتحكم في تقنيات الإنتاج والتسويق والتسيير الاستراتيجي.

III 1 31 وقد شرع هذا البرنامج خلال سنة 2012 في تأهيل البنية التحتية للجودة قصد استكمال الإعداد لإبرام اتفاقية اعتراف متبادل مع الاتحاد الأوروبي في مجال تقييم المطابقة في قطاعي المنتجات الكهربائية والمنتجات المعدة للبناء مع تعزيز التجهيزات المخبريّة للهياكل المرشحة لتقييم المطابقة على غرار المركز التقني للصناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة، والمركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور

والمخبر الوطني للتحاليل والتجارب.

III-1-32 وفي هذا الإطار، تم إلى موفى شهر سبتمبر 2012 الشروع في مساندة 39 مؤسسة لإرساء نظم التصرف في الجودة بكلفة تناهز 800 ألف دينار والشروع في المواكبة الفنية لـ 35 مؤسسة بكلفة تقدر بـ 780 ألف دينار بالإضافة إلى الشروع في المواكبة غير الفنية لـ 49 مؤسسة بكلفة تبلغ حوالي 480 ألف دينار.

III-1-33 وفي إطار إرساء نظم التصرف في الجودة داخل المؤسسات، سجل البرنامج الوطني للنهوض بالجودة إرساء نظم الجودة بـ555 مؤسسة تم حصول 247 منها على شهادات المطابقة وفق المواصفات الدولية. وقد مكنت هذه الإنجازات في ترفيع العدد الجملي على المستوى الوطني إلى 1943 مؤسسة تحصلت على شهادات المطابقة وفق المواصفات الدولية وذلك في موفى جويلية 2012.

III-1-34 وفي إطار التعاون التونسي الياباني تم انجاز المرحلة الثانية لبرنامج تحسين الإنتاجية داخل المؤسسات الصناعيّة الذي مكن في مرحلته الأولى من الإحاطة بـ60 مؤسسة وفي مرحلة ثانية بـ53 مؤسسة والذي أوصى بتوصيات من أهمها بعث مركز فني يعتني بتحسين الإنتاجية بالمؤسسات الاقتصادية. وسيتم تمديد البرنامج لمدة 6 أشهر للتمكن من إتمام الأنشطة المبرمجة وتحقيق الأهداف المرسومة.

III-1-35 وفي إطار اعتماد المواصفات التونسية بلغ عدد هذه المواصفات إلى موفى شهر جوان 2012 قرابة 15573 مواصفة مطابقة للمواصفات العالمية أو الأوروبية بكل من قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية والصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف والبلور وصناعة تكنولوجيات المعلومات وصناعة الصحة والسلامة والبيئة والمترولوجيا. وسيتم خلال سنة 2013 مواصلة اعتماد مجموعة من المواصفات تغطي قطاعات ذات أولوية وذلك باستهداف 17500 مواصفة معتمدة في آفاق سنة 2014.

III-1-36 وسيتواصل العمل في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتقييس 2011-2015 ومساندة المؤسسات في تطبيق المواصفات ومواصلة العمل على إبرام اتفاقيات اعتراف متبادل مع البلدان العربية في مجال الإشهاد بالمطابقة بالإضافة إلى مواصلة متابعة المواصفات الأوروبية والعمل على اعتماد نشاط الإشهاد بمطابقة المنتجات. كما سيتواصل دعم اليقظة في ما يخص الملكية الفكرية والصناعية.

III-1-37 وفي إطار دعم البنية التحتية للمخابر والجودة والرفع من عدد المخابر المعتمدة،

تواصل خلال سنة 2012 برنامج تطوير المخابر ونشاط التحاليل والتجارب صلب المراكز الفنية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب بهدف الوصول إلى اعتماد ما يقارب 70 مخبرا بموفّى سنة 2014.

III 1 38 سيتواصل العمل على انجاز المجمع التقني بتونس بكلفة 30 م د والمتكون من المقرات الاجتماعية للمخبر المركزي للتحاليل والتجارب وللمركزين الفنيين للصناعات الغذائية وللكيمياء، بالإضافة لـ45 مخبرا تابعا لهذه الهياكل التي ستنتصب بالمجمع التقني. وسيمكّن هذا المجمع من تطوير منظومة المخابر وتنمية تدخلات المراكز الفنية لاسيما في مجال اليقظة التكنولوجية ورصد المستجدات على المستوى العالمي والعمل على مزيد استغلال المزايا التفاضلية لمختلف الجهات لدعم إنتاجية القطاع الصناعي ودفع نمو القطاع.

III 1 39 وفي إطار العناية بمحيط الاستثمار فقد تم الشروع خلال سنة 2012 في مراجعة مجلة تشجيع الاستثمار والتي من المتوقع أن تكون جاهزة مع موفى سنة 2012 بتطوير مضمون هذه المجلة حتى تواكب متطلبات التنمية وحتى تتحول من مجلة تعنى بالتشجيعات إلى مجلة تعنى بالاستثمار بجميع إبعاده على غرار الضمانات الممنوحة وقواعد الدخول إلى السوق وفض النزاعات علاوة على العمل على تبسيط الإجراءات وتجميع النصوص المشتتة.

III 1 40 وتواصل خلال سنة 2012 مجهود دعم نسق إحداث المؤسسات والتعريف بالآليات والحوافز المشجعة للقطاع الصناعي وتكثيف الإحاطة بالباعثين والمستثمرين ومساعدتهم على تشخيص المشاريع المجددة والواعدة من خلال المواكبة في مختلف أطوار إنجاز المشروع من الفكرة إلى التمويل ودخوله طور الإنجاز الفعلي بالإضافة إلى مواصلة تعزيز القدرة على استقطاب الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيا المتطورة التي تتأقلم مع خصوصية مناطق الانتصاب حتى تدعم ديناميكية التطور والتنمية بهذه المناطق. وقد تم خلال سنة 2012 العناية بالخصوص بالمشاريع المتوقفة والتي يعوق انجازها صعوبات مختلفة منها المالية والعقارية والإجرائية وسيتواصل هذا المجهود خلال سنة 2013 مواصلة تبسيط الإجراءات وإيجاد الحلول الملائمة لدفع الانتصاب.

III 1 41 وتميزت سنة 2012 بدعم آليات المرافقة الباعثين الجدد خاصة بالمناطق الداخلية والتشجيع على استغلال الميزة التفاضلية لهذه الجهات مع دعم منظومة القيم وتعزيز

نوعية المنتوج بالأنشطة التقليدية للصناعة المعملية كصناعة النسيج والملابس والصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وذلك قصد المرور بالإنتاج من المناولة إلى المنتوج الكامل. ولرفع من نسبة نجاح هذه المشاريع المحدثة سيتواصل تحسين جودة الخدمات المسداة للباعثين في مجال الإحاطة والمرافقة من طرف هياكل المساندة على المستوى الجهوي، وسيتواصل العمل على إرساء منظومة متكاملة للإحاطة بباعثي المشاريع تتكون من خبراء في جميع المجالات.

III-1-42 وفي إطار دفع بعث المشاريع الصغرى تم بعث آلية اعتماد الانطلاق عبر منشور 19 أكتوبر 2011، الذي نص على توفير التمويل الذاتي لفائدة للباعثين الجدد المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم من قبل البنك التونسي للتضامن، ويتم تسديد هذا القرض مباشرة بعد استكمال خلاص الأقساط المتعلقة بخلاص قرض الاستثمار وذلك خلال مدة أقصاها 5 سنوات دون توظيف أي فائض على المبلغ المسند.

III-1-43 ولمزيد تدعيم هذا المحيط والقدرة التنافسية للمؤسسة سيتم العمل على مراجعة منظومة التكوين حتى تتجاوب مع متطلبات المرحلة القادمة للمؤسسة مع رفع نسبة التأطير وترسيخ ثقافة البحث والتجديد بها مع التشجيع على إحداث المشاريع الصناعية والخدماتية المشغلة لأصحاب الشهادات العليا عبر تضافر الجهود بين هياكل الدعم والإيواء وخاصة منها بمناطق التنمية الجهوية كمراكز الأعمال ومحاضن المؤسسات وهياكل التمويل قصد بعث جيل جديد من المؤسسات الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي والتشغيلي الرفيع.

III-1-44 وحفاظا على النسيج الصناعي وعلى مواطن الشغل به، تم خلال سنة 2012 إقرار إجراءات ظرفية لمساندة المؤسسات الصناعية لمواصلة نشاطها وتتمثل هذه الإجراءات في :

- تكفل الدولة بنسبة 50% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل بثماني ساعات على الأقل في الأسبوع بسبب تقلص النشاط.
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين تتم إحالتهم على البطالة الفنية من قبل هذه المؤسسات.

III 1 45 وقد ورد على أنظار اللجنة الاستشارية المحدثة على مستوى وزارة الصناعة والمكلفة بإسناد الامتيازات الظرفية إلى غاية أكتوبر 2011، 14 ملف (2627 عاملا)، تمت المصادقة على 13 ملف منها تهم قرابة 1406 عامل.

III 1 46 ودعما للاستثمار المجدد وترسيخا للشراكة بين منظومة البحث العلمي والمؤسسات الصناعية تواصل خلال سنة 2012 إنجاز الأقطاب التنموية بكل من المنستير الفجة وبنزرت وسوسة وقفصة وقابس وباجة وصفاقس وسيدي ثابت وبرج السدرية وسيتواصل خلال سنة 2013 إنجاز منظومة الأقطاب التنموية بكل من المنستير الفجة وبنزرت وسوسة وقفصة وقابس وباجة وصفاقس وسيدي ثابت وبرج السدرية والقصرين وسيدي بوزيد والكاف ومدنين وذلك بمواصلة تهيئة المناطق الصناعية وتشييد المحلات الصناعية حسب المواصفات العالمية حتى تتمكن من استقطاب المشاريع المجددة ذات القيمة التكنولوجية العالية ومن تفعيل منظومة البحث والتجديد حتى تكون عنصر ديناميكية وتجديد للنسيج الصناعي.

III 1 47 ودعما لهذه المنظومة وسيتواصل العمل على تدعيم دور المراكز الفنيّة الصناعيّة في منظومة البحث والتجديد من خلال بعث مراكز للموارد التكنولوجيّة في عدّة أقطاب تنمويّة بكل من المنستير وسوسة وبنزرت. التي ستساهم في دعم الابتكار والتجديد التكنولوجي وتثمين نتائج البحث من خلال صنع النماذج لفائدة المؤسسات، بالإضافة إلى التشخيص والاستشارة في مجال التطوير التكنولوجي والمساعدة على إنجاز مشاريع البحث المشتركة والمرافقة في مهمات نقل التكنولوجيا.

III 1 48 أما فيما يخص توفير المناطق الصناعية فقد تواصل خلال سنة 2012 العمل على تكوين بنية تحتية صناعية حديثة ومطابقة للمواصفات العالمية كفيلة باستقطاب استثمارات تجمع بين التشغيل والمحتوى التكنولوجي المرتفع وذلك بتحيين أهداف المخطط الثاني عشر وبوضع برنامج يحتوي على 101 منطقة صناعية تمسح 3035 هك متواجدة 65 منها بمناطق التنمية الجهوية وقد تمت الدراسات الفنية لجل المناطق المبرمجة وإبرام صفقات التزود بالشبكات الخارجية مع المستلزمين العموميين لمختلف المناطق الصناعية بالإضافة إلى الانطلاق ومواصلة تهيئة 24 منطقة صناعية منها 18 منطقة بالجهات الداخلية علاوة على إنجاز الأشغال الطوبوغرافية المختلفة « TPD » لعدّة مواقع تابعة لأملاك الدولة لإحالتها للوكالة العقارية الصناعية لإنجاز مناطق صناعية.

III-1-49 أمّا سنة 2013 فستشهد دفعا هاما في مجال تهيئة المناطق الصناعية وبناء المحلات الصناعية وذلك للاستجابة للطلبات الملحة الصادرة عن مختلف الجهات خلال جلسات المقاربة عند إعداد الميزانية التكميلية لسنة 2012 وإعداد ميزانية التنمية لسنة 2013.

III-1-50 وعلى هذا الأساس، واعتبارا للتقدّم الملحوظ في إعداد الدراسات وملفات طلبات العروض سيبلغ عدد المناطق الصناعية التي هي بصدد الإنجاز عن طريق الوكالة العقارية الصناعية 37 منطقة تمسح قرابة 890 هك منها 31 منطقة تمسح قرابة 640 هك بمناطق التنمية الجهوية. وتقدّر استثمارات الوكالة في هذا الباب بحوالي 41.4 م د.

III-1-51 كما سيتواصل خلال سنة 2013 إعداد الدراسات العقارية والفنية لإنجاز المناطق الصناعية.

III-1-52 أمّا القطاع الخاص وشركات المركبات الصناعية والتكنولوجية وشركات الأقطاب التنموية فستتواصل مجهوداتها الرامية إلى معاضدة الدولة لتوفير الأراضي المهيأة وحفز الاستثمارات في الصناعة والخدمات.

III-1-53 وفي مجال تأهيل البنية الأساسية بالمناطق الصناعية المتواجدة بالجهات الداخلية من المتوقع أن تنطلق أشغال إعادة التهيئة بالنسبة لـ15 منطقة صناعية إلى جانب مواصلة الأشغال بمنطقتين باستثمارات جملية تقدّر بـ5.2 م د.

III-1-54 وعلى مستوى المحلاّت الصناعية فستشهد سنة 2013 الشروع في تنفيذ برنامج وطني لبناء 4 محلاّت بكل ولاية يتمّ تمويله عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية.

III-1-55 على المستوى الكمي: من المتوقع أن تبلغ نسبة نمو قطاع الصناعات المعملية 4.3% خلال سنة 2013 مقابل -0.1% خلال سنة 2012 ويعزى التراجع المسجل خلال سنة 2012 إلىتراجع نمو صادرات قطاع النسيج والملابس والأحذية بنسبة -8.2% خلال التسع أشهر الأخيرة من سنة 2012 مقابل 9 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية وتباطئ نسق صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية لتبلغ 3.7% خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2012 مقابل 19.4% خلال نفس الفترة من سنة 2011 وذلك لتراجع الطلب على الأسواق العالمية وتقهقر تنافسية المؤسسات الوطنية. ومن المتوقع أن تستأنف مختلف القطاعات نموها في ظل تراجع الأزمة بالبلدان الأوروبية ليسجل القطاع النمو المنتظر.

III 1 56 أما الاستثمارات فمن المتوقع أن تبلغ قيمتها 2290 م د خلال سنة 2013 مقابل 2017 م د خلال سنة 2012 وذلك لتواصل انجاز المشاريع بقطاعي صناعات مواد البناء والخزف والبلور (تواصل برامج تأهيل مصانع الإسمنت واستكمال انجاز مصنع إسمنت قرطاج والشروع في انجاز مصنع الإسمنت بقفصة) والصناعات الكيميائية (استكمال انجاز مشروع المظيلة 2 لإنتاج ثالث الفسفاط الرفيع ومواصلة انجاز برامج التأهيل البيئي لمصانع المجمع الكيميائي التونسي).

III 1 iii- الصناعات التقليدية

III 1 57 شهد قطاع الصناعات التقليدية خلال السداسية الأولى من سنة 2012 انطلاقة جديدة في بلورة المشاريع وخطط العمل لتنفيذ ما تضمنه برنامج الحكومة بخصوص تحرير قطاع المصوغ وتطوير وتعزيز الدعم الموجه لدفع تطور القطاع من خلال تحسين تزود الحرفيين بالمواد الأولية وتحسين نظام التصرف في القرى الحرفية ودعم التجديد وبرامج الجودة وآليات التمويل والتكوين والقضاء على توريد منتجات أجنبية خاصة الصينية مما سيمكن من إعادة تنشيط القطاع وخلق 5.000 موطن شغل جديد.

III 1 58 تميزت الفترة بتجسيم جملة من الآليات لتنفيذ برنامج الحكومة شملت تدعيم مجالات التكوين والتأهيل في القطاع في نطاق إعادة هيكلة جهاز التكوين في الصناعات التقليدية حيث تم إمضاء اتفاقية بين وزارة التجارة والصناعات التقليدية ووزارة التكوين المهني والتشغيل خلال شهر أوت 2012 لتنفيذ برنامج عملي يهدف إلى تأهيل وتطوير الكفاءات المهنية لحوالي 2400 شاب في مختلف الاختصاصات إضافة إلى الرفع من القدرات المهنية لعدد من خريجي التعليم العالي وتوفير أكثر الفرص في مجال التكوين التكميلي ومرافقة الباعثين فضلا عن تنويع مجالات التكوين المستمر لفائدة الحرفيين العاملين في القطاع.

III 1 59 كما شملت الإصلاحات قطاع المصوغ في مستوى التوجه نحو التحرير التدريجي للقطاع وذلك من خلال إصدار النصوص القانونية المتعلقة بالسماح بتجميع ذهب التكسير وتوقيف العمل بالمعاليم الديوانية المستوجبة على الذهب الخالص المورد لفائدة حرفيي المصوغ فضلا عن تجديد الغرف الوطنية والجهوية للحرفيين والتجار. هذا، وتتواصل الجهود لاستكمال تجديد مجالس الحرف في مختلف الجهات

والاختصاصات إلى جانب الانطلاق في أشغال الإعداد لتنظيم ندوة وطنية حول قطاع المصوغ للوقوف على المسائل العالقة ذات الصلة بتحرير القطاع والانطلاق في تراتيب تنظيم مناظرة طابع العرف استجابة لطلبات المهنة.

III-1-60 أما بخصوص تحسين تزود الحرفيين بالمواد الاولية تم العمل في نطاق التظاهرات الوطنية والجهوية على توفير فضاءات لفائدة المزودين لتقريبهم من الحرفيين مع دعوتهم لمزيد ترشيد الأسعار الموظفة على المواد الاولية. كما تم وضع تصور لتحسين استغلال القرى الحرفية المتواجدة بالجهات واقتراح سبل الرفع من أدائها وذلك لعرضه على جلسة عمل وزارية قادمة.

III-1-61 على مستوى إنجاز القرى الحرفية، تواصل العمل على تنفيذ برنامج انجاز القرى الحرفية في عدد من ولايات الجمهورية علما وأنه يتواجد 06 قرى حرفية في طور النشاط (الدندان- نابل- الكاف- باجة- القيروان وتطاوين) و26 في طور الانجاز موزعة على أغلب الجهات وهي مشاريع عمومية متواصلة بعنوان سنة 2011 وما هو مدرج بالميزانية التكميلية لسنة 2012 (القرى الحرفية ببئر الحفي بسيدي بوزيد وتستور ومركز الفنون والحرف بنابل بالإضافة إلى انجاز دراسات الجدوى لكل من القرى المبرمجة بالعلا وحاجب العيون والوسلاتية بالقيروان).

III-1-62 على مستوى تسويق وترويج المنتوج التقليدي التونسي، شهدت سنة 2012 مضاعفة الجهود لدعم ومؤازرة مشاركة الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها لترويج منتوجاتهم. فتم خلال سنة 2012 تكثيف تنظيم عديد المعارض والتظاهرات على الصعيدين الجهوي والوطني والحملات الترويجية منها تنظيم المعرض الوطني للصناعات التقليدية (من 23 مارس إلى 01 أفريل 2012 بقصر المعارض بالكرم)، شارك فيه قرابة 650 حرفي ومؤسسة حرفية ومجمعات تزويد وترويج منتوجات الصناعات التقليدية، كما تم تخصيص أجنحة للباعثين الشبان من مختلف جهات البلاد لترويج منتوجاتهم والتعريف بأنشطتهم ومؤسساتهم وتنظيم المعارض والتظاهرات الجهوية (صفاقس – الكاف – نابل – سوسة –زغوان – طبرقة – المهدية – توجان – المعمورة...)، شارك بها ما يفوق الـ 500 حرفي ومؤسسة حرفية ومجمع؛ إضافة إلى الحملات الترويجية والأيام التجارية علما وأن نهاية سنة 2012 ستشهد تنظيم تظاهرة وطنية جديدة تخص الزربية والمنسوجات التقليدية.

III 1 63 هذا وقد استعاد الاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية حركيته حيث شهدت السداسية الأولى لسنة 2012 تسجيل إحداث 943 مشروعا ساهم في إحداث 2135 موطن شغل كما ينتظر احداث ما يفوق 5000 موطن شغل سنة 2012.

III 1 64 أما بخصوص محاور العمل المرسومة لسنة 2013، سيتم تنظيم توزيع أدوار المتدخلين في صميم العمل التشاركي عبر إرساء العمل عن طريق التشبيك Réseautage في إطار اتفاقيات شراكة وتعاون تربط مختلف الأطراف بالمؤسسة المشرفة على القطاع وذلك بتفعيل دور الهياكل الحكومية المتدخلة في القطاع والهياكل المهنية (الجامعة الوطنية للصناعات ومجالس الحرف والأمناء) وغير الحكومية (الجمعيات والمجتمع المدني) في سياق تشاركي وتضامني لإحداث شبكة مساندة على المستوى الجهوي والمحلي.

III 1 65 كما سيتم برمجة مجموعة جديدة من القرى الحرفية موزعة على مختلف مناطق البلاد.

III 1 66 وفي مجال البحث والتجديد، سيتم الانطلاق في تنفيذ خطة تهدف إلى تثمين وتحسين توظيف الخامات الطبيعية المتواجدة بالجهات وتحويلها لإدراجها في منظومة الإنتاج قصد الارتقاء بجودة المنتوج وإعطاءه قيمة مضافة. وتتمحور هذه الخطة حول جرد الخامات والمواد المحلية والموارد البشرية الناشطة وتنفيذ برنامج عملي للرفع من القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي من خلال القيام بالتحاليل والتجارب اللازمة للمواد الأولية قصد تحسين جودتها وضبط مواصفات لها ومراجعة طرق الصنع في اتجاه إدخال تقنيات جديدة وعلمية للارتقاء بجودة المنتوج والضغط على تكلفته والتركيز على متطلبات السوق وميولات المستهلك في التصميم" Design" مع التأكيد على الجانب الوظيفي " Fonctionnel" والجمالي " Esthétique" للمنتوج،

III 1 67 وفي مجال الجودة، سيتم تجسيم مكونات المنظومة من ذلك ضبط المواصفات الفنية للمواد والمعدات والمنتجات ووضع التراتيب اللازمة لتطبيقها الى جانب حماية المنتوجات التقليدية في نطاق المحافظة على الملكية الفكرية والصناعية وتفعيل مجالس الحرف والأمناء وتدعيم مراقبة الجودة عند التوريد والتصدير.

III 1 68 هذا وسعيا لحماية منتوجات الصناعات التقليدية التونسية من المنافسة غير الشرعية، ستتواصل الجهود للحد من ظاهرة التوريد العشوائي للمنتوجات التقليدية وتسويقها في المسالك الموازية بهدف العمل على تدعيم تموقع المنتوج التونسي في السوق وإبراز

خصوصياته التراثية والحضارية وذلك لا سيما بتوسيع قائمة المنتوجات التقليدية الخاضعة لنظام كراس شروط عند التوريد وتكثيف مراقبة مسالك توزيع منتوجات الصناعات التقليدية.

III-1-69 وسيتواصل خلال سنة 2013 مجهود سبل توفير فرص تسويق وترويج المنتوجات الحرفيين والمؤسسات الحرفية ذات القيمة المضافة العالية مع مضاعفة مجهود التأطير والمساندة للاستجابة الى حاجيات الأسواق المحلية والسياحية والدولية مع العمل على دفع نسق التصدير حيث تم برمجة إحداث مراكز لتسهيل الصادرات لتنمية حجم وقيمة الصادرات في قطاع الصناعات التقليدية بما من شأنه أن يدعم الاستثمار ويوفر بذلك المزيد من فرص إحداث مواطن الشغل وفرص الانتصاب للحساب الخاص حيث ينتظر احداث حوالي ما يفوق 6.000 موطن شغل باعتبار تدخل مختلف آليات التمويل والتكوين والتشغيل.

III-1-iv الطاقة والمناجم

III-1-iv-1 الطاقة

III-1-70 تميزت السنة الحالية بتطور أسعار النفط حيث ينتظر أن يبلغ معدل سعر النفط 115 دولار للبرميل خلال سنة 2012، في حين ينتظر أن يشهد انخفاضا طفيفا بنسبة 4.3 % سنة 2013 ليصل إلى 110 دولار للبرميل.

III-1-71 بالنسبة للموارد الوطنية من الطاقة الأولية، من المتوقع أن تسجل تراجعا بـ 3.6% خلال سنة 2013 بالمقارنة بسنة 2012 حيث ينتظر أن يبلغ حجم الموارد 6.9 م.طن.م.ن سنة 2012 و6.6 م.طن.م.ن سنة 2013 مقابل 7 م.طن.م.ن سنة 2011. كما ينتظر أن يبلغ حجم الطلب الجملي على الطاقة 8.6 م.طن.م.ن سنة 2012 و8.5 م.طن.م.ن سنة 2013 مقابل 8 م.طن م.ن سنة 2011 أي من المتوقع تسجيل تطور في الطلب على الطاقة بحوالي 8% بين 2012 و2011 باعتبار استرجاع النشاط الاقتصادي لسالف حيويته، حيث أن نسق الإنتاج أقل من نسق الزيادة على طلب المواد الطاقية وتبعا لذلك فمن المنتظر أن يبلغ عجز ميزان الطاقة الأولية 1.75 م.طن.م.ن خلال هذه السنة و1.93 م.طن.م.ن خلال السنة المقبلة مقابل 1 م.طن.م.ن خلال السنة الماضية أي ما يمثل حوالي 20% من الطلب الجملي على

الطاقة بالنسبة لسنة 2012.

III-1-72 وبالنسبة للتراجع المتوقع على مستوى إنتاج المحروقات خلال سنة 2013 ينتظر أن ينخفض إنتاج النفط ليبلغ 3.0 م.طن.م.ن مقابل 3.1 م.طن.م.ن سنة 2012، ويعزى التراجع المتوقع في الإنتاج أساسا إلى تدني إنتاج كل من حقول ديدون وادم وواد زار. كما ينتظر أن يسجل إنتاج الغاز الطبيعي تراجعا مردّه أساسا انخفاض في إنتاج حقل ميسكار حيث سيبلغ 1013 أط.م.ن مقابل 1077 أط.م.ن منتظرة سنة 2012، هذا على الرغم من الارتفاع المتوقع لإنتاج كل من حقل صدربعل والشرقي. ولكن رغم التطور المتوقع لإنتاج المحروقات ينتظر أن يشهد الميزان التجاري عجزا يقدر بـ 450 م د وسينعكس هذا الأخير على ميزانية الدولة التي من المنتظر أن تواجه ضغوطات لتوفير الدعم للمواد الطاقية.

III-1-73 أما على مستوى الاستكشاف والبحث عن المحروقات فستشهد سنة 2013 مواصلة تدعيم المجهود الوطني في هذا المجال وذلك للمحافظة على مستوى الاحتياطي الوطني للمحروقات، وعلى هذا الأساس ينتظر أن يبلغ العدد الجملي للرخص المسندة 54 رخصة خلال سنة 2013 وعدد الآبار الجديدة 19 بئرا مقابل على التوالي 52 و10 منتظرة لسنة 2012، وذلك بالعلاقة مع تطور أسعار المحروقات على المستوى العالمي.

III-1-74 وستشهد السنة المقبلة تعزيز البنية الأساسية الطاقية لا سيما في مجال إنتاج ونقل وتوزيع الغاز، حيث سينطلق إنجاز أنبوب لنقل النفط من حقل بئر بن ترتر بجهة رمادة إلى الأنبوب الرئيسي لشركة ترابساعلى مسافة حوالي 140 كم وتواصل دراسات مشروع غاز الجنوب الذي سجل تأخيرا بسبب تغيير مسار الأنبوب ومكونات المشروع من قابس إلى تطاوين ويهدف المشروع إلى تثمين الغاز الطبيعي بالجنوب التونسي وتطوير نسق الاستكشاف في المكامن العميقة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك 9 رخص تعتبر معنية بمشروع أنبوب غاز الجنوب والتي قامت باستثمارات في مجال الاستكشاف إلى جانب استثمارات متوقعة في مجال التطوير.

III-1-75 بالنسبة لقطاع التكرير تواصل الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2012 نشاطها منذ أن استأنفته في جويلية 2011 وقد تخلل هذا النشاط بعض الصعوبات الناجمة عن المطالب الاجتماعية أدت أحيانا إلى توقف دورة الإنتاج. في حين ينتظر أن تتحسن الأوضاع لتواصل مصفاة بنزرت نشاطها خلال سنة 2013 لتأمين

تزويد جزء من احتياجات السوق الداخلية من المواد الطاقية فيما سيتم تأمين الجزء المتبقي عن طريق التوريد.

III-1-76 وبالتوازي وعلى مستوى التكرير ستشهد سنة 2013 القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لتركيز مصفاة بالصخيرة وذلك في إطار مذكرة التفاهم الممضاة مع الجانب القطري. كما ستتميز سنة 2013 بمواصلة العمل على تطوير طاقة الخزن، وذلك قصد تأمين تزويد البلاد بالمواد الطاقية بأقل تكلفة وتحسين مردودية عملية التكرير.

III-1-77 أما بخصوص قطاع الكهرباء والغاز، فستتميز سنة 2013 بتطور الطلب على الكهرباء الذي من المنتظر أن ينمو بـ 5% سنة 2013 مقابل 6.5% سنة 2012، وذلك باعتبار استرجاع النشاط الاقتصادي لسالف حيويته بعد الركود النسبي الذي شهدته البلاد خلال سنة 2011. وعلى هذا الأساس واستجابة للنمو المنتظر على طلب للكهرباء والغاز وباعتبار الفاقد الحاصل على مستوى شبكة النقل والتوزيع سيتواصل العمل خلال سنة 2013 على تدعيم طاقة إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة النقل والتوزيع، حيث ستشهد سنة 2013 انطلاق إنجاز محطة سوسة "د" لإنتاج الكهرباء علاوة على الانطلاق في إنجاز مشاريع نقل وتوزيع الكهرباء والغاز، إضافة إلى إمكانية بعث مشاريع خاصة لإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة، كما ستشهد سنة 2013 استئناف المشاورات في ما يخص مشروع ELMED.

III-1-78 وفيما يتعلق بنقل الكهرباء فسيتواصل العمل خلال سنة 2013 على دعم الشبكة وتطويرها وذلك من خلال استكمال إنجاز محطات التحويل الجديدة، إضافة إلى تطوير صيانة المحطات القديمة. كما سيتم استكمال انجاز الخطوط ذات الجهد العالي (الأرضية والهوائية) إضافة إلى دعم الخطوط القديمة. أما على مستوى التوزيع فقد خصصت اعتمادات هامة للاستثمار لدعم البنية التحتية وتحسين الشبكات، إضافة إلى مواصلة العمل على دعم الربط الكهربائي في كل من الوسط الحضري وخاصة الوسط الريفي.

III-1-79 ومن جانبه سيحظى قطاع نقل الغاز بمزيد الاهتمام حيث ستتميز سنة 2013 بمزيد تدعيم الاستثمارات على مستوى هذا القطاع لتكثيف استبدال غاز البترول السائل بالغاز الطبيعي بالنسبة للقطاع المنزلي واستهلاك الصناعيين بالغاز الطبيعي عوضا عن غاز البترول المسيل. وتبعا لذلك ينتظر الانطلاق في إنجاز مشروع غاز الجنوب والذي يعد مشروع استراتيجي للبلاد التونسية نظرا لأهميته في دعم البنية

التحتية لقطاع المحروقات كما سيثمن الغاز المصاحب للنفط الذي يتم حرقه حاليا بسبب غياب الطاقة الكافية بالأنبوب الحالي. كما ينتظر أيضا الانطلاق في إنجاز مشاريع المخطط المديري للغاز الطبيعي قصد تلبية الطلب المتزايد للغاز. علما وأن القسط المزمع إنجازه من المخطط المديري للغاز الطبيعي خلال سنة 2013 يتضمن مشاريع جاهزة للتنفيذ كأنبوب نقل الغاز تونس- بنزرت وقلعة الأندلس وأنبوب نقل الغاز تونس- باجة وأنبوب نقل الغاز قابس- المضيلة وأنبوب نقل الغاز بن سحلون -عين تركية.

III 1 80 وعلى صعيد التقديرات الكمية ينتظر أن يسجل قطاع المحروقات خلال سنة 2013 استقرار بنسبة 2.8% مقارنة مع تقديرات سنة 2012. أما بالنسبة لقطاع الكهرباء فمن المنتظر أن يسجل نموا بـ 5 % سنة 2013 مقابل 3% منتظرة سنة 2012، ويعزى هذا التطور في نسق النمو أساسا إلى تطور الطلب على الضغط المرتفع والمتوسط على التوالي.

III 1 81 وبالتوازي سيبلغ حجم الاستثمارات حوالي 2530 م د سنة 2013 مقابل 2983 م د منتظرة هذه السنة، سيرصد منها 1500 م د لقطاع المحروقات تبعا لإنجاز برامج تطوير الحقول (1100 م د) ولعمليات البحث والتنقيب (400 م د) ، كما سيرصد منها 1030 م د لفائدة قطاع الكهرباء والغاز حيث سيستأثر قطاع إنتاج ونقل الكهرباء على التوالي بـ 563 م د و212 م د.

III 1 iv 2 المناجم

III 1 82 تميزت السنة الحالية بتواصل ارتفاع أسعار الفسفاط حيث ينتظر أن يسجل معدل سعر الطن الواحد 125 دولار مقابل 126 دولار سنة 2011، إلا أنه من المتوقع أن يبلغ سعر الفسفاط في حدود 115 دولار الطن سنة 2013.

III 1 83 كما ينتظر أن يشهد إنتاج الفسفاط ببلادنا نموا نسبيا جراء تحسن الأوضاع بالحوض المنجمي مقارنة بسنة 2011 والتي شهدت اضطرابات أدت إلى إخلال كبير بالسير العادي للعمل بمختلف وحدات شركة فسفاط قفصة الفنية والإدارية وتدني نسق الإنتاج إلى مستويات قياسية. كما ينتظر أن يتواصل هذا النمو خلال سنة 2013 فمن المتوقع أن يصل مستوى الإنتاج إلى حدود 6 مليون طن مقابل 4.6 مليون طن

منتظرة لسنة 2012.

III-1-84 وبالتوازي تشهد السنة الحالية بطئ قياسي على مستوى الاستثمار يتجلى من خلال تأخير إنجاز المشاريع الكبرى على غرار المعدات الثقيلة للمقاطع وتوظيب المعدات وحماية المحيط بصيانة الأحواض الطينية نتيجة تواتر الإعتصامات والإضرابات بمراكز الإنتاج. في حين من المتوقع أن تتميز السنة المقبلة بمجهود استثماري هام في حدود 258 م د لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى، حيث ستشهد سنة 2013 مواصلة إعادة تأهيل وصيانة المغاسل وإنجاز وحدات التعويم لتطوير الإنتاج والإعداد لمشروع أم الخشب لاستخراج وإنتاج الفسفاط.

III-1-85 أما فيما يتعلق بالمواد غير الفسفاطية، يمرّ القطاع بتراجع نسبي على مستوى الإنتاج والاستثمار تبعا للظرف الذي تشهده البلاد من جهة وتقلص المدخرات الوطنية لجلّ المواد المعدنية المستخرجة من جهة أخرى، ويتوقع أن تتواصل هذه الوضعية خلال السنة الحالية وذلك إلى حين أن تتبين المعالم والتوجهات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تشهد سنة 2012 تراجعا في إنتاج الحديد نظرا لتنامي عمليات تهريب الحديد من الجزائر نحو تونس بالإضافة إلى تراجع إنتاج الأملاح، في حين ينتظر أن يسجل قطاع الجبس تطورا على مستوى الإنتاج نظرا لدخول مشاريع جديدة طور الإنتاج. وفي المقابل يتوقع أن تشهد سنة 2013 انتعاشة باعتبار التطور المنتظر على مستوى إنتاج الأملاح والجبس نتيجة، على التوالي، لتنامي الطلب من قبل الدول الأوروبية إضافة إلى دخول المشاريع الجديدة حيز الإنتاج. وفي المقابل، ينتظر تسجيل تراجع على مستوى إنتاج الحديد نظرا للصعوبات التي تشهدها شركة جبل الجريصة على مستوى آلة الاستخراج ونقاوة المنتوج الذي يعزى إلى نوعية المدخرات والبنية التحتية. كما ينتظر ارتفاع حجم الاستثمارات وعدد رخص البحث عن المواد غير الفسفاطية.

III-1-86 وعلى الصعيد الكمي ينتظر أن يبلغ إنتاج الفسفاط 6 مليون طن خلال سنة 2013 مقابل 4.6 مليون طن منتظرة لسنة 2012. وتبعا لذلك سينمو القطاع بـ 9.7% مقابل نمو بـ61.8% منتظر لسنة 2012. ومن المنتظر أن تتحسن الأوضاع والمناخ الاجتماعي خلال سنة 2013 حيث يتوقع أن يسجل إنتاج الفسفاط 4 مليون طن مقابل 3 مليون طن محتمل لسنة 2012. كما ينتظر أن تبلغ الاستثمارات الجملية لسنة 2013 في قطاع المناجم 300 م د (منها 285 م د لقطاع الفسفاط) مقابل 25 م د

محتملة لسنة 2012 (منها 23.8 م د لقطاع الفسفاط)،

III 1 87 أما في خصوص المواد الإنشائية (الرمال والحجارة الكلسية والطين وكربونات الكلسيوم إلخ...)، فإنه من المتوقع أن تشهد سنة 2013 إقبالا على الاستثمار في هذا القطاع وتركيز بعض المشاريع الصناعية بالولايات الداخلية والتي شملتها الدراسات المعمقة التي أنجزها الديوان الوطني للمناجم ويقوم بترويج الأماكن الواعدة بها والتي تفوق في مجملها الـ (200 مكمن).

III 1 ٧ الخدمات

III 1 ٧ 1 النقل والخدمات اللوجستية

III 1 88 تميزت سنة 2012 بانتعاشة قطاع النقل، باسترجاع أنشطته لسالف نشاطها وقد تبين ذلك من المؤشرات المسجلة حيث سجل القطاع خلال الست أشهر الأولى من سنة 2012 زيادة في نشاط النقل الضاحوي للمسافرين بـ9.3% وفي نقل الفسفاط بـ6.6% وزيادة في حركة المسافرين بالمطارات بـ35.5% خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2012. وشهد القطاع خلال سنة 2012 استثمارات هامة في المعدات حيث تم تسلم باخرة الشركة التونسية للملاحة "تانيت " وطائرة شركة الخطوط التونسية من نوع آرباس A320 واقتناء طائرتين مستعملتين من نوع A219 لفائدة شركة الطيران الخاصة المحدثة Sifax Airlines هذا بالإضافة إلى برنامج الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية في استلام 50 عربة لنقل الفسفاط و20 قطارات لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة. إلا أن انعكاس الثورة لازال يأثر على نسق الإستثمارات وبالخصوص المشاريع الكبرى المزمع إنجازها من طرف الخواص في مجال البنية الأساسية للموانئ على غرار ميناء بالمياه العميقة بالنفيضة.

III 1 89 كما تميزت الإنجازات خلال سنة 2012 بدخول حيز الإستغلال مشروع كهربة الخط الحديدي تونس–برج سدرية والانطلاق الفعلي في أشغال خط الشبكة الحديدية السريعة تونس–الزهور وتعصير وتأهيل خط تونس – القصرين وإنجاز الدراسات المتعلقة بربط القيروان بسوسة والقيروان بحاجب العيون وانطلاق أشغال تجديد خط الضاحية الشمالية تونس حلق الوادي–المرسى. وفي المجال البحري تتمثل أهم المشاريع التي هي في طور الإنجاز في أشغال إعادة تهيئة رصيف المواد السائلة

بميناء رادس وأشغال تدعيم الرصيف عدد 7 الضفة الجنوبية بميناء سوسة وأشغال إصلاح الأرصفة عدد 5 و6 و7 بميناء قابس واستغلال الرصيف متعدد السوائب بميناء رادس في إطار لزمة.

III-1-90 وخلال سنة 2013 سيتواصل العمل على تنفيذ خطة النهوض بالنقل العمومي الجماعي الرامية إلى بلوغ حصة للنقل الجماعي بـ40% من جملة التنقلات في مرحلة أولى و50% في مرحلة ثانية علما مقارنة مع 35% الحصة الحالية وإلى معالجة إشكالية الاكتظاظ والاقتصاد في الطاقة والمحافظة على البيئة. وفي هذا الإطار سيتم العمل على مزيد تدعيم النقل الجماعي وإيلائه الأولوية المطلقة باعتماد خاصة النقل الحديدي كخيار استراتيجي لتقليص استعمال وسائل استعمال النقل الفردي. كما سيتواصل تحسين خدمات النقل بواسطة الحافلات بتطوير وتجديد الأسطول وتعصير التصرف في شبكات النقل من خلال استعمال أنظمة المساعدة على الاستغلال وإدماج الشبكات والتعريفات وتحسين الإعلام والاتصال هذا إلى جانب مزيد تشريك الخواص في الاستغلال حيث سيتم الإعلان عن طلبات عروض لإسناد بعض خطوط النقل الحضري الجماعي بواسطة الحافلات وذلك لبلوغ الهدف المتمثل في نسبة مساهمة الخواص بـ10% من نشاط شركة نقل تونس.

III-1-91 كما سيتواصل إعطاء الأولوية لمشاريع النقل الحديدي بالمناطق الداخلية المتعلقة بتأهيل الخط الحديدي الرابط بين تونس والقصرين ومشروع الربط بين القيروان والنفيضة والدراسات المتعلقة بربط القصرين بسوسة إلى جانب وكهربة الخط بين المكنين والمهدية ومشاريع التشوير والاتصالات على خطوط تونس غار الدماء وبنزرت والقصرين والحوض المنجمي وفروعه. كما سيتم تدعيم المعدات باقتناء 8 قطارات للنقل بالضاحية الجنوبية بتونس العاصمة والشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة بإحداث خطوط ذات سرعية عالية LGV تربط بين القطر التونسي والقطر الجزائري وبين القطر التونسي والقطر الليبي. كما سيتواصل إنجاز مشاريع الشبكة الحديدية السريعة وخط تونس–حلق الوادي المرسى وسيتم الشروع في إجراءات تهيئة الجذع المركزي بتونس العاصمة وتأهيل عربات المترو.

III-1-92 وفي مجال تدعيم البنية الأساسية للموانئ، سيتم الشروع بميناء رادس في إجراءات أشغال تمديد الرصيف عدد 7 وإنجاز رصيفين جديدين 8 و9 متخصصة في حركة الحاويات وتهيئة المنطقة اللوجستية وذلك في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع

الخاص. كما سيتم إنجاز أشغال أرصفة الضفة الشمالية والرصيف عدد 7 بميناء سوسة وخزان الحبوب بميناء رادس وتهيئة الأرصفة البترولية ببنزرت ورادس. وعلى مستوى الدراسات سيتواصل إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير المنطقة اللوجستية بجرجيس والمنطقة اللوجستية بجبل الوسط مع البحث عن مستثمرين خواص في المجال إلى جانب مواصلة الدراسات حول تطوير حركة الحاويات بمينائي بنزرت وصفاقس وإعطاء الأولوية لإنجازها من قبل الخواص ودراسة إحداث مخطط مديري لتطوير ميناء الصخيرة لجعله قطبا مينائيا من الجيل الجديد متخصص في حركة السوائب السائلة كالمحروقات والمواد الكيميائية.

III 1 93 وفي مجال تدعيم النقل الجوي، سيتم الشروع في المفاوضات حول تحرير خدمات النقل الجوي في إطار اتفاق شامل مع الإتحاد الأوروبي وتجديد الشهادة الدولية للسلامة الجوية وشهادات الجودة للعمليات الأرضية والجوية للخطوط التونسية وتمديدها لمجالات العمليات التجارية والصيانة والبيئة. على مستوى الاستثمار سيتم تدعيم أسطول شركة الخطوط التونسية باقتناء طائرتين من نوع A320 إلى جانب توسعة التغطية الرادارية نحو المنطقة الجنوبية بـ37 م د وإعادة تأهيل البنية التحتية لمطار تونس قرطاج بكلفة 39 م د وترميم وإعادة البنية التحتية لمطار برج العامري.

III 1 94 وينتظر تحقيق نسبة نمو بـ3.5% سنة 2013 مقابل 5.0% سنة 2012 باعتبار وضعية الاقتصاد الأوروبي وتزامن الانتخابات التشريعية لسنة 2013. كما سيتم تحقيق حجم استثمار بـ 1600 م د (دون اعتبار البنية الأساسية للطرقات) مقابل 1730 م د منتظرة خلال سنة 2012.

III 1 v 2 السياحة والترفيه

III 1 95 شهد القطاع السياحي انتعاشة خلال سنة 2012 بالنظر لما شهده المناخ السياسي والأمني من تحسن ملحوظ وقد سجلت مؤشرات القطاع إلى غاية 31 أوت 2012 زيادة في عدد الليالي السياحية بـ62.3 % مقارنة مع تراجع بـ49.0% خلال نفس الفترة من سنة 2011 وزيادة في العائدات السياحية بـ41.4% مقارنة بتراجع بـ35.0% خلال نفس الفترة من سنة 2011. كما خص القطاع السياحي بالعديد من الإجراءات الرامية إلى دفعه بمواصلة العمل بالإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات السياحية التي تضرر

نشاطها وإقرار خارطة طريق للفترة 2012-2013.

III-1-96 كما تميزت سنة 2012 بظهور عدة بوادر في مجال الاستثمار السياحي بإقبال الأجانب وإبداء رغبتهم في إنجاز مشاريع كبرى سياحية بعدة مناطق بالبلاد التونسية إلى جانب إقبال العديد من المستثمرين للاستثمار في مجال السياحة البيئية والإستشفائية وإقامة منتزهات للعائلة بالمناطق الداخلية وتشمل بالخصوص ولايات القصرين وسليانة وجندوبة وباجة. غير أن العديد من الإشكاليات تبقى مطروحة وتعيق الاستثمار من غياب التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية وإشكاليات عقارية من إنجاز مشاريع على الملك العمومي الغابي وعلى أراضي فلاحية وبمناطق غير مشمولة بأمثلة التهيئة العمرانية إلى جانب إشكاليات تمويل هذه المشاريع وافتقار المناطق لموافق البنية الأساسية.

III-1-97 وارتكز العمل خلال سنة 2012 على:

1) مواصلة دعم الإشهار والترويج حيث رصدت اعتمادات بميزانية الدولة بـ 55 مليون دينار لكل من منتي 2012 و2013 مقارنة مع اعتمادات بـ32 مليون دينار لسنة 2010 هذا إضافة إلى تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية للقطاع السياحي المقدرة بـ 10 مليون دينار سنويا. وتميزت الإنجازات خلال السداسية الأولى من سنة 2012 بالمشاركة في 109 صالون ومعارض بالخارج واستضافة 750 صحفي و1200 ممثلي وكالات أسفار و120 متعهدي رحلات إلى جانب إبرام شراكة مع 94 من كبريات وكالات الأسفار إضافة إبرام 4 اتفاقيات لدعم النقل الجوي مع شركة الخطوط التونسية وشركة الخطوط الجديدة وشركة Transavia وشركة "Tunisair Express ". كما تم إبرام العديد من اتفاقيات تعاون دولي مع المنظمة العالمية للسياحة ومع روسيا والمنظمة العربية للسياحة وإيطاليا وتركيا إضافة إلى إبرام اتفاقية مع المؤسسة الفرنسية للخبرة الدولية "FEI" التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية للاستفادة من خبرات مؤسسة "ATOUT France". كما تم في دعم النقل الجوي إبرام أربع اتفاقيات مع كل من شركة الخطوط التونسية وشركة "Nouvel air" وشركة "Transavia " وشركة Tunisair Express".

2) كما تم إقرار مواصلة العمل بالانتفاع بالإجراءات الظرفية الرامية إلى تخفيف العبء المالي للمؤسسات والمحافظة على مواطن الشغل بالقطاع السياحي من مؤسسات فندقية ووكالات أسفار وذلك بتكفل الدولة بنسبة 50 % ويمكن أن تصل إلى 100% من مساهمة الأعراف

في النظام ني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل أو الإحالة على البطالة الفنية وبالفارق بين نسبة الفائض عن القروض ومعدل نسبة السوق النقدية وذلك في حدود نقطتين بالنسبة للقروض المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة الأطراف المعنية.بالنسبة للمؤسسة التي شهدت تراجع في رقم معاملاتها بـ30% مقارنة مع سنة 2010.

III 1 98 كما تواصل العمل على مزيد تنويع المنتوجات وتثمينها من خلال تواصل أشغال مشروعي الموانئ الترفيهية بقمرت وبنزرت والمنتجع السياحي الديار القطرية بتوزر المتوقع الشروع في إنجازه خلال سنة 2012 ومشروع السياحي والإستشفائي بالمياه المعدنية الساخنة بني مطير وتواصل إنجاز مشروع المحطة الإستشفائية عين أقطر بقربص والمحطة الإستشفائية بحمام الإنف والحمامات الإستشفائية بمناطق سيدي بولعابة بالقصرين وبالمطوية بقابس وحمام البزاز بالكاف.

III 1 99 وعلى مستوى النهوض بالسياحة الإستشفائية بالمياه المعدنية، ارتكزت الإنجازات على متابعة إنجاز الدراسات والمشاريع بالإضافة إلى التعريف بالفرص المتاحة بالقطاع والترويج. وبالنسبة للدراسات فهي شملت استكمال الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري للأراضي المخصصة لإنجاز مشاريع المياه المعنية والتي تهدف إلى ضبط وتحديد المخزون العقاري حول المنابع ومناطق حماية هذه المنابع ومناطق تنميتها وإنجاز الدراسة المتعلقة بتأهيل حمام العريان من ولاية بن عروس. كما تم إنجاز أشغال بناء منشآت قطف وتجميع المياه الحارة بحمام الصالحين ببني مطير من ولاية جندوبة وبمنبع حمام سيالة من ولاية باجة.

III 1 100 على مستوى جودة المنتوج والخدمات، يتواصل تهيئة معهد الدراسات العليا السياحية بسيدي الظريف وتجهيز مراكز التكوين السياحي إلى جانب مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية حيث تتم إلى غاية أوت 2012 المصادقة على 109 مخطط تأهيل لمؤسسات فندقية بطاقة إيواء تناهز 53 ألف سرير وباستثمارات بـ423.4 مليون دينار وإقرار إسناد منح بـ 14 مليون دينار.

III 1 101 وفي مجال تجهيز المناطق السياحية بالبنية الأساسية، تميزت الإنجازات سنة 2012 بإنجاز دراسات التهيئة للمنطقة السياحية فج الأطلال بعين دراهم وتحيين الدراسة المتعلقة بالمنطقة السياحية بالغضابنة والدراسة بتهيئة المنطقة السياحية بسبيطلة

بالطرقات. وعلى مستوى أشغال البنية الأساسية، تتميز الإنجازات بتجهيز المناطق السياحية طبرقة بالطرقات والمهدية بالطرقات والتنوير العمومي وتهيئة الوادي الكبير بالمنطقة السياحية ببنزرت وتصريف مياه الأمطار واستبدال مجرى واد بياض بتطاوين إلى جانب ربط نزل والمركب الإستشفائي عين أقطر بشبكة التطهير.

III-1-102 كما تميزت سنة 2012 بتكثيف مجالات التعاون الدولي على غرار التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) الرامية إلى إنجاز مشروع لترويج السياحة الصحراوية بولايات الجنوب والتعاون مع البنك الدولي في إطار هبة وذلك بهدف تهيئة وتجهيز ثلاث حدائق وطنية بالوسط وبالجنوب الغربي التونسي (بوهدمة بولايتي قفصة وسيجيب وزيد والجبيل بولاية قبلي ودغومس بولاية توزر)، إلى جانب تمويل مشاريع للسكان المحليين في محالات الفلاحة الحيوانية والسياحية والصناعات التقليدية وذلك بتشريك الهياكل العمومية الجهوية والسكان المحليين والنسيج الجمعياتي والمنظمات غير الحكومية وممثلي المهن.

III-1-103 وعلى إثر أحداث 14 جانفي 2011، قامت وزارة السياحة بمراجعة مكتب الدراسات الذي أنجز الدراسة الإستراتيجية حول وضع إستراتيجية مندمجة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستديمة للقطاع السياحي في أفق 2016 لتقديم برنامج عملي على المدى القصير والمتوسط مع مراجعة الأولويات. وتبعا لذلك تم وضع خارطة طريق لفترة 2012-2013 ترتكز على ثلاث محاور تم تحديدها حسب الأولويات بداية من "إجراءات ذات مكاسب سريعة" وإجراءات ظرفية لسنة 2012 وإجراءات هيكلية متمثلة بالخصوص في:

- إجراءات ذات مكاسب سريعة تنجز خلال سنة 2012 تحمل أبعاد رمزية وبارزة لخلق ديناميكية جديدة وحشد المتداخلين وذلك بوضع بوابة الأنترنت للسياحة التونسية بعدة لغات ستة على الأقل وضمان تموقعها الجيد على الشبكة ومحركات البحث إلى جانب تنفيذ برنامج ترويجي خاص بأربعة مواقع ثقافية وطبيعية وتأهيلها والمصادقة على النصوص القانونية المتعلقة بمؤسسات الإيواء الناشطة في مجال السياحة البديلة. كما تتضمن إجراءات ترمي إلى تحسين المحيط السياحي ومن جماليته بتنظيم حملات نظافة بالمواقع السياحية وإعادة تهذيب حيث تم رصد 100 نقطة سوداء إلى جانب العمل على تحسين علامات الإرشاد السياحي بإحداث لجنة لتحديد أفضل التجارب وتركيز علامات الإرشاد

بكل مسالك السياحية بالمدن العتيقة والترويج لها إضافة إلى الانخراط في العلامة البيئية الراية الزرقاء للشطوط بانتقاء عدد من الشواطئ النموذجية والحث على انخراط أصحاب النزل بها.

وفي مجال النهوض بالخدمات والمنتوجات السياحية، ستتم مراجعة معايير تصنيف المطاعم السياحية نحو التشجيع على الابتكار والتجديد وتركيز فضاءات استقبال جديدة بالمعابر الحدودية وإعادة تهيئة المعابر الموجودة. كما سيتم في مجال الترويج وضع برنامج اتصالي خاص بالتونسيين المقيمين بالخارج وإحداث خلية لليقضة على الواب.

- إجراءات ظرفية لفترة 2012-2013 لمعالجة الوضع الحالي للسياحة التونسية تهدف إلى استعادة صورة تونس في الأسواق السياحية ومساندة الفاعلين على المستوى الداخلي والخارجي بالاستخدام الأمثل لميزانية الترويج بالأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل سوق واستخدام أفضل قنوات الاتصال وتكثيف التنسيق مع شركات النقل الجوي إلى جانب تعزيز التواجد التونسي بالخارج وتطوير الشراكات مع منظمي الرحلات وشركات الطيران ووكالات الأسفار.
- إجراءات هيكلية لفترة 2012-2013 ترتكز بالخصوص على وضع ميثاق الجودة وتنويع أمناط الإيواء السياحي وملائمة منظومة التكوين السياحي مع المتطلبات الجديدة للقطاع والارتقاء بجودتها إلى جانب إضفاء النجاعة المطلوبة على المنظومة الترويجية باعتماد منهج التسويق حسب البلد والمنتوج والمنطقة وتنويع مصادر التمويل وتعصير وإعداد دراسة حول إعادة هيكلة المؤسسات المشرفة على القطاع والهيكلة المالية للقطاع.

III 1 104 وتوازيا مع تنفيذ خارطة الطريق، سيتواصل العمل خلال سنة 2013 على تدعيم تنويع المنتوجات السياحية والجودة والتكوين، وتجهيز المناطق السياحية بالبنية الأساسية بتحيين الدراسة المتعلقة بتجهيز المنطقة السياحية البقالطة بشبكة التطهير وتزويد المنطقة بالماء الصالح للشراب وإنجاز أشغال التنوير العمومي والتزويد بالغاز للمنطقة السياحية جنان الوسط بالمنستير وأشغال التنوير العمومي والأرصفة بالمنطقة السياحية بقمرت.

III 1 105 وفي مجال النهوض بالسياحة الإستشفائية بالمياه المعدنية،ستشهد سنة 2013 انجاز دراسة إستراتيجية لتأهيل قطاع المعالجة بمياه البحر ودراسة تأهيل حمامات إشكل

المغلقة من ولاية بنزرت ومواصلة دعم الإستثمار من خلال الحرص على توفير الأرضية الملائمة لدفع واستحثاث نسق تقدم المشاريع والإحاطة بالمستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم إلى جانب تعزيز التواجد في مختلف التظاهرات العالمية والمحلية ذات الصلة لإبراز الميزات التفاضلية للمنتوج الإستشفائي واستقطاب أكبر عدد ممكن من الحرفاء والمستثمرين.

III-1-106 على المستوى الكمي تعتمد الأهداف، على تحقيق نسبة نمو بـ 4.5% سنة 2013 مقارنة مع 8.0% سنة 2012 ويفسر التقلص في نسبة النمو بضبابية الوضع بالبلاد سنة 2013 التي ستشهد مجددا الانتخابات وما ستسفره على المشهد السياسي وإنجاز حجم استثمار بـ400 م د خلال سنة 2013 مقابل 380 م د لسنة 2012.

III-1-3 تكنولوجيا المعلومات والاتصال

III-1-107 ساهم التطور العميق الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال السنوات الماضية في تغيير البنية الاجتماعية والسياسية للعديد من البلدان، مما فتح آفاق جديدة لممارسة حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك حق المعرفة والاتصال.

III-1-108 ومع تنامي استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات، أصبح لهذه التكنولوجيا دورا محوريا في تحديد القدرة على المنافسة الاقتصادية من خلال دفع التجديد والابتكار مما يؤثر بشكل ملموس على جلب الاستثمارات الأجنبية وبعث المشاريع وبالتالي على إحداث مواطن شغل.

III-1-109 كما أن التطبيقات التكنولوجية المتطورة وفرت فرصا لتقليص الفجوة الاقتصادية والتنموية من خلال تفعيل الاستراتيجيات والآليات التشريعية والتنظيمية من أجل بناء اقتصاد رقمي يعتمد على المعرفة وتوظيف البحث لتحقيق أهداف التنمية.

III-1-110 ففي مجال تطوير الإطار التشريعي والترتيبي وسعيا إلى مزيد ملائمته للتطورات التكنولوجية المتسارعة، تم خلال سنة 2012 إصدار العديد من النصوص القانونية من أبرزها :

- الأمر عدد 1998 لسنة 2012 المؤرخ في 11 سبتمبر 2012 والمتعلق بمراجعة الهيكل التنظيمي وتحيين الإطار الترتيبي لوزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير مشمولاتها بما يتلائم ودورها في وضع إستراتيجيات القطاع ومتابعة تنفيذها.

- الأمر عدد 2000 لسنة 2012 مؤرخ في 18 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط شروط توفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الأنترنات لمزيد التشجيع على تنويع العروض التجارية المتعلقة بها بما يتلاءم وانتظارات المستعملين.
- الأمر عدد 2361 لسنة 2012 المؤرخ في 5 أكتوبر 2012 والمتعلق بضبط خدمات الاتصالات الخاضعة لكراس شروط قصد مزيد تحرير قطاع الاتصالات بما يتناسب مع قواعد المنافسة.
- قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 2 جويلية 2012 المتعلق بضبط معلوم إسناد الترددات الراديوية وذلك قصد تحيين معاليم إسناد الترددات الراديوية ومواكبة الحاجيات المتزايدة.
- قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 24 جويلية 2012 والمتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة بخصوص خدمات الاتصالات الهاتفية وخدمات الأنترنات وخدمات الشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات.

III-1-111 هذا بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض فصول مجلة الاتصالات الذي تمت مناقشته من قبل اللجان المختصة بالمجلس الوطني التأسيسي، وذلك في انتظار المصادقة عليه في إطار جلسة عامة.

III-1-112 أما فيما يتعلق بمجال الاتصالات، فقد تميزت سنة 2012 بإسناد رخصة ثالثة لإقامة واستغلال شبكات الاتصالات القارة والجوالة من الجيل الثالث مما ساهم في تدعيم التغطية بخدمات الهاتف الجوال من الجيل الثالث. كما تواصلت توسعة مجال التغطية لتشمل كافة مراكز الولايات.

III-1-113 وفي مجال الأنترنات، تمت توسعة تغطية خدمات الأنترنات ذات السعة العالية بتركيز 17 موقعا جديدا بكل من ولايات مدنين وسيدي بوزيد والقصرين وجندوبة والكاف وسليانة وقفصة والقيروان وبنزرت ليبلغ العدد الجملي للمناطق الداخلية المرتبطة بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية 35 موقعا. هذا بالإضافة إلى الترفيع في سعة الربط الدولية بشبكة الأنترنات بـ 10 جيغابيت لتبلغ 70 جيغابيت في الثانية مع موفى سنة 2012 ومضاعفة سعة الربط لكافة مشتركي الـ ADSL.

III-1-114 وفي إطار ترشيد استغلال شبكات الألياف البصرية، تمّ تمكين بعض الهياكل العمومية التي تمتلك شبكات الألياف البصرية خاصة بها على غرار شركة الكهرباء

والغاز وشركة السكك الحديدية التونسية وشركة تونس للطرقات السيارة من تسويغ ما لديها من فائض السعة لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات.

III-1-115 أما في ما يتعلق بمشروع التلفزة الرقمية الأرضية فقد تم اقتناء وحدات بث رقمية أرضية لبعض المناطق الداخلية بهدف توسيع شبكة البث الرقمي الأرضي لتصل التغطية إلى 95% من السكان مع موفى سنة 2012.

III-1-116 وبخصوص تعصير الإدارة تمّ الشروع في تركيز منظومة التصرف في الوثائق الالكترونية « GED ». كما انطلقت أشغال تأهيل منظومة مدنية 2 ومنظومات المخطط المديري المشترك للإعلامية بالإدارة وإعادة تطوير منظومة إنصاف. كما تمّ الشروع في إعداد منظومة لمتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية للدولة.

III-1-117 وفي إطار تدعيم حماية الفضاء السيبرني الوطني، تمّ تحسين منظومة "ساهر"، لمزيد تأمين المنظومات المعلوماتية من الهجمات ومحاولات الاختراق للفضاء السيبرني.

III-1-118 أما على مستوى تعزيز الشبكة البريدية، تمّ استكمال بناء مركّبي بريد بكل من بنزرت وسليانة وتهيئة قرابة 60 مكتب بريد وتأهيلها خاصة منها المتضرّرة خلال إحداث الثورة التي شهدتها البلاد خلال سنة 2011.

III-1-119 وبخصوص تطوير النشاط البريدي، تمّ الشروع في تسويق خدمة جديدة للدفع عبر الهاتف الجوال "mobiflouss" لفائدة مشتركي شبكة تونيزيانا، تمكن حرفائها من تأمين عمليات الشحن الإلكتروني لخطوط الهاتف الجوال مسبقة الدفع وكذلك القيام بعديد الخدمات المالية الإلكترونية على غرار خلاص فواتير الماء والكهرباء والهاتف بواسطة الهاتف الجوال.

III-1-120 ومن ناحية أخرى، تمّ إصدار بطاقة "Bon Voyage" وهي بطاقة دولية VISA مسبقة الدفع يتم شحنها بالدينار التونسي وتمكن مستعمليها من سحب الأموال بالعملة خارج الوطن من الموزعات الآلية للأوراق المالية أو لدى الفروع البنكية وحجز الإقامة بالفندق خارج الوطن عبر الأنترنات وكذلك تسديد قيمة المشتريات عبر الآلات الطرفية لدى التجار المنخرطين في شبكة VISA.

III-1-121 وفي إطار تدعيم تموقع تونس كقطب إقليمي في مجال الإسناد الخارجي واستقطاب الإستثمار الأجنبي في المجالات الواعدة، تمّ الشروع في تنفيذ برنامج التكوين المشفوع بالحصول على شهادة المصادقة على الكفاءات في مجال تكنولوجيات الاتصال من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة أكثر من 120 منتفعا.

III 1 122 وفي إطار متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تم تنظيم المنتدى السادس لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع بتونس والذي تناول ثلاثة مواضيع أساسية :

- الاقتصاد الرقمي وخلق الثروات وفرص التشغيل،
- الثقافة الرقمية ومجتمع المعلومات والمعرفة،
- المكتسبات التي تحققت في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة ومسار تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات للفترة 2013 – 2015.

III 1 123 كما تم بمناسبة هذه التظاهرة الإعلان عن إطلاق منتدى شمال إفريقيا لحوكمة الأنترنات على غرار المنتديات التي تم إنشاؤها على المستوى العربي والإفريقي وآخرها المنتدى الوطني التونسي الذي تأسس يوم 4 سبتمبر 2012، كفضاء للحوار والتفاعل متعدد الأطراف في مجال الأنترنات في بلدان المنطقة للمساهمة في مزيد النهوض بالتنمية المستديمة والأمن والاستقرار وفي تطوير شبكة الأنترنات.

III 1 124 ومن المنتظر أن تشهد سنة 2013 مواصلة تنفيذ برنامج العمل المستقبلي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك بوضع خطة طموحة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب التكنولوجية والتجارية والتنظيمية لتطوير المجالات ذات العلاقة بالسعة العالية للأنترنات في إطار شراكة فعلية مع مختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال الحيوي لاستغلال كافة الفرص المتاحة وذلك عبر اتخاذ الإجراءات التالية :

- تدعيم البنية التحتية الاتصالية من خلال العمل على :

  - مواصلة تطوير شبكة الاتصالات القارة عبر تركيز محوّلات هاتفية من الجيل الجديد بما يسمح بتوفير السعة العالية جدّا،
  - توسعة التغطية للهاتف الجوال من الجيل الثالث لتشمل كافة مراكز المعتمديات والمناطق الآهلة مع تدعيم التغطية بالمدن وتقوية التغطية داخل المباني والمساكن،
  - وضع شبكات المحولات المرتبطة بالألياف البصرية حيّز الخدمة لنقل الحركة

المكثفة للانترنات "métro Ethernet" على مستوى كافة المدن بما يسمح بربط المؤسسات المتوسطة والصغرى والمناطق الصناعية والمركبات الجامعية بالسعة العالية جدّا،

- اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق ضروري على غرار شبكات الماء والكهرباء يتعين توفيره ضمن أمثلة التهيئة العمرانية، وذلك في إطار مراجعة مجلة التهيئة العمرانية.
- تركيز شبكة نموذجية من الجيل الرابع ببعض المناطق الداخلية ذات الأولوية في مجال التنمية بما يضمن توفير خدمة السعة العالية بتلك الجهات.
- الرفع من سعة الربط الدولية بشبكة الأنترنات بـ 20 جيغابيت لتبلغ 80 جيغابيت في الثانية،
- تأمين تغطية البث التلفزي بمناطق الظل من خلال مواصلة توسيع شبكة التلفزة الرقمية الأرضية لتبلغ نسبة التغطية 97%مع موفى سنة 2013.

- تطوير الخدمات والمحتويات الرقمية من خلال توفير فضاءات رقمية لدعم استعمال البرمجيات الحرة بتونس على غرار السوق الإفتراضية (e-marketplace) الخاصة بالمؤسسات التونسية الناشطة في مجال البرمجيات الحرة مع الحرص على توسيع نطاق استفادة الهياكل العمومية من التطبيقات الإلكترونية على غرار تطبيقة التصرف الإلكتروني في المراسلات GEC.
- مزيد تطوير أساليب العمل بالإدارة من خلال وضع برنامج لتكوين أعوان الدولة في مجال البرمجيات المكتبية الحرة «libre-office» وتطوير منصّة للحصول على شهادة التأهيل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنصة حرة للتكوين عن بعد (E-learning).
- تدعيم السلامة المعلوماتية من خلال :

- إحداث مركز لضمان سلامة الأنظمة المعلوماتية الوطنية من محاولات الاختراق التي تهدّد الفضاء السيبرني الوطني،
- استكمال القسط الثاني لمشروع المركز الاحتياطي للأنظمة المعلوماتية (Centre de back up).

- دعم النفاذ إلى الخدمات البريدية وتحسين جودتها:

- إحداث 5 مكاتب بريد بمواقع ذات كثافة سكانية وحركة تجارية متنامية وتهيئة وتأهيل قرابة 100 مكتب بريد،
- توسعة قاعدة البريد اللامادي للاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية،
- تعميم الإعلامية على كافة مكونات الشبكة البريدية وتدعيم شبكة النقديات بتركيز 40 موزع آلي للأوراق المالية و200 آلة طرفية للخلاص الإلكتروني TPE بمكاتب البريد.
- تطوير الخدمات عن بعد (Mail post, Mobil payment).

- وضع منصة لتوفير خدمات وموارد لفائدة مراكز العمل عن بعد ومحاضن المؤسسات تعتمد على تكنولوجيا الحوسبة السحابيّة وتوفير خدمات ECM و ERP من المجال الحر.
- مواصلة تنفيذ برنامج المصادقة على الكفاءات لتكوين إطارات وطنيّة مختصّة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال ومؤهّلة وفقا للمعايير العالميّة لتعزيز القدرة الوطنيّة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

	2010	2011	جوان 2012	تقديرات 2012	توقعات 2013
نسبة الكثافة الهاتفية الجملية (%)	117	126.9	128.9	133	137
نسبة كثافة الهاتف القار (%)	12.2	11.3	10.7	11	12
نسبة كثافة الهاتف الجوال (%)	104.8	115.6	118.2	122	125
عدد مستعملي الأنترنات (بالمليون)	3.9	4.2	4.2	4.4	5
عدد المشتركين بالسعة العالية (بالألف)	574	798.5	963.2	1000	1050
سعة الربط بالشبكة الدولية للأنترنات (GB/S)	50	60	62	70	80
عدد الحواسيب لكل 100 ساكن	13.1	14.9	15.8	17	20
عدد مواقع الواب (بالالف)	11.8	12.4	12.7	13.5	15

III 1 ـ 4 ـ 4 التجارة

III 1 ـ 125 سيتم العمل خلال سنة 2013 على مزيد تفعيل السياسات والبرامج المرصودة للقطاع

وضمان تحسين مردوديته وتأثيره على القطاعات الإنتاجية الأخرى

III 1 126 على مستوى التزويد سيتم العمل على ضمان تزويد البلاد بمختلف المنتجات من خلال توفير التمويلات اللازمة لتغطية كلفة الخزن والعمل على مراجعة عديد الأسعار والخدمات العامة المدعومة إضافة إلى السهر على التزويد العادي للسوق. وسيتم في هذا الإطار السهر على استعادة السير الهادي لمسالك التوزيع المنظمة والحرص على انتظامية السوق بمختلف المنتجات الأساسية خاصة الغذائية

III 1 127 في مجال المنافسة سيتم التركيز على مراجعة الإطار القانوني المنظم للمنافسة خاصة في اتجاه تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتطوير الأحكام المتعلقة بمجالات الاتفاقيات العمودية ونظام الإعفاء ودعم عمل شفافية عمل سلط المنافسة ومعالجة ظواهر المنافسة غير المشروعة في السوق وتحفيز مستوى المنافسة في الاقتصاد من خلال حذف المعوقات أمام النفاذ للأنشطة ومزيد التحرير

III 1 128 وعلى مستوى تجارة التوزيع سيتم اعتماد مزيد المرونة في التعاطي مع طلبات التراخيص في مساحات تجارية كبرى ومزيد التفتح على نظام الاستغلال تحت العلامة الأصلية في القطاعات التي توجد فيها طلبات استثمار ومزيد حذف الإجراءات غير الضرورية وتقليص كلفة المعاملات على المؤسسات

III 1 129 وفي مجال الجودة وحماية المستهلك سيتواصل دعم البنية التحتية للجودة وتطوير مقاييس السلامة الوطنية من خلال تعزيز دور الهياكل المعنية بالمساندة والمقاربة بمنح صلاحيات أكثر للمعهد الوطني للاستهلاك وتفعيل دور الوكالة الوطنية للمترولوجيا وتكثيف عمليات المراقبة خاصة على المستوى الجهوي وتنمية نظام الرقابة الذاتية والإنذار السريع صلب المؤسسات الوطنية المنتجة وكذلك تعميم هده النظم في مستوى التوزيع

III 1 130 وعلى مستوى برنامج تأهيل الخدمات سيتم العمل على إعادة تصويبه بما يمكن من تطوير القطاع وتوظيف الهبة الممنوحة في الغرض من طرف الاتحاد الأوروبي وسستتركز الجهود في هدا المجال على التقدم في بتنفيد مخطط تطوير التشريعات وملاءمتها مع مقتضيات الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية إضافة إلى تطوير منظومة المعلومات الخاصة بالقطاع في اتجاه تطوير منظومة المعلومات الخاصة بالقطاع في اتجاه إرساء نظم متطورة لمتابعة وتقييم مساهمة الخدمات في النمو والتصدير والاستثمار والتشغيل

III 1 131 وسيتم تركيز الجهود على النهوض بقطاع التجارة الالكترونية على ضوء البرنامج الذي تم وضعه في سنة 2012 خاصة من خلال التحسيس بأهمية بعث مشاريع التجارة الالكترونية بين المؤسسات من خلال الحث على خلق منصات الكترونية وأسواق الكترونية تونسية بمواصفات وإشعاع عالمي بالإضافة إلى وضع استراتيجية للنهوض بالاقتصاد اللامادي بالتشاور مع مختلف الهياكل ومكونات المجتمع المدني.

III 1 ٧ 5 الخدمات المالية

III 1 132 يضطلع قطاع الخدمات المالية بدور حيوي في توفير موارد التمويل وتقديم الخدمات المالية الملائمة لدفع الحركة الاقتصادية ودعم مجهود الاستثمار وبعث المؤسسات فضلا عن تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

III 1 133 وعلى هذا الأساس تكثفت الاصلاحات في اتجاه تعصير القطاع المالي وتنظير إطاره التنظيمي والتشريعي مع المعايير الدولية والرقي بجودة الخدمات المالية المسداة وتحسين أداء مختلف المؤسسات المالية لمواكبة متطلبات تطور النشاط الاقتصادي والتفتح المتزايد على الساحة الدولية.

III 1 134 ولقد ساهمت الاصلاحات المالية وتحسين أداء المؤسسات المالية في دعم القيمة المضافة للقطاع المالي بعنوان سنة 2012 حيث تطورت بنسبة 3.5% بالأسعار القارة و8.7% بالاسعار الجارية وهو نسق دون المستوى الاعتيادي للسنوات الماضية وذلك نتيجة تأثير ضغوط الظرف الاقتصادي الدولي الحالي.

III 1 135 وستتكثف الجهود خلال السنة القادمة من أجل تدعيم مكانة قطاع الخدمات المالية باعتبار التقدم المرتقب في نسق الاصلاحات بما يدعم المكانة الواعدة للقطاع ويسهم في التحول النوعي للنسيج الاقتصادي الوطني القائم على تعزيز حصة الأنشطة ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي الرفيع. كما سيرتكز العمل خلال السنة القادمة على تفعيل الرقي بالخدمات المالية وتدعيم القدرات التقنية والمالية للمؤسسات المالية الوطنية وذلك من خلال تجسيد الإصلاحات المؤسساتية المتعلقة بدعم الرقابة على مكونات القطاع المالي ومواصلة تطوير نظم الرقابة والتدقيق الداخلي بالمؤسسات المالية.

III 1 136 وسيتم تحسين أداء المؤسسات المصرفية من خلال تدعيم أسسها المالية وتكريس احترامها للمعايير الدولية للتصرف الحذر وذلك من خلال دعم مواردها الذاتية ومزيد تخفيض نسبة الديون المصنفة وتحسين مستوى التغطية بتكوين الاحتياطات المطلوبة.

III 1 137 وبالتوازي، ستتواصل الجهود الرامية الى تحسين مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد بالعلاقة مع تفعيل دور السوق البديلة واستقطاب مؤسسات جديدة للادراج بالبورصة فضلا عن دعم نشاط مؤسسات الايجار المالي ومؤسسات الاستثمار ذات رأس مال تنمية ومؤسسات الوساطة المالية بما يسهم في توفير خدمات مالية متكاملة ومتناسقة تستجيب لتنوع حاجيات الاعوان الاقتصاديين.

III 1 138 كما سيتواصل تطوير نشاط قطاع التأمين وتحسين نتائج المؤسسات العاملة بالقطاع بفضل التطوّر المرتقب لخدمات التأمين بما يعكس التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يوفّر آفاقا هامة لتوسيع التغطية التأمينية. وفي هذا السياق ستتكثف الجهود من أجل مزيد النهوض بأصناف التأمين الاختيارية ومن ذلك العناية بالتأمين الفلاحي وتأمين الصادرات والتأمين على الحياة وذلك وفقا للأولويات المرسومة لهذه المرحلة إلى جانب مزيد تعصير شبكات التسويق بغرض تقديم خدمات أفضل ومواكبة التطور النوعي لحاجيات الأعوان الاقتصاديين.

III 1 139 وعلى هذا الأساس تضمنت تقديرات منوال التنمية المرسوم لسنة 2013 مواصلة تحسين أداء قطاع الخدمات المالية لتتطور بنسبة 9.7% بالأسعار الجارية أي ما يعادل قيمة مضافة تساوي 2809.2 م د وبالتالي ستبلغ حصة القطاع ما يعادل 8.8% من مجموع القيمة المضافة لقطاع الخدمات.

III 1 ٧ 6 الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية

III 1 140 ستتواصل في سنة 2013 المجهودات الرامية للنهوض بقطاع الخدمات ولاسيما منها المتعلقة بالمجال الصحي والتربوي والاجتماعي بهدف ملائمتها مع متطلبات الجودة والنجاعة والآداء الاقتصادي نظرا لآفاق الاستثمار والتصدير الواعدة.

III 1 141 ففي المجال الصحي، ستشهد سنة 2013 مواصلة الجهود للحدّ من التفاوت بين المناطق والجهات ولتكثيف العرض في الاختصاصات التي تشكو نقصا في هذا

المجال.

III 1 142 كما ستتواصل الجهود لوضع منظومة وطنية لجودة الخدمات الصحية على أساس الشروع في تركيز الهيئة الوطنية للاعتماد وتطوير منظومة تحفيزية للتكوين المستمر بالتوازي مع إرساء آليات تقييم الممارسات المهنية وتطوير البروتوكولات العلاجية واعتماد التقييم الطبي الاقتصادي للخدمات الاستشفائية.

III 1 143 ومن جهة أخرى سيتم العمل على تعزيز المنظومة التصديرية للخدمات الصحية لتشمل مختلف الخدمات الصحية وخاصة منها تلك المتعلقة بالاستشفاء بالمياه وبالسياحة الصحية واستقطاب عدد اكبر من الحرفاء الأجانب في القطاعين العمومي والخاص. وقد وضع لهذا الغرض برنامج ترويجي في الأإستشفاء بالمياه يعتمد أحدث تكنولوجيات التسويق والإتصال ضمانا لانتشار أوسع للحملات الاشهارية. كما ستشهد سنة 2013 انطلاق الدراسة الإستراتيجية لتصدير الخدمات الصحية.

III 1 144 أما فيما يتعلق بالخدمات في المجال التربوي فسيرتكز العمل خلال سنة 2013 على مزيد الإحاطة البيداغوجية بمدرّسي المؤسسات الخاصّة في مجالات التفقد والإرشاد والرسكلة والتكوين الى جانب حثّ المؤسسات الخاصة على انتداب مدرّسين بصفة قارّة ودعم شراكتها مع المؤسسات العمومية للتربية في مجال استغلال التجهيزات والمعدّات.وبالتوازي سيتواصل تعميم الأقسام التحضيرية لفائدة كلّ الأطفال في سنّ خمس سنوات وذلك اعتبارا إلى أهمية التربية قبل المدرسيّة في المسار التعليمي للتلاميذ، حيث ينتظر أن تمكن الإحداثات بالقطاع العمومي إلى جانب مبادرات الجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص من الرفع من نسبة التغطية بالسنة التحضيرية بالمدارس الابتدائية العمومية والمؤسسات الخاصة والكتاتيب لتبلغ حوالي 85% في السنة الدراسية 2012-2013.

III 1 145 وعلى صعيد آخر وحتى يتسنى تطوير قطاع التعليم العالي الخاص وتحديثه ودعم الجودة صلبه بما يسمح للمؤسسات الخاصة بمجابهة المنافسة داخليا وخارجيا وتفادي تشتتها، سيتواصل خلال سنة 2013 تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الايواء الجامعي من خلال المصادقة على تمكين المستثمرين الخواص من منح استثمار لانجاز مبيتات جامعية خاصة، كما سيتواصل خلال نفس السنة تفعيل التشريع المتعلق بالتعليم العالي الخاص والقاضي بالترفيع في رأس مال المؤسسات الخاصة للتعليم العالي الى 2 م د سواء كان حاملو اسهم الشركة الباعثة من ذوي

الجنسية التونسية او كان من بينهم مساهمون اجانب وتحجير احداث فروع للمؤسسة المرخص لها.

III-1-146 أما في ميدان التكوين المهني سيتمّ العمل خلال سنة 2013 في وضع موارد الهندسة البيداغوجية المتوفّرة بالمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين على ذمّة الهياكل الخاصة. كما سيتم إيجاد حوافز للشبان للإقبال على التكوين في القطاع الخاص عن طريق إحداث آلية صك التكوين.ومن جهة أخرى سيتم الرّفع من طاقة استيعابه القطاع الخاص للتكوين المهني ;تأهيل مراكزه الحالية اعتبارا لكونه يمثّل إحدى مكوّنات المنظومة الوطنية للتكوين المهني ويساهم في تقليص ضغط طلب التكوين على الجهاز العمومي.

III-1-147 أما في المجال الاجتماعي وبهدف المحافظة على المسن في محيطه الطبيعي سيتواصل العمل خلال الفترة المقبلة على تفعيل برنامج الايداع العائلي للمسنين فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال رعاية المسنين. واعتبارا للمتغيرات التي تشهدها التركيبة العمرية للسكان التي اصبحت تسجل عدد متنام من كبار السن، سيتواصل العمل في سنة 2013 على تقريب الخدمات الرعائية والصحية من المسنين عبر مزيد تغطية المعتمديات ذات الكثافة السكانية بخدمات الفرق المتنقلة التي يفوق عددها حاليا 36 فريقا.

III-1-148 وحرصا على تقريب الخدمات من عميقي الاعاقة سيتم تشجيع الجمعيات الناشطة في المجال على احداث فرق متنقلة لرعاية المعوقين بالبيت وذلك بمعدل احداث 3 فرق سنويا تقدم خدمات صحية واجتماعية لعميقي الاعاقة بالبيت.

III-1-149 وفي خصوص الطفولة المبكرة ستتجه الجهود نحو الرفع من مؤشر التغطية برياض الأطفال ليبلغ 32% سنة 2012 بالتعاون مع الأطراف المتدخلة من هياكل وزارية وجمعيات. وسترتكز الخطة على حث الباعثين الشبان والجمعيات والبلديات على بعث هذا الصنف من المؤسسات لا سيما بالجهات الداخلية التي لازالت مؤشراتها دون المعدل الوطني بإصدار كراس شروط جديد لإحداث رياض أطفال مرفق بدليل الإجراءات الخاص بمؤسسات الطفولة قصد تجميع مختلف القوانين والإجراءات الخاصة بفتح ومتابعة وغلق مؤسسات الطفولة، إلى جانب تحسين نوعية الخدمات المسداة بتطوير مضمون التكوين وبرامج التأهيل لإدارة روضة أطفال وإثراء برنامج التكوين المستمر للإطارات العاملة في مؤسسات الطفولة المبكرة بتنظيم دورات

تكوينية في مجالات الرعاية النفسية للأطفال، والإشكالات الخصوصية للأطفال والأنشطة الفنية، وإدارة المشروع.

2.III الباب الثاني

البنية الأساسية

1 2 III تساهم البنية الأساسية بقدر كبير في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية وتعتبر من أهم العناصر المحددة لانتصاب المشاريع الكبرى وجلب المستثمرين علاوة على دورها الفعال في خلق التوازن الجهوي وهيكلة التراب الوطني وتوزيع السكان والأنشطة وتحسين ظروف العيش.

2 2 III واعتبارا لذلك ستتم سنة 2013 بمواصلة إنجاز وتدعيم شبكة الطرقات السيارة وشبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية وتدعيم وتوسيع السكك الحديدية وتوفير الفضاءات الصناعية بالمواصفات العالمية وتحسين إطار العيش بالأحياء الشعبية والأحياء الكبرى المتاخمة للمدن ومزيد العناية بالبيئة والمحافظة على المحيط إلى جانب توسيع شبكة الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي والمحافظة على المياه والتربة وتهيئة الغابات ومقاومة التصحر.

أ- 2 III الجسور والطرقات والمسالك الريفية والنقل

3 2 III شهدت سنة 2012 قد استرداد نسق انجاز مشاريع البنية الأساسية للطرقات بعد أن شهد القطاع تباطئا خلال سنة 2011. وحيث انطلقت الاستشارة ثانية للعموم حول مشروع إيصال الطريق السيارة إلى القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة وذلك في إطار إعداد الدراسات التمهيدية للطريق السيارة، كما شهدت سنة 2012 إعلان طلب العروض الخاصة ببناء الطريق السيارة قابس – مدنين – راس الجدير والطريق السيارة وادي الزرقاء – بوسالم. هذا بالإضافة إلى الشروع في إنجاز أشغال تقوية حوالي 37 كلم من الطريق السيارة تونس– مساكن في الاتجاهين من محطة الاستخلاص بهرقلة إلى غاية مدخل الكنايس.

III 2 4 كما عرفت سنة 2012 استكمال أشغال تدعيم 339.4 كم من الطرقات المرقمة وبمواصلة انجاز برنامج تهيئة الشبكة المرقمة على طول 877.9 كلم موزعة على كامل تراب الجمهورية.

III 2 5 كما شهدت سنة 2012 انطلاق أشغال الطريق الجهوية 128 بقربص والطريق الرابطة بين البلديات الشمالية والتي تصل الطريق الجهوية 33 و Z4 واستكمال أشغال تهيئة الطريق الوطنية 9 ببناء المحولات بالإضافة إلى مواصلة أشغال تعصير الطريق الوطنية 5 بولايات باجة والكاف وسليانة إلى جانب البدا في أشغال تدعيم 139 كلم بولايتي سيدي بوزيد والقصرين على مستوى الطريقين الوطنيتين 13 و 14، بالإضافة إلى إعداد ملفات طلب العروض للدراسات التنفيذية الخاصة بتهيئة حوالي 3400 كلم من المسالك الريفية.

III 2 6 ومن المتوقع أن تشهد سنة 2013 دعم الشبكة الأساسية للطرقات السيارة وربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمرانية عبر وصلات ربط تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات وفي اتجاهها، وفي هذا الإطار، سيتم إضافة إلى مواصلة أشغال بناء السيارة صفاقس– قابس، الشروع في إنجاز الطريق السيارة وادي الزرقاء– بوسالم (70 كلم) والطريق السيارة قابس– مدنين (84,320 كلم) والطريق السيارة مدنين – رأس الجدير (92 كلم طريق سيارة + 12,2 كلم مضاعفة الطريق الوطنية 1 إلى الحدود الليبية). إلى جانب إنجاز الدراسات الخاصة ببناء الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كلم) والطريق السيارة الرابطة بين النفيضة والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (350 كلم).

III 2 7 كما ستشهد سنة 2013 إنطلاق في أشغال تطوير الشبكة الجهوية للطرقات المرقمة وذلك بعد الانتهاء من الدراسات وتوفير التمويلات لتدعيم حوالي 201.3 كلم والتي تشمل الطريق الجهوية 28 بولاية زغوان الرابطة بين المحلية 635 والجهوية 133، الطريق المحلية 76 بولاية باجة الرابطة بين تبرسق وباجة، الطريق الجهوية 79 بالكاف الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 5 إلى الطريق الوطنية رقم 18، الطريق الجهوية 49 الرابطة بين باجة وبوخريص بولاية سليانة، هذا بالإضافة إلى الطريق الجهوية 85 والطريق الجهوية 91 بولاية القصرين والطريق الجهوية 124 بولاية قفصة.

III 2 8 ومن المنتظر أن تشهد سنة 2013 أيضا القيام بعمليات الصيانة الدورية وتدعيم حوالي 1021 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على مختلف ولايات الجمهورية مع العمل على تحسين البنية الأساسية للطرقات الحدودية (تحسين حوالي 139.3 كلم بولايات جندوبة والكاف والقصرين وتطاوين وتوزر) وذلك في اطار تدعيم الربط الطرقي بين البلدان الشقيقة لتطوير المبادلات الاقتصادية والتجارية ولتسهيل حركة المواطنين الوافدين على بلادنا للسياحة والاستشفاء.

III 2 9 وفي إطار تطوير طرقات تونس الكبرى ستتميز سنة 2013 بمواصلة إنجاز المشاريع الهادفة إلى توفير وتعصير وصلات ربط بين مختلف التجمعات العمرانية والمناطق الصناعية والأقطاب التجارية وذلك بمواصلة انجاز أشغال بناء وصلة الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 على مستوى برج السدرية .والطريق السيارة أ1.

III 2 10 هذا إلى جانب بناء طريق جديدة تكون امتدادا للطريق الرابطة بين البلديات الجنوبية وتصل الطريق الوطنية 1 و Z4 على طول 3 كم بالإضافة إلى تركيز معدات الحماية على الشبكات الطرقية بالطريق الجهوية 34 بفوشانة.

III 2 11 كما ستشهد سنة 2013 انطلاق بناء محولات (برنامج 2012): محول ايكس 2 – ط 10 ومحول X-RVE 539 الى جانب بناء محولات على مستوى الطريق الشعاعية 20 (RVE 532, X2, X3) ومحول على مستوى الطريق الجهوية 135 بالقصبة وربط ايكس – ط 10 قرب ديوان المواني الجوية = 3 كلم ب x22 مسالك مع محولين ايكس، ط 10. بالإضافة إلى تهيئة منطقة باب سعدون باتجاه الطريق الشعاعية X3والطريق الجهوية 135 والطريق الوطنية 5.

III 2 12 ويشمل برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2013 إنجاز أشغال تدعيم حوالي 19.8 كلم بكل من ولايات تونس ومنوبة وبن عروس إلى جانب تهيئة مفترق دائري على مستوى معهد القصاب : ط ج 39 أ وإنجاز مفترق دائري على مستوى التقاطع بين ط ج 39 وط م 563 بولاية بن عروس.

III 2 13 وبخصوص مشاريع تهيئة السلامة المرورية فستشهد سنة 2013 البدا بأشغال السلامة المرورية على مستوى ط 9 وط ج 21 وط م 452 بولاية تونس والطريق الوطنية 1 بولاية بن عروس والطريق الجهوية 82 على مستوى حي المطار بولاية سوسة وذلك عبر دراسة والشروع في بناء ممرات علوية >وإصلاح الإنارة وإنجاز منخفظات

السرعة وتركيز إشارات عاكسة بالمنعرجات هذا الى جانب تركيز معدات الحماية على الشبكات الطرقية بالطريق الجهوية 34 بفوشانة.

III 2 14 كما ستشهد سنة 2013 مواصلة إعداد الدراسات الفنية لتهيئة الطريق الشعاعية x30 الرابطة بين مختلف الطرقات السيارة على طول 80 كلم لتفادي العبور بوسط المدينة هذا بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسات الأولية لتطوير ساحة باب سعدون.

III 2 15 وبخصوص تعصير الطرقات المهيكلة لتحسين تنقل المواطنين ونقل البضائع بين المدن ستتميز سنة 2013 بتأهيل عدّة طرقات وطنية وبرمجة عدّة منعرجات ببعض المدن الكبرى هذا إلى جانب مضاعفة منعرجات أنجزت سابقا. ومن أهم المشاريع المبرمجة :

- مواصلة انجاز الالتفافة كلم 11 في اتجاه الطريق المحلية 924 على طول 13 كلم وذلك بمد طريق بـ 2x2 ممرات بولاية صفاقس ؛
- مواصلة بناء الطريق الوطنية 5 بين الطريق السيارة والكاف ؛
- استكمال بناء 10 منعرجات على مستوى مدن سيدي بوزيد (الطريق الجهوية 125 من الجانب الشمالي) ومساكن (الطريق الوطنية رقم 1) والقصرين (الطريق الجهوية 182 والطريق الوطنية 17 باعتبار بناء جسر) وحامة قابس (الطريق الوطنية 16 باعتبار بناء جسر) وقفصة (الطريقين الوطنيتين 3 و15 باعتبار بناء جسر) وقبلي (الطريق الوطنية 16 والطريق الجهوية 104) وباجة (الطريق الوطنية 6 والجهوية 52 والوطنية 11) وجندوبة (على مستوى الطريق الوطنية 6 و17 وبناء جسرين) ونابل (على مستوى الطريق الوطنية 1 قرمبالية) ومنعرج (على مستوى الطريق الجهوية 92 بالمنستير) ؛
- تهيئة الطريق الجهوية عدد 128 "طريق قربص" ؛
- إتمام دراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين ولايتي القيروان وسوسة وتحرير حوزة الطريق ؛
- إتمام دراسة مضاعفة الطريق الوطنية 4 الرابطة بين الفحص وسليانة ؛
- الشروع في الدراسات الفنية بالنسبة لمضاعفة الطريق الوطنية 5 بين الكاف والطريق السيارة ؛
- الشروع في الدراسات الفنية لإنجاز منعرج على مستوى مدينة تالة بالقصرين.

III 2 16 ويعتبر قطاع المسالك الريفية عنصرا اساسيا في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا بحيث يساهم الاستثمار في هذا المجال في الارتقاء بالنمو الاقتصادي الى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة اضافة الى ديمومة حركة تنقل المواطنين بين المناطق الداخلية ومراكز المعتمديات والولايات. كما تساهم العناية بالمسالط الريفية في تدعيم الحركية بالمناطق الريفية وبالتالي الارتقاء بمستوى عيش المواطنين.

III 2 17 وفيما يتعلق بالمسالك الريفية ونظرا للطلبات الملحة وللأولوية المطلقة المعلنة من طرف كل الولايات للمسالك الريفية والتي اعتبرتها من أولى الأولويات، فستشهد سنة 2013 مساندة الحركة الاقتصادية المحلية بتدعيم المسالك الريفية لضمان مزيد تفتح المناطق الداخلية والربط بين مواقع الإنتاج ومناطق الترويج والاستهلاك عبر تعبيد 683.2 كلم من المسالك الريفية وصيانة 1495.6 كلم، إلى جانب انطلاق دراسات الجدوى الخاصة بتهيئة 3400 كلم من المسالك الريفية. هذا بالإضافة إلى التفكير في وضع برنامج استثنائي لفائدة الجهات ذات الطابع الريفي.

III 2 18 وبالنسبة للنقل الحديدي من المنتظر أن تشهد سنة 2013 تدعيم البنية الأساسية في ميدان النقل الحديدي قصد دعم النقل الجماعي واعتماد النقل الحديدي كخيار استرتيجي لمعالجة سيولة الحركة والاكتظاظ بتركيز مشاريع الاتصال عبر الألياف البصرية بالسكة على خط تونس–غار الدماء، تونس–القصرين، القصرين–أم العرائس، الجديدة–بنزرت، بئر بورقبة – نابل، سوسة المهدية، الحوض المنجمي بقفصة. إلى جانب تعصير ومضاعفة السكة الحديدية على خط عدد 6 بين تونس والقصرين ومضاعفة الخط الرابط بين المكنين – المهدية وإنجاز جزء من الشبكة الحديدية السريعة (RFR): الخط D (تونس –القباعة منوبة) والخط E (تونس–الزهور) والشروع في القسط الثاني من المشروع بالإضافة إلى إحداث خط النفيضة – القيروان ودراسة إحداث خطوط ذات سرعة عالية LGV بين تونس والجزائر وبين تونس وليبيا تكون مؤهلة للنقل الدولي. هذا علاوة على إعادة تأهيل وتوظيف خطوط السكة الحديدية ذات المردودية الضعيفة لتثمين الرصيد المتوفر وتطوير استعمال النقل الحديدي.

III 2 19 وفي مجال النقل البحري واللوجستية من المتوقع أن تشهد سنة 2013 تطوير الموانئ التجارية وإحكام استغلالها وإرساء شبكة وطنية مندمجة من المناطق اللوجستية عبر

تكوين وتوفير الكفاءات في هذا المجال وإرساء إطار قانوني ملائم لبعث مناطق الأنشطة اللوجستية واستغلالها ووضع برنامج تأهيل في مجال اللوجستية وتحديد وتكوين مخزون عقاري مخصص للفضاءات اللوجستية إلى جانب تفعيل التنسيق في هذا المجال من خلال إحداث مرصد للوجستية.

III 2 20 كما ستشهد سنة 2013 إرساء منطقة للأنشطة الاقتصادية اللوجستية برادس عن طريق لزمة بناء وتهيئة وتمويل واستغلال. إلى جانب مواصلة البحث عن مستثمر استراتيجي لإحداث قطب صناعي وتجاري بمنطقة جرجيس ومنطقة تجارية حرة حدودية بين قردان والقطر الليبي.

III 2 21 وبخصوص النقل الجوي ستشهد سنة 2013 مزيد تدعيم البنية الأساسية للمطارات من خلال تنفيذ برنامج تدريجي يشمل كافة المطارات لتدعيم مدارج وممرات الطائرات بالمطارات (تونس قرطاج، جربة جرجيس، توزر نفطة وقفصة قصر) وإنجاز محطة دولية لترابط الرحلات بمطار تونس قرطاج.

III 2 ii تهيئة المناطق الصناعية والمحلّات الصناعية

III 2 22 في مجال تهيئة المناطق الصناعية وتوفير فضاءات الانتصاب وتشجيع الاستثمار في الصناعة والخدمات ذات العلاقة، عرفت سنة 2012 إتمام الدراسات الفنية لجل المناطق المبرمجة وإبرام صفقات التزود بالشبكات الخارجية مع المستلزمين العموميين لمختلف المناطق الصناعية بالإضافة إلى الانطلاق ومواصلة تهيئة 24 منطقة صناعية منها 18 منطقة بالجهات الداخلية علاوة على إنجاز الأشغال الطوبوغرافية المختلفة « TPD » لعدّة مواقع تابعة لأملاك الدولة لإحالتها للوكالة العقارية الصناعية لإنجاز مناطق صناعية.

III 2 23 ويتوقع أن تبلغ استثمارات الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية لسنة 2012 بحوالي 25.5 م د منها 16.6 م د بالمناطق الداخلية هذا بالإضافة إلى تدخلات شركات الأقطاب التنموية وشركات المركبات الصناعية والتكنولوجية المقدرة بـ10 م د.

III 2 24 وقد عرفت أشغال التهيئة سنة 2012 نسقا متواضعا باعتبار الصعوبات التي تلاقيها المقاولات سواء على مستوى توفر اليد العاملة أو على مستوى التزود بالمواد كما

عرفت بعض الأشغال توقفا نتيجة لمعارضة المتساكنين على غرار المنطقة الصناعية ببن قردان.

III 2 25 أمّا سنة 2013 فستشهد دفعا هاما في مجال تهيئة المناطق الصناعية وبناء المحلات الصناعية وذلك للاستجابة للطلبات الملحة الصادرة عن مختلف الجهات خلال جلسات المقاربة عند إعداد الميزانية التكميلية لسنة 2012 وإعداد ميزانية التنمية لسنة 2013.

III 2 26 وعلى هذا الأساس، واعتبارا للتقدّم الملحوظ في إعداد الدراسات وملفات طلبات العروض سيبلغ عدد المناطق الصناعية التي هي بصدد الإنجاز عن طريق الوكالة العقارية الصناعية 37 منطقة تمسح قرابة 890 هك منها 31 منطقة تمسح قرابة 640 هك بمناطق التنمية الجهوية. وتقدّر استثمارات الوكالة في هذا الباب بحوالي 41.4 م د.

III 2 27 كما سيتواصل خلال سنة 2013 إعداد الدراسات العقارية والفنية لإنجاز المناطق الصناعية.

III 2 28 أمّا القطاع الخاص وشركات المركبات الصناعية والتكنولوجية وشركات الأقطاب التنموية فستتواصل مجهوداتها الرامية إلى معاضدة الدولة لتوفير الأراضي المهيأة وحفز الاستثمارات في الصناعة والخدمات.

III 2 29 وفي مجال تأهيل البنية الأساسية بالمناطق الصناعية المتواجدة بالجهات الداخلية من المتوقع أن تنطلق أشغال إعادة التهيئة بالنسبة لـ15 منطقة صناعية إلى جانب مواصلة الأشغال بمنطقتين باستثمارات جملية تقدّر بـ5.2 م د.

III 2 30 وعلى مستوى المحلاّت الصناعية فستشهد سنة 2013 الشروع في تنفيذ برنامج وطني لبناء 4 محلاّت بكل ولاية يتمّ تمويله عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية.

III 2 31 وفيما يتعلّق بتحديد المدّخرات العقارية الصناعية وتشخيص المواقع ستواصل اللجنة الوزارية المحدثة في الغرض معاينة المواقع المقترحة من طرف الجهات والبت فيها وذلك لتكوين رصيد عقاري يوضع على ذمة المتدخلين لإنجاز مناطق صناعية. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة المذكورة تمكنت من تحديد أكثر من 4500 هك من المدخرات جلّها تابعة للدولة موزعة على مختلف الجهات.

III 2 iii التنمية البلدية والحضرية

III 2 32 شهدت سنة 2012 مواصلة انجاز وانطلاق عديد المشاريع البلدية والبرامج الوطنية، ففيما يتعلق بتدعيم البنية الأساسية ينتظر تحقيق استثمارات بقيمة 32.9 م د تهم تعبيد الطرقات وتبليط الأرصفة وتركيز الفوانيس الكهربائية ومد قنوات التطهير وتصريف مياه الأمطار. كما سيتم استهلاك اعتمادات بقيمة 4.7 م د لتجميل المدن واقتناء العقارات وتهيئة المقابر علاوة على 2 م د لصيانة وتعهد التجهيزات والمنشآت البلدية و2.4 م د للبناءات الإدارية. بالإضافة إلى إيلاء العناية الخاصة بالمشاريع المشتركة المتعلقة بتهيئة وإحداث المنشآت الرياضية والشبابية والثقافية.

III 2 33 وفيما يخص البرامج الوطنية شهدت سنة 2012 مواصلة انجاز وانطلاق الأشغال بالمشاريع المدرجة بالجيل الرابع من البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية باستثمارات تقدر بـ15.5 م د من خلال مواصلة وإنهاء الأشغال بـ43 حيا المبرمجة خلال الفترة 2007-2011 وانطلاق الأشغال بـ39 مشروعا المبرمجة بسنة 2012، ومواصلة الأشغال ببرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى باستثمارات بـ33.8 م د، كما وقع رصد اعتمادات بقيمة 7.5 م د لاستكمال الدراسات وانطلاق الأشغال بـ38 حيا ضمن برنامج إدماج وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى، كما شهدت سنة 2012 مواصلة إنجاز مشاريع برنامج التدخل بالنسيج العمراني القديم باستثمارات بـ1 م د والمشاريع المدرجة بالبرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

III 2 34 واعتبارا للصعوبات التي واجهها القطاع البلدي في فترة ما بعد الثورة وخاصة المالية منها، تم تخصيص جملة من المساعدات لفائدة الجماعات المحلية قصد مساعدتها على مجابهة تداعيات الوضع الاستثنائي الذي تمر به، وتتمثل خاصة في:

- هبة من قبل الاتحاد الأوروبي بقيمة 8 مليون أورو لتعويض التمويل الذاتي المطلوب من قبل البلديات لإنجاز البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية والمساهمة في تمويل مشاريع جديدة ضمن نفس البرنامج.
- هبة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 10 مليون دولار لاقتناء 240 آلية من معدات النظافة والطرقات لفائدة 74 بلدية متضررة من جراء أحداث الثورة.

- هبة في إطار التعاون مع الجانب التركي لاقتناء قرابة 150 آلية لتدعيم أسطول البلديات لجمع ونقل الفضلات المنزلية والعناية بالبيئة والمحيط.
- هبة من قبل وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية (VNGI) لتمويل 10 مشاريع لفائدة 10 بلديات بولايات المناطق الداخلية بكلفة تقدر بحوالي 400 ألف دينار في مجالات جمع النفايات وتهيئة المساحات الخضراء والفضاءات العامة وذلك في إطار دعم برنامج الديمقراطية والحوكمة المحلية.

III 2 35 وفي إطار التوجه نحو تجسيم المبادئ الأساسية المتصلة باللامركزية، شهدت سنة 2012 إعطاء إشارة انطلاق دراسة مختلف الجوانب العملية والتطبيقية الكفيلة بترسيخ التنظيم المؤسساتي الجديد حيث تكفل البنك الدولي بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة بانجاز دراسات معمقة حول اللامركزية والحوكمة المحلية والمالية والجباية المحلية والتفاوت الجهوي ومراجعة السياسة العمرانية، وذلك سعيا لدعم اللامركزية والحوكمة الرشيدة وتعزيز وتجذير مفهوم الديمقراطية المحلية.

III 2 36 وفي إطار السعي المتواصل لتعزيز المكاسب المحققة في قطاع التنمية البلدية ستشهد سنة 2013 مواصلة انجاز عديد المشاريع المدرجة ضمن مخطط الاستثمار البلدي من خلال:

- مواصلة تدعيم البنية الأساسية بالمناطق البلدية المتعلقة بانجاز الطرقات وتبليط الأرصفة وتعزيز شبكة التنوير وتمديد شبكة التطهير العمومي وقنوات تصريف مياه الأمطار
- مزيد احكام منظومة جمع ونقل الفضلات المنزلية ومعالجة الفضلات الصلبة وتجميل المدينة وحماية المناطق السياحية وتهيئة المساحات الخضراء.
- دعم وتكثيف جهود البلديات لمقاومة التوسع العمراني العشوائي للتجمعات السكنية ومقاومة الانتصاب الفوضوي.

III 2 37 وفي ظل ما تطرحه الرهانات الجديدة سيما في فترة الانتقال الديمقراطي والسعي إلى إيجاد السبل الكفيلة بتوسيع التمثيلية في المستوى المحلي ودعم اللامركزية وتكريس الديمقراطية المحلية وإعادة النظر في تركيبة المجالس الجهوية وفي التقسيم الترابي والتخلي عن التخطيط القطاعي لفائدة التخطيط الأفقي، واعتبارا لاختلال التوازن المالي للجماعات المحلية وضعف قدراتها ستشهد سنة 2013 مجهودات حثيثة لتوفير

موارد مالية جديدة لدعم الجماعات المحلية لتجاوز صعوباتها المالية وانجاز برامجها التنموية وذلك من خلال:

- إعداد برنامج جديد حول التنمية الحضرية والحوكمة المحلية يتم تمويله بالتعاون مع البنك الدولي يشمل مجالات التنمية الحضرية والحوكمة والجباية المحلية والدعم المؤسساتي، وتحسين المرافق الحيوية والبنى التحتية بالمناطق الداخلية.
- دعم الجماعات المحلية عن طريق هبة من قبل الاتحاد الأوروبي بقيمة 30 مليون أورو لإصلاح قطاع الجماعات المحلية وذلك في إطار معاضدة مسار الانتقال الديمقراطي.

III 2 38 وفي ما يخص تعزيز الموارد المالية المحلية من المتوقع أن يتم الترفيع بنسبة 10% في الاعتمادات المخصصة لصندوق المال المشترك للجماعات العمومية المحلية.

III 2 39 كما ستشهد سنة 2013 مواصلة دعم تدخلات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لمواصلة نشاطه التمويلي وتمكينه من المحافظة على نسق الاستثمارات المحلية وإنجاز المشاريع التنموية للبلديات والمجالس القروية بالنجاعة المرجوة وكذلك مواصلة تدعيم البلديات بالإطارات الكفأة وخاصة من حاملي الشهادات العليا هذا إلى جانب مواصلة تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لتطوير القدرات والمؤهلات المهنية للأعوان البلديين لتمكينهم من مواكبة التطورات.

III 2 40 وفي ما يتعلق بالبرامج الوطنية التي تهم القطاع البلدي ستشهد سنة 2013 انطلاق عديد المشاريع الجديدة وإنهاء المشاريع المتواصلة من خلال:

- مواصلة انجاز مشاريع الجيل الرابع من البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية الذي يهدف إلى تحسين ظروف عيش سكان الأحياء الشعبية بتأهيل البنية التحتية والتجهيزات من خلال إحداث شبكات طرقات وتنوير عمومي وتصريف المياه المستعملة ومياه الأمطار، حيث من المنتظر أن يتم سنة 2013 انجاز الأشغال بباقي المشاريع المتواصلة والمتمثلة في 48 حيا باستثمارات تقدر بـ20.8 م د.
- مواصلة إنجاز المشاريع المدرجة ببرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية المتاخمة للمدن الكبرى للنهوض بالأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية والذي يشمل، إلى جانب تأهيل البنية الأساسية، إحداث التجهيزات الجماعية والفضاءات الاقتصادية والصناعية والمناطق الخضراء وتحسين السكن، حيث ستشهد سنة 2013 استكمال الأشغال بجميع عناصر

المشاريع المدرجة بالبرنامج التي لا توجد بها إشكاليات فنية وعقارية باستثمارات تقدر بحوالي 20 م د.

- مواصلة إنجاز قسط أول يضم 38 حيا من المشاريع المدرجة ببرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى الذي يشمل التدخل بـ73 حيا بكلفة 267 م د وذلك بتخصيص استثمارات بقيمة 50 م د لسنة 2013 لمواصلة انجاز عناصر بنية أساسية وتحسين السكن والانطلاق في انجاز التجهيزات الجماعية.
- استكمال انجاز البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري من خلال إنهاء الأشغال بالمشاريع التي لا تشهد صعوبات مالية وفنية وعقارية.
- مواصلة تهذيب المدن العتيقة بكل من القيروان وسوسة وتونس وصفاقس في إطار برنامج التدخل بالنسيج العمراني القديم الذي يهم تهذيب البنية الأساسية وتجميل الواجهات وتهيئة الساحات، وذلك باستثمارات تقدّر بـ3 م د سنة 2013.

III 2 41 وفي ما يتعلق بتدخلات المجالس القروية فستشهد سنة 2013 تخصيص استثمارات تقدر بـ10 م د لتعزيز البنية الأساسية وتمكين هذه المجالس من وسائل العمل الضرورية وبعث المشاريع الاقتصادية بها بما يمكن من توفير مواطن شغل إضافية والاستجابة لتطلعات متساكني هذه المناطق إلى مستوى عيش أفضل ودخل أرفع.

III 2 iv السكن والتهيئة العمرانية

III 2 42 حرصا من الدولة على تطوير مستوى عيش المواطن وتوفير السكن اللائق لذوي الدخل المحدود وتبعا لما تم تسجيله من نقص في عرض السكن الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة أقرت الحكومة ضمن برنامجها لسنة 2012 إنجاز 30000 مسكن اجتماعي موزعة على كافة ولايات الجمهورية، ويهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق وبدرجة أولى القضاء على ظاهرة الأكواخ والمساكن البدائية حيث سيتمّ تعويضها وإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية في كافة ولايات الجمهورية. وينقسم هذا البرنامج إلى جزئين :

جزء أول : يتعلّق بإزالة وتعويض المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.

جزء ثاني : يتعلق بإنجاز حوالي 20000 مسكن اجتماعي يخصص للفئات الاجتماعية التي لا يتجاوز الدخل الشهري للعائلة 3 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

III 2 43 وقد تميزت سنة 2012 بالتركيز على البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي حيث توصلت اللجان المحدثة بالتنسيق مع الجهات ومع المجتمع المدني إلى تحديد قسط أول من العائلات التي ستنتفع بمساكن لائقة في إطار إزالة وتعويض المساكن البدائية. وتمّ توفير التمويلات الضرورية للانطلاق في إنجاز هذا البرنامج الذي من شأنه أنّ يساهم في تحسين ظروف عيش العائلات الهشة.

III 2 44 كما تولت وزارة التجهيز إعداد النصوص القانونية والترتيبية وإمضاء الاتفاقيات الضرورية التي من شأنها أن تضمن نجاح إنجاز هذا البرنامج إضافة إلى تحديد شروط الانتفاع ببرامج السكن الاجتماعي وبالتوازي، واعتبارا لحدّة ضغط الطلب على المساكن الاجتماعية وخاصّة بالأقطاب العمرانية ولمساعدة الأسر ذات الدخل المتواضع على امتلاك مساكنها، قامت وزارة التجهيز بإعلان طلب عروض دولي يوم 07 سبتمبر 2012 لإنجاز قسط أوّل يتمثل في إنجاز 3300 مسكن بولايات تونس وبن عروس وأريانة ومنوبة و3800 مسكن بولايات نابل وزغوان وبنزرت وسوسة والمهدية والمنستير و2400 مسكن بولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد و2300 مسكن بولايات قابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وصفاقس وقبلي. وستتمتع بهذه البرامج العائلات الغير مالكة لمساكنها والتي لا يتجاوز دخلها 3 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون « 3 SMIG ».

III 2 45 وفي هذا الإطار، ستتميز سنة 2013 بالانطلاق الفعلي في تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى جانب مواصلة دعم قطاع السكن.

III 2 46 واعتبارا للدور الريادي للقطاع الخاص وخاصة الأسر والدور التعديلي الذي يقوم به القطاع العام، ستشهد سنة 2013 بناء حوالي 51 ألف وحدة سكنية باستثمارات جملية تقدّر بـ3126 م د وعلى مستوى تحسين ظروف السكن ستتواصل خلال سنة 2013 تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية في المجال إلى جانب تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن.

III 2 47 وفي مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء ستتولى الوكالة العقارية للسكنى بيع حوالي 79 هك من الأراضي المهيأة واقتناء حوالي 176 هك وإنجاز أشغال تهيئة حوالي 30 م د وسيقوم القطاع الخاص بتوفير القسط الأوفر من الحاجيات.

III 2 48 وفي مجال التهيئة العمرانية ستتواصل الجهود للسعي إلى مزيد تنظيم المجال العمراني وترشيد استعماله والحدّ من توسعه على حساب الأراضي الفلاحية وذلك تنفيذا لتوجهات السياسة العمرانية الجديدة المتعلقة بترشيد استعمال الفضاء العمراني وتكثيفه، وذلك من خلال إعداد الدراسات المحورية والخصوصية وإنجاز المشاريع التي تندرج في إطار تنفيذ برنامج المخطط الثاني عشر للتنمية، حيث ستواصل مصالح إدارة التعمير دعمها للجماعات المحلية وتقديم المساعدة الفنية والمالية لها للنهوض بتجمعاتها السكانية البلدية منها والريفية خاصة بالمناطق الداخلية للبلاد ووفق مخططات تهيئة عمرانية ملائمة ومحكمة بهدف دفع مسار التنمية بها.

III 2 49 وسيشمل برنامج سنة 2013 في مجال التهيئة العمرانية المشاريع والأعمال التالية :

- إعداد مسوحات طبوغرافية لـ80 تجمعا عمرانيا موزعة على جلّ ولايات الجمهورية، وإعداد صور جوية بمقياس 1/7000 لـ33 تجمعا عمرانيا جديدا وإعداد الخرائط الرقمية بمقياسي 1/2000 و 1/5000 لـ33 تجمعا عمرانيا، بعد تغطيتها بالصور الجوية اللازمة.

- مخططات التهيئة العمرانية : سعيا لدفع نسق التنمية بكامل جهات البلاد وخاصة الداخلية منها، ستتولى الإدارة تلبية أكبر عدد ممكن من طلبات البلديات والمجالس الجهوية في إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وذلك اعتبارا لتوفر الخرائط اللازمة لهذه الدراسات والاعتمادات المرصودة للغرض وسيشمل البرنامج النهائي لسنة 2013 المساهمة في إعداد ومراجعة 59 مثال تهيئة عمرانية (مخططات التهيئة العمرانية : سعيا لدفع نسق التنمية بكامل جهات البلاد وخاصة الداخلية منها، ستتولى الإدارة تلبية أكبر عدد ممكن من طلبات البلديات والمجالس الجهوية في إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وذلك اعتبارا لتوفر الخرائط اللازمة لهذه الدراسات والاعتمادات المرصودة للغرض وسيشمل البرنامج النهائي لسنة 2013 المساهمة في إعداد ومراجعة 59 مثال تهيئة عمرانية (20 بلدية و39 تجمعا ريفيا).

- المعالجة الرقمية لأمثلة التهيئة العمرانية : ستشرع الإدارة خلال سنة 2013 في معالجة 25 مثال تهيئة عمرانية.
- منظومة الرصد العمراني: ستواصل مصالح الإدارة خلال سنة 2013 متابعة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لمتابعة النمو العمراني التي تمتد على 3 سنوات.

III 2 ـ 2 التهيئة الترابية

III 2 50 تم خلال سنة 2012 الانتهاء من دراسة المثال التوجيهي للمناطق الجبلية بالجنوب الشرقي ومواصلة إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لباجة ونابل.

III 2 51 وفي ما يتعلق بالدراسات المحورية والخصوصية التي أفرزها المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني فقد تم الانتهاء من إعداد دراسة تهيئة وتنمية المناطق الحدودية التي تغطي 17 معتمدية تابعة لـ 8 ولايات حدودية ومواصلة إعداد دراسة التهيئة الترابية والنسيج الصناعي ودراسة وضع خطة لتنمية وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة ودراسة المثال التنسيقي لشمال تونس الكبرى. هذا وسيتم خلال الفترة القادمة من سنة 2012 الانتهاء من دراسات الأطالس الرقمية لولايات القيروان والقصرين وقابس وقفصة وتونس وأريانة وبن عروس ومنوبة علاوة على إعداد دراسة تقييم سياسة التهيئة الترابية في تونس التي يتم إنجازها بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

III 2 52 أما بالنسبة لسنة 2013 فينتظر أن يتم الانتهاء من إنجاز الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية لكل من بنزرت الكبرى وطبرقة ودراسة وضع خطة لتنمية وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة.

III 2 53 وبخصوص مشروع الأطالس الرقمية، فيتوقع أن يتم خلال سنة 2013 الانتهاء من إنجاز الأطالس الرقمية لولايات توزر ومدنين وجندوبة والكاف وسليانة ومواصلة إعداد أطالس ولايات باجة ونابل وصفاقس.

III 2 54 وفي إطار إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات، ستشهد سنة 2013 الانتهاء من إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايتي سيدي بوزيد والكاف ومواصلة إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات القصرين وجندوبة وقابس والمهدية والقيروان وقبلي.

III 2 55 وبخصوص قاعدة المعطيات الطبوغرافية الرقمية على سلم 1/25000 (BDTN) والتي يتم إنجازها مع المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، سيتواصل إنجاز المشروع في مراحله الثانية والثالثة والذي يمتد على 3 سنوات لرقمنة قرابة 300 خريطة.

III 2 56 كما ستشهد سنة 2013 الشروع في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لصفاقس الكبرى ودراسة وضع خريطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى ودراسة وضع شبكة للرصد الترابي على المستوى الوطني.

III 2 57 ولإضفاء نظرة شمولية على أمثلة التهيئة الترابية والأخذ بعين الاعتبار لتكامل الوسط الريفي والحضري بالولايات، سيتواصل خلال سنة 2013 تدعيم التوجه الخاص بإعداد أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات تضع خططا وبرامج تأخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتؤسس لتنمية مستديمة تراعي الخصوصيات والموارد المتاحة بالولايات المعنية بالإضافة إلى مواصلة إعداد أمثلة التهيئة للتجمعات العمرانية.

III 2 58 وفي هذا السياق، ونظرا للعدد الهام للدراسات المتواصلة التي شُرع في إعدادها وحرصا على ضمان جودتها، سيتم الاكتفاء بإعداد ثلاث دراسات تتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولاية تطاوين وولاية سليانة وولاية زغوان مع الحرص على تكثيف التشاور مع المصالح المركزية والجهوية ومختلف المتدخلين المعنيين بميدان التهيئة الترابية.

III 2 59 وتقدر اعتمادات التعهد بالنسبة لسنة 2013 بـ 250 ألف دينار واعتمادات الدفع بـ 800 ألف دينار منها 200 ألف دينار مخصصة لمنظومة المعلومات الجغرافية.

III 2 vi- *الماء الصالح للشرب*

III 2 60 شهدت صائفة 2012 تذبذبا في التزود بالماء الصالح للشرب تسبب في انقطاع المياه في أغلب الجهات بالرغم من المجهودات التي بذلتها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بامكانيات محدودة وهو ما يستدعي إيجاد حلول جذرية لهذه المسألة خلال سنة 2013 والتركيز على تعبئة موارد مالية هامة لإنجاز مشاريع كبرى لدعم الموارد المائية من جهة وتمكين الشركة من الإيفاء بتعهداتها من جهة أخرى. وقد

أنجزت الشركة سنة 2012 قرابة 90 ألف توصلة جديدة مكن من بلوغ 2.4 مليون مشترك بالشبكة العمومية للماء الصالح للشرب وتحقيق نسبة تزويد بالمناطق الريفية تناهز 94%. كما واصلت سياستها الرامية إلى تحسين نوعية المياه وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد في الماء.

III 2 61 وسترتكز الجهود خلال سنة 2013 على مواصلة المجهودات الرامية إلى توفير الماء وذلك بالتركيز بالخصوص على المناطق الريفية التي لا تزال معطشة ممّا سيمكن من الرفع من نسبة التزويد بالمناطق الريفية إلى مستوى 95.3% مع تحقيق حدّ أدنى لا يقل عن 88% في كل ولاية. ولإضفاء النجاعة على المشاريع الريفية ستشهد سنة 2013 مواصلة تدعيم وتأطير مجامع التنمية الفلاحية في تصوّر وتسيير المشاريع وبالإحاطة الفنية بها في مجالات التصرف الإداري والمالي والاستغلال الفني علما وأن مسألة التصرف في المشاريع المائية بالمناطق الريفية عن طريق مجامع التنمية الفلاحية تشهد في جلّ الجهات إشكاليات جوهرية كانت السبب في انقطاع الماء مما دفع المتساكنين للمطالبة بالتزود بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

III 2 62 أمّا في المناطق الحضرية ولتلافي انقطاع الماء خلال صائفة 2013. سترتكز الجهود على مواصلة تنفيد المشاريع الكبرى الهامة على غرار:

- المرحلة الأولى لتحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي وتهم المناطق التي تفوق ملوحة المياه الموزعة بها 2 قرام في اللتر والتي تعد أكثر من 4000 ساكن. ويشتمل البرنامج على 13 مشروعا تعتمد 10 منها على تحلية المياه المالحة حيث سيتم إنجاز 10 محطات تحلية بسعة جملية 36200 م^3 في اليوم وتخص مدن (مطماطة – مارث – بلخير – بني خداش – توزر – نفطة – حزوة – قبلي – دوز – سوق الأحد) بكلفة تقدر بـ76.4 م د في إطار التعاون مع البنك الألماني.
- تحسين تزويد المناطق الحضرية بكلفة تقدّر بـ67.6 م د عن طريق البنك الدولي.
- تزويد المناطق الريفية بكلفة تقدّر بـ48.5 م د عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية ببن قردان في إطار هبة من اليابان بكلفة جملية تقدّر بـ20 م د.
- مواصلة دراسة تحلية مياه البحر بالزرات التي ينتظر أن تنتهي في موفى سبتمبر 2013.

III 2 63 كما ستشهد سنة 2013 انطلاق إنجاز مشاريع جديدة تهم تعزيز وتهيئة البنية الأساسية لإنتاج الماء وتحسين تزويد المناطق الحضرية بالماء بكلفة جملية تقدّر بـ190 م د، كما ينتظر انطلاق أشغال تحلية مياه البحر بجزيرة جربة خلال سنة 2013 والشروع في إنجاز الدراسة الفينة لمحطة تحلية مياه البحر بصفاقس.

III 2 64 ولتلبية الحاجيات المتنامية في استهلاك الماء الصالح للشرب وتحسين الخدمات سيقع التركيز خلال السنة المقبلة على :

- إنتاج حوالي 576 مليون متر مكعب مقابل 560 سنة 2012 وبالتوازي سيرتفع استهلاك الماء من 400 مليون متر مكعب إلى 412.
- إنجاز حوالي 100 ألف توصلة جديدة.
- توسيع وتجديد حوالي 800 كلم من القنوات.

III 2 65 كما ستواصل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه سياستها الرامية إلى الاقتصاد في الماء وتحسين نوعيته بـ:

- تنظيم حملات وملتقيات للتحسيس والتوعية تستهدف مختلف القطاعات قصد ترشيد استهلاك الماء والمحافظة على هذه الثروة الطبيعية.
- تكثيف الحملات الميدانية للبحث عن التسربات ومراقبة الشبكات.
- مواصلة عملية صيانة المنشآت المائية واقتناء تجهيزات وتعويض العدادات القديمة لمزيد التحكم في كشف الاستهلاك مما سيدعم إيرادات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

III 2 66 أمّا بخصوص تحسين نوعية الماء ستواصل الشركة العمل على تخفيض ملوحة مياه الشرب إلى 1.5 غ/ل كحدّ أقصى وذلك بالاعتماد إما على جلب المياه العذبة إذا كانت متوفرة في الجهة أو على تحلية المياه الجوفية المحلية حسب ما تفرزه نتائج الدراسات الفنية والاقتصادية.

III 2 67 ولبلوغ هذه الأهداف ستبلغ الاستثمارات في قطاع الماء الصالح للشرب خلال سنة 2013 حوالي 300 م د منها 80 م د مخصصة للمناطق الريفية (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والهندسة الريفية) ويستوجب تنفيذ البرنامج الاستثماري

مساعدة الشركة على توفير التمويلات الضرورية ودعم مواردها الذاتية حتى تتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة وتطوير خدماتها.

III 2 vii التنوير الريفي

III 2 68 تعكس الإنجازات التي تحققت في قطاع التنوير الريفي الاهتمام المتواصل الذي توليه الدولة للنهوض بهذا القطاع لجعله عنصرا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بالمناطق الريفية خاصة بتطوير الإنتاج الفلاحي والنهوض بالمهن الصغرى وتحسين ظروف العمل بالمدارس والمراكز الصحية.

III 2 69 وستشهد سنة 2013 مواصلة إيصال النور الكهربائي إلى عدّة مناطق ريفية وجبلية وذلك بربط حوالي 20 ألف مشترك وبالتالي ستبلغ نسبة التنوير الريفي حوالي 99% علما وأن الاستثمارات المبرمجة خلال السنة المقبلة تقدّر بحوالي 25 م د.

III 2 70 ورغم النتائج الايجابية المسجلة فان مسألة العبور إلى التيار الكهربائي ثلاثي التواتر (Triphasé) مثلت أهم طلبات المناطق الريفية ذلك أن التيار الكهربائي أحادي التواتر (Monophasé) يمثل عائق أمام انجاز بعض المشاريع الاقتصادية لذلك أصبح من الضروري توفير تمويلات إضافية لتعميم التيار الكهربائي ثلاثي التواتر تدريجيا على بعض المناطق الريفية.

3.III الباب الثالث

التنمية المستديمة

1 3 III تتطلب مواجهة مختلف التحديات التي يفرضها الواقع التونسي الجديد، وضع آليات تنمية تكون في نفس الوقت ناجعة اقتصاديا ومسؤولة اجتماعيا، وتراعي المحافظة على البيئة، وهو ما تستوجبه هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها بلادنا.

2 3 III تمثل هذه المتطلبات الركائز الثلاثة للتنمية المستديمة وهي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها في جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

3 3 III ومن منطلق الحرص على الإعداد للمستقبل على أسس متينة تأخذ بالاعتبار القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصفة مندمجة في اتجاه تحقيق التنمية المستديمة، شرعت تونس منذ سنة 2011 في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستديمة بالتشاور مع الأطراف المعنية وبمشاركة مختلف مكونات المجتمع المدني.

4 3 III وتمت بلورة مشروع الاستراتيجية الوطنية التنمية المستديمة التي تضمنت 10 تحديات أساسية، حيث يتوجب العمل على بلورة خطط عمل كفيلة بضمان أفضل الشروط لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

5 3 III وتتمثل هذه التحديات فيما يلي :

- دعم القدرات للتأقلم مع التغيرات المناخية والتصحر ؛
- النهوض باقتصاد ومجتمع المعرفة ؛
- وضع أسس الحوكمة الرشيدة في مجال التنمية المستديمة ؛
- النهوض بالنقل المستديم ؛
- تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة في اتجاه منظومة طاقية مستديمة ؛
- التصرف المستديم في الموارد الطبيعية ؛
- العمل على توفير متطلبات المدن والقرى المستديمة ؛

- إرساء العدالة الاجتماعية والتوازن بين الجهات ؛
- تطوير نظم الاستهلاك والانتاج المستديمين ؛
- التصرف المستديم والرشيد في الشريط الساحلي.

III 3 6 ويقترح في هذا المجال بعث مجلس وطني للتخطيط يتولى العمل على إدماج التنمية المستديمة في المقاربات الوطنية للتخطيط الاقتصادي والترابي وتفعيل المجالس الوطنية العليا بمقتضى الأمر المؤرخ في غرة ديسمبر 2010 ومنها المجلس الأعلى للبيئة والتصرف المستديم في الموارد الطبيعية.

III 3 7 وبخصوص العمل البلدي، سيتمّ العمل على تفعيل برنامج اللأجندا 21 المحلية الذي يهدف إلى تطوير عملية التخطيط التشاركي المحلي من أجل التنمية المستديمة وتزويد المدن والجماعات الريفية بأدوات فعالة حتى تتمكن من مواكبة معايير المدينة والقرية المستديمة، وتعميم ذلك على كل المدن والقرى التونسية.

III 3 8 وسيتمّ كذلك التأكيد على أهمية الانتقال نحو **الاقتصاد الأخضر** عبر السعي إلى توفير الظروف والضمانات المناسبة لكي يساهم هذا النمط التنموي في دعم فرص التشغيل خاصة بالنسبة لفئة الشباب والقضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي، على أن يكون ذلك بالأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية لبلادنا وهو ما يستدعي على المستوى الوطني إعداد الدراسات والتصورات العلمية والموضوعية لتيسير عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وكذلك الانطلاق في مشاورات ومفاوضات مع الدول الشقيقة والصديقة المتقدمة في هذا المجال لتقديم الدعم اللازم في اتجاه تطوير وتحويل التكنولوجيات الخضراء وتقاسم المعارف والخبرات وتعميم التجارب الناجحة والتدريب، بالإضافة إلى المساعدة على وضع السياسات والاستراتيجيات والأهداف والمؤشرات للمتابعة والتقييم مع المساهمة في توفير التمويلات الضرورية (في شكل قروض ميسرة وهبات) لتأمين الانتقال السلس والآمن الذي يراعي الخصوصيات التونسية.

III 3 9 وحيث يرمي الاقتصاد الأخضر إلى التوافق بين التنمية البشرية والمحميات الايكولوجية وإلى تحسين مستوى العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية ويساهم كذلك في تخفيض نسبة الفقر والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية والنظم البيئية فإنّ اعتماده

أصبح يمثل خيارا نهائيا لتدعيم التنمية المستديمة بالبلاد، متماشيا مع محتوى الوثيقة النهائية لقمة ريو + 20.

III 3 10 لذلك سيتمّ العمل على استغلال الامكانيات المتوفرة في مجالات الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) والطاقات البيولوجية (اليوفيول والبيوغاز) والتركيز على الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة.

III 3 11 وفي هذا الإطار سيتمّ الشروع في تهيئة المناطق المحمية بكلّ جهات البلاد وعددها 44 منطقة منها أربعة مدرجة ضمن شبكة « MAP » وهي زمبر وزمبرة ومحميات إشكل وبوهدمة والشعانبي حيث أنّ وزارة البيئة بصدد إعداد دراسة استراتيجية حول تقييم استغلال المناطق المحمية فضلا عن تنفيذ عدّة مشاريع من شأنها المساهمة في التطور الكمي لشبكة المناطق المحمية منها مشروع تطوير محمية الشعانبي المموّل من طرف البنك الفرنسي للبيئة العالمية وإمارة موناكو.

III 3 12 وستشهد سنة 2013 الشروع في تنفيذ مشروع السياحة الايكولوجية وتطوير التنوع البيولوجي الصحراوي بكلّ من محميات جبيل بقبلي وبوهدمة بسيدي بوزيد ودغومس بتوزر.

III 3 13 كما ستتركز الجهود على إدماج البعد المتعلق بتأثير التغيرات المناخية على مختلف قطاعات الإنتاج ضمن البرامج والمخططات الاستراتيجية لمختلف القطاعات المعنية، بالإستئناس بما ورد في الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية التي تم الانتهاء من إعدادها في جويلية 2012.

III 3 14 وفي مجال التهيئة الترابية ستتواصل الجهود لتحقيق تنمية جهوية عادلة وشاملة وإدماج مختلف جهات البلاد وتعزيز تكاملها وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة والرفع من قدرة التراب الوطني على المنافسة من خلال مواصلة إعداد الدراسات الاستشرافية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات على غرار دراسة وضع خطة للنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات.

III 3 15 هذا علاوة على الانطلاق في إعداد الدراسة الخاصة بوضع خريطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى والانطلاق في تركيز المرصد الوطني للفضاء الترابي.

III 3 16 وفي إطار المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومقاومة التصحر ستتكثف الجهود للمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمين الموارد غير التقليدية ومقاومة التصحر وسيرتكز العمل خلال سنة 2013 على مواصلة تعبئة الموارد المائية لبلوغ نسبة 95% في غضون سنة 2016 حيث ستتواصل أشغال انجاز عدة سدود كبرى إلى جانب استكمال الدراسات التفصيلية والتنفيذية لعدّة سدود أخرى بالإضافة إلى ربط السدود والتحكم في مياهها ومواصلة البحث عن طبقات المياه الجوفية واستغلالها في تزويد المناطق المعطّشة بالماء الصالح للشرب ومزيد إحداث وتهيئة المناطق السقوية في المناطق الداخلية للرفع من مستوى عيش المتساكنين كما سيتم مواصلة انجاز الدراسة الاستشرافية لقطاع المياه في أفق 2050.

III 3 17 وفي إطار التنمية الغابية ومكافحة التصحر ستتواصل الجهود الرامية للرفع من نسق التشجير الغابي والرعوي بإنجاز الغراسات الغابية والرعوية عن طريق البرامج السنوية ومشاريع خصوصية بعدد من المناطق تهدف إلى حماية التربة والمخزون النباتي وتقلّص من التدهور البيئي للمناطق الحساسة كإنجاز مشروع مقاومة التصحر بولاية تطاوين ومشروعي التنمية الرعوية المندمجة بالظاهر والواعرة من ولاية مدنين إضافة إلى مشروع التصرف المندمج (المرحلة الثانية) الذي يهم ولايات الشمال.

III 3 18 وفي قطاع الطاقة ستتواصل المجهودات للتحكم في الطاقة وترشيد استغلالها وتطوير استعمال الطاقات البديلة والنهوض بالطاقات المتجددة بدعم الاستبدال الطاقي داخل المؤسسات الصناعية والخدماتية وتوجيه الاستهلاك نحو الطاقات المحلية الأقلّ كلفة وخاصة منها الغاز الطبيعي وتدعيم النجاعة الطاقية في البنايات الجديدة والتشجيع على اعتماد نمط البناء المستديم والاستئناس بالنتائج التي أفضت اليها الدراسات الخصوصية في المجال. كما سيتواصل تعزيز استعمال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتركيز اللاقطات الشمسية في قطاع السكن والخدمات لتسخين المياه إلى جانب تعزيز النقل الجماعي للأشخاص والنقل الحديدي للبضائع.

III 3 i. التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة

III 3 19 أفرز تشخيص الوضع الطاقي بالبلاد خلال سنة 2012 ضرورة رسم إستراتيجية في مجال التحكم في الطاقة والطاقات المجدّدة قصد إدراجها ضمن خياراتنا الأساسية للفترة القادمة، وذلك باعتبار الارتفاع المتواصل للأسعار العالمية للبترول ومحدودية موارد البلاد الطاقية وفي المقابل تزخر بطاقات متجددة يمكن استغلالها وتكمن في الثروات الطبيعية من شمس ورياح وغيرها من مصادر الطاقة غير التقليدية. وتشهد سنة 2012 اهتماما خاصا بقطاع التحكم في الطاقة وستتضافر الجهود في اتجاه تطويره وتدعيمه. وستتواصل الجهود سنة 2013 لتحديد تمشي واضح إزاء تنظيم هذا القطاع في اتجاه تنسيق الأدوار بين مختلف المتدخلين الحاليين والنظر في ضرورة تخصص هيكل في الإشراف على القطاع والتنسيق بين الأطراف المتداخلة، باعتبار الميزة التفاضلية لبلادنا من ناحية هذه الموارد والحاجة المتزايدة لبقيّة البلدان لتعويض الطاقات التقليدية ورغبتها في الاستثمار ببلدان الجنوب.

III 3 20 وبالتوازي ستتميز سنة 2013 على مستوى ترشيد استهلاك الطاقة بتواصل الجهود لتكثيف عقود البرامج والتقدم في برنامج الاستبدال الطاقي داخل المؤسسات الصناعية والخدماتية باعتبار الميزة التفاضلية لبلادنا في هذه الموارد والحاجة المتزايدة لبقيّة البلدان لتعويض الطاقات التقليدية ورغبتها في الاستثمار ببلدان الجنوب.

III 3 21 كما ستشهد سنة 2013 مواصلة العمل في إطار اتفاقية التعاون الممضاة في سنة 2011 بين تونس وفرنسا والتي تمتد على 3 سنوات وتهدف الى دعم التعاون المؤسساتي والمنهجي في قطاع الطاقة والتي تساهم في البحث عن فرص جديدة للتمويل الثنائي ومتعدد الإطراف والتعريف بفرص الاستثمار المتوفرة في تونس لدى الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين.

III 3 22 وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ الكثافة الطاقية 286 كلغ.م.ن/1000 م د في سنة 2013 حيث ستتوجه المجهودات الإستثمارية، بالتوازي، نحو إنجاز المشاريع المبرمجة التي شهدت تأخيرا على غرار مشروع النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي والنهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة، والعناية بمشاريع التقنين الحراري للبناءات الجديدة والتثبيت التصنيفي للتجهيزات الكهرومنزلية.

III 3 23 وعلى مستوى الطاقات المتجددة ستتميز سنة 2013 بمزيد العناية بالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية من خلال إنجاز المحطات الهوائية لإنتاج الكهرباء من قبل الخواص وتركيز اللاقطات الشمسية لتسخين المياه، حيث سيتواصل العمل خلال سنة 2013 لمزيد تعزيز دور القطاع الخاص في إنجاز برامج التحكم في الطاقة خاصة في قطاع الطاقات المتجددة.

III 3 24 هذا وستتركز المشاريع خلال سنة 2013 خاصة في مجال التصرف ومتابعة أنشطة التدقيق الطاقي الإجباري والدوري للمشاريع الموجودة والاستشارة المسبقة للمشاريع الجديدة وتوفير الإحاطة الفنية للمؤسسات لتمكينهم من القيام بمخطط عمل يتعلق بالنجاعة الطاقية بالإضافة إلى مشاريع تطوير استعمال تقنيات وأساليب ذات نجاعة طاقية عالية في مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار التوليد المؤتلف للطاقة والفوانيس المقتصدة واستعمال العزل الحراري في البناءات التي ستساهم في اقتصاد على التوالي 41.6 ألف ط.م.ن و5.6 ألف ط.م.ن و3 ألف ط.م.ن من الطاقة، بالإضافة إلى التركيز على عقود البرامج في مختلف القطاعات وبرنامج استبدال الثلاجات. فيما سيرتكز العمل خلال السنة المقبلة على استكمال النصوص القانونية المتعلقة بالتحكم في الطاقة.

III 3 25 وعلى هذا الأساس ستشهد سنة 2013 إبرام 40 كشف طاقي و40 عقد برنامج في قطاع الصناعة مع بلوغ نفس المستوى في قطاع الخدمات، في حين ينتظر إبرام 10 كشوفات طاقية و10 عقود برامج في قطاع النقل. كما ستحظى المشاريع المتعلقة بالاستشارة المسبقة في قطاعي السكن والخدمات بإبرام 10 كشوفات طاقية و10 عقود برنامج.

III 3 26 وفي إطار تحسين النجاعة الطاقية في المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي سيتواصل العمل على حث المستثمرين في قطاع التحكم في الطاقة للانتفاع بخط تمويل البنك الدولي (بقيمة 55 مليون دولار) الذي خصص لتمويل مشاريع النجاعة الطاقية والتوليد المؤتلف للطاقة إضافة إلى تقديم الإحاطة الفنية اللازمة لأصحاب المشاريع.

III 3 27 كما سيتواصل العمل على توجيه الاستهلاك نحو الطاقات المحلية والأقل كلفة وخاصة منها الغاز الطبيعي، حيث ينتظر مزيد التقدم في برامج الاستبدال الطاقي في قطاع الصناعة سنة 2013 بإبرام 20 عقد برنامج وربط حوالي 71 ألف مسكن.

كما ستتميز السنة المقبلة بتدعيم النجاعة الطاقية في البناءات الجديدة والقائمة وذلك في إطار العمل على استغلال التشجيعات المنصوص عليها في قانون التحكم في الطاقة، حيث تم توسيع مجالات تدخل الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة بإدراج البناءات القائمة في قانون التحكم في الطاقة لسنة 2009.

III 3 28 أما بالنسبة للتصنيف الطاقي للتجهيزات الكهرومنزلية والتأكد من مردوديّتها وتوجيه المستهلك نحو التجهيزات ذات المردوديّة العالية سيتواصل العمل خلال سنة 2013 عن نفس الوتيرة، وذلك من خلال وضع تثبيت تصنيفي للتجهيزات الكهرومنزليّة ووضع الإطار الضروري للمواصفات الخاصّة للتحكم في استهلاك الطّاقة.

III 3 29 وعلى مستوى الطاقات المتجددة سيتواصل العمل خلال سنة 2013 لضبط الإمكانيات التي سيوفرها القطاع مقارنة بالحاجيات المنتظرة وتشخيص الفرص لتطوير تقنيات الإنتاج وتنويع العرض وتكوين الكفاءات. ومن المنتظر تحديد إستراتيجية واضحة في مجال الطاقات المتجددة خلال سنة 2012 تضبط بمقتضاها الأهداف الكميّة والنوعيّة للقطاع في تلبية الحاجيات المحلية بكلفة تفاضلية من ناحية ودعم التشغيل والتصدير والتطور التكنولوجي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التوجهات الخاصة بالتنظيم المؤسساتي والتشريعي لتوزيع المهام بين القطاعين العمومي والخاصّ والاستثمار المحلّي والأجنبي.

III 3 30 وفي هذا الإطار سيقع تطوير التشريع الحالي على ضوء الأهداف والإستراتيجية التي سيتمّ إقرارها خاصّة أنّ التشريع الحالي لا يتلاءم مع مجمل الطلبات المتصلة بحريّة الإنتاج والتّصدير للطاقات المتجددة. كما سيتم توضيح الرّؤى خاصّة في ميدان الطاقة الشمسيّة باعتبار تسابق البلدان المتقدّمة على تركيز مشاريعها بمناطق عديدة من الجنوب التونسي. وفي هذا الإطار ستتضافر الجهود خلال سنة 2013 لمعرفة طاقة الإنتاج بالعلاقة مع طاقة استيعاب شبكة الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز مع دراسة إمكانية إحداث هيكل تعديلي بالقطاع لضمان حقوق المتدخّلين ومتابعة التزاماتهم نحو الحريف وبقيّة المتعاملين.

III 3 31 وسيتواصل العمل خلال سنة 2013 على رفع العراقيل لعديد المشاريع في الطاقات المتجددة في مجال التعاون الدولي والتي تشكو تأخيرا في الإنجاز كما هو الحال بالنسبة إلى المشاريع المحددة في إطار المخطط الشمسي.

III 3 32 وبالتوازي تشهد سنة 2012 تحيين المشاريع المدرجة بالمخطط الشمسي لتدعيم استعمال طاقة الرياح والطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء وتسخين المياه. أما على مستوى تدعيم استعمال الطاقة الشمسية فستتميز سنة 2013 بإنجاز محطة توليد كهربائية بالتركيز الشمسي بطاقة 5 ميغاواط كمشروع نموذجي مع إمكانية توسيعه لاحقا إلى 25 ميغاواط من طرف منظمة تنمية الطاقات المتجددة "NEDO" في البرمة وذلك في إطار التعاون التونسي الياباني. هذا علاوة على تركيز 81 ألف م^2 من اللاقطات الشمسية في قطاع السكن والخدمات لتسخين المياه بالطاقة الشمسية. كما ستنطلق المشاريع المتعلقة بتدعيم إنتاج الكهرباء للاستهلاك الذاتي في المباني باستخدام الطاقة الشمسية الفلطاضوئية بقدرة 15 ميغاواط. وفي نفس السياق سيتواصل العمل خلال سنة 2013 على إنجاز مشروع استعمال الطاقة الشمسية الفوطوضوئية للتنوير الريفي والتزود بالماء الصالح للشراب مع صيانة برنامج الأجهزة الفوطوضوئية.

III 3 33 وعلى هذا الأساس ستتميز سنة 2013 باستكمال نتائج الدراسات المتعلقة بالتحكم في استهلاك الطاقة في تونس في افق 2030 والاستفادة من إمكانيات البلاد من الطاقة الشمسية وذلك بتحويلها إلى كهربا، مع العمل على تسريع نسق انجاز المشاريع التي تعد بالنسبة لتونس ذات أولوية خاصة في مجال تمويل المشاريع ذات النجاعة الطاقية ومشاريع الطاقات المتجددة أو دعم المشاريع المدرجة في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الإطراف.

III 3 ii- حماية البيئة

III 3 34 اعتمد إعداد ميزانية التنمية لسنة 2013 لقطاع حماية البيئة على توقعات تنفيذ البرامج والمشاريع إلى موفى سنة 2012 وعلى جلسات المقاربة الخاصّة بالمشاريع الجهوية المقترحة لإرساء تنمية مستديمة ومتوازنة بين الجهات. وعلى هذا الأساس سترتكز الجهود خلال سنة 2013 على إنجاز مشاريع تهتم بالبيئة الحضرية وتحسين جودة الحياة لدى المواطن والمحافظة على المنظومات الطبيعية والتنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية ومقاومة التلوث بشتى أشكاله والعناية بالبيئة الصناعية.

III 3 35 وفي مجال العناية البيئة الحضرية ستتواصل الجهود خلال سنة 2013 لتنفيذ البرامج المتعلّقة بصيانة المناطق الخضراء وإنجاز المشاريع المتعلّقة بالمنتزهات الحضرية وذلك من خلال استكمال تهيئة المنتزه الحضري برقادة (القيروان) والشروع في إنجاز أشغال التهيئة لمنتزه عين النشوع بحامة الجريد (توزر). وسيتواصل دعم المجهود البلدي للعناية بالجمالية الحضرية من خلال برمجة مشاريع جهوية لتهيئة وصيانة المساحات الخضراء.

III 3 36 كما سيتواصل خلال سنة 2013 تنفيذ جملة من المشاريع المتعلّقة بالنهوض بالسياحة الإيكولوجية وذلك من خلال مواصلة مشروع النهوض بالسياحة البيئية بالجنوب التونسي (ذاكرة الأرض والصحراء والواحات) من خلال استكمال أشغال تهيئة مركز السياحة الإيكولوجية ببئر الحفي (سيدي بوزيد) وبميداس (توزر).

III 3 37 وفي مجال العناية بالبيئة الصناعية سيتواصل إنجاز المشاريع والبرامج التي أملتها التطورات على المستوى الوطني والدولي في ميدان البيئة الصناعية قصد الحدّ من التلوث الصناعي والاقتصاد في الموارد والطاقة وتطوير استعمالات الطاقات المتجددة والتأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية وتيسير إدماج تقنيات الإنتاج النظيف وبالخصوص القضاء على جيوب التلوث القديمة.

III 3 38 وفي ما يتعلق بقطاع التطهير يهدف مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2013 للمحافظة على المحيط وتحسين ظروف العيش وتوفير مقومات التنمية بالجهات.

III 3 39 ومن أهم التوجهات المتعلقة بالتطهير نخص بالذكر :

- الترفيع في نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني ؛
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان ؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع ؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة وتحسين نوعية خدمات التطهير عبر تأهيل وتوسيع منشآت التطهير التي هي في طور الاستغلال وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات وخاصة منها المقتصدة في الطاقة ؛
- العمل على إحكام التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير وتثمينها ؛

- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية ؛
- تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية.

III 3 40 ويشتمل برنامج الاستثمار بالأساس على انجاز أشغال 43 محطة تطهير وأشغال توسيع وتهذيب شبكات التطهير فضلا عن انجاز دراسات الأمثلة المديرية للتطهير لتونس الكبرى ونابل ودراسات إنجاز محطات تطهير وتدعيم الشبكات.

III 3 41 وفي ما يخص أشغال محطات التطهير يشتمل برنامج سنة 2013 على :

- انهاء أشغال إنجاز محطة جديدة ودخولها حيز الاستغلال وهي الجريصة بولاية الكاف ؛
- مواصلة أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة وهي مكثر بولاية سليانة ومنزل تميم بولاية نابل والمرناقية بولاية منوبة وبئر مشارقة بولاية زغوان والمزونة بولاية سيدي بوزيد ؛
- مواصلة أشغال تهذيب وتوسيع 4 محطات تطهير وهي نابل SE4 ومنزل بوزلفة والساحلين والمحرس ؛
- مواصلة أشغال تعويض أنظمة التهوئة الحالية لمحطة التطهير شطرانة I بأنظمة مقتصدة للطاقة (fines bulles) ؛
- انطلاق أشغال إنجاز 11 محطة تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي سوسة حمدون بولاية سوسة وتازركة/الصمعة/المعمورة والحمامات الشمالية بولاية نابل وبئر الحفي/سيدي علي بن عون والرقاب بولاية سيدي بوزيد وتالة وفريانة وسبيبة/جدليان وفوسانة بولاية القصرين وبن قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة ؛
- انطلاق أشغال إنجاز محطة التطهير الصناعية بالمنستير والفجة ؛
- انطلاق أشغال تهذيب وتوسيع 11 محطات تطهير وهي قفصة وسيدي بوزيد وقرمبالية والقصرين والمهدية والوردانين ونفطة وصيادة وسيدي بوعلي والجم وسوسة الجنوبية ؛
- الإعداد لانطلاق أشغال إنجاز 3 محطات تطهير جديدة وهي تاجروين والدهماني/القصور بولاية الكاف والرديف/أم العرايس بولاية قفصة ؛
- الإعداد لانطلاق أشغال 4 محطات تطهير بالوسط الريفي وهي تيبار ووادي الزرقاء وسيدي اسماعيل بولاية باجة وسيدي الجديدي بولاية نابل ؛
- الإعداد لانطلاق أشغال توسيع وتهذيب محطتي تطهير وهي جنوب مليان برادس وشطرانة.

III 3 42 وفي ما يتعلق بأشغال توسيع وتهذيب شبكات التطهير يشتمل برنامج سنة 2013 على :

انتهاء الأشغال التالية:

- تهذيب المصرف البحري لمحطة التطهير سوسة الشمالية
- منظومة تحويل المياه المستعملة بمدن رأس الجبل ورفراف والعالية إلى محطة التطهير بعوسجة ؛
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي مكثر بولاية سليانة والجريصة بولاية الكاف ؛
- تهذيب منظومة تحويل المياه المستعملة بدار شعبان الفهري بولاية نابل ؛
- تهذيب وتوسيع شبكات التّطهير بالمدن المتبنّاة بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل والمنستير والمهدية والقيروان وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر ؛
- تطهير حوالي 60 حيا شعبيا في إطار المشروع الرابع لتطهير الأحياء الشعبية ؛
- تطهير منطقتي أولاد قاسم وأولاد يانق بقرقنة في إطار مشروع التطهير "ONAS IV".

مواصلة الأشغال التالية:

- توسيع شبكة التطهير بمتلين وسونين ورفراف الشاطئ ؛
- تدعيم شبكة التطهير بمدينة المرناقية بولاية منوبة ؛
- تهذيب شبكات التطهير بأحياء 25 جويلية والحبيب و20 مارس بمنطقة الزهراء بولاية بن عروس ؛
- تهذيب شبكة التطهير بالقيروان (أحياء الأغالبة وسيدي سعد والقبلية وسيدي الصحبي 1 و2 و3 والمنشية وسيدي عيسى وإشبيلية ونهج بيت الحكمة) ؛
- تهذيب شبكة التطهير بالمنستير وجمّال والمكنين وبني حسان وزاوية قندش ؛
- تهذيب شبكة التطهير بمساكن بولاية سوسة ؛
- الربط الخارجي بشبكات التطهير للمناطق الصناعية بالفجة بولاية منوبة وبحمام معروف بسوسة وبالمنستير وبحامة قابس.

الشروع أو الإعداد لانطلاق الأشغال التالية :

- منظومة تحويل المياه المستعملة بمدن تازركة والصمعة والمعمورة في إطار مشروع التطهير "ONAS IV" ؛
- منظومة تحويل المياه المستعملة من سوسة الغربية إلى محطة التطهير سوسة حمدون ومنظومة تحويل المياه المطهرة نحو المصرف البحري ؛
- تحويل المياه المعالجة بتونس الشمالية ؛
- تدعيم شبكات التطهير بتالة وفريانة ؛
- تدعيم شبكات التطهير بالرديف وأم العرايس والدهماني والقصور وتاجروين وربط قصر قفصة بمحطة التطهير بقفصة ؛
- تطهير حوالي 10 أحياء شعبية في إطار المشروع الرابع لتطهير الأحياء الشعبية ؛
- تطهير مدن بن قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة وفوسانة بولاية القصرين والرقاب بولاية سيدي بوزيد.

III 3 43 في ما يتعلق بالعناية بالأودية وبشبكة مياه الأمطار بالوسط الحضري ستشهد سنة 2013 مواصلة البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن ومشاريع صيانة شبكات مياه الأمطار بالوسط الحضري والذي يهم جهر وتنظيف 57 وادي ومجرى بطول 132 كلم موزّعة على 9 ولايات وهي تونس وأريانة ومنّوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس.

III 3 44 وفي مجال التصرّف في النفايات شهدت سنة 2012 عدّة صعوبات حالت دون التقدم في إنجاز المشاريع لذلك ينتظر قبل موفى 2012 إيجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع السلط الجهوية ومكوّنات المجتمع المدني لاتخاذ الإجراءات اللازمة (إصلاحات قانونية وإجرائية وإدارية وهيكلية...) لدفع المشاريع المتعلّقة بالتصرّف في النفايات حتى يتسنى إنجازها خلال سنة 2013. وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة في :

- استكمال إنجاز المصبّات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بتونس الكبرى وزغوان والمهدية وتوزر ؛
- الشروع في إنجاز المصبّات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بولايات سيدي بوزيد والقصرين وقفصة؛

- الشروع في إنجاز المصبّات المراقبة ومراكز التحويل بحوض وادي مجردة (ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة) وإنجاز مصب نهائي للفضلات بولاية تطاوين؛
- إنجاز مراكز تحويل تكميلية بولايات نابل وسوسة والقيروان وصفاقس؛
- الشروع في إنجاز 3 مراكز تحويل بولاية قبلي و3 مراكز أخرى بولاية تطاوين؛
- إحداث مركز فرز وتحويل النفايات بالمصب البلدي بسيدي ثابت (ولاية أريانة)؛
- غلق وإعادة تهيئة المصبّات العشوائية للنفايات المنزلية بولايات نابل والكاف وسليانة وجندوبة والمنستير وقابس.

III 3 45 وفي مجال **حماية المدن من الفيضانات** ينتظر مواصلة تنفيذ 25 مشروعا يخصّ حماية مدن بنزرت وباجة وميدون والفجة وفوشانة وتبرسق ودوار هيشر وبوسالم وقابس وتونس الغربية ونابل والحمامات وجدليان وقفصة والوسلاتية والمزطورية وبورويس وقعفور وتمغزة وبومهل وقلعة سنان وعين دراهم والمطوية والرديف وتطاوين وتوزر ودقاش، هذا إلى جانب استكمال الدراسات الخاصّة بحماية مدن نابل الكبرى ورأس الجبل وحمام الأنف وقابس والخرشف والسعيدة ومنزل نور وبوحجر ولمطة وصفاقس الغربية وتونس الكبرى وبوفيشة–النفيضة بالإضافة إلى استكمال دراسة جرد وتقييم المنشآت المنجزة بكلّ من ولايات المنستير وباجة ومدنين وتطاوين.

III 3 46 كما ينتظر خلال سنة 2013 الشروع في إنجاز 13 مشروعا جديدا تخص حماية 15 مدينة وهي الحمامات ونابل وبوحجر والكاف والمحمدية وفوشانة وفريانة ووادي مليز وصفاقس وسيدي بوزيد وحمام الأنف والعلا والفحص ومنطقتي سيدي عويدات وقصر غيلان.

III 3 47 وستشهد سنة 2013 الانطلاق في إعداد وتحيين الدراسات الفنية لحماية مدن منزل سالم (الكاف) والطويرف والعلا وملولش وجبل الوسط ومرناق وشواط والصمعة ومنطقة بئر الشعبة (الحنشة–صفاقس) ومنطقة لماية (منزل شاكر) وبئر علي بن خليفة وسبيطلة والفحص وسيدي خيار (نبر) وصواف ووادي مليز وسيدي عيش ونفطة وبشيمة القلب (حامة قابس) وبن قردان وبئر لحمر (تطاوين) إلى جانب القيام بأشغال الصيانة الدورية للمنشآت المائية واقتناء العقارات.

III 3 48 وفي مجال التوقي من أخطار الفيضانات والإستعداد المحكم لها، انعقدت يوم 20 سبتمبر 2012 جلسة عمل وزارية للغرض أوصت بما يلي :

- دعوة اللجنة الوطنية لمجابهة الكوارث واللجان الجهوية لمجابهة الكوارث إلى الاجتماع في أقرب وقت لتقييم البرامج والوسائل الموضوعة من قبل مختلف الهياكل استعدادا لموسم الأمطار ووضع خطط عمل دقيقة انطلاقا من النقائص المسجلة خلال الفيضانات السابقة وخاصة على مستوى قيادة التدخلات الميدانية والتنسيق السريع بين مختلف الهياكل المعنية.
- برمجة زيارات عمل لأعضاء اللجنة الوطنية لمجابهة الكوارث واللجان الجهوية للقيام بالمعاينات الميدانية الضرورية وخاصة بالنسبة للمناطق المهددة أكثر من غيرها بالفيضانات
- تسريع إجراءات اقتناء معدات التدخل الخصوصية المبرمجة والحرص على الانتهاء من أشغال الجهر والتنظيف وإصلاح الشبكات قبل انطلاق موسم الامطار.
- تكليف وزارة الفلاحة بالتنسيق مع الجانب الجزائري قصد إبرام اتفاقية لتنظيم سيلان المياه وتبادل المعطيات في الغرض.
- تكليف وزارة الفلاحة بتطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بسيلان المياه وتشريك وزارتي تكنولوجيات المعلومات والاتصال والدفاع الوطني في هذا المشروع.

كما شرع، برئاسة الجمهورية، فريق عمل يظم مختلف المتدخلين والوزارات لوضع تصوّر استراتيجي لمجابهة الكوارث الطبيعية والتصرّف في الأزمات.

III 3 49 في مجال **حماية الشريط الساحلي**، ستتواصل الجهود خلال سنة 2013 لتنظيف الشواطئ بغربلة وتمشيط الرمال بصفة دورية إلى جانب تأهيل هذه الشواطئ وتجهيزها لاستقبال المصطافين فضلا عن رفع الحشائش البحرية التي تتراكم على الشواطئ خلال بداية موسم الاصطياف لما ينجّر عنها من تعفن وانبعاث روائح كريهة تزعج المصطافين علما وأنّ نسبة هامة من هذه الحشائش التي يتمّ رفعها تتراكم أيضا قرب المنشآت البحرية والموانئ الترفيهية وموانئ الصيد البحري.

III 3 50 وفيما يخصّ حماية الشواطئ من الانجراف البحري سيشرع في أشغال إنجاز شاطئ رفراف والساحل الشمالي الشرقي بجزيرة جربة ومواصلة إنجاز أشغال حماية الميناء الترفيهي بالقنطاوي إلى جانب تهيئة وتطهير السواحل الممتدة من خنيس إلى البقالطة.

III 3 51 فضلا عن ذلك، ينتظر خلال سنة 2013 الشروع في الدراسات الخاصّة بالمنطقة الجنوبية الشرقية لجزيرة جربة وانطلاق الدراسات الخاصّة بكرنيش بنزرت ونابل والحمامات وقليبية المأمونية.

III 3 52 ويشتمل برنامج سنة 2013 كذلك على مواصلة برنامج إحداث المحميات البحرية بمواصلة تنفيذ مكونات مثال التصرف لإحداث محمية جالطة والمحمية البحرية بزمبرة إضافة إلى الشروع في إنجاز الأشغال بجزيرة المناني والانفاق بطبرقة.

III 3 53 وفيما يخصّ برنامج استصلاح وتهيئة السباخ ينتظر خلال 2013 مواصلة إنجاز أشغال استصلاح وتهيئة سبخة المكنين فضلا عن الشروع في القيام بالدراسة الخاصّة لاستصلاح سبخة الساحلين.

III 3 iii- المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر

III 3 54 شهدت سنة 2012 مواصلة تعبئة الموارد المائية باستكمال أشغال سدود الكبير والمولى بجندوبة والقمقوم ببنزرت وانطلاق أشغال سد الكبير بقفصة ومواصلة انجاز 5 سدود أخرى بالشمال وأشغال قنوات تحويل مياه السدود بالإضافة إلى تهيئة مصبات الأحواض والتصرف المندمج في الموارد الطبيعية في إطار مشاريع مختلفة بعدد من المناطق الداخلية. كما تم استكمال الدراسات التفصيلية للجزء الأول من حماية حوض مجردة من الفيضانات وانجاز دراسة مجلة المياه بهدف تحيينها ومراجعة بعض القوانين لكي تتماشى والظروف الحالية التي تفرض مزيد إعطاء أهمية للموارد المائية.

III 3 55 كما تم إعداد مشاريع تنمية فلاحية مندمجة بمناطق داخلية منها الكاف والقصرين وقفصة حيث تم التوصل إلى تعبئة التمويلات الخارجية لانجاز هذه المشاريع التي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين ظروف عيش المتساكنين بمناطق التدخل بالإضافة إلى مواصلة إحداث وتهيئة المناطق السقوية بعديد من الولايات قصد الرفع من المنتوج الفلاحي بها.

III 3 56 ونظرا لاحتداد الضغط على الموارد الطبيعية وخاصة المياه والتربة سيقع خلال سنة 2013 مواصلة العمل على ضمان ديمومة هذه الموارد الغير متجددة والمحافظة عليها للأجيال القادمة وستتكثف الجهود على :

- مواصلة تعبئة الموارد المائية المتاحة لبلوغ نسبة 95% في أفق 2016 مقابل 92% حاليا وذلك عبر استكمال انجاز سد الحركة ببنزرت ومواصلة أشغال 5 سدود كبرى (الكبير بقفصة وسراط بالكاف والدويميس والمالح والطين ببنزرت) وقنوات تحويل مياه سدود الطين والحركة والقمقوم والانطلاق في أشغال تحويل مياه سدي المالح والدويميس إلى حوض سجنان بالإضافة إلى مواصلة أشغال تثليث قناة سجنان–جومين–مجردة. كما ينتظر في اطار منظومة حماية حوض مجردة من الفيضانات استكمال إعداد الدراسات وتعبئة التمويلات للانطلاق في إنجاز سدي ملاق العلوي وتاسة وللجزء الأول من تهيئة وادي مجردة الممتد من سد العروسية إلى قلعة الأندلس الذي يتضمن إنجاز خزان بالمبطوح بطاقة استيعاب 50 مليون متر مكعب وحواجز ترابية على ضفاف الوادي بطول 56 كلم بالإضافة إلى إنجاز أشغال جهر بعض الأودية منها وادي بوهرتمة. كما سيتم الانطلاق في دراسة وانجاز جيل جديد من السدود التلية لما لها من مردودية في تغذية الموائد المائية وتقليص الرسوبات للسدود الأمامية.
- استكمال تحيين مجلّة المياه والانطلاق في إنجاز الدراسة الاستشرافية لقطاع المياه في أفق 2050 والتي تهدف إلى وضع إستراتيجية للمياه تتضمن الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتأمين تزويد مختلف القطاعات بالإضافة إلى انطلاق وضع المنظومة الإعلامية الوطنية للمياه « SINEAU » التي ستكون أداة لتحسين التصرف في الموارد المائية على المستوى الوطني والجهوي.
- مواصلة البحث عن طبقات المياه الجوفية بحفر عديد من الآبار العميقة الاستكشافية والاستغلالية (قرابة 400 بئر) بهدف السعي إلى تدعيم المناطق المحرومة بإيصال الماء الصالح للشرب لشريحة من المتساكنين مازالت تشهد نقصا كبيرا في التزود إضافة إلى تأمين مواصلة استغلال المناطق السقوية وخاصة الواحات بالجنوب.
- التقليص في نسبة ضياع المياه عن طريق مواصلة برنامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية منها منطقتي حوض مجردة (5800 هك) وسيدي ثابت (5040 هك) و7500 هك من الواحات بولايات قابس وتوزر وقبلى بالإضافة إلى إحداث مناطق سقوية جديدة حول سد سراط (4500 هك) وحول الآبار العميقة بمختلف الولايات لتدعيم المنتوج الفلاحي بها واستكمال مشروع انجاز 434 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية كما سيتم تدعيم جمعيات التنمية الفلاحية خاصة منها المائية عن طريق التكوين وإعادة تركيبة مسيّري المنظومات المائية للحفاظ على ديمومتها.

- الانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقفصة (المرحلة الثانية) ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولايات سليانة وسيدي بوزيد والكاف والقصرين ومشروع التصرف المندمج في الموارد الطبيعية بجندوبة والقصرين ومدنين والتي يتم انجازها عن طريق تشريك متساكني الأرياف بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين ظروف عيشهم عبر تهيئة البنية الأساسية الفلاحية وانجاز مسالك فلاحية وبحيرات جبلية وآبار استغلال ومناطق سقوية مما يساهم في تنمية القطاع الفلاحي بالمناطق الداخلية ذات الإشكاليات الخصوصية.
- مواصلة التشجير الغابي والرعوي في إطار مكافحة التصحر والرفع من المساحات الغابية والرعوية لبلوغ نسبة غطاء غابي ورعوي يناهز 16% في أفق 2020 مقابل 13.7% حاليا (بدون احتساب الصحراء والسّبخ) وذلك عن طريق البرنامج السنوي للغابات ومشاريع مختلفة منها مشروع التصرف المندمج للغابات (المرحلة الثانية) ومشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي (المرحلة الرابعة) إلى جانب مشروع مقاومة التصحر بولاية تطاوين ومشروع التنمية الرعوية والزراعية بالجنوب الشرقي والتي تهدف إلى إدماج متساكني الغابات والمراعي في الدورة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف عيشهم وتقليص الضغط على المناطق الحساسة ودرء مخاطر التصحّر عن طريق التوعية وتنظيم تعاطي الأنشطة الفلاحية.
- تكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربة عن طريق البرنامج السنوي والمشاريع المندمجة منها مشروع التصرف الإطاري في مصبات الأحواض بهدف تفادي النسق التصاعدي للتدهور التي تشهده الموارد الطبيعية والحدّ من ظاهرة الإنجراف وتقلص الأراضي الزراعية.
- انطلاق إنجاز أشغال توسعة موانئ الصيد البحري بجرجيس والكتف والشابة وقليبية وحماية وتهيئة موانئ غار الملح وأجيم والهوارية في إطار تدعيم البنية الأساسية المينائية ومواصلة مشروع حماية خليج قابس من الصيد العشوائي في إطار حماية الثروة البحرية.

IV الجزء الرابع
التنمية البشرية والسياسات الإجتماعية

1.IV الباب الأول

التنمية البشرية

1-1-IV شهدت سنة 2012 تسارعا في نسق إنجاز البرامج والسياسات الرامية إلى الإرتقاء بمستويات التنمية البشرية إلى درجات أرفع وذلك وفقا لما ورد في برنامج عمل الحكومة لسنة 2012.

2-1-IV وتبعا لذلك تم رصد الإمكانيات وتعبئة الوسائل المادية والموارد البشرية والإنطلاق في تنفيذ المشاريع الكفيلة بتجسيم الأهداف المرسومة في مجالات التنمية الإجتماعية والبشرية لا سيما عبر تمويل البرامج والتدخلات في ميادين على غاية من الأهمية كالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والتشغيل وغيرها.

IV-1-i التربية

3-1-IV تركز العمل خلال السنة الدراسية 2012/2011 في القطاع التربوي على مواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة ابان الثورة لضمان تواصل اشتغال المنظومة التربوية. وتتمثل هذه الاجراءات بالأساس في مواصلة العمل على الرفع من جودة الخدمة التربوية في مختلف تجلياتها البيداغوجية والتنظيمية من خلال تحسين ظروف الدراسة والعمل بالمؤسسات التربوية لجعلها فضاء يشجع التلميذ على ارتياده والتمتع بخدماته في أحسن الظروف بالإضافة الى تذليل الصعوبات المادية واللوجستية جراء ما لحق المؤسسات التربوية من أعمال نهب وحرق وإتلاف للتجهيزات التربوية والبيداغوجية وعلى تأمين الامتحانات الوطنية والتقييم المستمر للتلاميذ في كل المستويات التعليمية.

4-1-IV ورغم المجهودات التي بذلت في هذا المجال فان العديد من المشاكل قد برزت بجلاء وحالت دون اتمام جزء كبير من المشاريع والبرامج وذلك في أغلب الجهات. ومن بين أهم هذه المشاكل تعطيل العمل في جل المندوبيات الجهوية للتربية جراء الإضرابات والاعتصامات ونقص الموارد البشرية والمادية في أغلب المندوبيات.

IV-1-5 وقد عملت وزارة التربية على تذليل البعض من هذه الصعوبات من خلال التكثيف من الزيارات الميدانية الى الجهات التي تعيش صعوبات على مستوى اشتغالها وعلاقتها بالمتدخلين في القطاع بخصوص انجاز المشاريع التربوية، وتمكنت بذلك الوزارة من انجاز جل المشاريع المبرمجة ضمن ميزانية 2011 والانطلاق اما في اعداد الدراسات الفنية أو طلب العروض أو البدء في انجاز بعض المشاريع المبرمجة ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2012. بالإضافة الى ذلك واصلت الوزارة عملها في اتجاه توفير أفضل السبل لضمان عودة مدرسية في ظروف مقبولة والبدء في عملية اصلاح المنظومة التربوية تدريجيا. وفيما يلي أهم الاجراءات والبرامج والمشاريع المنجزة خلال السنة الدراسية 2012/2011 :

- مواصلة تعميم السنة التحضيرية مع التركيز على المناطق الريفية والاحياء المحيطة بالمدن التي يصعب فيها تدخل القطاع الخاص والجمعيات ؛
- مواصلة تطبيق النظام الجديد للتقييم الذي بدأ العمل به على مستوى السنتين الأولى والثانية ليشمل سنة 2012/2011 مستوى الثالثة ابتدائي ؛
- تنقيح الكتب الخاصة بالمواد الاجتماعية لتلاميذ السنوات الخامسة ؛
- تنقيح كتب التاريخ والجغرافيا لتلاميذ السنوات السادسة ؛
- اعداد القانون الأساسي للمعلمين والاساتذة تطبيقا للاتفاقيات مع النقابات ؛
- مواصلة العمل بالتقييم القبلي لمكتسبات تلاميذ السنوات السابعة إعدادي في مواد العربية والفرنسية والرياضيات بهدف ضبط حصيلة دقيقة لمكتسبات التلاميذ في هذه المواد ورصد الثغرات الملاحظة في تكوينهم اضافة الى تمكين المدرسين من التعرف الى ملامح التلاميذ واتخاذ الاجراءات البيداغوجية الكفيلة بمعالجة أهم النقائص ؛
- تنقيح الكتب الخاصة بالمواد الاجتماعية لتلاميذ السنوات الثامنة والتاسعة إعدادي عام وتقني ؛
- تنقيح الكتب الخاصة بالتربية المدنية والتاريخ لتلاميذ السنوات الأولى ثانوي ؛

- تنقيح الكتب الخاصة بالتاريخ والجغرافيا لتلاميذ السنوات الرابعة في شعبتي الآداب والاقتصاد والتصرف ؛
- تنقيح الأمر المتعلق بالحياة المدرسية في اتجاه تفعيل مجالس المؤسسات بهدف تشريك كل المتدخلين في المؤسسة التربوية في النهوض بواقعها التربوي والاستفادة مما يتيحه محيط المؤسسة من امكانيات في كل الميادين ؛
- انجاز برنامج التوسيعات (قاعات عادية وقاعات اختصاص ومخابر...) المبرمج ضمن ميزانية القطاع لسنتي 2011 و2012 وذلك في كل المراحل التعليمية ؛
- استكمال المؤسسات التربوية التي فتحت في بداية السنة الدراسية ؛
- استكمال برنامج تهيئة وصيانة المؤسسات التربوية المبرمج ضمن ميزانية القطاع لسنة 2011 والشروع في انجاز برنامج 2012 ؛
- مواصلة تعميم المدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية ؛
- اقتناء التجهيزات التربوية والبيداغوجية للمؤسسات التربوية ؛
- مواصلة توسيع شبكة مكاتب الإصغاء في الإعدادي والثانوي ؛
- مواصلة تدعيم وتطوير برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي (خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي) ؛
- مواصلة تطوير شبكة المطاعم المدرسية بالمدارس الابتدائية ؛
- مواصلة تحسين ظروف الاقامة بالمبيتات والاكلة المدرسية ؛
- مواصلة انجاز دراسات بالتعاون مع مكتب اليونسيف بتونس حول الانقطاع المدرسي (متابعة فوج من التلاميذ) والخارطة المدرسية والأقسام التحضيرية والمدارس ذات الفرق ؛
- عقد ندوة وطنية حول منهجية إصلاح منظومة التعليم لرسم خارطة طريق واضحة تجعل من الفضاء التربوي فضاء يمتلك فيه التلميذ المعارف الحديثة والمهارات والقيم خلال الفترة 29-31 مارس 2012 ؛

- تنظيم استشارات جهوية ومحلية حول إصلاح منظومة التعليم في المرحلة الابتدائية ؛
- التشاور والتنسيق حول اصلاح المنظومة التربوية مع كل الأطراف المتدخلة في الشأن التربوي من خلال تنظيم العديد من الملتقيات والايام الدراسية (البحث التربوي، تقييم نتائج البكالوريا، المطالعة، الفشل المدرسي، ادماج حاملي الاعاقة، التربية على المواطنة...) ؛
- اعداد نصوص ترتيبية حول المجلس الأعلى للتربية والمعهد الوطني لتقييم المنظومة التربوية ولجنة قيادة اصلاح المنظومة التربوية ؛
- بعث لجنة فنية لدراسة شروط الاسعاف والتمتع بـ 25 بالمائة ؛
- احداث المركز الوطني لتكنولوجيات التربية قصد مزيد ادماج تقنيات المعلومات والاتصال في المنظومة التربوية والتشجيع على انتاج المحتويات الرقمية وتسهيل تفعيل برنامج المحفظة الالكترونية.

IV-1-6 وبالإضافة الى ما ستساهم به هذه البرامج والمشاريع من تحسين ظروف الدراسة والعمل بالمؤسسات التربوية والاستجابة الى الطلبات الملحة للقطاع وتحقيق الاهداف المنشودة خاصة في ضوء ما لوحظ من تباين في مستوى الخدمات التربوية بين الجهات والإشكاليات والنقائص التي أفرزتها مختلف التقييمات الداخلية والخارجية، ستركز وزارة التربية في الفترة القادمة على الحد من النقائص التي لازالت تشوب نظام التربية والتعليم المدرسي وخاصة المستعجلة منها كمنظومة التكوين الأساسي والمتواصل للمدرسين وآليات انتدابهم والامتحانات الوطنية والتقييم المستمر للتلاميذ وظاهرة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة بالإضافة الى ضعف الترابط والتكامل بين مختلف مكونات المنظومة التربوية والتكوينية التونسية. وستعمل الوزارة كذلك على تعهد وصيانة المؤسسات التربوية وتجهيزها التي تتطلب مجهودا كبيرا للارتقاء بخدماتها وتوفير أفضل الظروف للدراسة والعمل من خلال مواصلة تحسين مؤشرات الرفاه البيداغوجي. كما ستواصل الوزارة عملها في اتجاه تحقيق اصلاح عميق ينسجم مع أهداف الثورة التونسية يفضي الى بناء منظومة تربوية جديدة يشارك جميع الأطراف في رسم ملامحها وتركيز أسسها عبر وفاق اجتماعي تكون

فيه الأولوية المطلقة للوطن واستحقاقات الثورة. وفي هذا الاطار ستعمل وزارة التربية تدريجيا وفق منظور تشاركي وتفاعلي مع كل الأطراف المتدخلة في العملية التربوية والتعليمية على تحقيق جملة من الأهداف تم الاتفاق حولها خلال الندوة الوطنية حول منهجية اصلاح المنظومة التربوية وذلك في انتظار بلورة استراتيجية قطاعية على مدى متوسط وبعيد. وستعمل الوزارة ايضا استعدادا للعودة المدرسية 2014/2013 و2015/2014 على توفير أفضل الظروف للدراسة والعمل من خلال اعدادها لميزانية القطاع لسنة 2013 التي ستتضمن المشاريع والبرامج الكفيلة بذلك.

IV-1-7 أما على الصعيد الكمي فقد بلغ عدد التلاميذ في المرحلة الإبتدائية 1015 ألف تلميذ في السنة الدراسية 2012/2011 مقابل 1003 ألف تلميذا خلال السنة الدراسية 2011/2010. ويرجع هذا الارتفاع في عدد التلاميذ إلى ارتفاع نسب الرسوب وتقلص نسب الانقطاع وكذلك استعادة النسق الديموغرافي من خلال زيادة عدد المسجلين الجدد.

IV-1-8 وقد مكّن ارتفاع عدد المدارس من تحسين معدل كثافة الفصل الذي بلغ 21.9 تلميذا سنة 2012/2011 مقابل 22.1 تلميذا سنة 2011/2010. كما تقلص عدد الفصول ذات الفرق لاسيما بعد أن تم إقرار عدم تجميع أكثر من مستويين بالفصل الواحد وإحداث فصول موحدة المستوى كلما تجاوز عدد التلاميذ 25 للمستويين معا إذ بلغ عدد هذه الفصول 1487 مقابل 1723 خلال نفس الفترة.

متوسط كثافة الفصل بالإبتدائي

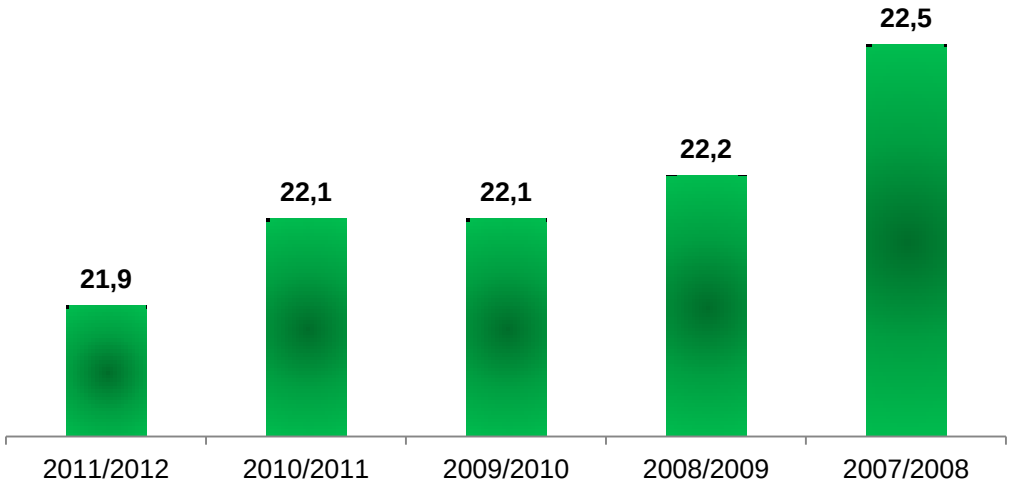

IV-1-9 أما بالنسبة للمرحلة الإعدادية (العام والتقني) والمرحلة الثانوية فقد تواصل التراجع المسجل في عدد التلاميذ بنسق بطيء نتيجة ما شهدته المرحلة الابتدائية من تقلص في عدد التلاميذ خلال السنوات الفارطة ليصل الى 937287 تلميذا موزعين على أكثر من 36 ألف فصل ويدرسهم أكثر من 76 ألف أستاذ. وقد تحسن متوسط كثافة الفصل ليصل الى 25.6 سنة 2012/2011 مقابل 26 السنة الفارطة وذلك نتيجة تطوير طاقة الاستيعاب المتوفرة بالتوسيعات والاحداثات الجديدة.

متوسط كثافة الفصل بالإعدادي العام والثانوي

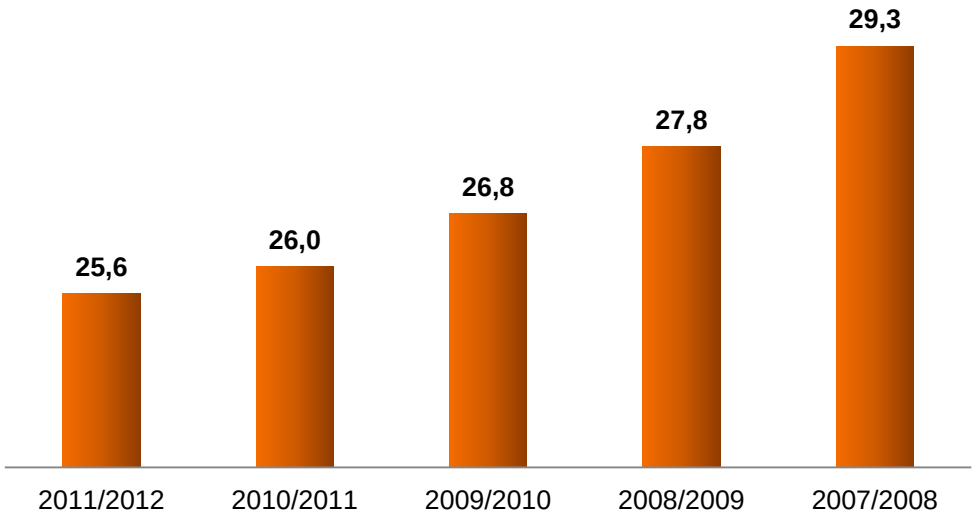

IV-1-10 وينتظر ان تشهد السنة الدراسية 2013/2012 نفس التطور مقارنة بالسنة الفارطة حيث سيرتفع عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية بعد أن كان في انخفاض مستمر تواصل إلى حدود السنة الدراسية 2011/2010 ليصل الى حدود مليون و26 ألف تلميذ موزعين على حوالي 47 الف فصل ويدرسهم أكثر من 60 ألف معلم. ويتوقع أن يتحسن متوسط كثافة الفصل في هذه المرحلة ليصل الى 21.6 مقابل 21.9 السنة الفارطة.

IV-1-11 وبالنسبة للمرحلة الإعدادية (العام والتقني) والمرحلة الثانوية ينتظر أن يكون عدد التلاميذ في حدود 920 ألف موزعين على أكثر من 36 ألف فصل ويدرسهم أكثر من 77 ألف أستاذ منهم حوالي 3 آلاف في الإعداديات التقنية. ويتحسن متوسط كثافة الفصل ليصل الى 25 مقابل 25.6 السنة الفارطة. ويتوقع أن تفتح 10 مؤسسات جديدة منها 7 اعداديات وبناء أكثر من 120 قاعة تدريس.

IV-1-12 ولمزيد تشريك القطاع الخاص التربوي في المجهود الوطني والإرتقاء بخدماته إلى درجات أفضل تتماشى والرّهانات التنموية للمرحلة القادمة فقد ارتكز العمل على مزيد الإحاطة البيداغوجية بمدرّسي المؤسسات الخاصّة في مجالات التفقد والإرشاد والرسكلة والتكوين.

IV-1-13 وعلى المستوى الكمي، شهدت السنة الدراسية 2012/2011 تطوّرا ملحوظا في عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بالقطاع الخاص حيث بلغ 28.875 تلميذ مقابل 24.953 تلميذ خلال السنة الدراسية 2011/2010. أما على مستوى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بالقطاع الخاص فقد بلغ عدد التلاميذ 57.486 تلميذا مقابل 54.914 تلميذا خلال نفس السنة الدراسية. كما شهدت المؤشرات المتعلقة بمتوسط كثافة الفصل ومعدل التلاميذ للمدرس الواحد تحسنا ملموسا بهذا القطاع حيث بلغت على التوالي 21.5 و 13.1 في السنة الدراسية 2012/2011 بالمرحلة الابتدائية.

متوسط كثافة الفصل بالتعليم الابتدائي الخاص

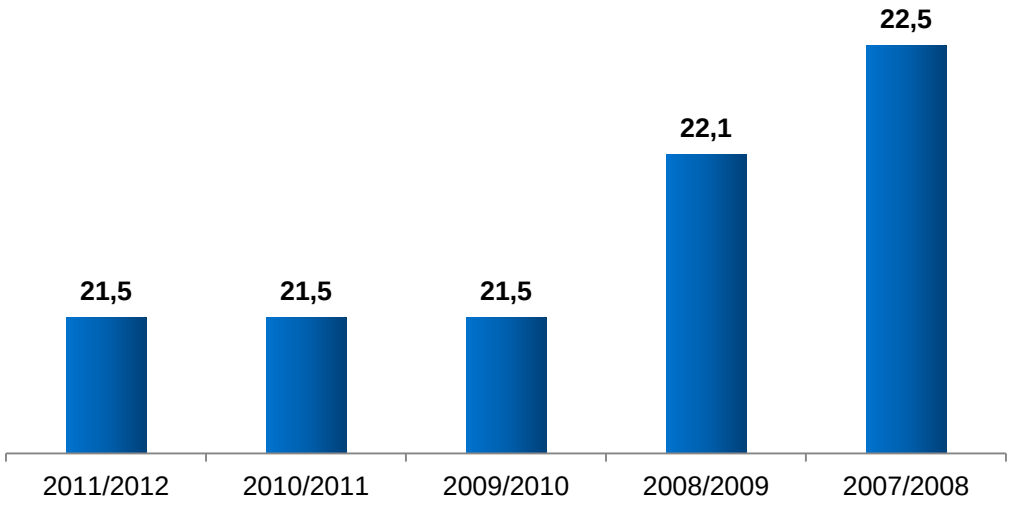

IV-1-ii التكوين المهني

IV-1-14 يمثل قطاع التكوين المهني عنصرا محوريا في التوجهات التنموية الرامية إلى بناء مجتمع المعرفة ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية وذلك إعتبارا لدوره في تنمية قدرات الموارد البشرية وإكسابها المهارات اللازمة لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وضمان حظوظ أوفر لآندماجها في سوق الشغل. وفي هذا الإطار

سترتكز توجهات قطاع التكوين المهني في سنة 2013 على الإرتقاء بأداء منظومة التكوين المهني وتطوير آلياتها بما يمكنها من التفتح على حاجيات الإقتصاد ومن أن تكون آلية لتوفير اليد العاملة الماهرة والكفأة لفائدة المؤسسة ودافعا للتنمية الجهوية.

IV-1-15 وفي هذا السياق سيتم الشروع في تحديد وإعداد إستراتيجية وطنية للنهوض بالتكوين المهني في أفق سنة 2020 من شأنها أن تحدد التوجهات والخطط الإستراتيجية لقطاع التكوين المهني. هذا وسيعتمد إعداد هذه الإستراتيجية على نتائج المؤتمر الوطني للتكوين المهني بالإضافة إلى القيام بتقييم معمق لمنظومة التكوين المهني وتشخيص كامل لوضعية مراكز التكوين المهني وتقييم مدى استجابتها لحاجيات سوق الشغل.

IV-1-16 وعملا على تطوير التكوين بما يضمن استجابته لحاجيات سوق الشغل سيتم العمل خلال سنة 2013 على :

- استحثاث نسق إنجاز مشاريع مراكز التكوين المهني المتواصلة (65 مشروع : إحداث – إعادة هيكلة – تطوير التدريب المهني – وحدات المبيت – إقتناء التجهيزات)؛
- الشروع في إنجاز 35 مشروع جديد ضمن برنامج يتماشى ومتقضيات التنمية الجهوية من خلال مشاريع إعادة هيكلة مراكز للتكوين المهني موزعة على مختلف ولايات الجمهورية (23 مشروع أنجزت دراسات الجدوى الخاصة بها سنة 2011)، بالإضافة إلى مشاريع إحداث مراكز للتكوين المهني (03 مراكز) و08 قاعدات تكوين ومبيت).

IV-1-17 وفي مجال تكوين المكونين وهندسة التكوين ستشهد سنة 2013 انجاز وتحيين 28 برنامج تكوين في قطاعات متعددة وذلك حسب حاجيات قطاع الإنتاج على المستويين الوطني والجهوي. كما سيتم انجاز عمليات تكوين بيداغوجي أساسي ومستمر لفائدة 650 مكونا في القطاعين العام والخاص وعمليات تكوين وظيفي لفائدة 300 إطار في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تكوين تقني لفائدة 420 مكونا.

IV-1-18 كما ستشهد سنة 2013 مواصلة العمل على تطوير الشراكة بين منظومتي التكوين المهني والإنتاج حيث سيتواصل إعداد اتفاقيات الشراكة الإطارية لتشمل خمسة قطاعات أخرى (الخشب والأثاث والجلود والأحذية والسياحة والفلاحة والصيد البحري والبناء المعدني واللحام) مع إمكانية تعميم هذا التمشي على قطاعات اقتصادية أخرى. كما ستشهد سنة 2013 استكمال انجاز مدونتي المهن والكفاءات في قطاعي النسيج والإكساء والنقل واللوجستيك التين تمّ الشروع في انجازهما خلال سنة 2012

والإنطلاق في إعداد مدونتي مهن في قطاعي الجلود والأحذية والخشب والأثاث والموبيليا.

IV-1-19 ودعما لدور القطاع الخاص في مجال التكوين ستشهد سنة 2013 مراجعة كراس الشروط المتعلقة بتنظيم قواعد إحداث وتسيير المؤسسات الخاصة للتكوين المهني، واستكمال برنامج صك التكوين الأساسي في القطاع الخاص في صيغته القديمة من خلال العمل على استقطاب 500 متكونا في 5 ولايات (سليانة – القصرين – توزر – زغوان – تطاوين) لا يتوفر بها بتاتا التكوين المقيس في القطاع الخاص.

IV-1-20 كما ستشهد سنة 2013 تفعيل المرحلة التجريبية لبرنامج التكوين من أجل التشغيل حيث سيتم العمل على استقطاب 1500 من طالبي الشغل خاصة من حاملي الشهادات العليا.

IV-1-21 وسعيا إلى تطوير الطلب على التكوين المهني ومزيد التعريف بآفاقه سيتم العمل على إرساء منظومة وطنية للإعلام والتوجيه المهني، حيث سيتم خلال سنة 2013 الشروع في إعداد دراسة من أجل تشخيص وتقييم الوضع الحالي لمنظومة الإعلام والتوجيه المهني تمكّن نتائجها من إقتراح وإعداد برنامج عمل مدقق من أجل تركيز هذه المنظومة.

IV-1-22 كما سيتم العمل على استكمال تركيز نظام الإعتراف بالشهادات والمهارات حيث ستشهد سنة 2013 :

- تركيز لجنة متابعة تطبيق السلم الوطني للمهارات والتي ستعمل على تناول المشاغل المتعلقة بإحداث الشهادات وتحيينها ومن ثمة الإعتراف بها.
- تركيز المنظومة الوطنية للإشهاد بالكفاءات : يحتوي هذا البرنامج على مقومات تقييم الكفاءات سواء تم اكتسابها عن طريق التكوين أو في إطار التجربة المهنية ليتم فيما بعد إسناد الشهادات الموافقة لها والإعتراف بها.

IV-1-23 كما ستشهد سنة 2013 العمل على إرساء نظام المواصفات الوطنية للتكوين الذي يقوم على تحديد الإختصاص التكويني والمهنة المستهدفة منه والكفاءات المطلوبة في سوق الشغل وعناصر تقييم اكتسابها من قبل المتكوّن. كما سيتم العمل على إسناد الأهلية لمراكز التكوين لإسداء تكوين لكل مركز تكوين تتوفّر لديه عناصر ضمان الحدّ الأدنى للتكوين الجيد المستجيب لحاجيات سوق الشغل.

IV-1-24 أما في مجال التكوين المستمر الموجه للمؤسسات سيتم العمل على الرفع من عدد المؤسسات المنتفعة بعمليات التكوين المستمر ليبلغ 8460 مؤسسة، ومن عدد المشاركات في عمليات التكوين المستمر لتبلغ 280 ألف مشاركة.

عدد المتربصين(ATFP)

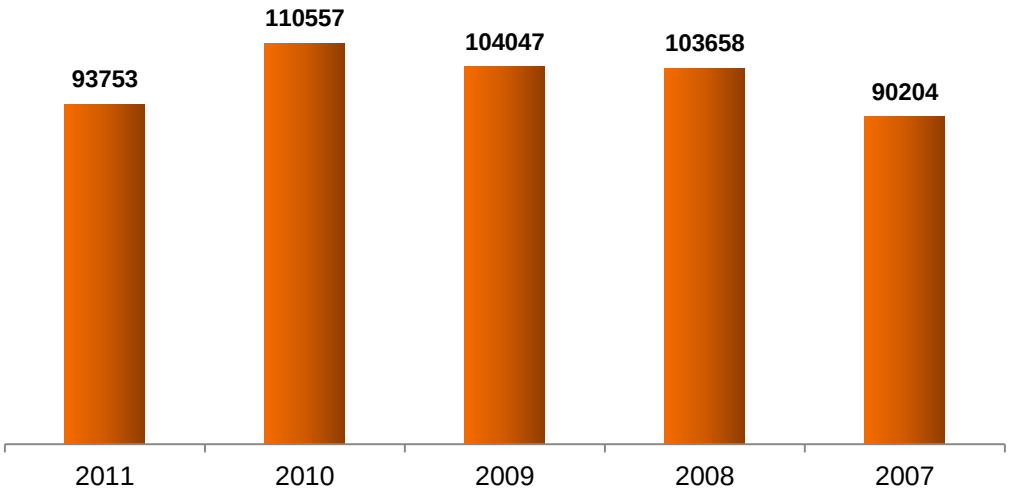

IV-1-iii التعليم العالي

IV-1-25 اعتبارا لدوره الهام في تحسين مؤشرات التنمية ورفع التحديات المستقبلية وفي صدارتها اللحاق بمصاف الدول المتقدمة والارتقاء بالدخل وكسب رهان التشغيل، تم خلال السنة الجامعية 2011–2012 مواصلة العمل على تحسين جودة التعليم العالي ودعم استقلالية الجامعات وتكوين المكونين وتعزيز البحث العلمي الجامعي والرفع من مردوديته.

IV-1-26 ولقد تميزت السنة الجامعية 2011-2012 في مجال ملاءمة التكوين مع التشغيل بوضع خطة عمل حول ربط الإجراءات لتجسيمها بداية من مراجعة نظام التوجيه الجامعي إلى غاية وضع الأسس لتحقيق الشفافية في تقييم جميع مكونات التعليم وتطويره ودعم المؤسسات الجامعية وبرامجها التكوينية.

IV-1-27 ففيما يتعلق بالتوجيه الجامعي تم خلال هذه السنة إدخال جملة من الإصلاحات تمثّلت خاصة في :

- ترتيب الناجحين في الباكالوريا تفاضليا وتقسيمهم إلى مجموعتين مع اعتماد دورة نهائية للتدارك.
- مراجعة مقاييس التوجيه وإلغاء العمل بالتنفيل الجغرافي لعدد من الشعب التي تشهد إقبالا وهي شعب الطب والمراحل التحضيرية للدراسات الهندسية.
- التنصيص على مجموع النقاط لآخر موجه بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة بالموقع الالكتروني للتوجيه الجامعي بدل ذكر مجموع النقاط لآخر موجه ضمن دليل التوجيه.
- تمكين الناجحين من شعبة الباكالوريا رياضة من الترشح للشعب الأخرى.

IV-1-28 أما على المستوى البيداغوجي، وعلاوة على إحداث سبع إجازات جديدة بالبناء المشترك بين الجامعيين والمهنيين وإحداث 45 مسلكا جديدا، من المنتظر أن يتم تمكين حاملي شهادة الدراسات التكنولوجية العليا من التسجيل في السنة الثالثة من الإجازات المطابقة لاختصاصاتهم وذلك تبعا لصدور الأمر عد 1232 لسنة 2012 المؤرخ في 27 جويلية 2012 المتمم للأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام "إمد".

IV-1-29 وفي إطار الاستجابة بأكثر مرونة لرغبات الطلبة في نحت مسارهم الجامعي وإضفاء أكثر حركية على مسالك التكوين الجامعي، تواصل قبول ملفات الطلبة الناجحين في السنوات الأولى من نظام "إمد" والراغبين في تعديل مساراتهم الدراسية في الاتجاهين بين الإجازات التطبيقية والأساسية في نهاية السنة الأولى.

IV-1-30 أمّا على مستوى الماجستير، فقد صدر الأمر عدد 1227 لسنة 2012 المؤرخ في 1 أوت 2012 والمتعلّق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للماجستير في نظام أمد، وستشهد السنة الجامعية 2012-2013 الشروع في العمل بـ 130 مسلكا جديدا.

IV-1-31 وعلى صعيد آخر تم خلال هذه السنة إقرار المدرسة العليا للتكنولوجيا والإعلامية كمركز عالمي للتكوين معتمَدا من طرف شركة M.S.C. SoftWare للتكوين في برمجية ADAMS التي تتمثل في قاعدة تحتوي على عدة تطبيقات إعلامية للنمذجة

والتصميم والتصنيع. وسيمكن هذا التكوين الإشهادي من تطوير تشغيلية خريجي التعليم العالي خاصة على مستوى سوق الشغل الدولية.

IV-1-32 كما تواصل دعم التكوين الهندسي بمختلف مراحله حيث تم خلال سنة 2011-2012 تدعيم المراحل التحضيرية ومراحل تكوين المهندسين من خلال الترفيع في طاقة استيعاب الشعب الموجودة، من ناحية، وبعث شعب جديدة في بعض المؤسسات، من ناحية أخرى، إذ بلغ عدد الطلبة في المراحل التحضيرية ومراحل تكوين المهندسين 34989 طالب مقابل 33188 طالب سنة 2010-2011.

IV-1-33 وسيتواصل خلال السنة الجامعية 2012-2013 العمل على تحسين جودة التعليم العالي من خلال إرساء منظومة متكاملة للتقييم وضمان الجودة مما سيمكن من الارتقاء بتصنيف الجامعات التونسية. ويتمثل الإجراء في إتمام إصدار النصوص الترتيبية للهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد والتي من شأنها أن تؤسس لإطار جديد لتقييم المنظومة الجامعية يعتمد على حوكمة راشدة وشفافة. كما سيتم العمل على وضع إطار لتقييم وترتيب مؤسسات التعليم العالي والجامعات حسب نظام ترقيم يشجع على التعريف بها من الناحية البيداغوجية والتكوينية أو من ناحية قابليتها على توفير خريجين قابلين للاندماج في سوق الشغل.

IV-1-34 وفي إطار تحسين جودة التعليم العالي سيتم كذلك توفير إطار التدريس اللازم لتعزيز التأطير تماشيا مع متطلبات نظام إمد لاعتماد نسبة تأطير قوامها مدرس واحد لكل 14 طالبا بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومدرس واحد لكل 20 طالبا بالنسبة لبقية المؤسسات.

IV-1-35 أما على مستوى البنية الأساسية للقطاع، فقد تمّ في مفتتح السّنة الجامعيّة 2012-2013 إضافة ثلاث مؤسسات جامعية جديدة وهي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقليبية وكلية العلوم والتقنيات بسيدي بوزيد والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين.

IV-1-36 كما تعززت شبكة الخدمات الجامعية بمؤسستين بولاية مدنين تتمثلان في الحي الجامعي "الفجاء" والمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي كما تم في بداية السّنة الجامعيّة 2012-2013 افتتاح الحي الجامعي بقليبية تبعا لانطلاق الدروس بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية.

IV-1-37 ومن أهم المشاريع الجديدة المبرمجة لسنة 2012 يمكن الإشارة بالخصوص إلى:

- الشروع في القيام بدراسات الجدوى وقابلية الإنجاز والدراسات الفنية والمعمارية المتعلقة بإحداث مؤسسات جامعية جديدة خاصة بالمناطق الداخلية للبلاد.
- اقتناء أراضي محاذية للمركبات الجامعية والقيام بدراسات تتعلق بتوسيع المؤسسات الجامعية أو بناء أقساط جديدة لمؤسسات في طور الاستغلال.
- الشروع في إنجاز قسط جديد من برنامج دعم الجودة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في انتظار استكمال عملية تقييم القسط الأول.
- بناء أقساط جديدة ببعض المؤسسات نظرا لبلوغها طاقة الاستيعاب القصوى على غرار المعهد العالي للفنون والحرف بالقصرين والمعهد العالي للبيولوجيا التطبيقية بمدنين والمعهد العالي للإعلامية بالكاف والمعهد العالي لعلوم وتكنولوجيات الطاقة بقفصة.
- الشروع في الدراسات المعمارية والفنية والمتعلقة بتوسعة بعض المؤسسات الجامعية بهدف تخفيف الاكتظاظ مثل المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بنابل ومعهد الدراسات التطبيقية والتكنولوجيا بماطر والمعهد العالي للغات بقابس ونواة المعهد العالي للفنون والحرف بسليانة.
- القيام بأعمال التهيئة ببعض المؤسسات الجامعية على غرار كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس وكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمنوبة وكلية الطب بتونس والفضاءات السابقة للمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسيدي بوزيد (كلية العلوم والتقنيات حاليا).
- برمجة بناء 3 مبيتات جامعية جديدة منها مؤسستين بكل من الكاف وسليانة وذلك لمجابهة النقص في مجال السكن الجامعي بالمناطق الداخلية بالإضافة إلى بناء فضاءات ثقافية وترفيهية لفائدة الطلبة.
- إنجاز البرنامج السنوي المتعلق بتعهد وصيانة بعض مباني المؤسسات الجامعية التي تتطلب ذلك.
- القيام بأشغال تهيئة وتهذيب بعض مؤسسات الخدمات الجامعية على غرار المطعم الجامعي المنار بصفاقس والحي الجامعي برأس الطابية والمبيت الجامعي البساتين بمنوبة, بالإضافة إلى البرنامج السنوي المتعلق بأشغال صيانة ببعض مؤسسات الخدمات الجامعية وأشغال حماية بعض المؤسسات الأخرى.
- اقتناء تجهيزات لفائدة مؤسسات التعليم العالي.
- اقتناء تجهيزات للبحث العلمي الجامعي.

- بناء مجموعة جديدة من فضاءات البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث.
- اقتناء تجهيزات لفائدة مؤسسات الخدمات الجامعية.

IV-1-38 أما بالنسبة للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز فستخصص اعتمادات الدفع بالأساس لمواصلة المشاريع والبرامج التالية :

- توسيعات بكل من المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بنابل ومعهد الدراسات التطبيقية بماطر والمعهد العالي للموسيقى والمسرح بالكاف والمبيت الجامعي البساتين بالمنستير وكلية العلوم بقفصة.
- الشروع في بناء المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين والمعهد العالي للتجارة والمحاسبة ببنزرت.
- بناء أقساط جديدة بالمعهد العالي للإعلامية بالكاف والمعهد العالي للفنون والحرف بالقصرين والمعهد العالي للبيولوجيا التطبيقية بمدنين.

IV-1-39 وفي إطار تعزيز شبكة البحث العلمي الجامعي، سيتم خلال السّنة الجامعيّة 2012-2013 إحداث مركز البحث في "الميكرو إلكترونيك" و"النانوتكنولوجيا" صلب القطب التكنولوجي بسوسة. كما سيتم إحداث مركز البحث في الإعلامية والملتميديا والمعالجة الرقمية للمعطيات بالقطب التكنولوجي بصفاقس بما من شأنه أن يساعد على الارتقاء بنوعية البحث العلمي في هذه القطاعات الواعدة.

IV-1-40 أما على الصعيد الكمي فستشهد السنة الجامعية 2012-2013 تراجعا في عدد الطلبة إذ من المتوقع أن يبلغ عددهم حوالي 325 ألف طالب في القطاع العمومي مقابل 339.6 ألف خلال السنة الجامعية 2011-2012.

IV-1-41 ويتوقع أن يبلغ عدد خريجي التعليم العالي (دون اعتبار خريجي المرحلة الثالثة) حوالي 59000 في نهاية السنة الجامعية 2012-2013 مقابل حوالي 58.500 متخرجا في نهاية السنة الجامعية 2011-2012 و65.500 متخرجا خلال السنة التي سبقتها (2010-2011).

عدد خريجي التعليم العالي (دون اعتبار خريجي المرحلة الثالثة)

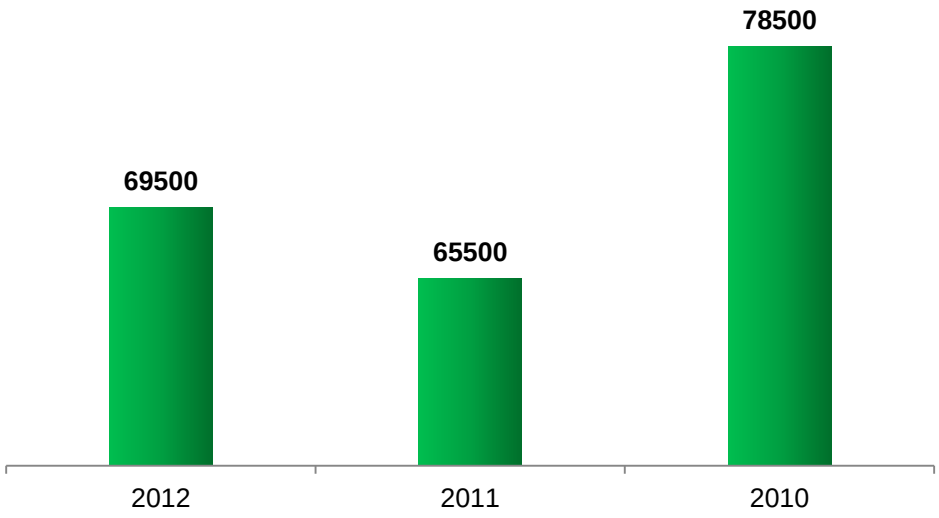

IV-1-iv البحث العلمي والتكنولوجيا

IV-1-42 شهد قطاع البحث العلمي سنة 2012 مواصلة تنفيذ البرامج والإصلاحات الرامية إلى إرساء منظومة وطنية متناسقة ومتطورة من خلال استكمال برنامج تأهيل مراكز البحوث وإرساء نظام للجودة والاعتماد داخل المراكز حسب المواصفات العالمية وتعميم صيغة التعاقد على مراكز ومعاهد البحوث بمختلف الوزارات بصفة تدريجية حيث تم إمضاء عقود برامج 8 مراكز ومعاهد بحوث تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

IV-1-43 وبالتوازي تواصلت الجهود لتمكين هياكل البحث من المزيد من المرونة في التصرف من خلال تحويل مؤسسات البحث إلى مؤسسات عمومية للبحث العلمي ذات صبغة علمية وتكنولوجية (EPST). وسيتم خلال سنة 2013 التركيز على مراكز البحث التي لم تشملها الخطة الجديدة والتي تنشط في مجالات ذات أولوية إلى جانب التوجه نحو تجميع وحدات البحث وتحويلها إلى مخابر بحث وتشبيكها بتكوين مجمّعات بحث (Consortiums) بهدف إيجاد كتلة فاعلة من الباحثين وضمان حد أدنى من الفاعلية والنجاعة. وعلى هذا الأساس تطور عدد المخابر ليبلغ 210 مخبرا مقابل 147 سنة 2010 وتقلص عدد الوحدات من 639 وحدة إلى 324. كما سيتم العمل على تشجيع طلبة المراحل العليا وخاصة المتميزين منهم على التفرغ للبحث العلمي ضمن وحدات ومخابر بحث باعتماد صيغة التعاقد.

IV 1 44 ولدعم عمل مختلف الفرق البحثية سيتم خلال سنة 2013 اقتناء التجهيزات العلمية الكبرى والعمل على حسن توظيفها وإحكام استغلالها داخل فضاءات البحث وهياكل التجديد التكنولوجي حيث تم رصد حوالي 5 م د لهذا الغرض مقابل 3.4 م د سنة 2012. وستتجه الجهود نحو تجميع مختلف التجهيزات العلمية الكبرى حسب المجالات العلمية في إطار مجمعات للخدمات المشتركة ووضعها على ذمة المؤسسات البحثية والإقتصادية.

IV 1 45 وفي سياق تطوير البحوث العلمية وربطها باستراتيجية التنمية، سيتم إحداث بنك للمعلومات حول المواضيع ذات الصلة بالأولويات الوطنية في مجال البحث الأكاديمي والبحث من أجل التنمية. وستتم مواصلة إنجاز عدد من مشاريع وبرامج البحث في ميادين الطاقات المتجددة والصحة والبيوتكنولوجيا وجرد الغابات والمراعي بواسطة الاستشعار عن بعد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وإنطلاق مشروعين للبحث الإيلافي يتعلقان بإستراتيجية المؤسسة والتجديد التكنولوجي.

IV 1 46 ولدعم إنفتاح البحث على المحيط الإقتصادي تم سنة 2012 مراجعة شروط وإجراءات الانتفاع بآلية تنقل وتفرغ الباحثين وإعداد مشروع تنقيح للقانون المنظم لهذه الآلية في اتجاه تحفيز الباحثين على التنقل لدى المؤسسات الاقتصادية للمساهمة في إنجاز مشاريع بحث صلبها أو تفرغهم لإحداث مؤسسة مجددة منبثقة عن تثمين نتائج بحوثهم وينتظر أن تشهد سنة 2013 إنطلاقة جديدة لهذه الآلية لدعم الشراكة بين قطاعي البحث والإنتاج.

IV 1 47 وستشهد أواخر سنة 2012 إنطلاق تنفيذ برنامج مساندة منظومة البحث والتجديد بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي تحت إشراف الوكالة الوطنية للبحث والتثمين التي ستعنى بالأساس بتثمين نتائج البحوث العلمية القابلة للإستغلال والتطبيق الصناعي والتعريف بها لدى مختلف المؤسسات الإقتصادية. ويشمل هذا البرنامج ثلاث مكونات:

- الحوكمة في مجال البحث العلمي والتجديد التكنولوجي من خلال خاصة إنجاز دراسة حول الحوكمة في مجال البحث العلمي والتجديد التكنولوجي وتقديم المساندة الفنية لدعم قدرات مختلف المتدخلين في منظومة التجديد التكنولوجي وتكوين قدرات جديدة في مجال التصرف في التجديد.

- آليات الربط بين مختلف مكونات منظومة البحث والتجديد من خلال خاصة المساندة الفنية لإحداث مكاتب نقل التكنولوجيا وتكوين قدرات جديدة في مجال النقل التكنولوجي وحماية براءات الإختراع وتقديم منح دكتوراه تنجز صلب المؤسسات الإقتصادية إلى جانب مساندة 200 مؤسسة على وضع نظام للتصرف في التجديد.
- دعم الشراكة والتعاون الدولي من خلال خاصة تعزيز الشبكة الجهوية لنقاط الإعلام وإنجاز دراسات حول قدرات المؤسسات الإقتصادية في مجال البحث والتجديد في خمس قطاعات ذات أولوية إلى جانب إرساء منظومة وطنية وجهوية لليقظة الإقتصادية.

IV-1-48 وقد تم في إطار هذا البرنامج نشر طلب مشاركة للتمتع بمنحة لدراسات الدكتوراه داخل المؤسسات الإقتصادية لفائدة الطلبة الذين يتمتعون بالشروط المطلوبة.

IV-1-49 وقصد متابعة نسق تطور مؤشرات البحث والتجديد التكنولوجي وتحليلها ومقارنتها مع المؤشرات المماثلة على الصعيد الدولي تم الشروع في إعداد لوحة قيادة التجديد والتطوير التكنولوجي تضم عشرات المؤشرات كآلية مساعدة على أخذ القرار وتصويب البرامج لبلوغ الأهداف المنشودة. ولتوفير مختلف المعطيات سيتم سنة 2013 إعداد إستبيان وطني حول التجديد التكنولوجي لدى المؤسسات الإقتصادية الكبرى والمتوسطة والصغرى سيشمل مختلف القطاعات والجهات.

IV-1-50 كما يتواصل تنفيذ الخطة الوطنية للأقطاب التكنولوجية وذلك في إطار شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والدولة:

- **القطب التكنولوجي برج السدرية:** تم سنة 2012 الانطلاق في إنجاز المعهد العالي لتكنولوجيا الإعلامية والاتصالات والمدرسة الوطنية للمهندسين ومطعم جامعي وينتظر الانتهاء من الأشغال سنة 2013. كما تم انطلاق بناء القسط الثاني من محضنة المؤسسات وإعداد كراسات الشروط الخاصة بالقسط الثاني (16.5 مليون دينار) باقتناء التجهيزات العلمية الكبرى لفائدة مراكز البحث بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية التي سيتم اقتناؤها سنة 2013 بكلفة تقدر بحوالي 21.5 م د. أما بالنسبة للقسط الأول (4 مليون دينار) فهو في طور إبرام الصفقات. كما تم إعداد البرنامج الوظيفي للمركز الوطني للبحث في علوم المواد بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية الذي ينتظر الانطلاق في إنجازه سنة 2013.وستتم أيضا سنة 2013 برمجة اقتناء التجهيزات لفائدة المؤسسات الثلاثة للتعليم العالي بالقطب.

- **القطب التكنولوجي بسوسة:** تم خلال سنة 2012 مواصلة اقتناء التجهيزات العلمية لفائدة المدرسة الوطنية للمهندسين وينتظر أن يتم سنة 2013 اقتناء التجهيزات العلمية الخاصة بمركز البحث في الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا الذي تم الانتهاء من بنائه سنة 2012. كما ينتظر انطلاق مركز الموارد التكنولوجية في أواخر سنة 2013.
- **القطب التكنولوجي بصفاقس:** تم سنة 2012 إنجاز مركز البحث في الإعلامية والملتيميديا بصفاقس وينتظر خلال سنة 2013 الانتهاء من بناء المعهد العالي للإلكترونيك والاتصال والمعهد العالي للتصرف الصناعي والانطلاق في اقتناء التجهيزات العلمية والاعلامية لفائدة المعهد العالي للإعلامية والملتيميديا والمعهد العالي للإلكترونيك والاتصال والمعهد العالي للتصرف الصناعي ومركز البحث في الإعلامية والملتيميديا.
- **القطب التكنولوجي بنزرت:** تم سنة 2012 الانطلاق في إنجاز المعهد العالي للتجارة والمحاسبة وسيتم الشروع سنة 2013 في إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين واقتناء التجهيزات العلمية الضرورية لهذه المؤسسات.كما ينتظر انطلاق بناء مركز الموارد التكنولوجية في أواخر سنة 2013.
- **القطب التكنولوجي بسيدي ثابت:** تم سنة 2012 نشر طلب عروض خاص بالقسط الأول لاقتناء التجهيزات العلمية لفائدة المعهد العالي للبيوتكنولوجيا ومحضنة المؤسسات علما وأن القسط الثاني من هذا المشروع هو في طور الإعداد.
- **القطب التكنولوجي بالمنستير:** سيتم سنة 2013 الانطلاق في إنجاز مركز البحث في علوم وتكنولوجيات النسيج.

IV-1-7 الثقافة

IV-1-51 مسايرة للمجهود الإصلاحي الشامل للبلاد، شهد قطاع الثقافة خلال سنة 2012 الشروع في تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والهيكلية الرامية إلى تطوير المنظومة القانونية الخاصة بالمؤسسات الثقافية وخاصة المرجعية منها والتنشيطية في اتجاه تمكينها من آليات التنظيم والتصرف التي تؤهلها لمواكبة التطور الحاصل في مناهج العمل الثقافي بما يستجيب لمقتضيات اللامركزية الثقافية وذلك بالإضافة إلى تطوير منظومة التصرف في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من خلال تفعيل التشريعات المنظمة للملكية الأدبية والفنية والتقدم في إعداد النصوص

الترتيبية المتعلقة بالمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وبتنظيم تدخل صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني ومزيد تنظيم الأنشطة الثقافية والإبداعية بما يسمح بالتوظيف الأمثل لآليات الدعم والمساندة.

IV-1-52 كما شهدت سنة 2012 مواصلة إنجاز الدراسة الإستراتيجية حول الصناعات الثقافية والشروع في إنجاز دراسة إستراتيجية حول المنشآت الثقافية ودراسة خاصة ببرنامج رقمنة الأرشيف السينمائي الوطني على مراحل.

IV-1-53 وتأكيدا للعناية بالفنون تمّ خلال نفس السنة، بالموازاة مع الشروع في إجراءات بعث مركز وطني للسينما والصورة كمؤسسة تعنى بإصلاح وتطوير القطاع السمعي البصري، الشروع في استثمار نتائج الإستشارة الوطنية حول الكتاب لبلورة خطة عملية للنهوض بالكتاب والنشر والمطالعة.

IV-1-54 وعلاوة على مواصلة انجاز مدينة الثقافة والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لتجاوز الإشكاليات والعراقيل، ستشهد موفى سنة 2012، في إطار تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم التغطية بدور الثقافة على كافة المعتمديات، إحداث 5 دور ثقافة جديدة بكل من ساقية الزيت ومطماطة الجديدة ومنزل الحبيب والجديدة وجربة أجيم والمركب الثقافي بسليانة ليصل العدد الجملي لدور الثقافة إلى 223 وحدة وبذلك تبلغ نسبة التغطية بهذه الفضاءات 71.6% من مجموع المعتمديات.

IV-1-55 كما تمّ إحداث 3 مكتبات جديدة بكل من دوار هيشر والقسط الثاني من المكتبة العمومية بجرجيس ونواة مكتبة بمنزل كامل وتدعيم أسطول المكتبات المتنقلة بحافلتين لكل من ولاية سوسة وولاية نابل ليصل العدد الجملي للمكتبات إلى 383 وحدة قارة من بينها 31 وحدة متنقلة تغطي 80% من المناطق الريفية.

تطور المنشآت الثقافية

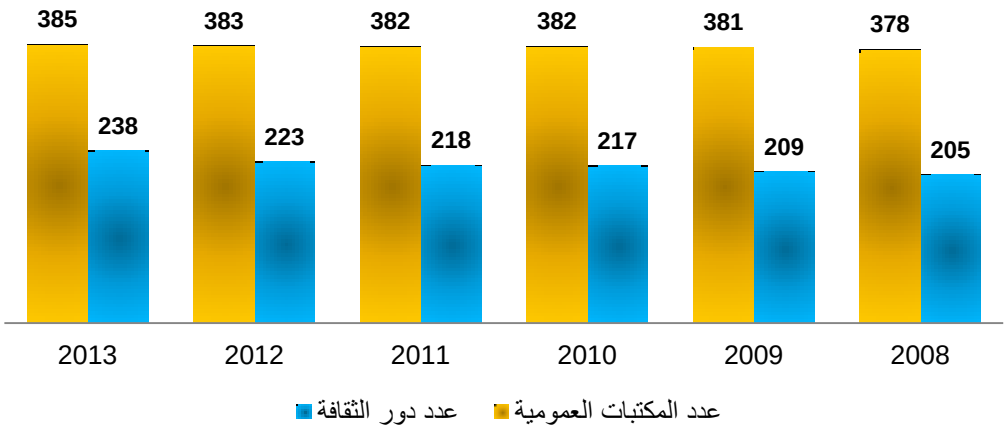

IV-1-56 وشهدت سنة 2012، في سياق تعزيز البنية الأساسية الخاصة بالتراث إفتتاح المتحف الأثري بسوسة وإعادة فتح المتحف الوطني بباردو بعد أشغال تهيئة وتوسعة وتطوير.

IV-1-57 وستشهد سنة 2013 من ناحيتها في باب الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية مراجعة التنظيم الهيكلي للوزارة وتطوير التشريعات المنظمة للمؤسسات الثقافية على غرار المركبات والمراكز الثقافية والفنية ودور الثقافة والمكتبات العمومية ومعاهد الموسيقى والرقص ومراكز الفنون الدرامية والركحية بالإضافة إلى استصدار النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بإحداث إطار مؤسساتي يعنى بتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية.

IV-1-58 وفي مجال العناية بالقطاعات الإبداعية وعلاوة على مواصلة الإحتفاء بالفنون بتخصيص سنة 2013 سنة وطنية للفنون التشكيلية وإضافة إلى مواصلة تدعيم الفرق والمؤسسات المرجعية، سيتواصل خلال السنة القادمة التشجيع على إنتاج وترويج الأعمال الإبداعية المتميّزة مع العمل على ترشيد الدعم وإخضاعه إلى مقاييس موضوعية ومدروسة وشفافة.

IV-1-59 وفي سياق العناية بهذه القطاعات سيشهد قطاع المسرح بعث هيئة عليا للمسرح صلب الوزارة تعنى بمعاينة ودراسة وضع المسرح التونسي من حيث الإنتاج والتوزيع والتكوين واقتراح منظومة جديدة تواكب التطوّرات الحاصلة في المجال.

IV-1-60 وسيشهد قطاع الموسيقى من جهته مراجعة برامج التعليم الموسيقي والأساليب البيداغوجية المعتمدة بالمعاهد الجهوية للموسيقى والإهتمام بوضعية هذه المؤسسات

من حيث التشريعات والبنية الأساسية والموارد البشرية. كما سيتم إعادة صياغة كراس الشروط المتعلقة بضبط قواعد إحداث وسير هياكل التكوين الخاصة بتعليم الموسيقى لتصبح تحت إشراف ومراقبة وزارة الثقافة وسيتم أيضا مراجعة كراسات الشروط المتعلقة بإحداث مؤسسة خاصة بإنتاج أعمال تتعلق بالموسيقى والرقص وبتسجيل المصنفات الموسيقية والإتجار فيها وإرساء خطة لتنشيط قطاع الموسيقى في الجهات يتم بمقتضاها تبويب الأنماط والإختصاصات الموسيقية الجهوية وإعداد خارطة لتوزيعها جغرافيا.

IV 1 61 وعلى مستوى الفنون التشكيلية سيتواصل خلال سنة 2013 تشجيع إنتاج الأعمال الإبداعية المتميزة وذلك بإقتناء أجودها وترويجها للمشاركة بها في المعارض الدولية في نطاق التعاون الدولي والتبادل الثقافي.

IV 1 62 وفي المجال السمعي البصري من المنتظر أن تسجل سنة 2013 إحداث صندوق الدعم السينمائي بالموازاة مع انطلاق نشاط المركز الوطني للسينما والصورة المحدث بموجب المرسوم عدد 86 لسنة 2011 والشروع في مراجعة وتحيين النصوص التشريعية المنظمة للقطاع.

IV 1 63 وعلى مستوى التنشيط الثقافي، سيتم العمل سنة 2013 على تعزيز الإصلاحات الرامية للنهوض بهذا المجال من خلال الشروع في إتمام إجراءات أختيار مكتب دراسات يتولى إنجاز الدراسة الإستراتيجية الخاصة برصد واقع المنشآت الثقافية وتشخيصه بغاية تحديد التوجهات وضبط خطط عملية لتطوير طرق التصرّف فيها والإرتقاء بأدائها.

IV 1 64 وسيشهد هذا المجال بالتوازي وضع خطة عملية لدعم مجالات الإبداع الثقافي صلب المؤسسات التنشيطية عبر تدعيم نوادي الإختصاص للتكوين في مختلف المجالات الإبداعية والتحفيز على الإنخراط في منظومة الإنتاج الثقافي.

IV 1 65 وأمام تقلص قاعات العرض السينمائي سيشرع خلال سنة 2013 في توظيف قاعات العروض المتوفرة بمؤسسات التنشيط الثقافي كفضاءات للعرض السينمائي بعد دعم هذه القاعات بالتجهيزات التقنية الضرورية.

IV 1 66 وحرصا على إدراج التنشيط الثقافي في مكونات الدورة الإقتصادية سيواصل القطاع خلال سنة 2013 تشجيع الجهات على تبني التظاهرات الثقافية والتخصص فيها كما

سيتواصل العمل من أجل تطوير المهرجانات الدولية حتى تصبح عنصر جلب لنوعية جديدة من السياح.

IV-1-67 وعلى مستوى المطالعة العمومية ولمزيد ترسيخ المطالعة كعادة في المجتمع، وبالإضافة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للترغيب في المطالعة، سيواصل القطاع العمل من أجل مزيد إثراء أرصدة المكتبات عبر دعمها بالمجموعات الوثائقية المطبوعة وغير المطبوعة تحسينا للمعدل الوطني للكتب مقارنة بعدد السكان. كما سيتواصل دعم الرصيد الوثائقي لبعض الفئات الخصوصية ولا سيما منها فاقدي البصر وشريحة الأطفال في سن ما قبل الدراسة.

IV-1-68 وفي سياق العناية بقطاع الكتاب والنشر ستتكثّف العناية خلال سنة 2013 بهذا المجال من خلال انجاز دراسة خاصة تسهم في إبراز الإشكاليات التي تواجهها وتقدم الحلول الكفيلة بالإرتقاء بها. كما سيتواصل الضغط على كلفة الكتاب من خلال تقديم الدعم للورق الداخل في صناعة الكتاب التونسي لفائدة دور النشر التونسية بالموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج اقتناء الكتاب التونسي ودعم توزيعه في الداخل والخارج.

IV-1-69 وفيما يتعلق بالعناية بالمبدعين ستشهد سنة 2013 تركيز الجهود في آتجاه حماية إنتاجات المبدعين من الاستغلال اللامشروع من خلال الحرص على تفعيل قانون الملكية الفنية والأدبية والفكرية والسهر على تأمين حقوق المبدع عبر مراجعة قواعد استغلال المصنفات وتحسين مردود عائدات الحقوق المادية المتأتية من هذه المصنفات بوسائل الإعلام المسموعة والمرئية بالتوازي مع مواصلة الإحاطة الإجتماعية بالمبدعين.

IV-1-70 وبخصوص التراث، وفضلا عن انجاز دراسة لإعادة هيكلة المعهد الوطني للتراث وتنفيذ برامج صيانة المخزون الوطني من المواقع والمعالم والمدن التاريخية والقرى والمجموعات التقليدية وحمايته وإحيائه وتوظيفه لإحداث مسالك سياحية وثقافية جديدة، ستشهد سنة 2013 تطوير أداء المؤسسات المرجعية في التراث بما يسمح بمجابهة الإشكاليات التي يعاني منها القطاع ودفع العمل في إطار الخارطة الأثرية. هذا إضافة إلى إنجاز مشاريع تعتمد على التراث كرافد من روافد التنمية لا سيما في المناطق الداخلية للبلاد بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات المرجعية في التراث ومع مختلف الوزارات المعنية وخاصة وزارة السياحة.

IV-1-vi الرياضة والتربية البدنية

IV-1-71 انطلاقا من دوره المتنامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية يواصل قطاع الرياضة توسيع وتنويع مجال تدخلاته لنشر ممارسة النشاط الرياضي والبدني على نطاق واسع وبكل المؤسسات والجهات وتطوير الممارسة الرياضية المنظمة والرفع من أداء النخبة الرياضية الوطنية قصد تشريف تونس ورفع رايتها على المستوى الدولي.

IV-1-72 وتمثلت أهم الإنجازات خلال سنة 2012 في :

- إعادة هيكلة الجامعات الرياضية : وذلك تنفيذا لأحكام المرسوم عدد 66 لسنة 2011 المؤرّخ في 14 جويلية 2011 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المتعلق بالهياكل الرياضية حيث أسفرت هذه الإنتخابات عن تجديد تركيبة المكاتب المسيّرة لهذه الجامعات إلى جانب مواصلة ترشيد التصرف المالي للجامعات عبر عقد جلسات دورية ثلاثية لمتابعة كيفية تنفيذ ميزانية التسيير والتصرف وميزانية التكوين والتنمية المرصودة لفائدتها.
- الرفع في أداء المسيّرين الرياضيين صلب الهياكل الرياضية بتعيين إطارات مختصة في التسيير من خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية شعبة " التصرف والتنظيم الإداري في الرياضة " وتسوية الوضعية المهنية لأعوان الجامعات باستصدار الأنظمة الأساسية الخاصة بالأعوان والإطارات المتعاقدين مع الجامعات الرياضية.
- دعم الجمعيات الرياضية من خلال تمكينها من منح مالية قارّة ومنح استثنائية لمساعدتها على مجابهة المصاريف المستوجبة لتسيير شؤونها خاصّة بالنظر إلى الظروف التي تعاني منها نتيجة إجراء المقابلات بدون حضور الجمهور ونقص المداخيل المتأتية من الإشهار والإستشهار وتراجع دعم السلط الجهوية.
- دعم الجامعات الرياضية التي تمكنت من تنفيذ برامجها الفنية مع تخصيص ميزانية هامة للجامعات الأولمبية بعنوان الإعداد الأولمبي وتكثيف تحضيرات العناصر والفرق المترشحة لتحقيق مشاركة مشرفة بدورة الألعاب الأولمبية لندن 2012 حيث أثمرت المشاركة التونسية بإحراز ثلاثة ميداليات ميداليتين ذهبية وبرنزية إلى جانب تألق رياضة المعوقين في الألعاب الأولمبية الموازية.

- مزيد الإحاطة برياضيي النخبة المقيمين بالخارج من خلال توفير أفضل ظروف الإقامة والدراسة والإستقرار النفسي مما يحفزهم على مزيد البذل والعطاء والإرتقاء بأدائهم والتألق في المسابقات الرياضية.
- تطوير البنية الأساسية الرياضية حيث تواصلت جهود تأهيل المنشآت الرياضية والإرتقاء بمختلف المؤشرات الرياضية حيث ارتفع عدد الملاعب المعشبة من 192 سنة 2011 على 197 سنة 2012 كما بلغ عدد القاعات الرياضية 170 قاعة سنة 2012 مقابل 161 قاعة رياضية سنة 2011.

تطور المنشآت الرياضية

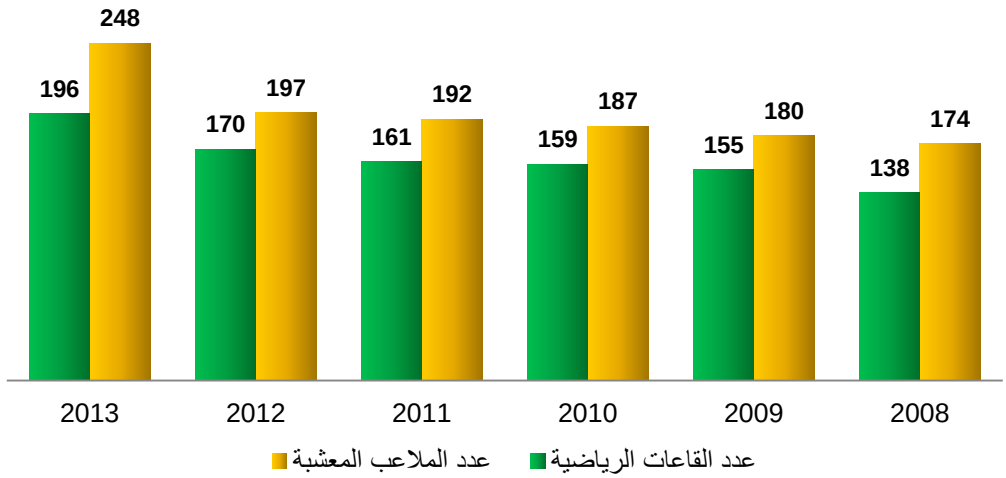

- التربية البدنية : إعادة إجراء امتحان آخر السنة في مادة التربية البدنية ضمن مناظرة البكالوريا دورة جوان 2012، مع تعديل في محتوى الإختبار وشبكة التقييم.
- إعداد البرامج النظرية والفنية للإختصاص الرياضي لتلاميذ شعبة الرياضة ومراجعة شبكة التعليمات والضوارب.
- إعداد دراسة إستشرافية حول النهوض بالتشغيل في قطاع الرياضة والتربية البدنية وملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.
- تطوير هيكلة التكوين بالوزارة وبالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية في مجال الرياضة والتربية البدنية.
- إعداد الإطار المرجعي لمعادلة الشهائد الأجنبية وإسناد درجات التدريب بمختلف الرياضات.

- المساهمة في إحداث مسلك مؤطري الجمهور الرياضي (مسلك تكوين في إطار مهن الرياضة).
- إحداث 8 وحدات بحث علمي بالمعاهد العليا للمساهمة في تطوير الرياضة.

IV-1-73 وعلى هذا الأساس سيرتكز العمل خلال سنة 2013 بالخصوص على :

- مواصلة النهوض بأداء الهياكل والجمعيات الرياضية والسعي إلى التواصل بين المكاتب الجامعية والجمعيات الرياضية بعد تنفيذ مقتضيات المرسوم المتعلق بتجديدها في إطار ترسيخ مبادئ الديمقراطية والشفافية والتوجه نحو تركيز المزيد من اللامركزية في تسيير النشاط الرياضي من خلال إعادة هيكلة الرابطات الجهوية وذلك بهدف تمكينها من هامش أكبر من الإستقلالية في تسيير النشاط الرياضي على المستويين الجهوي والمحلي.
- الرفع من أداء منظومة الرياضة المدنية بتطوير مستوى المسابقات الرياضية فنيا وأخلاقيا وذلك بالتعاون مع كل المتدخلين ومختلف مكونات الأسرة الرياضية.
- تطوير الممارسة الرياضية المنظمة قصد الرفع من نسق بعث الجمعيات والترفيع في عدد المجازين الذي تراجع سنة 2011 إلى 123 ألف مجاز.
- مراجعة مقاييس دعم الجمعيات الرياضية من خلال إقرار معايير موضوعية دقيقة يتم تحديدها بصفة مسبقة وتسند على أساسها المنح المالية في إطار لجنة مختصة تتكوّن من مختلف الأطراف ذات العلاقة
- مزيد النهوض بالرياضة النسائية من خلال بعث جمعيات رياضية نسائية مدنية بالوسط المدرسي والجامعي، نظرا لما يوفره هذا الوسط من إطار مناسب لممارسة النشاط البدني والرياضي من قبل الفتاة.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للرياضة للجميع ونشر ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية على نطاق واسع بالمؤسسات الجامعية والمهنية والعمل على تنفيذ الخطة الوطنية لإحداث ملاعب الأحياء
- مواصلة دعم رياضة المعوقين بعد النتائج المميزة التي حققتها خلال الألعاب الأولمبية الموازية
- الإرتقاء بمستوى التأطير الفني بالجامعات الرياضية وذلك بدراسة مشاريع العقود المبرمة من طرف الجامعات وتقييمها قبل المصادقة عليها وذلك وفقا لمعايير دقيقة.

- مواصلة الإحاطة بالنخبة الرياضية عبر توفير الظروف الملائمة للمنتخبات الوطنية للإعداد وفق أساليب التدريب العصري والعمل على تقييم مشاركة تونس في الألعاب الأولمبية بلندن (جويلية–أوت 2012) ومواصلة إعداد الرياضيين للمشاركة في الألعاب المتوسطية لمدينة "مرسين' التركية لسنة 2013 والألعاب الأولمبية للشبان بمدينة بانجينغ الصينة لسنة 2014، إلى جانب وضع برنامج للإعداد الأولمبي لسنة 2016.
- مواصلة العمل بنظام عقود الأهداف مع رياضيي النخبة وعقود البرامج مع الجامعات المستهدفة
- العناية بالجانب الإجتماعي للرياضيين وخاصة اللاعبين القدامي من خلال إحداث تعاونية للرياضيين.
- تعزيز شبكة المنشآت الرياضية بكل المناطق والجهات وتنفيذ برامج التهيئة والصيانة للمنشآت الحالية كي يتم إجراء التمارين والمسابقات الرياضية في ظروف ملائمة، حيث ينتظر أن يبلغ عدد القاعات الرياضية 196 سنة 2013 مقابل 170 قاعة سنة 2012، كما سيتم الرفع في عدد الملاعب المعشبة لتصل إلى 248 ملعبا في موفى 2013 مقابل 197 سنة 2012.
- إعادة هيكلة وتنظيم المراكز المختصة لإعداد الرياضيين من الناحيتين القانونية والفنية مع مواصلة تأهيلها في مستوى البنية الأساسية والتجهيزات.
- الإرتقاء بمؤشرات البنية الأساسية عبر إحداث القاعات والملاعب الرياضية والمسابح ومضامير ألعاب القوى وتأهيل المركبات الرياضية وتعشيب الملاعب في نطاق مقاربة موضوعية تلائم بين مقتضيات النشاط الرياضي وأولويات التنمية خاصة بالمناطق الداخلية
- بعث هيكل مختص لصيانة المنشآت الرياضة الخصوصية في مرحلة أولى (الملاعب المعشبة والأرضيات الإصطناعية والمسابح التي تتطلب مهارات فنية وتقنية بالإضافة إلى صبغتها الدورية).
- تفعيل دور المؤسسات العمومية الرياضية لتساهم في تطوير الرياضة في إطار منظومة وطنية متكاملة (المرصد الوطني للرياضة، المركز الوطني للطب وعلوم الرياضة والمراكز الجهوية، الوكالة الوطنية لمكافحة تعاطي المنشطات، صندوق النهوض بالرياضة، المركز الوطني للتكوين والرسكلة لإطارات الشباب والرياضة).
- الإرتقاء بقطاع التربية البدنية والأنشطة الرياضية في الوسط المدرسي من خلال مراجعة التوجهات والبرامج الرسمية لمادة التربية البدنية.

- تطوير نسبة التغطية بمادة التربية البدنية في الوسط المدرسي لا سيما بالإبتدائي واستهداف المعتمديات ذات المؤشرات الضعيفة داخل الولاية.
- مراجعة الزمن المخصص لتدريس مادة التربية البدنية بالمؤسسات التربوية وخاصة بالتعليم الإبتدائي وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية
- إنجاز دراسة تقييمية لمختلف خلايا تطوير الرياضة بالوسط المدرسي (مراكز النهوض بالرياضة وخلايا تطوير الرياضة وشعبة الرياضة) لتدعيم هذا القطاع والإرتقاء بالإختصاصات وخاصة الرياضات الفردية والنسائية منها.
- إجراء مسح شامل لجميع الفضاءات والمرافق والتجهيزات الرياضية المخصصة لتدريس مادة التربية البدنية لتشخيص ظروف تدريس هذه المادة وإيجاد الحلول الملائمة لتحسينها.
- تطوير الرياضة المدرسية والجامعية حسب البرامج والأهداف بالتنسيق مع الجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية.
- إعداد برامج تدريس الأنشطة الرياضية الملائمة لذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضبط أهداف وتوجهات البحث العلمي في مجال علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية.
- إحداث إجازات تطبيقية بالبناء المشترك في الإعداد الذهني والبدني للاعبين لضمان تشغيلية مباشرة للمتخرجين في المجال.
- تعزيز نسبة التأطير بالمعاهد العليا لفتح خطط جديدة للمدرسين الباحثين.
- تمكين نخبة من المتخرجين المتميزين من المعاهد العليا لإنجاز دراسات دكتوراه بالخارج.
- مواصلة تأهيل البنية الأساسية البيداغوجية والرياضية للمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية
- إعداد دراسة تقييمية شاملة لمؤسسات التعليم العالي للرياضة والتربية البدنية.
- النظر في إحداث مؤسسة تكوين وبحث علمي في مجال الرياضة والتربية البدنية للإشراف علي المعاهد الرياضية العليا ووحدات البحث.
- دعم الإستثمار الخاص في مجال الشباب والرياضة بإعادة هيكلة خلية الإحاطة بالمستثمرين الخواص ودعمها بالموارد البشرية والمادية الملائمة ومزيد العناية بملف بعث المشاريع الخاصة في هذا القطاع ووضع تصورات جديدة لتحفيز المستثمرين والعمل على ضبط الآليات المثلى لتجسيمها لا سيما على المستوى التشريعي بتحيين الأوامر المنظمة للإعفاءات الجبائية المسندة للمستثمرين الخواص في إطار الفصل 49 من مجلة تشجيع الإستثمار والأوامر المنظمة للإعفاءات الجبائية المسندة للهياكل العمومية عند إقتناء التجهيزات والمعدات الرياضية.

IV-1-vii الشباب

IV-1-74 لقد أعطى المناخ الجديد الذي أفرزته الثورة والمتسم بالحرية والديمقراطية دفعا جديدا لقطاع الشباب ومكنه من تطوير مشاركته الإجتماعية والمدنية حيث انخرط الشباب بكثافة في سياق بعث الجمعيات بمختلف مجالاتها والمشاركة في المنابر الإعلامية وشبكات التواصل الإجتماعي ومختلف المؤسسات الشبابية والثقافية.

IV-1-75 وقد تمكنت المنظومة الشبابية خلال سنة 2012 من تحسين أدائها من خلال :

- إعادة صياغة منظومة دعم مشاريع الجمعيات الشبابية بتشكيل لجنة مختصة تنظر في مطالب الدعم المادي للمنظمات والجمعيات الشبابية في إطار عقود برامج ووفقا لمعايير ومقاييس موضوعية دقيقة ومسبقة.
- تشكيل لجنة مختصة لمعاينة القائمة الأولية لمراكز الشباب التي يمكن أن تصبح مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية.
- تطوير البنية الأساسية لمؤسسات الشباب حيث تعدى عدد دور الشباب من 313 مؤسسة سنة 2011 إلى 316 سنة 2012.
- تفعيل اللجان الجهوية المختلطة للأنشطة الصيفية التي تتولى الإشراف على فعاليات نشاط الإصطياف والتخييم بالجهات إيفادا وإستقبالا ومتابعة.
- الشروع في إنجاز مواقع واب وعناوين إلكترونية رسمية بدور الشباب.
- متابعة ودعم المشاريع التنشيطية المقترحة من قبل الجهات (فنون- ثقافة رقمية- سينما- علوم الإستغوار- تظاهرة علمية فلكية- أكاديمية الشباب المبدع بالوسط الريفي...).
- متابعة ودعم وتكوين مشروع " صحافة المواطنة " في 6 ولايات (سيدي بوزيد- قبلي- القصرين- سليانة- بنزرت- قفصة).

IV-1-76 وستمثل سنة 2013 منعرجا هاما في تاريخ تونس بعد الإنتهاء من صياغة الدستور وإجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية. وعلى هذا الأساس سترتكز توجهات قطاع الشباب على :

- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والتعويل على دوره في إنجاح مسار بناء تونس الجديدة بالمساهمة الفعالة في الإنتخابات القادمة على جميع المستويات والتواجد في مختلف مراحل العملية الإنتخابية.
- إرساء آليات حوار جديدة مع الشباب في إطار توجه وطني يهدف إلى الإنصات لمشاغله وتفعيل دور المرصد الوطني للشباب في هذا المجال.
- وضع الإطار التشريعي والقانوني المنظم لمؤسسات التنشيط الشبابي من دور الشباب والمركبات الشبابية.
- إعادة هيكلة برامج التنشيط الشبابي من خلال إعطاء الأولوية في دعم البرامج المؤسساتية والجمعياتية للمشاريع المتصلة بثقافة المواطنة.
- إيلاء الأهمية لمجال الإعلام الشبابي الوظيفي والخدماتي وإنجاز مواقع "**واب**" بدور الشباب, تدعيما للإعلام والإتصال عبر التكنولوجيات الحديثة.
- إعداد دراسة تقييمية شاملة لمؤسسات التنشيط الريفي (نوادي الشباب الريفي القارة ووحدات التنشيط المتنقلة وحافلات الإعلامية والأنترنات).
- الرفع من أداء منظومة التنشيط الشبابي من خلال تطوير أساليب التصرف بتحويل عدد من دور الشباب إلى مؤسسات عمومية للشباب ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي ودعمها بالتجهيزات الحديثة وبإطارات التنشيط الشبابي.
- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الشبابية بالعمل على تعميم دور الشباب والمركبات الشبابية على كافة المعتمديات قصد الحد من الفوارق بين الجهات ومواصلة تنفيذ برنامج تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية على مستوى البنايات والفضاءات الخارجية والتجهيزات الجماعية والتربوية. وعلى هذا الأساس ينتظر أن يبلغ عدد دور الشباب 336 في موفى 2013 مقابل 316 سنة 2012.
- تطوير الخطة الوطنية للسياحة الشبابية بتنفيذ برنامج تأهيل مراكز الإقامة ومراكز التخيم والإصطياف وإحداث مراكز جديدة وإدخال طرق عمل حديثة في مجالات التصرف الإداري والمالي تنفيذا للمرسوم المتعلق ببعث مؤسسات عمومية للشباب بهدف الإرتقاء بأدائها وإضفاء المرونة والنجاعة على أساليب تسييرها، إلى جانب التوجه نحو تصويب هذه الخطة بوضع خارطة وطنية للسياحة الشبابية تأخذ في الإعتبار المخزون الثقافي والحضاري والطبيعي للجهات الداخلية.

2.IV الباب الثاني

السياسات الاجتماعية

1 2 IV حظيت القطاعات الإجتماعية والمجالات الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطنين بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الجهوية، بعناية فائقة سنة 2012 مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال الترفيع في حجم الإعتمادات المرصودة للغرض حيث بلغت نسبة التحويلات والمصاريف ذات الطابع الإجتماعي مستويات قياسية تفوق 24% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدلات تتراوح نسبها ما بين 17 و20% سنويا خلال العشريات المنقضية.

2 2 IV ولقد تمّ رصد هذه الإعتمادات لإنجاز مشاريع وبرامج ذات أولوية قصوى في مجالات الصحة والنهوض الإجتماعي ومقاومة الفقر والثقافة والشباب والرياضة وطفولة وغيرها....

i- 2 IV الصحة

3 2 IV تميزت سنة 2012 في المجال الصحي بالشروع في مراجعة الخيارات الإستراتيجية ووضع سياسات جديدة تضمن المساواة بين السكان والفئات والجهات.

4 2 IV وسعيا إلى تحقيق هذا التوجه ومواكبة لتطلعات السكان في المجال الصحي، وخاصة منها تلك التي أفرزتها نتائج الإستشارة الجهوية وجلسات المقاربة مع القطاعات والجهات، تم خلال سنة 2012 الشروع في دراسة وإنجاز مشاريع وبرامج متعددة لفائدة مختلف الجهات مع التركيز على المناطق الداخلية للبلاد والتي تشكو نقصا في مجال الخدمات الصحية.

5 2 IV وقد تمثلت هذه التدخلات بالخصوص في إدراج مشاريع لدعم البنية الأساسية الصحية والإستشفائية على غرار إحداث مستشفيات جديدة متعددة الاختصاصات بكل من قفصة وباجة والمستشفى الجهوي بمنوبة وتطوير عدد من المستشفيات المحلية إلى مستشفيات جهوية من صنف "ب" (غار الدماء – مكناسي – الرقاب –

تالة – سبيطلة – فريانة – جلمة – أم العرايس – المظيلة – الرديف – الحامة – حفوز – بوحجلة – الجم – تاجروين – مكثر) وتجديد وتوسعة المستشفيات المحلية بكل من نفطة وساقية سيدي يوسف ونبر وتبرسق والصمار وسبيبة إضافة إلى تطوير وتوسعة وتهيئة عديد الهياكل الصحية والإستشفائية الأخرى. كما تم خلال سنة 2012 العمل على توفير التجهيزات والمعدات الطبية المتطورة مع التركيز على الجهات والهياكل التي تشكو نقصا في هذا المجال.

IV 2 6 وفي مجال الحرص على توفير الإطارات الطبية وشبه الطبية بمختلف الجهات، شهدت سنة 2012 تعزيز الحوافز والإمتيازات لفائدة أطباء الاختصاص المباشرين بالمناطق الداخلية للبلاد وذات الأولوية.

IV 2 7 وقد ساهمت مختلف هذه الإجراءات والتدخلات في تدعيم المجهودات الرامية لتحسين المؤشرات الصحية على غرار مؤشر مؤمل الحياة عند الولادة الذي بلغ 74.8 عاما سنة 2012 مقابل 74.7 عاما سنة 2011 وعدد السكان للطبيب الواحد الذي بلغ 808 ساكن للطبيب الواحد مقابل 822 ساكن خلال نفس الفترة وكذلك نسبة وفيات الأطفال التي انخفضت إلى 16 لكل ألف ولادة حية مقابل 16.5 بالألف سنة 2011.

مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)

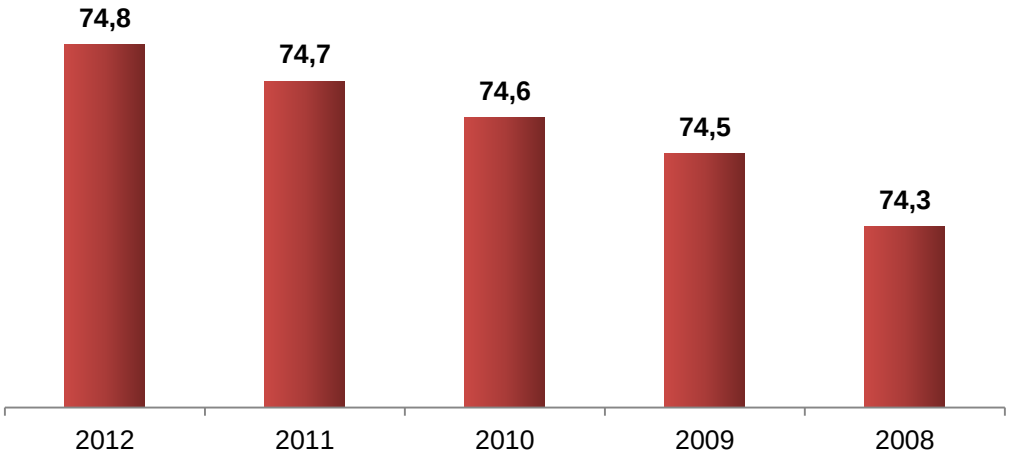

IV 2 8 وتدعيما لمختلف هذه المكاسب والإنجازات سيتم التركيز خلال سنة 2013 بالأساس على :

- مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية الموجهة نحو دعم الطب الوقائي بما يضمن مزيد التصدي للأمراض السارية وغير السارية والمزمنة مع التركيز على النهوض بالسلوكيات والعادات وأنماط العيش الصحية وعلى تعزيز دور الفرد في الوقاية لنفسه من الأمراض.
- تعزيز الجهود الرامية لمجابهة ومتابعة الحالة الوبائية العالمية والترصد ضدّ الأمراض الجديدة والمستجدة بما يدعم الأمن الصحي للبلاد.
- مواصلة تدعيم البنية الأساسية الصحية أخذا في الاعتبار للمشاريع المتأكدة التي شهدت صعوبات على مستوى الإنجاز أو التي لم يتم إدراجها بميزانية 2012.
- الشروع في تركيز هيكل مستقل لإعتماد الخدمات والهياكل الصحية العمومية والخاصة (الهيئة الوطنية للإعتماد في المجال الصحي).
- مراجعة الخارطة الصحية بهدف الحدّ من التفاوت بين المناطق والجهات في مجال توفير الخدمات الصحية وتكثيف العرض في الإختصاصات التي تشكو نقصا في هذا المجال.
- تأهيل أقسام الإستعجالي وتعزيز أسطول النقل الطبي الإستعجالي.
- تطوير المراكز الوسيطة في إطار تقريب وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأساسية.
- دعم الهياكل الصحية بالمعدات والتجهيزات الطبية الضرورية ومراجعة معايير التوزيع الجغرافي للتجهيزات الثقيلة وتوفيرها على مستوى جهات الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي.
- العمل على توفير الإطارات الطبية وشبه الطبية المتلائمة مع حاجيات المرضى والهياكل في كافة الجهات.
- العمل على توفير الأدوية بصفة منتظمة وخاصة منها تلك المتعلقة بمعالجة الأمراض المزمنة بكل الهياكل الصحية والإستشفائية مما يستدعي مراجعة مصادر تمويلها وتعزيز مجهودات ترشيد إستعمالها.
- تطوير المنظومة التكوينية الطبية وشبه الطبية تماشيا مع متطلبات جودة الخدمات وسلامة المرضى ومع حاجيات سوق الشغل الداخلية والخارجية.
- دعم دور القطاع الخاص في التقليص من الفوارق بين الجهات وتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العمومي.
- تعزيز مجال تصدير الخدمات الصحية وتوسيع قاعدتها لتشمل مختلف الخدمات الصحية وخاصة منها تلك المتعلقة بالإستشفاء بمياه البحر والمياه المعدنية وبالسياحة الصحية.

IV 2 ii- التنمية الاجتماعية

IV 2 9 يتبوأ البعد الاجتماعي مكانة متميزة صلب المنوال الجديد للتنمية وضمن الاهتمامات الوطنية الرامية إلى تكريس مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص ومجابهة كل مظاهر الإقصاء والتهميش.

IV 2 10 ففي إطار إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي الذي يندرج ضمن البرامج ذات الأولوية وسعيا إلى استنباط الحلول الكفيلة بتحقيق التوازن المالي لهذه الأنظمة صلب إستراتيجية متكاملة يتم التشاور في شأنها مع الأطراف الاجتماعية، أعدّ مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية دراسة إستشرافية لأنظمة التقاعد تمّ عرضها خلال شهر جوان 2012 على أنظار اللجنة الإستشارية لمتابعة الدراسة الإستشرافية لأنظمة التقاعد التي تضمّ الوزارات والأطراف الاجتماعية المعنية.

IV 2 11 وفي نفس السياق سيلتئم المجلس الوطني للتأمين على المرض قبل موفى سنة 2012 للنظر في دراسة تقييمية للنظام الجديد للتأمين على المرض يتمّ إعدادها من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض بالتنسيق مع مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية.

IV 2 12 وبالنسبة لسنة 2013 سيتواصل العمل على توسيع التغطية الاجتماعية مع الحرص على تحسين المنافع والخدمات المسداة للسكان المشتغلين وذلك بالتوازي مع الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي. كما ستتواصل الجهود الرامية إلى إرساء قاعدة وطنية للحماية الاجتماعية تمكن من تغطية شاملة لمختلف شرائح المجتمع.

IV 2 13 ومن ناحية أخرى، وتجسيما للتوجهات الرامية إلى مزيد العناية بالفئات المعوزة ومحدودة الدخل تمّ خلال سنة 2012 الترفيع في عدد العائلات المنتفعة بمنح في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ليصبح عددها الجملي 235 ألف عائلة وذلك بإضافة 50 ألف عائلة مقارنة بسنة 2011، مع الحرص على تصويب المساعدات نحو مستحقيها علما وأن وزارة الشؤون الاجتماعية شرعت في إعداد تصور متكامل لمشروع يهدف إلى مراجعة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والعلاج بالتعريفة المنخفضة. وقد تمّ الشروع في تنفيذ هذا المشروع المتمثل في إعداد بنك معطيات وإنجاز مراجعة شاملة للمنتفعين بالإعانة المالية المباشرة وبالعلاج

المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة وسيتواصل إنجازه على مدى ثلاث سنوات وذلك علاوة على الشروع في إنجاز تقييم داخلي أولي لبرامج النهوض الاجتماعي.

IV 2 14 كما واصلت العائلات المعوزة ومحدودة الدخل الانتفاع بالتغطية الصحية حيث بلغ عدد المنتفعين بالعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة تباعا 235 ألف و578 ألف أسرة. وبالتوازي، إتجه الاهتمام إلى إعطاء الأولوية للمعالجة النشيطة للفقر عبر إدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية وتمكينها من مورد رزق يضمن لها العيش الكريم.

IV 2 15 واعتبارا للأهمية التي يكتسيها العمل الاجتماعي على المستوى الجهوي والمحلي تم خلال سنة 2012 الشروع في تنفيذ برنامج لدعم الوحدات المحلية للنهوض الإجتماعي (تهيئة وتجهيز) في إطار تحسين ظروف العمل بها على أن يتواصل تنفيذ هذا البرنامج خلال سنة 2013. كما سيتم خلال نفس السنة بناء 6 وحدات محلية للنهوض الاجتماعي في إطار دعم استقلاليتها (قرابة 90% من الوحدات توجد بفضاءات مستقلة).

IV 2 16 وتدعيما للإطار البشري تمت برمجة انتداب 226 أخصائي اجتماعي سنة 2012 (تبلغ نسبة التغطية بالأخصائيين الاجتماعيين حاليا أخصائي لكل 6479 ساكن) على أنه من المؤمل أن يتواصل برنامج الانتدابات سنة 2013 لتحسين هذه النسبة تدريجيا.

IV 2 17 وفي إطار تكريس خصوصية سلك الأخصائيين الاجتماعيين تمّ إدراج هذا السلك ضمن الأسلاك الخصوصية المنصوص عليها بقانون الوظيفة العمومية وتمّ إعداد مشروع نظام أساسي جديد للأخصائيين الاجتماعيين يتلاءم مع الواقع المهني لهذه الفئة ويحدد المجالات الفنية لتدخلها. كما تمّ إعداد مشروع أمر يتعلق بإصدار مرجعيات وميثاق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية.

وبهدف فتح الآفاق المهنية أمام الإطارات الاجتماعية الميدانية صدر الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي الجديد للهياكل المحلية والجهوية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

IV 2 18 وفي مجال الدفاع الاجتماعي تمّ دعم شبكة مؤسسات الوقاية والرعاية الاجتماعية بإحداث 16 مؤسسة تعنى بالفئات الهشة من الأطفال والمعوقين (مركز دفاع وإدماج اجتماعي، مراكز الرعاية الاجتماعية، وحدات عيش للطفولة الفاقدة للسند والمعوقين، مراكز نموذجية للتربية المختصة...) وسيتم خلال سنة 2013 دعم شبكة مؤسسات

الرعاية والإحاطة الاجتماعية وذلك ببناء مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير ومركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بتطاوين. هذا وستقوم مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسيف بإنجاز دراسة تقييمية للحماية الاجتماعية الموجهة للأطفال.

IV 2 19 كما اتجه السعي إلى دعم الشراكة مع المجتمع المدني في تنفيذ البرامج الاجتماعية (التمثيلية في مختلف اللجان المحلية والجهوية وخدمات المرافقة) وتمّ إعداد مشروع اتفاقية إطارية مشتركة لتنظيم العلاقات المهنية للعاملين بجمعيات رعاية المعوقين. كما تمّ إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث وتنظيم المؤسسات الخيرية.

IV 2 20 واعتبارا للدور الذي يلعبه الحوار الاجتماعي في إرساء مناخ اجتماعي يتسم بالاستقرار ويهدف إلى دفع التنمية الاقتصادية عبر العلاقات المهنية القائمة على التشاور والتوافق، شهدت سنة 2012 الانطلاق في صياغة عقد اجتماعي جديد في إطار مقاربة تشاركية بين أطراف الإنتاج الثلاث (الحكومة والإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) ضمن لجان ثلاثية فرعية تم إحداثها لتحديد أهداف العقد الاجتماعي ومحاوره المتعلقة بالعلاقات المهنية والعمل اللائق وسياسات التشغيل والتكوين المهني والتغطية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والتنمية الجهوية.

IV 2 21 وستشهد سنة 2013 التوقيع على العقد الاجتماعي ثلاثي الأطراف الذي يؤسس لمقاربة جديدة قوامها تقاسم الأدوار والتمشي التشاركي في صياغة القرار ويرمي إلى إرساء دعائم المجتمع المتضامن بين مختلف الأطراف الاجتماعية.

IV 2 22 وبهدف تدعيم الحق النقابي من خلال تعزيز حماية الممثلين النقابيين في قطاع الوظيفة العمومية، وتمكينهم من التسهيلات لممارسة مهامهم، ومزيد النهوض بالمفاوضة الجماعية على مختلف المستويات بالقطاعين العام والخاص، وكذلك تعزيز المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية، من المنتظر أن تتم المصادقة من قبل المجلس الوطني التأسيسي على 3 اتفاقيات عمل دولية وهي الاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية، والاتفاقية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية، والاتفاقية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية.

IV 2 23 وحرصا على تحسين المقدرة الشرائية للأجراء تمّ تسجيل إتفاق بين الحكومة والإتحاد العام التونسي للشغل حول تعميم المنحة الخصوصية المحددة بـ70 دينارا على كافة أعوان الوظيفة العمومية على أساس إسناد هذه المنحة على قسطين متساويين.

IV 2 24 ولتشمل الزيادات في الأجور كافة الأجراء تمّ الترفيع في أجور العمال الخالصين بالأجر الأدنى المضمون في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي مع تنظير الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن إلى جانب الترفيع في منحة النقل بالنسبة للعمال الخالصين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن والزيادة في جرايات التقاعد في النظام العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة تساوي نسبة تطور الأجر الأدنى.

IV 2 25 وفي إطار المفاوضات الجارية لإبرام اتفاقية مشتركة خاصة بشركات البيئة تمّ تسجيل اتفاق يضبط أجور الأعوان حسب أصنافهم المهنية إلى حين الإمضاء على هذه الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ والتي تشمل حوالي 10 آلاف عامل.

IV 2 26 كما تمّ في نهاية شهر أكتوبر 2012 إبرام الاتفاقية المشتركة لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين التي تنظم العلاقات المهنية بين هذه الجمعيات وأعوانها، الذين يقدر عددهم بحوالي 3500 عونا. وتتضمن هذه الاتفاقية الجوانب الترتيبية المنظمة للعلاقات الشغلية والتصنيف المهني للأعوان والأجور والمنح التي سيتم إسنادها لهؤلاء الأعوان، علما وأن الموارد المالية لهذه الجمعيات متأتية أساسا من مساهمة الدولة.

IV 2 27 وفي إطار الحرص على تدعيم السياسات والبرامج الاجتماعية والارتقاء بها إلى أعلى المستويات وتمكينها من تحقيق الأهداف التي بعثت من أجلها سيتم العمل خلال سنة 2013 على مواصلة درس إرساء قاعدة وطنية للحماية الاجتماعية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين من منظمات مجتمع مدني وهياكل جهوية ومحلية وتهدف إلى التقليص من نسبة الفقر والحدّ من الفوارق الاجتماعية عبر تطوير آليات التنمية الاجتماعية والعمل التضامني وتكثيف شبكات الأمان الاجتماعي التي تكرس حقوق الإنسان وتعمل على تيسير الإدماج وتحقيق العدالة الاجتماعية.

IV 2 28 وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة التي تربط الهجرة بالتنمية وباعتبار الدور الذي تضطلع به الجالية التونسية بالخارج عموما والنخب والكفاءات على وجه الخصوص في نقل

التكنولوجيا ودفع المسار التنموي، تبوأت الهجرة مكانة متميّزة وارتقت إلى مستوى الخيار الوطني الإستراتيجي الذي تجسم خاصة من خلال إجراء جملة من الإصلاحات الهيكلية حيث شهدت سنة 2012 :

- إحداث كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج ؛
- تفعيل المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج ومزيد العناية بشباب الهجرة من خلال دعم تواصلهم بالوطن ؛
- تطوير منظومة استقبال التونسيين بالخارج عند العودة ؛
- الشروع في تأهيل جمعيات التونسيين بالخارج وتمويل أنشطتها حسب عقود- أهداف ؛
- مزيد تيسير مساهمة الجالية في الاقتصاد الوطني ؛
- الشروع في تقييم برامج ومناهج تعليم اللغة العربية وتعزيزها ؛
- دعم التوظيف بالخارج ؛
- دعم التعاون الفنّي من خلال توسيع المجالات والوجهات لتوظيف أكبر عدد ممكن من التونسيين للعمل بالخارج في هذه المرحلة وخصوصا في دول الخليج.

IV 2 29 كما سيتم خلال سنة 2013 العمل على :

- إحداث مجلس استشاري للتونسيين بالخارج يضم كافة مكونات شرائح التونسيين بالخارج ؛
- تشبيك الكفاءات التونسية بالخارج وإيجاد الآليات لتشجيعها على نقل التكنولوجيات الحديثة ؛
- تطوير خطة اتصالية إعلامية ناجعة تضمن تفاعل التونسيين بالخارج مع مستجدات الوضع بتونس وتيسير مساهمتهم في المجهود التنموي وإعداد قاعدة بيانات معلوماتية ؛
- تطوير النظام الإحصائي والبحوث والدراسات حول هجرة التونسيين بالخارج وإحداث "المرصد الوطني للهجرة" ؛
- مواصلة فتح مراكز اجتماعية وثقافية في عديد البلدان "دار التونسي" ؛
- تطوير الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الهجرة ؛
- تسريع التعاون مع المنظمات الأجنبية غير الحكومية المعنية بالهجرة.

IV 2 -iii الطفولة

IV 2 -30 يندرج قطاع الطفولة ضمن المجالات الحيوية لارتباطه بفئات عمرية متعددة وذات حاجيات مختلفة تتصل بميادين الصحة والتربية والطفولة المبكرة، هذه الفئات التي تعاني من الإقصاء والتهميش لا سيما بالمناطق الداخلية وتفتقر للخدمات الصحية وخدمات الطفولة المبكرة من رياض أطفال وكتاتيب ومؤسسات التعليم التحضيري.

IV 2 -31 ومن هذا المنطلق سترتكز التدخلات سنة 2013 بالأساس على :

- الإرتقاء بنسبة الإلتحاق برياض الأطفال إلى 32% مقابل 30% سنة 2011 و28.9% سنة 2010 من خلال تكثيف شبكة رياض الأطفال البالغ عددها 3843 روضة سنة 2011 لا سيما بالجهات المفتقرة لهذا الصنف من المؤسسات والتي لازالت نسبة التغطية بها دون المعدل الوطني وحفز الباعثين للإستثمار بهذه المناطق.
- تطوير شبكة مؤسسات الطفولة ببعث نوادي ومركبات جديدة للطفولة ومواصلة تنفيذ مختلف البرامج المتعلقة بتهيئة هذه المؤسسات وتأهيلها وصيانتها إلى جانب دعم نوادي الأطفال المتنقلة لتغطية المناطق الداخلية.
- تطوير خدمات رعاية الطفولة الفاقدة للسند من خلال دعم قدرات الأسر وتشجيع صيغة الإيداع العائلي وإعادة هيكلة المراكز المندمجة للشباب والطفولة.
- مواصلة الأنشطة الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الطفل إلى جانب رصد وضعية الطفولة في تونس وإنجاز الدراسات والبحوث واستغلال نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات للأم والطفولة (MICS4) المنجز سنة 2011 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة.
- مواصلة نشر الثقافة الرقمية عبر مراكز الإعلامية الموجهة للطفل وتطويرها بوضع خدمات تفاعلية جديدة وإرساء خطة متكاملة لحماية الأطفال من المخاطر الرقمية والشروع في إنجاز دراسة حول المهام الجديدة لمراكز الإعلامية الموجهة للطفل.
- تنفيذ البرامج الصحية الوقائية والعلاجية والعمل على النهوض بالطب المدرسي لاسيما بالمناطق الداخلية.
- تعزيز منظومة حماية الطفولة بتدعيم دور مندوبي حماية الطفولة وتمكينهم من الآليات الضرورية لإنجاز مهامهم ودعم العمل الشبكي مع مختلف الأطراف المتدخلة.

IV 2 iv- المرأة والأسرة والمسنون

IV 2 32 تميزت سنة 2012 بإيلاء إهتمام خاص لمجالي المرأة والأسرة وذلك باعتبار دورها الأساسي في استكمال مقومات المجتمع التونسي وتمكينه من بلوغ درجات متقدمة من التنمية بمختلف مكوناتها.

IV 2 iv- 1 المرأة

IV 2 33 إرتكز الإهتمام في هذا المجال على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز دور المرأة على مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وذلك في إطار العمل على تطوير منظومة مجتمعية متكاملة العناصر والأبعاد قوامها حماية حقوق الإنسان وتفعيل دور كل الفئات في نحت معالم المشروع المجتمعي الجديد لتونس ما بعد الثورة. واعتبارا لأهمية اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في بلورة الخيارات الإنمائية الوطنية تم خلال سنة 2012 إحداث شبكة نظراء تضم ممثلين عن كافة الهياكل المعنية وتتولى تكريس هذه المقاربة في مختلف المجالات وتنسيق تدخلاتها وبرامجها في شتى الميادين.

IV 2 34 وفي إطار النهوض بأوضاع المرأة في الريف تم خلال سنة 2012:

- إعداد والشروع في تنفيذ مشروع يتمثل في إنجاز مسح شامل لأوضاع المرأة الريفية ومدى حصولها على الخدمات في عدد من الولايات. وسيمكن هذا المسح من إنجاز خارطة اجتماعية حول أوضاع النساء في المناطق الريفية والخدمات المتاحة لهن.
- إنجاز مشروع للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية عبر تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية وذلك بهدف تدعيم التشغيل الذاتي وتعزيز روح المبادرة لدى النساء في الريف.
- إعداد برنامج لنشر ثقافة حقوق المرأة في المناطق الريفية.

IV 2 35 وفي إطار الوقاية من العنف ضد المرأة ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها حماية المرأة من العنف شهدت سنة 2012 الانطلاق في إعادة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة عبر مراحل العمر.

IV 2 36 وبالتوازي، شهدت سنة 2012 إقرار جملة من الإجراءات الرامية إلى تكثيف الإحاطة بالمرأة ذات الإحتياجات الخصوصية كإدماج المرأة السجينة اجتماعيا واقتصاديا وصون كرامتها.

IV 2 37 وسيتم العمل خلال سنة 2013 على إرساء وتكثيف الآليات الكفيلة بدعم حقوق المرأة وتعزيز مكاسبها في شتى المجالات حيث سيتم استكمال البرامج والمشاريع التي شرع في انجازها خلال سنة 2012 مع التركيز بالخصوص على مزيد تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين وتقليص الفجوات القائمة على النوع الإجتماعي والنهوض بالأوضاع الإقتصادية للمرأة والإحاطة بالمرأة الريفية عبر إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية في الغرض وذلك إستنادا لنتائج المسح الشامل حول أوضاع المرأة الريفية وإعداد مخططات تنمية محلية نموذجية في المناطق ذات الأولوية.

IV 2 38 كما سيتواصل انجاز برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك من خلال تأهيل التكوين الموجه للفتيات في الريف بضبط وتنفيذ خطة عملية لتأهيل مراكز الفتاة الريفية وإحداث مجامع ذات مصلحة اقتصادية مشتركة لفائدة باعثات المشاريع الصغرى في المناطق الريفية.

IV 2 39 وفي مجال مقاومة العنف ضدّ المرأة سيتم الشروع في إحداث 3 مراكز مختصة في المدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة لإيواء النساء المعنفات وتجهيزها بوحدات طبية للإسعافات الأولية إضافة إلى إعادة فتح الخط الأخضر لفائدة النساء ضحايا العنف بعد تطويره بناءا على نتائج التقييم.

IV 2 40 ومن ناحية أخرى، سيتواصل انجاز عديد الدراسات حول "المرأة الريفية ودورها في تنمية الموارد البشرية" والتمكين الاقتصادي للنساء في مجال التشغيل وبعث المشاريع وغيرها....

IV 2 41 وفي مجال التكوين سيتم تنظيم دورات تدريبية حول "تكافؤ الفرص بين الجنسين وآليات المناصرة وكسب التأييد" و"المرأة والمشاركة في الحياة العامة وأخذ القرار" و"النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي".

IV 2 iv 2 الأسرة

IV 2 42 اعتبارا لما تمثله الأسرة كخلية أساسية للمجتمع ودعامة محورية لترسيخ السلوك المدني تم العمل، خلال سنة 2012 على إيجاد آليات وبرامج لمجابهة الأوضاع الجديدة للأسرة حتى تحافظ على موقعها كمؤسسة اجتماعية محورية. كما تم إحداث شبكة من المتدخلين متكونة من هياكل حكومية وجمعيات عاملة في هذا المجال تتظافر في إطارها جهود جميع الأطراف المتدخلة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاعلامية لبلوغ الأهداف المرسومة في مختلف القطاعات لفائدة الأسرة.

IV 2 43 وفي إطار دعم وترسيخ قيم التماسك والتآزر داخل الأسرة وتمكين أفراد الأسر الفقيرة ودعم قدراتها الاقتصادية تم بعث مشاريع صغرى لفائدة هذه الفئة والتي تمثل المرأة عائلها الوحيد. كما تم الشروع خلال سنة 2012 في وضع برامج تنموية وخارطة تدخل لفائدة هذه الفئة وتحديد مناطق التدخل ذات الأولوية.

IV 2 44 وشهدت نفس السنة كذلك تنفيذ برنامج دعم قدرات الأمهات ومرافقتهن في مجال التعهد بأطفالهن ذوي اضطرابات التعلم. كما انطلقت عملية تجميع وتحيين المعطيات الإحصائية الخاصة بالأسرة لوضع قاعدة بيانات حول الأسرة والشروع في انجاز دراسة تقييمية للخدمات المسداة للأسر المهاجرة ببلدان الإقامة وبالوطن على حدّ السواء.

IV 2 45 وفي المجال التثقيفي والترفيهي للأسر في الأحياء ذات الكثافة السكانية يتم النظر حاليا في كيفية تهيئة وتطوير الفضاء النموذجي بالعمران الأعلى قصد الاستجابة لحاجيات الأسر بالأحياء ذات الكثافة السكانية المحيطة به.

IV 2 46 وستشهد سنة 2013 تكثيف الجهود من أجل مواصلة برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة الأسر الفقيرة التي تمثل المرأة عائلها الوحيد من خلال التكوين ورسكلة قدرات المرأة في الجهات ذات الأولوية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة 160 إمرأة حول كيفية بعث وتسيير المشاريع الصغرى.

IV 2 47 وسيتم إستكمال تنفيذ برنامج دعم قدرات الأمهات ومرافقتهن في مجال التعهد بأطفالهن ذوي اضطرابات التعلم من خلال تجهيز وحدات التعهد بالأطفال ذوي اضطرابات التعلم بكل من ولايات جندوبة والقيروان وقابس وقفصة والمنستير.

IV 2 48 وسيتواصل تكوين ودعم النساء والفتيات في الحرف التقليدية وتنظيم معارض لمساعدتهن على ترويج منتوجاتهن. وستشهد سنة 2013 كذلك الإنطلاق في إعداد دراسة حول التحولات داخل الأسرة التونسية وإحداث مركز نموذجي للتوجيه الأسري ووضع استراتيجية إعلام واتصال وتثقيف حول الأسرة.

IV 2 iv 3 المسنّون

IV 2 49 في مجال العناية بالمسنين ودعم مكانتهم داخل الأسرة والمجتمع تم بالخصوص خلال سنة 2012 الترفيع في عدد المسنين المنتفعين بالمنح القارة للمعوزين منهم من 4910 إلى 10.000 مسنّا ومسنّة، والترفيع في المنحة من 70 د إلى 100 د في الشهر.

IV 2 50 وتم إحداث 10 فرق متنقلة محليّة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمسنين في بيوتهم بالمناطق ذات الكثافة السكانية والنائية بكل من مارث من ولاية قابس وتالة من ولاية القصرين وغمراسن من ولاية تطاوين وحي التضامن (أريانة) وقعفور (سليانة) ونصر الله (القيروان) والسواسي (المهدية) وجلمة (سيدي بوزيد) وسجنان (بنزرت) ومجاز الباب (باجة)، ليبلغ عددها الجملي 46 فريقا (24 فريقا جهويا و22 فريقا محليا) مع نهاية 2012.

IV 2 51 وعملا على مزيد إدماج كبار السن والمتقاعدين في المجتمع ووقايتهم من العزلة والاستبعاد من ناحية، ومعاضدة مجهود الأسر في التكفل بمسنيها خلال فترات تغيّبها للعمل أو الدراسة من ناحية أخرى تمّ إحداث 4 نوادي نهارية لكبار السن بكل من جربة قلالة من ولاية مدنين وتطاوين الشمالية وغمراسن والمهدية وبذلك تجاوزت الإحداثات عدد تلك المبرمجة لسنة 2012 والمتمثلة في 3 نوادي.

IV 2 52 وفي إطار تنفيذ برامج الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة، وخاصة منها المتعلقة بالحملات التوعوية والتحسيسية والتثقيفية لفائدة كبار السن، تمّ تنظيم ندوتين حول موضوعي "التقاعد النشيط والسبل الكفيلة بملئ أوقات فراغ المتقاعد" و"استثمار مرحلة التقاعد" وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات العاملة في المجال. كما شهدت بداية سنة 2012، إحداث 7 جمعيات عاملة في مجال المسنين. والبتوازي ارتفع عدد المنخرطين بالسجل الوطني خلال السداسي الأوّل من سنة 2012 بنسبة 25.5 % ليبلغ 2157 منخرطا ومنخرطة.

IV 2 53 وفي إطار العناية والإحاطة بالمسنين في وسطهم الطبيعي سيجري العمل خلال سنة 2013 على:

-تحسين ظروف عيش المسنين المقيمين بمراكز الرعاية، والارتقاء بمستوى الخدمات المسداة إليهم وسيتمّ في هذا الاطار :

- انتداب اعوان إحاطة حياتية للعمل بهذه المراكز.
- الشروع في إعادة بناء وحدات الإقامة بمركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة،
- الشروع في بناء وحدات عيش إضافية بمركز رعاية المسنين بباجة،
- الانطلاق في بناء سور خارجي وتهيئة وحدات عيش بمركز رعاية المسنين بالكاف،
- تجديد التجهيزات ببعض مراكز رعاية المسنين.

IV 2 54 كما ستشهد سنة 2013 مواصلة تنفيذ البرامج الخاصة بكبار السن ودعم مكانتهم داخل الأسرة والمجتمع حيث سيتم إحداث 5 فرق متنقلة متعددة الاختصاصات بالمعتديات ذات الكثافة السكانية والنائية بكل من الصّخيرة من ولاية صفاقس، حزوة من ولاية توزر، الرّديف من ولاية قفصة، الناظور من ولاية زغوان، والفوّار من ولاية قبلي.كما سيتم اقتناء 5 سيارات لـ5 فرق المحلية المحدثة.

IV 2 55 وسيتم تدعيم 11 فريقا متنقلا بأعوان إحاطة حياتية بحساب عونين للفريق الواحد لمساعدة المسنين فاقدي الاستقلالية على القيام بشؤونهم الحياتية وذلك بالاضافة الى إنجاز دراسة تقييمية لخدمات الفرق المتنقلة في إطار إعداد خطة وطنية للارتقاء بمستوى خدمات هذه الفرق.

IV 2 56 وسيجري العمل خلال سنة 2013 على الترفيع في عدد المسنين المكفولين إلى 110 مسنا ومسنة وإرساء بنك معطيات حول العائلات الراغبة في التكفل بمسنين بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات العاملة في المجال.

IV 2 57 وسيتواصل خلال سنة 2013 تنفيذ برنامج دعم وتشجيع الجمعيات على إحداث فضاءات نهارية تثقيفية ترفيهية لتيسير مساهمة كبار السن في الحياة الاجتماعية ووقايتهم من مخاطر العزلة والاستبعاد من ناحية، ومعاضدة مجهود الأسر في رعاية

مسنيها من ناحية أخرى. ومن المنتظر أن يرتفع عدد النوادي النهارية إلى 56 ناديا وذلك بإحداث 3 نوادي جديدة خلال سنة 2013.

IV 2 58 و في اطار دعم الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة سيتم خلال سنة 2013:

- إعداد دليل حول "الوقاية من الأمراض الأكثر انتشارا "،
- تنظيم لقاءات تأهيلية مع المقبلين على التقاعد لإعدادهم لهذه المرحلة،
- تنظيم دورة تكوينية لمنشطي اللقاءات التأهيلية للإعداد للتقاعد.
- القيام بحملات تحسيسية لفائدة كبار السن حول "فوائد العمل التطوعي والنشاط البدني في فترة ما بعد التقاعد".

IV 2 59 ولضمان أفضل ظروف الإقامة والرعاية للمسنين الفاقدين للسند العائلي وحفاظا على كرامتهم، سيجري العمل خلال سنة 2013 على :

- إعادة بناء وحدات الإقامة بمركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة.
- بناء وحدة عيش جديدة وتوسيع الإدارة بمركز رعاية المسنين بباجة.
- تهيئة عدد من المراكز منها مركز رعاية المسنين بكل من جندوبة والقيروان والقصرين.
- بناء قاعة متعدّدة الاختصاصات بمركز رعاية المسنين بسوسة.

IV 2 60 كما ستشهد سنة 2013 تنظيم دورات تكوينية لتأهيل ورسكلة أعوان الرعاية المباشرة العاملين بالمراكز والجمعيات الناشطة في المجال حول كيفية التعامل مع كبير السن.

IV 2 61 وعلاوة على ذلك ستشهد سنة 2013 تقديم نتائج الدراسة الوطنية التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة والأسرة حول "أوضاع كبار السن الاجتماعية والصحية والاقتصادية في تونس" والتي ستمكّن من تحديد حاجيات المسنين بصفة دقيقة وبلوغ البعد الاستشرافي والمنهجية العلمية في بلورة البرامج الموجهة للمسنين.

3.IV الباب الثالث

مقاومة الفقر

1 3 IV لقد بوأت الإستراتيجية التنموية الجديدة الإنسان مكانة محورية صلب الإهتمامات الوطنية بآعتباره في الآن ذاته الوسيلة المثلى والغاية القصوى لكل عمل إنمائي وبالنظر كذلك إلى ما أفرزته الثورة التونسية من إستحقاقات وتطلعات نحو الحرية والكرامة وتوق إلى تكريس العدالة الإجتماعية بين مختلف الفئات والجهات.

2 3 IV ومن هذا المنطلق، إعتمدت تونس مؤخرا مقاربة تنموية تشاركية تقوم بالأساس على الملاءمة بين مقتضيات التنمية الإقتصادية ومتطلبات التنمية البشرية والإجتماعية والجهوية وتعكس العزيمة الصادقة لمعالجة إشكاليات التنمية بمختلف أبعادها حيث كشفت ثورة 14 جانفي عن مدى عمق الهوة بين ما كان يسوق له النظام السابق من خلال الاحصائيات الرسمية المعتمدة وبين الواقع الاجتماعي الذي يتسم بانتشار الفقر والتهميش واختلال توازن التنمية بين الجهات مما أدى إلى تفاقم البطالة لا سيما لدى حاملي الشهادات العليا. وعلى هذا الأساس فإن مراجعة منوال التنمية والمنوال الاجتماعي بمختلف أبعاده بات أمرا ضروريا لإرساء منوال إجتماعي جديد وهو ما يقتضي إعادة النظر في المسائل الجوهرية كالفقر والتفاوت الجهوي والبطالة والحماية الاجتماعية...

i- 3 IV السياسات العمومية لمقاومة الفقر في تونس : أهم الإستنتاجات

3 3 IV عرفت تونس مراحل متعددة وتجارب متنوعة في مجال إقرار السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالأوضاع الإجتماعية وتحسين مستويات العيش ومقاومة الفقر

4 3 IV ولقد سجلت الفترة المنقضية عديد النقائص على مستوى النجاعة والمردودية لمختلف البرامج والتدخلات الاجتماعية والذي يتجلى خاصة من خلال :

- تعدد وتشتت البرامج ذات الطابع الاجتماعي وإفتقارها للتنسيق بين مختلف المتدخلين.

- معالجة جزئية ولمدة قصيرة (مساعدات ذات صبغة موسمية،اجراءات محدودة).
- سياسات موجهة بصفة متعمدة لتجميع بؤر التوتر وتوظيفها لغايات سياسية وتداخل الأدوار بين الهياكل والقطاعات.
- الغياب شبه الكلي للمجتمع المدني مما أدّى إلى انزلاقات وتجاوزات (عدم توخي أساليب الحوكمة الرشيدة عند تنفيذ هذه البرامج وعدم تصويبها نحو مستحقيها الذين يستجيبون لمقاييس الانتفاع...).
- ترسيخ التبعية الممنهجة تجاه هذه البرامج والإجراءات (لمدة قصيرة) عوض أن تغذي قيم الاعتماد والتعويل على الذات وتوظيفها لخدمة القائمين عليها (النظام السياسي).

IV 3 5 وعلى الرغم من أن التشغيل يعتبر الأداة المثلى للإندماج في الدورة الإقتصادية والوسيلة الأنجع لتحسين الظروف المادية والمعنوية للأفراد والمجموعات والآلية الأساسية لمقاومة الفقر إلا أن تأثير الاعتمادات المخصصة لبرامج التشغيل على غرار الصندوق الوطني للتشغيل في الحدّ من البطالة كان محدودا.

IV 3 6 كما أنّ آلية "التكوين في أشغال ذات مصلحة عامة للتشغيل" حادت عن هدفها الأصلي والأساسي وهو التكوين، لتصبح آلية للتخفيف من الضغط المسلط من قبل طالبي الشغل.

IV 3 7 ولقد أثبتت التجربة كذلك أن برنامج "التربص ضمن الجمعيات" وبحكم ضعف النسيج الجمعياتي من حيث أدائه وموارده المالية، تم استعماله في أغلب الحالات لتمكين المنتفعين من منحة دون أن يكون لهم نشاط فعلي.

IV 3 8 وفي هذا الإطار بالذات، وفي هذا المنعرج الحاسم، تتأكّد الأهمية القصوى التي تكتسيها مسألة الحوكمة الرشيدة والإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة وضرورة إضفاء النجاعة والمردودية على السياسات والبرامج العمومية للنهوض الإجتماعي لا سيما عبر إحكام التصرف في التحويلات والمصاريف ذات الطابع الإجتماعي بآعتبارها وسيلة مثلى لتجسيم الأهداف التنموية وتأمين استدامتها في ظلّ المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية والوطنية على حدّ السواء.

IV 3 9 ويقدّر حجم التحويلات الإجتماعية في تونس خلال سنة 2011 بحوالي 13.037 م د أي ما يناهز 20% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 5.182 م د سنة 2000 وبذلك

يكون حجم هذه التحويلات قد تضاعف بما لا يقل عن مرتين ونصف ما بين سنتي 2000 و2011.

IV 3 10 ويتعيّن التأكيد في نفس السياق على الإرتفاع الغير مسبوق لهذه التحويلات خلال السنة الحالية إذ أنّه من المنتظر أن يبلغ حجمها 16.842 م د سنة 2012، أي بزيادة تقدر نسبتها بحوالي 29.2% مقارنة مع سنة 2011 وبذلك تمثل جملة التحويلات الإجتماعية المبرمجة للسنة الجارية ما لا يقل عن 24% من الناتج المحلي الإجمالي.

IV 3 11 وعلى هذا الأساس، يقدّر التحويل الإجتماعي لكل فرد بزهاء 1561 دينار في السنة وهو ما يعني أن كل أسرة تونسية تنتفع شهريا –علاوة على دخلها المباشر– بدخل إضافي بمعدّل يناهز 531 دينار وهو مبلغ يفوق الأجر الأدنى المضمون بأكثر من مرّة ونصف.

IV 3 12 وتتوزّع هذه التحويلات حسب التدخلات كالآتي :

	2000		2012	
	المبلغ (م د)	%	المبلغ (م د)	%
تربية وتعليم وتكوين	1816	35.0	4607.2	27.4
صحة عمومية	570	11.0	1253.4	7.4
مصاريف إجتماعية أخرى (شؤون إجتماعية، شباب، ثقافة...)	345	6.7	1303.2	7.7
أعباء التعويض	257	5.0	3208.0	19.0
صناديق الدعم والمساندة (عائلات معوزة، برامج جهوية...)	771	14.8	849.0	5.1
منافع إجتماعية	1423	27.5	5621.3	33.4
المجموع	**5182**	**100**	**16842.1**	**100**

IV 3 13 كما أنّه من البديهي أن تساهم التحويلات الإجتماعية، بحكم حجم الإعتمادات المرصودة، في تحسين ظروف العيش مثلما يتجلّى ذلك بالخصوص من خلال الإرتقاء بمعدّل الدخل الفردي بالأسعار الجارية من 5652.1 دينار سنة 2009 إلى 6054.1 دينار سنة 2010 وإلى 6127.4 دينار سنة 2011 على أنه من المنتظر أن يتعدى هذا الدخل إلى حدود 6596.7 دينار في موفى السنة الحالية.

IV 3 14 إلا أنّ المتأمل في الوضع الذي آلت إليه البلاد في الفترات الأخيرة يتجلّى له بوضوح عدم توفق الإستراتيجيات والسياسات التنموية إلى تحقيق الرفاه والعدالة الإجتماعية

بل، على العكس من ذلك، أدت إلى تردّي الأوضاع المعيشية وإلى إتساع الفوارق مثلما يتبين ذلك بالخصوص من خلال معدلات الفقر التي تبقى مرتفعة مثلما يبرزه المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010.

IV 3 ii- نتائج المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010 حول نسب الفقر

IV 3 15 أظهرت النتائج الأولية للمسح الخماسي حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر نموا سنويا للاستهلاك بنسبة 2.9% (بالأسعار القارة) خلال العشرية المتراوحة بين سنة 2000 و2010. وإذ بلغ مستوى الإنفاق الجملي للفرد 2601 دينارا سنويا مقابل 1424 دينارا سنة 2000، فإن النتائج أبرزت أن نسبة الفقر بلغت 15.5% سنة 2010 مقابل 23.3% سنة 2005 و32.4% سنة 2000. ويعتبر الفرد فقيرا حين لا يتجاوز مستوى استهلاكه السنوي خط الفقر الذي حدّد بـ1277 دينارا للفرد في المدن الكبرى مقابل 820 دينارا بالوسط غير البلدي.

IV 3 16 كما بلغت نسبة الفقر المدقع 4.6% خلال سنة 2010 مقابل 7.6% سنة 2005 و12% سنة 2000. وحدد خط الفقر المدقع بـ 757 دينارا سنويا للفرد بالمدن الكبرى مقابل 571 دينارا بالمناطق غير البلدية.

IV 3 17 ويعود انخفاض نسبة الفقر بين سنتي 2000 و2010 إلى نمو الاستهلاك خلال تلك الفترة وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود التي عرفت أكبر نسبة نمو سواء بالأسعار القارة أو بالأسعار الجارية.

IV 3 18 كما أظهرت نتائج المسح على المستوى الجهوي أن انخفاض نسبة الفقر تم بصفة متفاوتة بين الجهات، حيث لم تشهد الجهات الداخلية نفس وتيرة الانخفاض التي شهدتها المناطق الساحلية. ورغم تراجع مؤشر قياس التفاوت الاجتماعي (مؤشر جيني) على المستوى الوطني حيث قدر بـ 35.8% سنة 2010 مقابل 37.7 % سنة 2000 فإن مؤشر التفاوت بين الجهات يبرز عمق الفجوة الحاصلة بين مختلف جهات البلاد حيث بلغ سنة 2010 نسبة 18.2 % مقابل 16.7% سنة 2000.

IV 3 19 كما يؤكّد ارتفاع مؤشر الاستقطاب الذي مرّ من 77.7% سنة 2000 إلى 103.6% سنة 2010 نمو الشعور بالانعزال والتهميش لدى سكان الجهات المحرومة.

IV 3 20 وتجدر الإشارة إلى أن نتائج المسح أبرزت أن السكان العاطلين عن العمل وكذلك ذوي المستوى التعليمي المنخفض (ابتدائي أو لا شيء) هم الفئة الأكثر عرضة للانزلاق في دائرة الفقر والفقر المدقع.

تطور خط الفقر وخط الفقر المدقع حسب الوسط 2000-2010

	خط الفقر			خط الفقر المدقع		
الوسط	**2000**	**2005**	**2010**	**2000**	**2005**	**2010**
مدن كبرى	902	1038	1277	534	615	757
مدن متوسطة	818	941	1158	518	596	733
غير بلدي	581	669	820	405	466	571

تطور نسبة الفقر ونسبة الفقر المدقع حسب الوسط والجهة 2000-2010

	نسبة الفقر			نسبة الفقر المدقع		
	2000	**2005**	**2010**	**2000**	**2005**	**2010**
تونس	**32.4**	**23.3**	**15.5**	**12.0**	**7.6**	**4.6**
الوسط						
مدن كبرى	21.5	15.4	9.0	4.3	2.2	1.3
مدن متوسطة	32.5	22.1	14.0	10.5	6.5	2.9
غير بلدي	40.4	31.5	22.6	19.1	13.4	9.2
الجهة						
تونس الكبرى	21.0	14.6	9.1	4.3	2.3	1.1
الشمال الشرقي	32.1	21.6	10.3	10.5	5.4	1.8
الشمال الغربي	35.3	26.9	25.7	12.1	8.9	8.8
الوسط الشرقي	21.4	12.6	8.0	6.4	2.6	1.6
الوسط الغربي	49.3	46.5	32.3	25.5	23.2	14.3
الجنوب الشرقي	44.3	29.0	17.9	17.5	9.6	4.9
الجنوب الغربي	47.8	33.2	21.5	21.7	12.1	6.4

تطوّر نسبة الفقر ونسبة الفقر المدقع 2000-2010

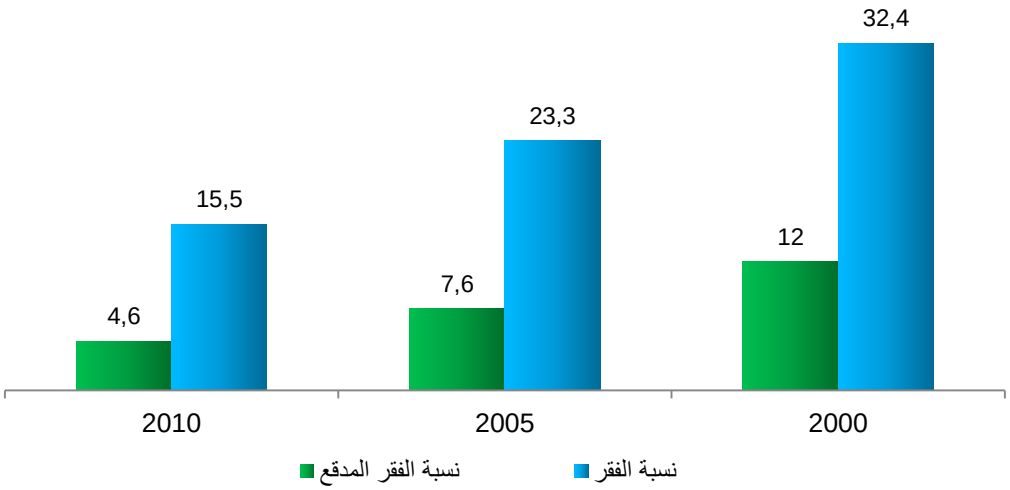

تطور التفاوت الاجتماعي (مؤشر جيني) 2000-2010

	2000	2005	2010
مؤشر جيني	37.5	37.7	35.8
الاستقطاب	77.7	93.6	103.2

IV 3 -iii الملامح الكبرى للتوجهات المستقبلية لمقاومة الفقر

IV 3 -21 انطلاقا من الإشكاليات المطروحة ومن الإستحقاقات التي قامت عليها الثورة سيتكثف العمل في آتجاه إقرار برنامج عملي لردئ الإخلالات وتجسيم تطلعات المجموعة الوطنية وذلك في إطار خطة متناسقة الأبعاد وواضحة المعالم تكرّس المقاربة التشاركية وتنخرط فيها كل الهياكل والكفاءات ومختلف مكونات المجتمع المدني، مستندة في ذلك إلى قيم العدل والأمانة في إدارة الشأن العام ومعتمدة على مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة وعلى إرادة صادقة وعزم راسخ على تثبيت أركان المشروع المجتمعي القائم على أهداف الثورة والمجسم لطموحات كل الشرائح والفئات الإجتماعية دون آستثناء.

IV 3 -22 وتهدف الخطة الوطنية المرسومة إلى توخي سياسة إجتماعية عادلة ومتضامنة وشاملة لكل الفئات والجهات وذلك إنطلاقا من تشخيص دقيق لمدى تدهور الأوضاع

الإجتماعية للفئات المعوزة ولا سيما منها تلك المتواجدة بالمناطق الداخلية وإدراج إحتياجاتها المادية والمعيشية ضمن الإهتمامات الرئيسية للإستراتيجية التنموية.

IV 3 23 وسيرتكز العمل، في هذا الإطار، في اتجاه:

- العمل على الإرتقاء بالبرامج الاجتماعية إلى مستوى النجاعة المرجوة ومزيد تصويبها نحو مستحقيها لا سيما عبر مراجعة قائمة المنتفعين بالبرنامج الوطني للعائلات المعوزة البالغ عددهم حاليا حوالي 235 ألف منتفع تسند لهم منحة شهرية تقدر بـ100 د.
- العناية بالسكن الإجتماعي من خلال الإنطلاق في بناء حوالي 30 ألف مسكن اجتماعي وتنفيذ برنامج لمساهمة الدولة في تمويل سعر المسكن الإجتماعي حتى تتمكن الفئات محدودة الدخل من إقتنائه.
- إنجاز أشغال تهيئة وتهذيب 30 حيّا شعبيا موزّعة على مختلف ولايات الجمهورية ويقطن بها 123 ألف ساكن بكلفة تناهز 44 م د إلى جانب إقرار برنامج جديد يشمل تهيئة 73 حيّا يقطنه 430 ألف ساكن بكلفة 267 م د يتم إنجازه على قسطين لمدة 4 سنوات انطلاقا من سنة 2012.
- التقليص التدريجي في أشكال التشغيل الهشّ وتحسين الأجور الدنيا ضمن سياسة عامة تراعي القدرات المالية العمومية وتعطي الأولوية للتنمية الجهوية والتشغيل، إلى جانب التحكم في إرتفاع الأسعار ولا سيما منها أسعار المواد الأساسية بتشديد المراقبة والتشجيع على زيادة الإنتاج والقضاء على التهريب والإحتكار والتحكم في مسالك التوزيع وتفعيل تدخل الدولة في إطار دورها التعديلي من خلال المخزونات الإستراتيجية مع المحافظة على الدعم.

IV 3 24 أما فيما يتعلق بالإجراءات المبرمجة في مجال تحسين الخدمات الإجتماعية والصحية فتتمثل بالأساس في تمكين ضعاف الحال من مجانية الخدمة الصحية وتقريبها من المنتفعين واعتماد منظومة إعلامية متطورة لربط المراكز الصحية بالمستشفيات الجامعية وتقريب خدمات الإختصاص من المواطن بتوفير مستشفى بكامل الاختصاصات في كل ولاية وذلك في إطار دعم التوازن بين الجهات.

IV 3 25 وستشهد المنظومة الصحية وقطاع الضمان الاجتماعي من ناحيتها إدخال جملة من الإصلاحات تتعلق بالخصوص بتطوير التشريعات المنظمة للقطاع ومراجعة الأنظمة الأساسية للسلك الطبي وإحداث وكالة وطنية للمواد الصيدلانية وإعادة هيكلة الوكالة

الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات. وبالتوازي ستتم مراجعة الخارطة الصحية باعتماد مقاييس دقيقة تأخذ بعين الإعتبار حاجيات السكان والتوازن بين الجهات والتكامل بين القطاعين العمومي والخاص إلى جانب متابعة الحسابات الوطنية للصحة والقيام بالدراسات المعمقة حول تطور النفقات الصحية وطرق تمويلها.

IV 3 26 وعلى صعيد آخر تحظى برامج التشغيل والتكوين بعناية قصوى حيث أفرزت ثورة 14 جانفي 2011 مدى إحتداد ظاهرة البطالة خاصة في صفوف الشباب وحالة اليأس التي تردى فيها حاملو الشهائد. وإنطلاقا من تشخيص دقيق لهذا الوضع ستتكثف الجهود في هذا المجال لا سيما عبر إنتداب 25 ألف طالب شغل للعمل بالقطاع العمومي سنة 2012 وإنجاز برنامج إضافي يهدف إلى إدماج 10 آلاف شاب وشابة من حاملي الشهادات العليا بالوظيفة العمومية في صيغة "شاب في طور التكوين". كما سيتم الترويج لتونس كوجهة متميّزة للأنشطة ذات القيمة المضافة العالية على غرار أنشطة نقل الخدمات خارج بلد المنشأ لا سيما وأن الدراسات قد أبرزت أن هذا القطاع يمكن أن يساهم في إحداث قرابة 15 ألف موطن شغل سنويا لفائدة حاملي الشهادات العليا.

IV 3 27 ويبقى تجسيم الأهداف المرسومة في مجال التنمية البشرية والنهوض الإجتماعي إلى حدّ بعيد رهين إحكام التصرف في السياسات العمومية في هذه الميادين وآنخراط مختلف الأطراف ومكونات المجتمع المدني وثباتها ومثابرتها على النهج الإصلاحي لتونس ما بعد الثورة حتى يتسنى بلوغ الغايات المنشودة لا سيما فيما يتعلق بتأمين الوقع الإيجابي لهذه السياسات والرفع من نجاعتها وتحسين مردوديتها خاصة عن طريق إحكام عملية إنتقاء المنتفعين وتصويب البرامج والتدخلات نحو الفئات المستهدفة دون سواها، مع التركيز في ذلك على ثلاث إتجاهات أساسية :

أوّلا : في آتجاه تعزيز الآليات ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية على غرار تلك المتعلقة بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة.

ثانيا : في آتجاه إعطاء الأولوية للمعالجة الإقتصادية والحلول المستدامة والنشيطة بآعتبارها الوسيلة المثلى لإعادة الإدماج والقطع مع أسباب الفقر والإقصاء.

ثالثا : في آتجاه ترشيد التدخلات والبرامج الخصوصية لا سيما فيما يتعلق بالصندوق العام للتعويض ونظام المعالجة المجانية وبالتعريفة المنخفظة والبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.

IV 3 28 ويتنزّل في هذا الإطار بالذات الخيار الحضاري الذي أقدمت عليه تونس ما بعد الثورة والقاضي بآعتماد مقاربة تنموية تشاركية ومدمجة (Inclusive) تقوم بالأساس على التوفيق بين مقتضيات التنمية الإقتصادية ومتطلبات التنمية البشرية والعدالة الإجتماعية معتمدة في ذلك على ثوابت جوهرية تجعل من المعالجة الإقتصادية لظاهرة الفقر الركن الرئيسي والمحوري مع إرساء شبكة للأمان الاجتماعي تكفل التوقي من الانعكاسات السلبية والارتداد إلى بوتقة الخصاصة والحرمان والإقصاء.

المعالجة الاقتصادية النشيطة لا سيما عبر :

- دفع التشغيل وإحداث موارد الرزق والتقليص، بالتالي، من نسب البطالة.
- التقليص التدريجي من أشكال التشغيل الهش وتحسين الأجور الدنيا.
- دفع التنمية الجهوية وتعزيز قدرات الجهات على تثمين طاقاتها وقدراتها الذاتية.
- تطوير مختلف أنماط الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- القيام بمراجعة شاملة للبرامج والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الإعتماد على الذات ونبذ عقلية التواكل وآستنهاض الطاقات الكامنة.

إرساء شبكة للأمان الإجتماعي خاصة عن طريق :

- توسيع مظلة التغطية الإجتماعية لتشمل كل الفئات المهنية.
- تدعيم النفقات والتحويلات الإجتماعية مع ضمان تصويبها نحو مستحقيها.
- تكثيف المساندة والإحاطة بالعائلات المعوزة وذات الإحتياجات الخصوصية.
- رسم سياسة نقدية ومالية تكفل التحكم في نسب التضخم وفي آرتفاع الأسعار مع مواصلة دعم المواد الأولية الأساسية.
- الإرتقاء بمستويات عيش الأسر الضعيفة وتحسين أوضاعها المعيشية (سكن إجتماعي، مرافق أساسية، ماء صالح للشرب، تنوير،...).
- القضاء على الفقر المدقع والتقليص من عدد السكان المعوزين.

IV 3 29- ومما لا شكّ فيه أن المقاربة الجديدة لمسألة الفقر تقتضي بالضرورة إدخال إصلاح جذري وعميق لا فقط على أساليب التصرف في مختلف مكونات المنظومة العمومية للنهوض الإجتماعي بل وكذلك على صعيد بلورة السياسات ذات العلاقة وتنفيذها ومتابعة إنجازها وتقييمها.

IV 3 30- كما أن الإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في هذه المجالات يفرض على كل المتدخلين التقيد بمقتضيات الحوكمة الرشيدة التي تبقى بدورها رهين إرساء قواعد وآليات ناجعة وضوابط ومعايير موضوعية ومدروسة لهذا الغرض.

IV 3 31- ويندرج في هذا الإطار بالذات التوجه الرامي إلى تدعيم اللامركزية وتعزيز إستقلالية الجهات وتثمين دورها الأساسي في وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية في نطاق تحديد أدوار مختلف الأطراف والمستويات المركزية والجهوية والمحلية ووفقا لصيغ تعاقدية مضبوطة وشراكة محددة بين القطاعين العمومي والخاص وكذلك مع النسيج الجمعياتي.

IV 3 32- ومن منطلق الحرص على إضفاء التناسق والتكامل المرجو على البرامج والآليات ذات الطابع الإجتماعي التي لا زالت تتميّز بتشرذمها وعدم الترابط بين مختلف مكوناتها وعناصرها وغاياتها وبآنعدام النظرة الإستراتيجية الشاملة لأبعادها ومراميها فإنه يتعين التأكيد على ضرورة دراسة إمكانية إحداث هيكل موحد لقيادة السياسات العمومية لمقاومة الفقر يتولى السهر على تأمين إندماج التدخلات وآنصهارها ضمن الأهداف والتوجهات الوطنية المرسومة في هذه المجالات.

IV 3 33- كما يتجه العمل على مراجعة أساليب التصرف والهيكلة التنظيمية لقيادة وتنفيذ السياسات والبرامج العمومية للنهوض الإجتماعي لا سيما عبر إرساء منظومة مستحدثة للغرض، متكاملة الأدوار والمهام ومتناسقة الأبعاد والمرامي ومتجانسة العناصر والمكونات.

٧ الملاحق

الملاحق

الملحق الإحصائي **311**

جدول عدد 1 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د) 313
جدول عدد 2 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%) 314
جدول عدد 3 : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%) 315
جدول عدد 4 : الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية 316
جدول عدد 5 : الدخل والاستهلاك الفردي بالأسعار الجارية 317
جدول عدد 6 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%) 318
جدول عدد 7 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م د) 319
جدول عدد 8 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د) 320
جدول عدد 9 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (%) 321
جدول عدد 10 : حساب العمليات مع الخارج (م د) 322
جدول عدد 11 : المالية العمومية : موارد ونفقات ميزانية الدولة (م د) 323
جدول عدد 12 : موارد واستعمالات الجهاز المالي (م د) 324
جدول عدد 13 : مؤشرات ديمغرافية 325
جدول عدد 14 : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني 325
جدول عدد 15 : مؤشرات في مجالي الصحة والتغطية الاجتماعية 326
جدول عدد 16 : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة 326
جدول عدد 17 : مؤشرات في مجال التحويلات الإجتماعية والدخل والفقر 326
جدول عدد 18 : التشغيل 327

الملحق الإحصائي حول منوال التنمية على المدى المتوسط (2012-2017) **329**

جدول عدد 19 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د) 331
جدول عدد 20 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%) 332
جدول عدد 21 : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%) 333
جدول عدد 22 : الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية 334
جدول عدد 23 : الدخل والاستهلاك الفردي بالأسعار الجارية 335
جدول عدد 24 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%) 336
جدول عدد 25 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م د) 337
جدول عدد 26 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د) 338
جدول عدد 27 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (%) 339
جدول عدد 28 : حساب العمليات مع الخارج (م د) 340

ملحق خاص بالتوزيع القطاعي للمؤسسات في الصناعات المعملية **341**

مقارنة بين خصائص المنوال السابق وتوجهات المنوال الجديد للتنمية **351**

الملحق الإحصائي

جدول عدد 1 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي بأسعار السوق	58883,3	63522,3	65369,9	71318,8	78308,8
واردات الخيرات والخدمات	28181,4	34240,3	35780,0	39000,2	43015,0
مجموع الموارد والاستعمالات	87064,7	97762,6	101149,9	110319,0	121323,8
الاستهلاك العمومي	9542,3	10315,2	11511,7	12478,7	13601,0
الاستهلاك الخاص	36381,3	39729,3	42846,9	47192,4	51732,7
جملة الاستهلاك	45923,6	50044,5	54358,6	59671,1	65333,7
تكوين رأس المال الثابت	14189,1	15543,5	14083,9	15986,6	17704,0
تغير المخزون	477,6	1299,8	1677,4	807,5	916,1
الطلب الداخلي	60590,2	66887,9	70119,9	76465,3	83953,8
صادرات الخيرات والخدمات	26474,5	30874,7	31030,0	33853,7	37370,0

جدول عدد 2 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي بأسعار السوق	6,5	7,9	2,9	9,1	9,8
واردات الخيرات والخدمات	-13,1	21,5	4,5	9,0	10,3
مجموع الموارد والاستعمالات	-0,7	12,3	3,5	9,1	10,0
الاستهلاك العمومي	7,3	8,1	11,6	8,4	9,0
الاستهلاك الخاص	7,8	9,2	7,8	10,1	9,6
جملة الاستهلاك	7,7	9,0	8,6	9,8	9,5
تكوين رأس المال الثابت	9,1	9,5	-9,4	13,4	10,8
الطلب الداخلي	6,4	10,4	4,8	9,0	9,8
صادرات الخيرات والخدمات	-13,9	16,6	0,5	9,1	10,4

جدول عدد 3 : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2013	2012	2011	2010	2009	
4,5	3,5	-2,0	3,1	3,1	الناتج المحلي بأسعار السوق
6,6	5,3	-2,3	17,5	-7,2	واردات الخيرات والخدمات
5,2	4,2	-2,1	7,7	-0,7	مجموع الموارد والاستعمالات
4,5	4,2	6,3	4,4	4,2	الاستهلاك العمومي
4,6	4,4	4,2	4,5	4,0	الاستهلاك الخاص
4,6	4,4	4,6	4,5	4,0	جملة الاستهلاك
6,8	8,0	-12,6	5,5	4,6	تكوين رأس المال الثابت
4,8	4,3	-1,1	5,6	3,0	الطلب الداخلي
6,1	3,9	-4,3	12,6	-7,6	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد 4 : الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي بأسعار السوق	58883,3	63522,3	65369,9	71319,2	78307,8
صافى المداخيل من الخارج	-3021,2	-3052,6	-3159,0	-3540,0	-3490,0
الناتج القومي الإجمالي	55862,1	60469,7	62210,9	67779,2	74817,8
صافى التحويلات الجارية	3116,4	3405,7	3162,5	3379,0	3810,0
الدخل الوطني المتاح الإجمالي	58978,5	63875,4	65373,4	71158,2	78627,8
جملة الاستهلاك	45923,6	50044,5	54358,6	59671,1	65333,7
الادخار القومي	13055,0	13830,9	11014,8	11487,0	13294,1
النسبة من الدخل المتاح (%)	22,1	21,7	16,8	16,1	16,9
تكوين رأس المال الثابت	14189,1	15543,5	14083,9	15976,6	17704,0
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	24,1	24,5	21,5	22,4	22,6
تغيير المخزون	477,6	1299,8	1677,4	817,9	915,1
العجز الجاري	-1611,7	-3012,5	-4746,5	-5307,5	-5325,0
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	2,7	4,7	7,3	7,4	6,8
حصيلة تحويلات رؤوس الأموال	222,1	117,9	217,5	612,2	424,5
حاجيات التمويل القومية	18835,9	19018,3	16715,4	20569,2	21844,1
نسبة الحاجيات من الدخل المتاح (%)	31,9	29,8	25,6	28,9	27,8
نسبة الحاجيات من تكوين رأس المال (%)	132,7	122,4	118,7	128,7	123,4

جدول عدد 5 : الدخل والاستهلاك الفردي بالأسعار الجارية

2013	2012	2011	2010	2009	
78307,8	71319,2	65369,9	63522,3	58883,3	الناتج المحلي الإجمالي (م د)
-3490,0	-3540,0	-3159,0	-3052,6	-3021,2	مداخيل العوامل الصافية (م د)
74817,8	67779,2	62210,9	60469,7	55862,1	الدخل الوطني (م د)
3810,0	3379,0	3162,5	3405,7	3116,4	حصيلة التحويلات الجارية (م د)
78627,8	71158,2	65373,4	63875,4	58978,5	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
10788	10787	10669	10550,8	10434,8	السكان (بالألف)
6935,3	6283,4	5831,0	5731,3	5353,4	الناتج الوطني حسب الفرد (د)
7288,5	6596,7	6127,4	6054,1	5652,1	الدخل المتاح حسب الفرد (د)
6056,1	5531,8	5095,0	4743,2	4401,0	جملة الاستهلاك حسب الفرد (د)
4795,4	4374,9	4016,0	3765,5	3486,5	الاستهلاك الخاص الفردي (د)

جدول عدد 6 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	**9,2**	**-9,3**	**9,5**	**4,1**	**3,1**
الصناعات المعملية	**-1,5**	**4,3**	**-3,6**	**-0,1**	**4,3**
الصناعات الفلاحية والغذائية	4,2	4,7	0,5	4,5	4,1
مواد البناء والخزف والبلور	1,8	3,4	-3,4	2,0	5,0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	-2,6	24,2	4,0	-2,0	5,0
تكرير النفط	-6,4	-66,5	5,9	1,6	2,2
الصناعات الكيميائية	3,4	6,5	-39,8	4,0	8,0
صناعات النسيج والملابس والجلد	-7,4	4,8	-0,9	-4,0	2,0
صناعة التبغ	2,5	1,6	-1,7	0,5	1,4
صناعات مختلفة	0,6	3,9	2,5	2,0	4,0
(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية)	**-2,5**	**4,2**	**-4,4**	**-1,0**	**4,4**
الصناعات غير المعملية	**1,0**	**5,4**	**-12,1**	**6,5**	**4,3**
المناجم	-3,3	10,8	-63,1	61,8	9,7
المحروقات	0,5	6,9	-19,5	2,8	2,8
الكهرباء	-1,9	2,0	3,2	3,0	5,0
الماء	1,9	5,9	3,0	3,0	4,0
البناء والأشغال العامة	3,8	3,6	3,0	3,0	5,5
الخدمات	**3,6**	**4,2**	**-3,1**	**4,1**	**4,8**
التجارة	3,0	2,6	-0,2	-0,1	3,0
النقل	1,6	3,3	-15,8	5,0	3,5
المواصلات	16,1	13,5	12,5	10,0	10,0
النزل والمقاهي والمطاعم	-0,7	3,8	-21,3	8,0	4,5
مؤسسات مالية	3,9	5,9	3,5	3,5	4,5
إصلاح وصيانة	2,8	3,3	3,0	3,0	3,5
خدمات أخرى للتسويق	3,0	2,1	3,0	3,0	5,0
إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة	6,5	5,6	5,0	4,0	4,0
جملة أنشطة التسويق	**2,5**	**2,9**	**-3,6**	**3,6**	**4,5**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**5,1**	**4,5**	**5,5**	**4,0**	**5,0**
الإدارة العمومية	5,2	4,6	5,5	4,0	5,0
الجمعيات	1,4	1,4	5,0	6,0	7,0
أعمال منزلية	2,7	2,0	5,0	4,0	4,0
الناتج المحلي بتكاليف العوامل	**2,9**	**3,1**	**-2,0**	**3,7**	**4,6**
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	5,7	2,1	-1,8	2,0	4,0
الناتج المحلي بأسعار السوق	**3,1**	**3,1**	**-2,0**	**3,5**	**4,5**

جدول عدد 7 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	**4868,6**	**4654,2**	**5351,2**	**5832,4**	**6277,8**
الصناعات المعملية	**9877,2**	**10736,2**	**10926,3**	**11458,5**	**12553,0**
الصناعات الفلاحية والغذائية	1620,8	1766,5	1839,4	1988,7	2138,9
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	828,2	898,3	924,1	1010,5	1135,8
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	2512,4	3522,9	3828,7	3966,0	4382,9
تكرير النفط	747,3	6,5	10,7	14,8	17,4
الصناعات الكيميائية	1125,9	1286,6	868,2	893,9	1022,4
صناعات النسيج والملابس والجلد	1970,2	2120,5	2240,1	2275,2	2432,1
صناعة التبغ	81,4	87,6	93,2	99,4	105,9
صناعات مختلفة	991,1	1047,3	1121,8	1210,0	1317,5
(الصناعات المعملية غيرالصناعات الفلاحية والغذائية)	**8256,4**	**8969,7**	**9086,9**	**9469,8**	**10414,1**
الصناعات غير المعملية	**6407,7**	**7417,2**	**8008,7**	**9149,7**	**10138,3**
المناجم	425,7	521,2	495,2	621,7	746,9
المحروقات	2719,2	3456,2	3872,9	4550,5	4951,9
الكهرباء	564,3	616,5	674,4	733,1	812,9
الماء	175,9	196,9	206,8	226,6	250,2
البناء والأشغال العامة	2522,6	2626,5	2759,4	3017,8	3376,4
الخدمات	**24449,9**	**26832,1**	**26563,0**	**29139,9**	**32061,7**
التجارة	4672,8	5067,6	5067,6	5381,4	5800,6
النقل	4785,2	5254,5	4555,3	5027,0	5434,4
المواصلات	2546,0	2863,7	3176,6	3637,5	4139,5
النزل والمقاهي والمطاعم	2934,3	3204,2	2697,7	3033,0	3291,5
مؤسسات مالية	2087,8	2272,9	2354,8	2561,5	2809,2
إصلاح وصيانة	211,1	230,7	240,0	259,6	285,0
خدمات أخرى للتسويق	7212,6	7938,5	8471,0	9239,9	10301,5
إنتاج خدمات االوساطة المالية غير المحتسبة (-)	864,9	940,2	1011,9	1082,9	1158,8
جملة أنشطة التسويق	**44738,4**	**48699,6**	**49837,3**	**54497,7**	**59871,9**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**8987,1**	**9727,6**	**10619,2**	**11509,1**	**12579,6**
الإدارة العمومية	8742,2	9464,4	10334,4	11199,2	12241,2
الجمعيات	63,4	67,1	72,6	80,2	89,3
أعمال منزلية	181,5	196,1	212,3	229,8	249,1
الناتج المحلي بتكاليف العوامل	53725,5	58427,2	60456,5	66006,9	72451,5
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	5157,8	5095,1	4913,3	5312,3	5856,3
الناتج المحلي بأسعار السوق	**58883,3**	**63522,3**	**65369,9**	**71319,2**	**78307,8**
الزيادة (%)	**6,5**	**7,9**	**2,9**	**9,1**	**9,8**

جدول عدد 8 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	**977,0**	**1034,8**	**1058,0**	**1297,0**	**1370,0**
الصناعات المعملية	**1419,8**	**1838,5**	**2008,0**	**2017,0**	**2290,0**
الصناعات الفلاحية والغذائية	288,0	307,0	340,0	385,0	425,0
صناعة التبغ	12,0	10,0	10,0	12,0	15,0
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	250,0	300,0	630,0	320,0	460,0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	310,0	321,5	300,0	360,0	410,0
تكرير النفط	39,8	130,0	70,0	80,0	80,0
الصناعات الكيميائية	150,0	400,0	258,0	460,0	490,0
صناعات النسيج والملابس والجلد	225,0	220,0	200,0	200,0	190,0
صناعات مختلفة	145,0	150,0	200,0	200,0	220,0
الصناعات غير المعملية	**3537,3**	**3543,5**	**2595,6**	**3564,0**	**3924,0**
المناجم	139,0	145,2	67,6	142,5	144,0
المحروقات	2260,2	2000,0	1366,0	2000,0	2100,0
الكهرباء	804,0	1051,0	774,0	983,2	1200,0
الماء	94,1	85,7	118,0	158,3	160,0
البناء والأشغال العامة	240,0	261,6	270,0	280,0	320,0
الخدمات	**6905,0**	**8082,4**	**7422,3**	**8098,6**	**9020,0**
إصلاح وصيانة	32,7	31,0	42,3	48,6	60,0
النقل	2050,0	2121,4	1700,0	2330,0	2700,0
المواصلات	800,0	900,0	720,0	720,0	880,0
النزل والمقاهي والمطاعم	380,0	470,0	360,0	380,0	400,0
التجارة وخدمات أخرى	3642,3	4560,0	4600,0	4620,0	4980,0
مؤسسات مالية	178,7	198,0	200,0	200,0	200,0
التجارة	250,5	301,0	300,0	310,0	310,0
خدمات أخرى	3213,1	4061,0	4100,0	4110,0	4470,0
التجهيزات الجماعية	**1350,0**	**1044,3**	**1000,0**	**1000,0**	**1100,0**
جملة تكوين رأس المال الثابت	**14189,1**	**15543,5**	**14083,9**	**15976,6**	**17704,0**

جدول عدد 9 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (%)

	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	**5,9**	**5,9**	**2,2**	**22,6**	**5,6**
الصناعات المعملية	**-4,5**	**29,5**	**9,2**	**0,4**	**13,5**
الصناعات الفلاحية والغذائية	6,7	6,6	10,7	13,2	10,4
صناعة التبغ	20,0	-16,7	0,0	20,0	25,0
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	-16,3	20,0	110,0	-49,2	43,8
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	-2,5	3,7	-6,7	20,0	13,9
تكرير النفط	-0,4	226,4	-46,2	14,3	0,0
الصناعات الكيميائية	11,1	166,7	-35,5	78,3	6,5
صناعات النسيج والملابس والجلد	-18,2	-2,2	-9,1	0,0	-5,0
صناعات مختلفة	3,6	3,4	33,3	0,0	10,0
الصناعات غير المعملية	**7,6**	**0,2**	**-26,8**	**37,3**	**10,1**
المناجم	40,1	4,5	-53,4	110,8	1,1
المحروقات	-9,9	-11,5	-31,7	46,4	5,0
الكهرباء	123,0	30,7	-26,4	27,0	22,1
الماء	-0,4	-8,9	37,7	34,2	1,1
البناء والأشغال العامة	6,7	9,0	3,2	3,7	14,3
الخدمات	**13,4**	**17,1**	**-8,2**	**9,1**	**11,4**
إصلاح وصيانة	4,4	-5,1	36,5	14,9	23,5
النقل	13,9	3,5	-19,9	37,1	15,9
المواصلات	8,1	12,5	-20,0	0,0	22,2
النزل والمقاهي والمطاعم	7,8	23,7	-23,4	5,6	5,3
التجارة وخدمات أخرى	15,1	25,2	0,9	0,4	7,8
مؤسسات مالية	4,4	10,8	1,0	0,0	0,0
التجارة	4,4	20,1	-0,3	3,3	0,0
خدمات أخرى	16,7	26,4	1,0	0,2	8,8
منها السكن	13,0	13,9	56,1	23,5	0,0
التجهيزات الجماعية	**11,0**	**-22,6**	**-4,2**	**0,0**	**10,0**
جملة تكوين رأس المال الثابت	**9,1**	**9,5**	**-9,4**	**13,4**	**10,8**

جدول عدد 10 : حساب العمليات مع الخارج (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013
واردات الخيرات والخدمات	28181,4	34240,3	35780,0	39000,2	43015,0
صادرات الخيرات والخدمات	26474,5	30874,7	31030,0	33853,7	37370,0
حصيلة الخيرات والخدمات	**-1706,9**	**-3365,6**	**-4750,0**	**-5146,5**	**-5645,0**
الموارد	3383,8	3567,5	3579,0	3920,0	3940,0
الاستعمالات	362,6	514,9	420,0	380,0	450,0
تحويلات المداخيل	**-3021,2**	**-3052,6**	**-3159,0**	**-3540,0**	**-3490,0**
الموارد	31911,8	38163,4	39916,5	43360,2	47405,0
الاستعمالات	30300,1	35150,9	35170,0	38052,7	42080,0
العجز الجاري	**-1611,7**	**-3012,5**	**-4746,5**	**-5307,5**	**-5325,0**
تحويل رأس المال	**222,1**	**117,9**	**217,5**	**612,2**	**424,5**
الموارد	4,8	11,9	18,0		
الاستعمالات	226,9	129,8	235,5	612,2	424,5
الحاجيات والقدرة علي التمويل	**-1389,6**	**-2894,6**	**-4529,0**	**-4695,3**	**-4900,5**
العمليات مع الخارج					
الموارد	**1964,9**	**2448,6**	**3345,1**	**2974,7**	**2925,0**
تسديد أصل الدين	2312,5	2433,7	2843,7	2659,7	2550,0
مساهمات	425,9	555,1	1124,2	420,0	400,0
قروض قصيرة الأمد وتعديلات	-773,5	-540,2	-622,8	-105,0	-25,0
الاستعمالات	**5558,8**	**5069,5**	**5483,1**	**8470,0**	**8125,5**
مساهمات	2365,7	2428,2	1711,3	2400,0	3000,0
قروض عمومية	2583,2	1600,0	3104,0	2900,0	3399,0
قروض خاصة	609,9	1041,3	667,8	3170,0	1726,5
حصيلة العمليات المالية	**3593,9**	**2620,9**	**2138,0**	**5495,3**	**5200,5**
الحصيلة العامة	**2204,3**	**-273,7**	**-2391,0**	**800,0**	**300,0**

جدول عدد 11 : المالية العمومية: موارد ونفقات ميزانية الدولة (م د)

	2008	2009	2010	2011	2012 ق م ت	2012 محين	2013 ق م
المداخيل الجبائية	11330.9	11685.1	12698.7	13667.8	14566.0	15170.0	16650.0
النسبة من الناتج	20.5	19.8	20.0	20.9	21.0	21.3	21.2
المداخيل غير الجبائية	2383.3	2076.8	2123.8	2952.2	5078	4570.0	3325.0
منها: التخصيص والهبات	338.4	177.6	54.1	590.5	1600.0	1805.0	700.0
جملة الموارد الذاتية والهبات	13714.2	13761.9	14822.5	16620.0	19644.0	19740.0	19975.0
موارد الاقتراض والخزينة	2354.2	3653.8	3085.3	4095.3	5757.0	5811.0	6817.0
مجموع موارد الميزانية	16068.4	17415.7	17907.7	20715.3	25401.0	25551.0	26792.0
خدمة الدين	3276.6	3241.2	3616.1	3606.9	4089.0	4139.0	4220.0
الفائدة	1142.5	1180.1	1152.0	1190.1	1300.0	1300.0	1360.0
الأصل	2134.1	2061.1	2464.1	2416.8	2789.0	2839.0	2860.0
نفقات التصرف	9264.3	9365.0	10001.2	12470.5	14787.0	15723.0	16972.0
منها: التأجير العمومي	5761.4	6298.7	6785.2	7679.4	8647.4	8847.0	9781.0
الدعم	2036.0	1430.0	1500.0	2869.0	3208.0	4226.0	4200.0
نفقات التنمية	3315.0	4013.7	4326.1	4726.6	6400.0	5514.0	5500.0
مجموع نفقات الميزانية	16068.4	17415.7	17907.7	20715.3	25401.0	25551.0	26792.0
العجز	558.5	1770.3	675.3	2269.0	4568.0	4697.0	4657.0
النسبة من الناتج	1.0	3.0	1.1	3.5	6.6	6.6	5.9

جدول عدد 12 : موارد واستعمالات الجهاز المالي (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع النقد بمفهومه الأوسع (ن4)	38761	43484	47459	51563	56670
مجموع النقد بمفهومه الواسع (ن3)	**38591**	**43268**	**47211**	**51271**	**56347**
مجموع النقد بمفهومه الضيق (ن2)	36497	40854	44646	48593	53404
اقتراضات رقاعية وادخار موظف (ن3-ن2)	2094	2414	2565	2678	2943
المكونة (ن4-ن3)	170	216	248	292	323
موارد أخرى	13665	15303	15258	16692	18231
مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات	**52426**	**58787**	**62717**	**68256**	**74901**
المستحقات الصافية على الخارج	9631	9078	5756	5843	6143
المستحقات الصافية على الدولة	6735	6567	8049	8805	9468
المساعدات للاقتصاد	**36060**	**43142**	**48912**	**53608**	**59290**

جدول عدد 13 : مؤشرات ديمغرافية

2011	2010	2009	2008	2007	
10669	10551	10434	10329	10225	عدد السكان (بالألف)
1.20	1.20	1.20	1.19	1.18	نسبة النمو الطبيعي
17.9	17.8	17.7	17.7	17.4	نسبة الولادات
5.9	5.8	5.7	5.8	5.5	نسبة الوفيات
74.7	74.6	74.5	74.3	74.2	مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)
2.04	2.05	2.05	2.06	2.04	مؤشر الخصوبة

جدول عدد 14 : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

2013	2012	2011	2010	
85.0	83.0	80.0	77.5	نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)
				عدد التلاميذ في القطاع العمومي (بالألف)
1026	1015	1003.0	1008.6	– ابتدائي
484.1	484.2	486.3	503.4	– إعدادي
439.5	453.0	466.9	481.8	– ثانوي
	126.0	100.0	103.0	عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالألف)
	355.0	351.0	346.6	عدد الطلبة النظاميين في القطاع العمومي
	15.0	15.0	12.6	عدد الطلبة النظاميين في القطاع الخاص
	69.0	65.5	78.6	عدد المتحصلين على شهادات عليا (بدون اعتبار خريجي المرحلة الثالثة)
	17.2	18.0	19.0	نسبة الأمية (%)

جدول عدد 15: مؤشرات في مجالي الصحة والتغطية الاجتماعية

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
74.9	74.8	74.7	74.6	74.5	74.3	مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)
795	808	822	836	850	865	عدد السكان للطبيب الواحد
15.5	16	16.5	17.0	17.8	18.4	نسبة وفيات الأطفال (لكل 1000 ولادة حية)
97.5	97.2	96.8	96.4	96	95.4	نسبة الولادات المؤمنة صحيا (%)
19573	19391	19210	19030	18850	18771	عدد الأسرّة في القطاع العمومي
2102	2098	2094	2090	2085	2083	عدد مراكز الصحة الأساسية
81.8*	81.5*	81.3	78.9	77.5	74.8	نسبة التغطية الاجتماعية (%)

جدول عدد 16 : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
248	197	192	187	180	174	عدد الملاعب المعشبة
196	170	161	159	155	138	عدد القاعات الرياضية
135	130	123.7	129.4	124.2	121.4	عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)
336	316	313	310	307	304	عدد دور الشباب
238	223	218	217	209	205	عدد دور الثقافة
385	383	382	382	381	378	عدد المكتبات العمومية

جدول عدد 17 : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

2012	2011	2010	2009	2008	
6596.7	6127.4	6054.1	5652.1	5312	معدل دخل الفرد السنوي (بالدينار)
277.6	246.3	235.0	225.1	217.8	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة)
320.0	286.0	272.4	260.6	251.8	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة)
11.608	9.000	8.380	8.019	7.749	الأجر الأدنى الفلاحي المضمون
16842.1	12850	11550	10566	9846	التحويلات الاجتماعية (م د)
24.1	20.1	19.6	19.1	19.1	نسبة التحويلات والنفقات الاجتماعية من الناتج (%)
235000	185000	135000	125290	124124	عدد المنتفعين ببرنامج العائلات المعوزة
235000	195000	170000	165000	164775	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني
578000	575900	557900	557600	550500	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة
	114	101	94	87	عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين
	237	233	231	228	عدد الفروع التابعة للجمعيات
	299	290	279	269	عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين

جدول عدد 18 : التشغيل

	2007	2008	2009	2010	2011	2012 (الثلاثي الثاني)
السكان النشيطون (بالألف) (15 سنة فما فوق)	3522	3604	3689	3769	3909.1	-
نسبة النشاط (%)	45.8	46.2	46.5	46.9	47.8	-
– إناث	24.5	24.7	24.8	24.8	25.7	-
– ذكور	67.7	68.0	68.7	69.5	70.6	-
توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع (%)						
فلاحة وصيد بحري	18.5	17.8	18.2	17.7	16.9	17.0
صناعات معملية، مناجم، طاقة، بناء وأشغال عامّة	32.5	33.2	32.0	33.0	32.5	33.1
تجارة وخدمات	49.0	49.0	49.8	49.3	50.3	49.8
توزيع السكان المشتغلين حسب المستوى التعليمي						
ابتدائي وما دون	49.6	48.5	47.1	46.6	43.8	-
إعدادي وثانوي	36.2	36.7	37.3	37.2	38.7	-
عالي	14.2	14.8	15.6	15.2	17.5	-
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)	12.4	12.4	13.3	13.0	18.9	17.6

منوال التنمية على المدى المتوسط (2012-2017)

جدول عدد 19 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي بأسعار السوق	58883,3	63522,3	65369,9	71318,8	78308,8	86354,1	95836,0	106539,2	118815,1
واردات الخيرات والخدمات	28181,4	34240,3	35780,0	39000,2	43015,0	47574,6	52807,8	58838,4	66016,7
مجموع الموارد والاستعمالات	87064,7	97762,6	101149,9	110319,0	121323,8	133928,7	148643,8	165377,7	184831,9
الاستهلاك العمومي	9542,3	10315,2	11511,7	12478,7	13601,0	14824,0	16172,1	17676,3	19338,8
الاستهلاك الخاص	36381,3	39729,3	42846,9	47192,4	51732,7	56763,7	62342,4	68532,7	75406,7
جملة الاستهلاك	45923,6	50044,5	54358,6	59671,1	65333,7	71587,7	78514,5	86209,0	94745,4
تكوين رأس المال الثابت	14189,1	15543,5	14083,9	15986,6	17704,0	19862,0	22510,0	25820,0	29695,0
تغير المخزون	477,6	1299,8	1677,4	807,5	916,1	811,4	755,8	299,2	127,2
الطلب الداخلي	60590,2	66887,9	70119,9	76465,3	83953,8	92261,2	101780,3	112328,2	124567,7
صادرات الخيرات والخدمات	26474,5	30874,7	31030,0	33853,7	37370,0	41667,6	46863,5	53049,5	60264,2

جدول عدد 20 : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي بأسعار السوق	6,5	7,9	2,9	9,1	9,8	10,3	11,0	11,2	11,5
واردات الخيرات والخدمات	-13,1	21,5	4,5	9,0	10,3	10,6	11,0	11,4	12,2
مجموع الموارد والاستعمالات	-0,7	12,3	3,5	9,1	10,0	10,4	11,0	11,3	11,8
الاستهلاك العمومي	7,3	8,1	11,6	8,4	9,0	9,0	9,1	9,3	9,4
الاستهلاك الخاص	7,8	9,2	7,8	10,1	9,6	9,7	9,8	9,9	10,0
جملة الاستهلاك	7,7	9,0	8,6	9,8	9,5	9,6	9,7	9,8	9,9
تكوين رأس المال الثابت	9,1	9,5	-9,4	13,4	10,8	12,2	13,3	14,7	15,0
الطلب الداخلي	6,4	10,4	4,8	9,0	9,8	9,9	10,3	10,4	10,9
صادرات الخيرات والخدمات	-13,9	16,6	0,5	9,1	10,4	11,5	12,5	13,2	13,6

جدول عدد 21 : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي بأسعار السوق	3,1	3,1	-2,0	3,5	4,5	5,2	6,2	6,6	7,0
واردات الخيرات والخدمات	-7,2	17,5	-2,3	5,3	6,6	6,9	7,8	8,2	8,9
مجموع الموارد والاستعمالات	-0,7	7,7	-2,1	4,2	5,2	5,8	6,8	7,2	7,7
الاستهلاك العمومي	4,2	4,4	6,3	4,2	4,5	4,8	5,1	5,3	5,4
الاستهلاك الخاص	4,0	4,5	4,2	4,4	4,6	5,0	5,3	5,6	5,9
جملة الاستهلاك	4,0	4,5	4,6	4,4	4,6	5,0	5,3	5,5	5,8
تكوين رأس المال الثابت	4,6	5,5	-12,6	8,0	6,8	8,1	9,4	10,7	11,0
الطلب الداخلي	3,0	5,6	-1,1	4,3	4,8	5,2	6,2	6,1	6,8
صادرات الخيرات والخدمات	-7,6	12,6	-4,3	3,9	6,1	7,2	8,1	9,4	9,8

جدول عدد 22 : الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي بأسعار السوق	58883,3	63522,3	65369,9	71319,2	78307,8	86354,1	95836,0	106539,2	118815,1
صافى المداخيل من الخارج	-3021,2	-3052,6	-3159,0	-3540,0	-3490,0	-3380,0	-3370,0	-3340,0	-3230,0
الناتج القومي الإجمالي	55862,1	60469,7	62210,9	67779,2	74817,8	82974,1	92466,0	103199,2	115585,1
صافى التحويلات الجارية	3116,4	3405,7	3162,5	3379,0	3810,0	4120,0	4270,0	4350,0	4580,0
الدخل الوطني المتاح الإجمالي	58978,5	63875,4	65373,4	71158,2	78627,8	87094,1	96736,0	107549,2	120165,1
جملة الاستهلاك	45923,6	50044,5	54358,6	59671,1	65333,7	71587,7	78514,5	86209,0	94745,4
الادخار القومي	13055,0	13830,9	11014,8	11487,0	13294,1	15506,4	18221,5	21340,2	25419,7
النسبة من الدخل المتاح (%)	22,1	21,7	16,8	16,1	16,9	17,8	18,8	19,8	21,2
تكوين رأس المال الثابت	14189,1	15543,5	14083,9	15976,6	17704,0	19862,0	22510,0	25820,0	29695,0
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	24,1	24,5	21,5	22,4	22,6	23,0	23,5	24,2	25,0
تغيير المخزون	477,6	1299,8	1677,4	817,9	915,1	811,4	755,8	299,2	127,2
العجز الجاري	-1611,7	-3012,5	-4746,5	-5307,5	-5325,0	-5167,0	-5044,3	-4779,0	-4402,5
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	2,7	4,7	7,3	7,4	6,8	6,0	5,3	4,5	3,7
حصيلة تحويلات رؤوس الأموال	222,1	117,9	217,5	612,2	424,5	320,6	246,0	246,5	200,0
حاجيات التمويل القومية	18835,9	19018,3	16715,4	20569,2	21844,1	25673,4	28191,8	31253,5	35562,2
نسبة الحاجيات من الدخل المتاح (%)	31,9	29,8	25,6	28,9	27,8	29,5	29,1	29,1	29,6
نسبة الحاجيات من تكوين رأس المال (%)	132,7	122,4	118,7	128,7	123,4	129,3	125,2	121,0	119,8

جدول عدد 23 : الدخل والاستهلاك الفردي بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (م د)	58883,3	63522,3	65369,9	71319,2	78307,8	86354,1	95836,0	106539,2	118815,1
مداخيل العوامل الصافية (م د)	-3021,2	-3052,6	-3159,0	-3540,0	-3490,0	-3380,0	-3370,0	-3340,0	-3230,0
الدخل الوطني (م د)	55862,1	60469,7	62210,9	67779,2	74817,8	82974,1	92466,0	103199,2	115585,1
حصيلة التحويلات الجارية (م د)	3116,4	3405,7	3162,5	3379,0	3810,0	4120,0	4270,0	4350,0	4580,0
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	58978,5	63875,4	65373,4	71158,2	78627,8	87094,1	96736,0	107549,2	120165,1
السكان (بالألف)	10434,8	10550,8	10669	10787	10788	10789	10790	10791	10791
الناتج الوطني حسب الفرد (د)	5353,4	5731,3	5831,0	6283,4	6935,3	7690,6	8569,6	9563,5	10711,3
الدخل المتاح حسب الفرد (د)	5652,1	6054,1	6127,4	6596,7	7288,5	8072,5	8965,3	9966,6	11135,7
جملة الاستهلاك حسب الفرد (د)	4401,0	4743,2	5095,0	5531,8	6056,1	6635,2	7276,6	7989,0	8780,0
الاستهلاك الخاص الفردي (د)	3486,5	3765,5	4016,0	4374,9	4795,4	5261,3	5777,8	6350,9	6987,9

جدول عدد 24 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة والصيد البحري	**9,2**	**-9,3**	**9,5**	**4,1**	**3,1**	**3,5**	**4,0**	**4,0**	**4,1**
الصناعات المعملية	**-1,5**	**4,3**	**-3,6**	**-0,1**	**4,3**	**4,5**	**5,7**	**6,2**	**6,3**
الصناعات الفلاحية والغذائية	4,2	4,7	0,5	4,5	4,1	4,2	4,5	4,7	4,8
مواد البناء والخزف والبلور	1,8	3,4	-3,4	2,0	5,0	5,0	6,0	6,5	6,8
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	-2,6	24,2	4,0	-2,0	5,0	6,0	8,5	8,5	8,5
تكرير النفط	-6,4	-66,5	5,9	1,6	2,2	3,0	5,0	6,5	6,5
الصناعات الكيميائية	3,4	6,5	-39,8	4,0	8,0	5,0	6,5	7,5	7,5
صناعات النسيج والملابس والجلد	-7,4	4,8	-0,9	-4,0	2,0	1,5	1,5	2,0	2,0
صناعة التبغ	2,5	1,6	-1,7	0,5	1,4	1,3	1,6	1,6	1,6
صناعات مختلفة	0,6	3,9	2,5	2,0	4,0	5,0	5,5	6,5	6,5
(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية)	**-2,5**	**4,2**	**-4,4**	**-1,0**	**4,4**	**4,6**	**6,0**	**6,5**	**6,6**
الصناعات غير المعملية	**1,0**	**5,4**	**-12,1**	**6,5**	**4,3**	**5,3**	**5,5**	**5,7**	**5,9**
المناجم	-3,3	10,8	-63,1	61,8	9,7	6,0	6,0	4,5	4,5
المحروقات	0,5	6,9	-19,5	2,8	2,8	5,0	5,0	5,0	5,0
الكهرباء	-1,9	2,0	3,2	3,0	5,0	6,0	6,5	7,0	7,2
الماء	1,9	5,9	3,0	3,0	4,0	4,0	5,0	6,0	6,0
البناء والأشغال العامة	3,8	3,6	3,0	3,0	5,5	5,5	6,0	6,5	7,0
الخدمات	**3,6**	**4,2**	**-3,1**	**4,1**	**4,8**	**5,6**	**7,0**	**7,4**	**7,9**
التجارة	3,0	2,6	-0,2	-0,1	3,0	4,0	7,0	7,2	8,0
النقل	1,6	3,3	-15,8	5,0	3,5	4,8	6,1	6,8	7,5
المواصلات	16,1	13,5	12,5	10,0	10,0	10,0	9,5	9,0	9,0
النزل والمقاهي والمطاعم	-0,7	3,8	-21,3	8,0	4,5	5,0	6,2	6,8	7,6
مؤسسات مالية	3,9	5,9	3,5	3,5	4,5	5,0	6,5	7,0	7,8
إصلاح وصيانة	2,8	3,3	3,0	3,0	3,5	3,5	5,0	5,5	5,5
خدمات أخرى للتسويق	3,0	2,1	3,0	3,0	5,0	5,5	7,0	7,5	7,8
إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة	6,5	5,6	5,0	4,0	4,0	5,0	5,5	6,0	6,5
جملة أنشطة التسويق	**2,5**	**2,9**	**-3,6**	**3,6**	**4,5**	**5,1**	**6,2**	**6,5**	**6,9**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**5,1**	**4,5**	**5,5**	**4,0**	**5,0**	**5,0**	**5,5**	**6,0**	**7,0**
الإدارة العمومية	5,2	4,6	5,5	4,0	5,0	5,0	5,5	6,0	7,0
الجمعيات	1,4	1,4	5,0	6,0	7,0	7,0	7,5	8,0	9,0
أعمال منزلية	2,7	2,0	5,0	4,0	4,0	5,0	5,5	6,0	7,0
الناتج المحلي بتكاليف العوامل	**2,9**	**3,1**	**-2,0**	**3,7**	**4,6**	**5,1**	**6,1**	**6,4**	**6,9**
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	5,7	2,1	-1,8	2,0	4,0	6,6	7,8	8,3	8,7
الناتج المحلي بأسعار السوق	**3,1**	**3,1**	**-2,0**	**3,5**	**4,5**	**5,2**	**6,2**	**6,6**	**7,0**

جدول عدد 25 : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة والصيد البحري	**4868,6**	**4654,2**	**5351,2**	**5832,4**	**6277,8**	**6770,4**	**7322,9**	**7905,2**	**8533,8**
الصناعات المعملية	**9877,2**	**10736,2**	**10926,3**	**11458,5**	**12553,0**	**13702,2**	**15044,3**	**16587,1**	**18292,2**
الصناعات الفلاحية والغذائية	1620,8	1766,5	1839,4	1988,7	2138,9	2300,0	2480,5	2680,1	2898,7
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	828,2	898,3	924,1	1010,5	1135,8	1264,1	1407,0	1573,4	1764,4
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	2512,4	3522,9	3828,7	3966,0	4382,9	4878,1	5504,5	6211,3	7008,8
تكرير النفط	747,3	6,5	10,7	14,8	17,4	18,8	20,5	22,7	25,2
الصناعات الكيميائية	1125,9	1286,6	868,2	893,9	1022,4	1116,5	1236,6	1382,5	1538,2
صناعات النسيج والملابس والجلد	1970,2	2120,5	2240,1	2275,2	2432,1	2567,4	2684,1	2819,9	2962,6
صناعة التبغ	81,4	87,6	93,2	99,4	105,9	111,6	117,4	123,4	129,8
صناعات مختلفة	991,1	1047,3	1121,8	1210,0	1317,5	1445,7	1593,8	1773,8	1964,6
(الصناعات المعملية غيرالصناعات الفلاحية والغذائية)	**8256,4**	**8969,7**	**9086,9**	**9469,8**	**10414,1**	**11402,2**	**12563,8**	**13907,0**	**15393,6**
الصناعات غير المعملية	**6407,7**	**7417,2**	**8008,7**	**9149,7**	**10138,3**	**11223,3**	**12421,5**	**13747,0**	**15195,8**
المناجم	425,7	521,2	495,2	621,7	746,9	854,2	968,8	1083,3	1188,7
المحروقات	2719,2	3456,2	3872,9	4550,5	4951,9	5417,9	5927,7	6473,1	7068,6
الكهرباء	564,3	616,5	674,4	733,1	812,9	904,8	1006,9	1120,5	1249,2
الماء	175,9	196,9	206,8	226,6	250,2	270,7	295,6	325,8	359,2
البناء والأشغال العامة	2522,6	2626,5	2759,4	3017,8	3376,4	3775,8	4222,5	4744,3	5330,2
الخدمات	**24449,9**	**26832,1**	**26563,0**	**29139,9**	**32061,7**	**35565,4**	**39848,9**	**44721,1**	**50390,1**
التجارة	4672,8	5067,6	5067,6	5381,4	5800,6	6454,9	7321,1	8279,9	9389,4
النقل	4785,2	5254,5	4555,3	5027,0	5434,4	5951,6	6567,2	7294,3	8155,1
المواصلات	2546,0	2863,7	3176,6	3637,5	4139,5	4598,9	5086,2	5599,4	6164,4
النزل والمقاهي والمطاعم	2934,3	3204,2	2697,7	3033,0	3291,5	3577,0	3931,8	4346,1	4840,1
مؤسسات مالية	2087,8	2272,9	2354,8	2561,5	2809,2	3097,2	3446,9	3835,7	4300,3
إصلاح وصيانة	211,1	230,7	240,0	259,6	285,0	311,2	343,1	378,3	415,1
خدمات أخرى للتسويق	7212,6	7938,5	8471,0	9239,9	10301,5	11574,5	13152,6	14987,4	17125,8
إنتاج خدمات االوساطة المالية غير المحتسبة (-)	864,9	940,2	1011,9	1082,9	1158,8	1250,8	1353,9	1472,5	1609,0
جملة أنشطة التسويق	**44738,4**	**48699,6**	**49837,3**	**54497,7**	**59871,9**	**66010,5**	**73283,7**	**81487,9**	**90803,0**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**8987,1**	**9727,6**	**10619,2**	**11509,1**	**12579,6**	**13738,7**	**15076,2**	**16590,4**	**18428,8**
الإدارة العمومية	8742,2	9464,4	10334,4	11199,2	12241,2	13367,4	14666,7	16137,5	17923,3
الجمعيات	63,4	67,1	72,6	80,2	89,3	99,3	111,1	124,5	140,9
أعمال منزلية	181,5	196,1	212,3	229,8	249,1	272,0	298,4	328,3	364,7
الناتج المحلى بتكاليف العوامل	53725,5	58427,2	60456,5	66006,9	72451,5	79749,2	88359,9	98078,3	109231,8
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	5157,8	5095,1	4913,3	5312,3	5856,3	6604,9	7476,1	8460,9	9583,3
الناتج المحلى بأسعار السوق	**58883,3**	**63522,3**	**65369,9**	**71319,2**	**78307,8**	**86354,1**	**95836,0**	**106539,2**	**118815,1**
الزيادة (%)	**6,5**	**7,9**	**2,9**	**9,1**	**9,8**	**10,3**	**11,0**	**11,2**	**11,5**

جدول عدد 26 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة والصيد البحري	**977,0**	**1034,8**	**1058,0**	**1297,0**	**1370,0**	**1420,0**	**1540,0**	**1690,0**	**1820,0**
الصناعات المعملية	**1419,8**	**1838,5**	**2008,0**	**2017,0**	**2290,0**	**2475,0**	**2695,0**	**3135,0**	**3805,0**
الصناعات الفلاحية والغذائية	288,0	307,0	340,0	385,0	425,0	440,0	470,0	550,0	590,0
صناعة التبغ	12,0	10,0	10,0	12,0	15,0	15,0	15,0	15,0	15,0
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	250,0	300,0	630,0	320,0	460,0	500,0	550,0	650,0	720,0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	310,0	321,5	300,0	360,0	410,0	450,0	510,0	600,0	680,0
تكرير النفط	39,8	130,0	70,0	80,0	80,0	90,0	90,0	120,0	400,0
الصناعات الكيميائية	150,0	400,0	258,0	460,0	490,0	520,0	560,0	640,0	780,0
صناعات النسيج والملابس والجلد	225,0	220,0	200,0	200,0	190,0	210,0	220,0	240,0	270,0
صناعات مختلفة	145,0	150,0	200,0	200,0	220,0	250,0	280,0	320,0	350,0
الصناعات غير المعملية	**3537,3**	**3543,5**	**2595,6**	**3564,0**	**3924,0**	**4355,0**	**4793,0**	**5513,0**	**6180,0**
المناجم	139,0	145,2	67,6	142,5	144,0	175,0	183,0	203,0	220,0
المحروقات	2260,2	2000,0	1366,0	2000,0	2100,0	2200,0	2450,0	2700,0	2980,0
الكهرباء	804,0	1051,0	774,0	983,2	1200,0	1500,0	1650,0	1900,0	2100,0
الماء	94,1	85,7	118,0	158,3	160,0	120,0	130,0	220,0	280,0
البناء والأشغال العامة	240,0	261,6	270,0	280,0	320,0	360,0	380,0	490,0	600,0
الخدمات	**6905,0**	**8082,4**	**7422,3**	**8098,6**	**9020,0**	**10462,0**	**12232,0**	**14132,0**	**16440,0**
إصلاح وصيانة	32,7	31,0	42,3	48,6	60,0	62,0	72,0	82,0	90,0
النقل	2050,0	2121,4	1700,0	2330,0	2700,0	3650,0	5080,0	6320,0	7000,0
المواصلات	800,0	900,0	720,0	720,0	880,0	1010,0	1080,0	1200,0	1400,0
النزل والمقاهى والمطاعم	380,0	470,0	360,0	380,0	400,0	420,0	440,0	480,0	520,0
التجارة وخدمات أخرى	3642,3	4560,0	4600,0	4620,0	4980,0	5320,0	5560,0	6050,0	7430,0
مؤسسات مالية	178,7	198,0	200,0	200,0	200,0	220,0	240,0	260,0	280,0
التجارة	250,5	301,0	300,0	310,0	310,0	320,0	420,0	560,0	580,0
خدمات أخرى	3213,1	4061,0	4100,0	4110,0	4470,0	4780,0	4900,0	5230,0	6570,0
التجهيزات الجماعية	**1350,0**	**1044,3**	**1000,0**	**1000,0**	**1100,0**	**1150,0**	**1250,0**	**1350,0**	**1450,0**
جملة تكوين رأس المال الثابت	**14189,1**	**15543,5**	**14083,9**	**15976,6**	**17704,0**	**19862,0**	**22510,0**	**25820,0**	**29695,0**

جدول عدد 27 : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (%)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
7,7	**9,7**	**8,5**	**3,6**	**5,6**	**22,6**	**2,2**	**5,9**	**5,9**	الفلاحة والصيد البحري
21,4	**16,3**	**8,9**	**8,1**	**13,5**	**0,4**	**9,2**	**29,5**	**-4,5**	الصناعات المعملية
7,3	17,0	6,8	3,5	10,4	13,2	10,7	6,6	6,7	الصناعات الفلاحية والغذائية
0,0	0,0	0,0	0,0	25,0	20,0	0,0	-16,7	20,0	صناعة التبغ
10,8	18,2	10,0	8,7	43,8	-49,2	110,0	20,0	-16,3	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
13,3	17,6	13,3	9,8	13,9	20,0	-6,7	3,7	-2,5	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
233,3	33,3	0,0	12,5	0,0	14,3	-46,2	226,4	-0,4	تكرير النفط
21,9	14,3	7,7	6,1	6,5	78,3	-35,5	166,7	11,1	الصناعات الكيميائية
12,5	9,1	4,8	10,5	-5,0	0,0	-9,1	-2,2	-18,2	صناعات النسيج والملابس والجلد
9,4	14,3	12,0	13,6	10,0	0,0	33,3	3,4	3,6	صناعات مختلفة
12,1	**15,0**	**10,1**	**11,0**	**10,1**	**37,3**	**-26,8**	**0,2**	**7,6**	الصناعات غير المعملية
8,4	10,9	4,6	21,5	1,1	110,8	-53,4	4,5	40,1	المناجم
10,4	10,2	11,4	4,8	5,0	46,4	-31,7	-11,5	-9,9	المحروقات
10,5	15,2	10,0	25,0	22,1	27,0	-26,4	30,7	123,0	الكهرباء
27,3	69,2	8,3	-25,0	1,1	34,2	37,7	-8,9	-0,4	الماء
22,4	28,9	5,6	12,5	14,3	3,7	3,2	9,0	6,7	البناء والأشغال العامة
16,3	**15,5**	**16,9**	**16,0**	**11,4**	**9,1**	**-8,2**	**17,1**	**13,4**	الخدمات
9,8	13,9	16,1	3,3	23,5	14,9	36,5	-5,1	4,4	إصلاح وصيانة
10,8	24,4	39,2	35,2	15,9	37,1	-19,9	3,5	13,9	النقل
16,7	11,1	6,9	14,8	22,2	0,0	-20,0	12,5	8,1	المواصلات
8,3	9,1	4,8	5,0	5,3	5,6	-23,4	23,7	7,8	النزل والمقاهى والمطاعم
22,8	8,8	4,5	6,8	7,8	0,4	0,9	25,2	15,1	التجارة وخدمات أخرى
7,7	8,3	9,1	10,0	0,0	0,0	1,0	10,8	4,4	مؤسسات مالية
3,6	33,3	31,3	3,2	0,0	3,3	-0,3	20,1	4,4	التجارة
25,6	6,7	2,5	6,9	8,8	0,2	1,0	26,4	16,7	خدمات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	23,5	56,1	13,9	13,0	منها السكن
7,4	**8,0**	**8,7**	**4,5**	**10,0**	**0,0**	**-4,2**	**-22,6**	**11,0**	التجهيزات الجماعية
15,0	**14,7**	**13,3**	**12,2**	**10,8**	**13,4**	**-9,4**	**9,5**	**9,1**	جملة تكوين رأس المال الثابت

جدول عدد 28 : حساب العمليات مع الخارج (م د)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
واردات الخيرات والخدمات	28181,4	34240,3	35780,0	39000,2	43015,0	47574,6	52807,8	58838,4	66016,7
صادرات الخيرات والخدمات	26474,5	30874,7	31030,0	33853,7	37370,0	41667,6	46863,5	53049,5	60264,2
حصيلة الخيرات والخدمات	**-1706,9**	**-3365,6**	**-4750,0**	**-5146,5**	**-5645,0**	**-5907,0**	**-5944,3**	**-5789,0**	**-5752,5**
الموارد	3383,8	3567,5	3579,0	3920,0	3940,0	3860,0	3890,0	3920,0	3920,0
الاستعمالات	362,6	514,9	420,0	380,0	450,0	480,0	520,0	580,0	690,0
تحويلات المداخيل	**-3021,2**	**-3052,6**	**-3159,0**	**-3540,0**	**-3490,0**	**-3380,0**	**-3370,0**	**-3340,0**	**-3230,0**
الموارد	31911,8	38163,4	39916,5	43360,2	47405,0	51814,6	57067,8	63118,4	70276,7
الاستعمالات	30300,1	35150,9	35170,0	38052,7	42080,0	46647,6	52023,5	58339,5	65874,2
العجز الجاري	**-1611,7**	**-3012,5**	**-4746,5**	**-5307,5**	**-5325,0**	**-5167,0**	**-5044,3**	**-4779,0**	**-4402,5**
تحويل رأس المال	**222,1**	**117,9**	**217,5**	**612,2**	**424,5**	**320,6**	**246,0**	**246,5**	**200,0**
الموارد	4,8	11,9	18,0						
الاستعمالات	226,9	129,8	235,5	612,2	424,5	320,6	246,0	246,5	200,0
الحاجيات والقدرة على التمويل	**-1389,6**	**-2894,6**	**-4529,0**	**-4695,3**	**-4900,5**	**-4846,4**	**-4798,3**	**-4532,5**	**-4202,5**
العمليات مع الخارج									
الموارد	**1964,9**	**2448,6**	**3345,1**	**2974,7**	**2925,0**	3100,0	3276,0	3484,3	3740,0
تسديد أصل الدين	2312,5	2433,7	2843,7	2659,7	2550,0	2600,0	2651,0	2703,0	2900,0
مساهمات	425,9	555,1	1124,2	420,0	400,0	500,0	625,0	781,3	840,0
قروض قصيرة الأمد وتعديلات	-773,5	-540,2	-622,8	-105,0	-25,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الاستعمالات	**5558,8**	**5069,5**	**5483,1**	**8470,0**	**8125,5**	**8859,1**	**9039,8**	**9666,8**	**9942,5**
مساهمات	2365,7	2428,2	1711,3	2400,0	3000,0	4000,0	4400,0	5150,0	5700,0
قروض عمومية	2583,2	1600,0	3104,0	2900,0	3399,0	2859,1	2839,8	2885,5	2600,0
قروض خاصة	609,9	1041,3	667,8	3170,0	1726,5	2000,0	1800,0	1631,3	1642,5
حصيلة العمليات المالية	**3593,9**	**2620,9**	**2138,0**	**5495,3**	**5200,5**	**5759,1**	**5763,8**	**6182,5**	**6202,5**
الحصيلة العامة	**2204,3**	**-273,7**	**-2391,0**	**800,0**	**300,0**	**1900,0**	**1650,0**	**1650,0**	**2000,0**

الملحق الخاص بالتوزيع القطاعي
للمؤسسات في الصناعات المعملية

التوزيع القطاعي
للمؤسسات في الصناعات المعملية

تقديم التوزيع وخاصيات القطاعي والجهوي للنسيج الصناعي والمؤسساتي من شأنه أن يعطي لتوجهات الميزان الاقتصادي الديناميكية المرجوة بمختلف جهات والقطاعات ويدفع الجهود نحو التوازن الجهوي الأمثل وتتمثل هذه الخاصيات في:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تمثل 94.9% من الصناعات المعملية في القطاع المهيأ أمّا المؤسسات الكبرى فتمثل 5.1%. كما تجدر الإشارة أن المؤسسات الصغيرة وحدها تمثل أكثر من ثلاثة أرباع الشركات الصغيرة والمتوسطة (75.6%) وتتواجد بالأساس في صناعات الغزل والنسيج والملابس (27.5%) وفي الصناعات الزّراعية والغذائية (20.6%).

التوزيع القطاعي للمؤسسات في الصناعات المعملية

النشاط		مهيأ				المجموع
		الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	
الصناعات الزراعية والغذائية	العدد	1416	131	1547	50	1597
	النسبة	**18,0%**	**1,7%**	**19,7%**	**0,6%**	**20,3%**
صناعة النسيج والملابس	العدد	1456	743	2199	173	2372
	النسبة	**18,5%**	**9,4%**	**28,0%**	**2,2%**	**30,2%**
صناعة الجلود والأحذية	العدد	254	89	343	26	369
	النسبة	**3,2%**	**1,1%**	**4,4%**	**0,3%**	**4,7%**
صناعة الآلات والمعدات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية	العدد	442	158	600	79	679
	النسبة	**5,6%**	**2,0%**	**7,6%**	**1,0%**	**8,6%**
النجارة وتصنيع المنتجات الخشبية	العدد	177	13	190	0	190
	النسبة	**2,3%**	**0,2%**	**2,4%**	**0,0%**	**2,4%**

النشاط		مهيأ				المجموع
		الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	
صناعة الورق والورق المقوى. النشر والطباعة	العدد	234	53	287	8	295
	النسبة	**3,0%**	**0,7%**	**3,7%**	**0,1%**	**3,8%**
الصناعة الكيميائية	العدد	187	46	233	18	251
	النسبة	**2,4%**	**0,6%**	**3,0%**	**0,2%**	**3,2%**
المطاط والبلاستيك	العدد	224	57	281	10	291
	النسبة	**2,8%**	**0,7%**	**3,6%**	**0,1%**	**3,7%**
تصنيع المنتجات الأخرى غير المعدنية	العدد	259	67	326	35	361
	النسبة	**3,3%**	**0,9%**	**4,1%**	**0,4%**	**4,6%**
التعدين وأشغال معدنية	العدد	596	94	690	15	705
	النسبة	**7,6%**	**1,2%**	**8,8%**	**0,2%**	**9,0%**
الصناعات الاستخراجية	العدد	239	46	285	8	293
	النسبة	**3,0%**	**0,6%**	**3,6%**	**0,1%**	**3,7%**
الصناعات المعملية الأخرى	العدد	364	69	433	27	460
	النسبة	**4,6%**	**0,9%**	**5,5%**	**0,3%**	**5,9%**
المجموع	العدد	5848	1566	7414	449	7863
	النسبة	**74,4%**	**19,9%**	**94,3%**	**5,7%**	**100%**

المصدر السجل الوطني للمؤسسات

- انتصاب أكثر من ثلث النسيج الصناعي في منطقة تونس الكبرى ففي القطاع الغير المهيأ، فإنّ 35.3% من المؤسسات تتواجد في منطقة تونس الكبرى و23.6% في الوسط الشرقي و13.4% في الشمال الشرقي.
- انتصاب المؤسسات المهيكلة في منطقة تونس الكبرى بنسبة 45% وفي الوسط الشرقي بنسبة 30.6% وفي الشمال الشرقي بنسبة 13.1%.

التوزيع الجهوي للمؤسسات في القطاع الغير مهيأ لسنة 2011

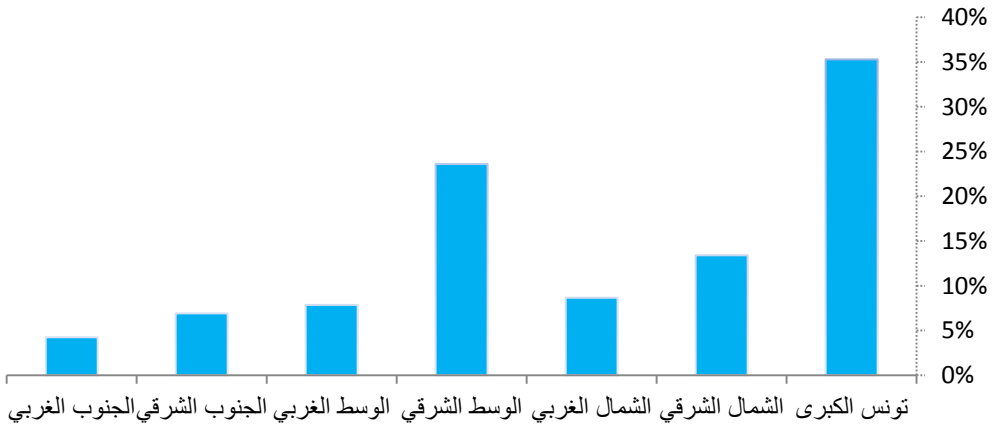

التوزيع الجهوي للمؤسسات في القطاع المهيأ لسنة 2011

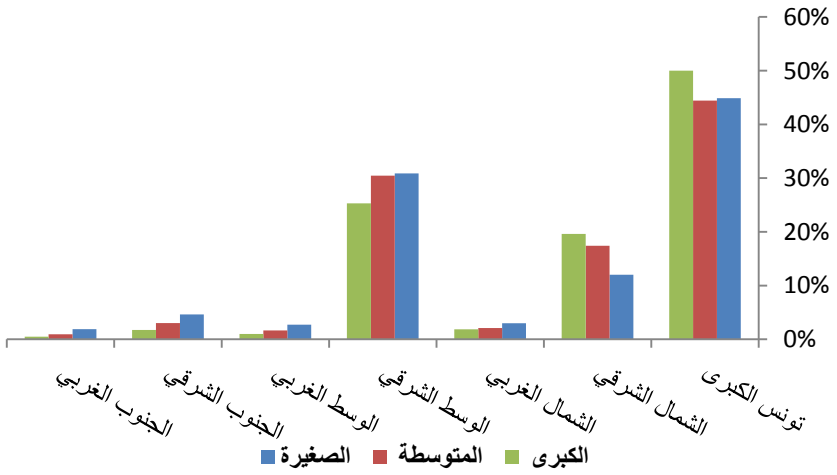

- غياب الصناعات المعملية عن جهات الجنوب والشمال الغربي حيث تنحصر الأنشطة في هذه المناطق على التجارة.

توزيع الجهوي للمؤسسات حسب الأنشطة سنة 2011

	الجنوب الغربي	الجنوب الشرقي	الوسط الغربي	الوسط الشرقي	الشمال الغربي	الشمال الشرقي	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,2%	0,4%
الصناعات الاستخراجية الصناعة	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,2%	0,3%
الزراعية والصناعات الغذائية	0,1%	0,2%	0,2%	0,5%	0,1%	0,8%	1,9%
صناعة النسيج والملابس	0,1%	0,1%	0,1%	0,9%	0,1%	1,1%	2,4%
صناعة الجلود والأحذية	0,0%	0,0%	0,0%	0,2%	0,0%	0,2%	0,4%
النجارة والمنتجات الخشبية تصنيع	0,1%	0,2%	0,1%	0,7%	0,2%	0,9%	2,1%
تصنيع الورق والكرتون والطباعة والنشر	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,3%	0,5%
الصناعة الكيميائية	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,2%	0,3%
مطاط وبلاستيك	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,1%	0,2%
تصنيع المنتجات المعدنية الأخرى غير المعدنية	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,3%	0,5%
تعدين وأشغال معدنية	0,1%	0,1%	0,1%	0,5%	0,1%	0,8%	1,7%
صناعة الآلات والمعدات الميكانيكية والكهربائية	0,0%	0,0%	0,0%	0,2%	0,0%	0,5%	0,8%
الصناعات التحويلية الأخرى	0,0%	0,0%	0,0%	0,4%	0,0%	0,4%	0,9%
مجموع	0,4%	0,8%	0,7%	3,8%	0,6%	5,7%	12,0%
إنشاءات	0,2%	0,3%	0,3%	1,1%	0,4%	2,0%	4,4%
التجارة. تصليح السيارات والمقالات التجارة المحلية،	0,2%	0,4%	0,3%	1,2%	0,3%	1,7%	4,1%
تجارة الجملة والتجارة اللجنة	0,2%	0,4%	0,4%	1,6%	0,3%	3,1%	5,9%
تجارة التجزئة وإصلاح السلع المنزلية	1,7%	2,6%	3,0%	7,4%	3,4%	15,3%	33,4%
مجموع	2,1%	3,3%	3,8%	10,2%	4,0%	20,0%	43,4%
الفنادق والمطاعم	0,2%	0,4%	0,3%	1,0%	0,4%	2,4%	4,7%
آخر والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	0,6%	1,1%	1,8%	4,3%	1,9%	7,6%	17,3%
الأنشطة المالية	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,2%	0,3%
العقارات، وتأجير وخدمات الأعمال	0,2%	0,4%	0,3%	1,8%	0,3%	6,3%	9,3%
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	0,1%	0,2%	0,2%	0,9%	0,2%	1,7%	3,3%
أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وأخرى	0,2%	0,3%	0,4%	1,1%	0,4%	2,4%	4,9%
المجموع	4,0%	7,0%	7,7%	24,4%	8,3%	48,6%	100,0%

- تبين المعطيات المتوفرة ان انتصاب المؤسسات مرتبط بالمستوى الحضاري للجهة وبالمرافق المتوفّرة بها. فمن الضّروري العمل على تشجيع بعث المشاريع بالمناطق الداخلية وتحسين المرافق الموجودة بها.

التوزيع الجهوي للمؤسسات في تونس الكبرى

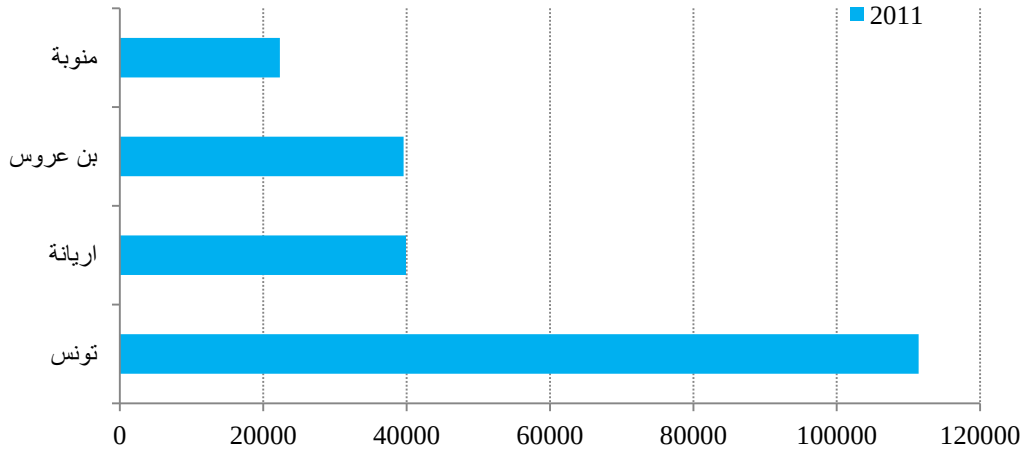

التوزيع الجهوي للمؤسسات في الشمال الشرقي

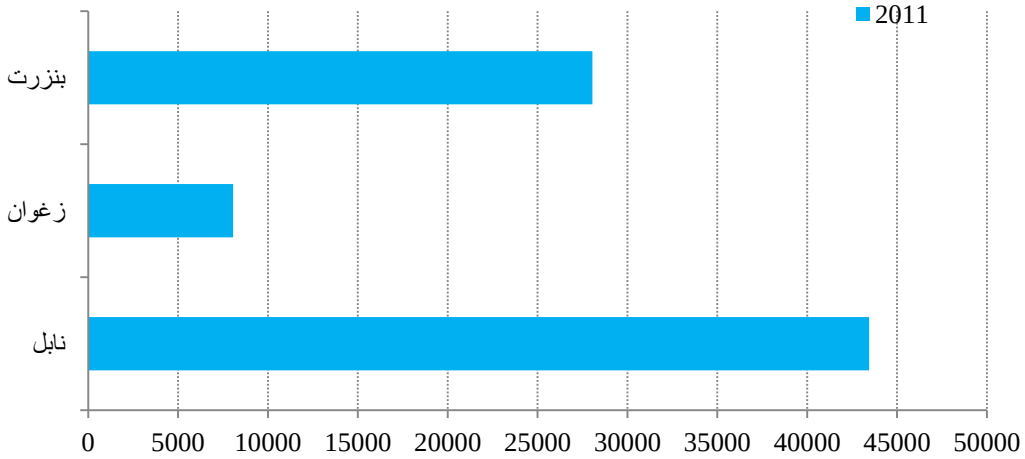

التوزيع الجهوي للمؤسسات في الشمال الغربي

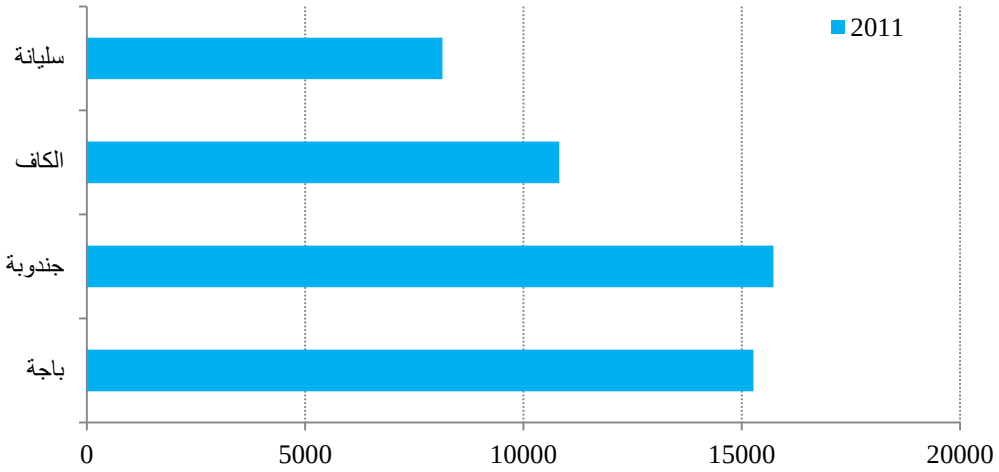

التوزيع الجهوي للمؤسسات في الوسط الشرقي

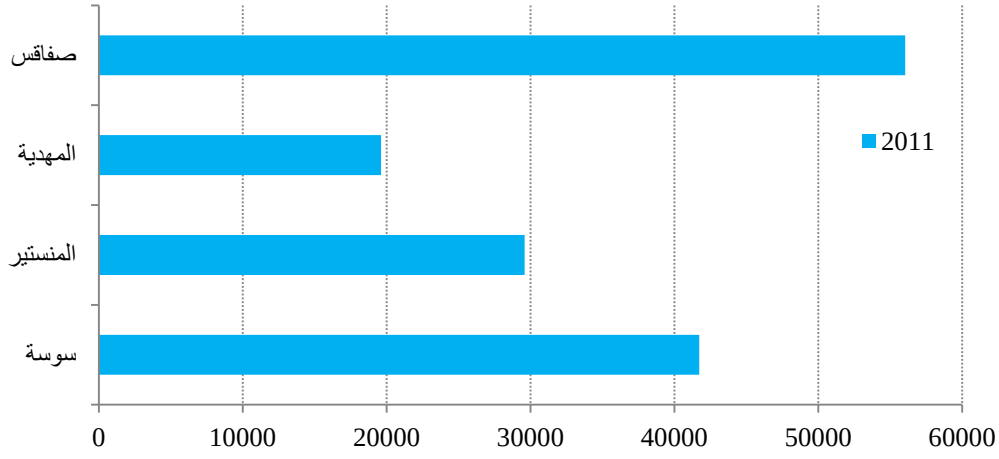

التوزيع الجهوي للمؤسسات في الوسط الغربي

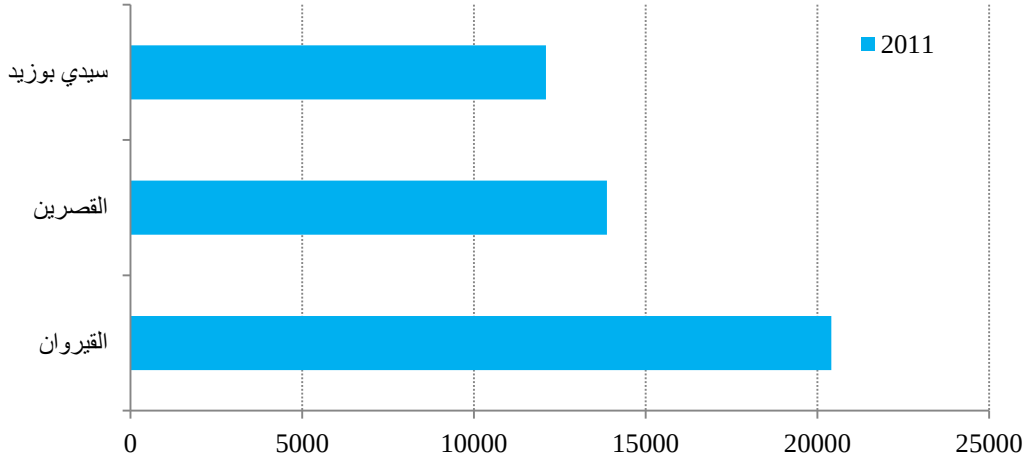

التوزيع الجهوي للمؤسسات في الجنوب

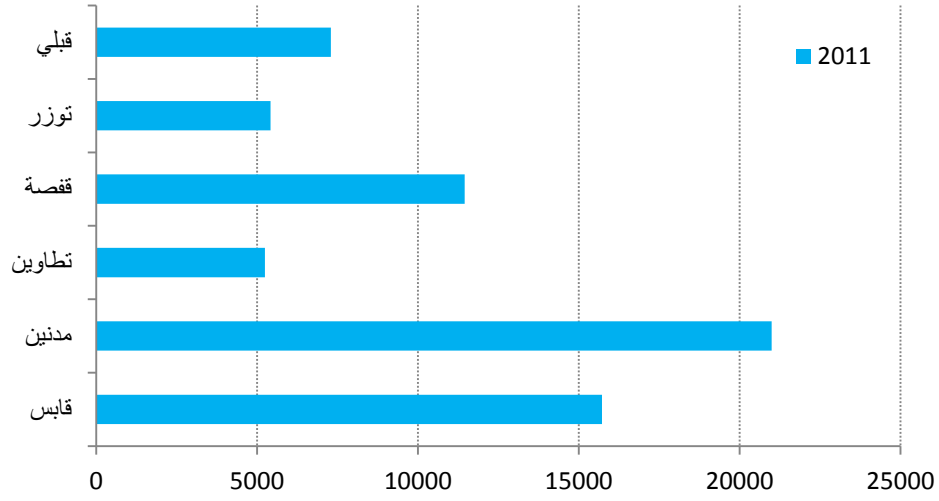

مقارنة بين خصائص المنوال السابق
وتوجهات المنوال الجديد للتنمية

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
1.نظام أخذ القرار وتسيير الشأن العام	نظام ممركز يقوم على فوقية القرارات	**نظام لامركزي يستند إلى التمشي التشاركي**
	ضعف سلطة القانون والمؤسسات	**الحكم الرشيد الذي يقوم على الشفافية والمحاسبة وسلطة القانون وفاعلية المؤسسات**
2.النظام الاقتصادي		
1.2.طبيعة النظام	نظام السوق المعدل المبني على تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع لخاص حيث يعهد: • **للدولة** وظائف ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتهيئة المناخ الملائم للأعمال وتنمية الموارد البشرية وتحسين الوضع الاجتماعي ودعم التنمية الجهوية وحماية البيئة في إطار مخططات تنموية خماسية • **للقطاع الخاص** وظائف الإنتاج والتوزيع بما يحقق النجاعة والمردودية	تدعيم نظام السوق المعدل مع إضافة دعامة جديدة هي "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني". يستند النظام الاقتصادي الجديد إلى **ثلاثة دعامات:** • القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دور أكثر فاعلية في عملية النمو • الدولة التي يجب أن تتدخل بأكثر نجاعة على المستويات الاجتماعية والبشرية من خلال الترفيع في استثماراتها بالحجم والنوعية اللازمين **ومراجعة مقاربة التخطيط في اتجاه إرساء وظائف الاستشراف وتقييم السياسات العامة واعتماد أطر النفقات على المدى المتوسط ومنهجية التعاقد والاستشارة الفاعلة** • **مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جمعيات**

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
		وتعاضديات وتعاونيات التي تهدف إلى معاضدة تدخلات القطاعين العام والخاص في خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
2.2.الاختيارات القطاعية	• اقتصاد مبني على قطاع الخدمات والصناعات الموجهة للتصدير.	• **اقتصاد مبني على التجديد والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي المرتفع .**
	• اعتماد نمط المناولة في الصناعات المصدرة والتركيز على الأنشطة ذات الكثافة العمالية ضعيفة المهارات	• **اعتماد نمط اقتصادي يغطي كامل مراحل الإنتاج.**
	• الفصل بين القطاع الموجه للسوق الداخلية والقطاع الموجه كليا للتصدير.	• **اقتصاد لا يفصل بين الأنشطة الموجهة للسوق الداخلية والخارجية.**
		• **منظومة إنتاج مندمجة وقائمة على فاعلية المنظومات الاقتصادية**
3.2.مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي	• التحرير التدريجي للمبادلات التجارية وعمليات رأس المال.	• مواصلة مسار التحرير الخارجي بخطى ثابتة والتقدم في تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لتعميق مسار الاندماج.

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
	• اختيار الاندماج في المحيط الأورومتوسطي والمغربي والعربي كخيار استراتيجي.	• توسيع مجال الاندماج لفضاءات إقليمية أخرى للاستفادة أكثر ما يمكن من الفرص التي تتيحها العولمة والتقليص من مخاطر التغيرات الاقتصادية.
4.2.منظومة تمويل التنمية	• منظومة تقوم على التكامل بين القطاعين العام والخاص من جهة وتعدد آليات تمويل الاقتصاد من جهة أخرى.	• مواصلة تطوير المنظومة القائمة في اتجاه تقوية الجهاز المصرفي وتدعيم دور سوق رؤوس الأموال في تمويل الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
	• ايلاء أهمية كبرى إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة.	• **إدراج المالية الإسلامية في المنظومة الوطنية للتمويل.**
	• التقليص من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والتعويل أكثر على الموارد الداخلية في تمويل حاجيات الاقتصاد.	• **خلق آليات جديدة للتمويل لملائمة حاجيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من التمويل.**
3.النظام الاجتماعي		
1.3. التشغيل	تعدد البرامج الخصوصية لدعم التشغيل والعمل المستقل والإدماج والإعداد للحياة المهنية.	**إعادة النظر في مضمون وحوكمة السياسة النشيطة للتشغيل.**

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
2.3.منظومة إعادة توزيع المداخيل	• نظام جبائي "معتدل" يتوزع بين الأداءات المباشرة وغير المباشرة ويمنح عديد الامتيازات الجبائية للأشخاص والمؤسسات.	• مواصلة تحسين أداء المنظومة الجبائية في اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير موارد ذاتية ملائمة للميزانية.
	• نظام تغطية اجتماعية يشمل مختلف شرائح المجتمع والفئات المهنية يقوم على مبدأ التضامن بين الأجيال ويقع تسييره من قبل صناديق تقاعد تمول بمساهمات الأجراء والمشغلين.	• مواصلة العمل على تعميم التغطية الاجتماعية مع إصلاح التوازنات المالية لأنظمة التقاعد.
	• منظومة واسعة ومتكاملة من التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة تتوزع بين دعم المواد الاستهلاكية والمحروقات والنقل المدرسي والتحويلات النقدية والعينية للفقراء في إطار برامج التنمية على غرار مساعدة العائلات المعوزة والإعانات المدرسية وغيرها.	• تعزيز منظومة التحويلات الاجتماعية مع ضرورة إصلاح نظام التصويب لاستهداف الفئات الاجتماعية المستحقة وإضفاء النجاعة اللازمة على المصاريف العمومية.
3.3.الموارد البشرية	• تكفل الدولة بتمويل منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي ودعم قطاعات الثقافة والشباب.	• مواصلة دعم استثمارات الدولة في مجال الموارد البشرية.

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
	• اعتماد منظومة صحية تقوم على نظام قاعدي للتأمين على المرض ونظام تكميلي استثنائي بالإضافة إلى الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.	• **إرساء منظومة متطورة للموارد البشرية تقوم على الفاعلية والمستوى الرفيع للكفاءة والقدرة على التحليل والتفكير والإبداع مع الحفاظ على الهوية وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل والزيادة في الإنتاجية والتعامل مع التقدم العلمي والتقني والمعلوماتية.**
	• فتح المجال للقطاع الخاص للتدخل في هذه المجالات خاصة على مستوى الصحة والتعليم.	
4. التنمية الجهوية		
1.4. التنظيم الإداري	• إعطاء عديد الصلاحيات للمجالس الجهوية والمحلية وفتح تركيبتها إلى بعض مكونات المجتمع.	• **اعتماد اللامركزية والديمقراطية المحلية.**
	• اعتماد اللامحورية لتسيير الشؤون الجهوية.	• تعميم المصالح العمومية على مختلف الجهات.
	• توفير الموارد البشرية في عديد الاختصاصات المطلوبة.	• إسناد صلاحيات حقيقية وإمكانات ملائمة للمصالح الجهوية.

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
2.4.تحسين ظروف العيش	• توفير المرافق والتجهيزات الجماعية بالجهات.	• دعم الاستثمارات الكمية والنوعية بالجهات الداخلية.
	• إقرار برامج خصوصية للتنمية الجهوية على غرار البرنامج الجهوي للتنمية وبرامج التنمية المندمجة وبالبرنامج الوطني للتضامن.	• **اعتماد خارطة جديدة للأولويات الجهوية تعتمد تقسيم أفقي لمختلف جهات البلاد ومفاتيح توزيع عادلة وموضوعية للاعتمادات بين مختلف جهات البلاد.**
	• اعتماد برامج تدخل خصوصية للتشغيل في الوسطين الحضري والريفي لفائدة المعتمديات ذات الأولوية.	• تدعيم مضمون البرامج التنمية على المستوى الجهوي تأخذ في الاعتبار الحاجيات الحقيقية للمواطن وأولويات مختلف المناطق.
		• **توظيف جزء من الموارد الطبيعية الكبرى في تنمية الجهات الداخلية.**
3.4. دعم الاستثمار الخاص وتنويع القاعدة الاقتصادية	• العمل بالحوافز والتشجيعات الجبائية والمالية لدفع الاستثمار الخاص ولترتيب الجهات والمناطق حسب الأولوية التنموية.	• **اعتماد منظومة جديدة من الحوافز الجبائية والمالية.**

	خصائص المنوال السابق للتنمية	توجهات المنوال الجديد للتنمية
	• انجاز مشاريع البنية الأساسية الموجهة للاستثمار.	• مواصلة تعصير البنية الأساسية لمواكبة حاجيات الجهات ومقتضيات تطور الاقتصاد واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
		• إحكام استغلال المنظومات الاقتصادية المتوفرة بكل جهة.
		• تثمين التعاون الدولي اللامركزي.
5.المحافظة على البيئة		
	• المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر من خلال مشاريع البنية الأساسية.	• مواصلة دعم برامج المحافظة على الموارد الطبيعية والتقليص من التلوث وتحسين التهيئة الترابية.
	• مقاومة التلوث وتحسين نوعية الحياة عبر إسناد امتيازات جبائية ومالية وتخصيص برامج للغرض.	• **تكريس الاقتصاد البيئي كمصدر جديد ومستدام للنمو والتشغيل.**
	• الترابط بين حاجيات التنمية والتهيئة الترابية.	
	• إدماج البيئة في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	

الفهرس المفصل

ملخص..... 1
I الجزء الأول التوازنات العامة..... 27
I-1 الوضع الاقتصادي خلال سنة 2012..... 29
I-1-i المحيط العالمي..... 30
I-1-ii النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2012..... 34
I-1-ii-1 النمو..... 34
I-1-ii-2 الاستثمار..... 35
I-1-ii-3 التشغيل..... 36
I-1-ii-4 التجارة الخارجية..... 37
I-1-ii-5 ميزانية الدولة..... 40
I-1-ii-6 الأسعار..... 41
I-1-iii النتائج المنتظرة لكامل سنة 2012..... 42
I-2 منوال التنمية لسنة 2013..... 49
I-2-i المحيط العالمي..... 51
I-2-ii منوال التنمية لسنة 2013..... 54
I-2-ii-1 الإنتاج والنمو..... 54
I-2-ii-2 مصادر النموّ..... 56
I-2-ii-3 الاستهلاك والادخار..... 56
I-2-ii-4 الاستثمار..... 57
I-2-ii-5 تبادل الخيرات والخدمات..... 59
I-2-ii-6 الإنتاجية..... 60
I-2-ii-7 المدفوعات الخارجية..... 60
I-2-ii-8 التشغيل..... 61
I-2-ii-9 تطور الأسعار..... 61
I-3 المدفوعات الخارجية..... 63
I-3-i تبادل الخيرات والخدمات..... 64
I-3-ii التمويل الخارجي..... 67
I-4 التمويل الداخلي للاقتصاد..... 71
I-4-i التمويل الداخلي للاقتصاد..... 72
I-4-i-1 المالية العمومية..... 72
I-4-i-2 الجهاز المالي..... 78
I-4-ii موارد الجهاز المالي..... 78
I-4-iii استعمالات الجهاز المالي..... 80
II الجزء الثاني السياسات الجملية..... 83
II-1 ترسيخ مبادئ الحوكمة..... 85
II-2 التشغيل..... 93
II-3 إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني..... 105
II-3-i واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي..... 107
II-3-ii استراتيجية النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني..... 111
II-4 التنمية الجهوية..... 115
II-4-i برنامج التنمية المندمجة..... 119
II-4-ii البرنامج الجهوي للتنمية..... 121
II-4-iii دعم الاستثمار الخاص بالجهات..... 122
II-4-iv التعاون الدولي اللامركزي..... 123
II-4-IV-i برنامج التعاون عبر الحدود (CBC) :..... 123
II-4-IV-i-1 التعاون عبر الحدود لمنطقة حوض المتوسط..... 123

II-4-IV-i-2 التعاون عبر الحدود بين تونس وإيطاليا 124
II-4-IV-ii برنامج دعم الاشغال ذات الكثافة العمالية العالية(THIMO)..... 125
II-4-IV-iii التعاون مع مقاطعة بافاريا الألمانية. 126
II-4-IV-iv التعاون التونسي مع جهة فرايبورغ الالمانية. 126
II-4-IV-v التعاون التونسي مع مجموعة الديمقراطيات. 127
II-4-IV-vi برنامج الألفية للتحدي MCC 127
II-4-IV-vii التعاون الثنائي مع تركيا في مجال دعم اللامركزية والتنمية بالجهات 128
II-4-IV-viii التعاون مع اليابان 129
II-4-IV-ix اللجان المشتركة..... 129
II-4-v تطوير وتنمية الإحصائيات الجهوية 129
II-4-V-1 النقائص والإشكاليات المطروحة: 130
II-5 دفع الاستثمار 133
II-5-i تطوير الإطار القانوني للاستثمار 137
II-5-ii تعزيز هياكل الإحاطة والمساندة وتيسير إجراءات الاستثمار 138
II-5-iii الارتقاء بالتنمية الجهوية العادلة والمندمجة 139
II-5-iv تحسين منظومة التمويل 140
II-5-v ملائمة التكوين لحاجيات الاقتصاد وتطوير الكفاءات 143
II-5-vi تطوير البنية الأساسية واللوجستية والتكنولوجية الموجهة للمؤسسة 143
II-5-vii تعزيز القدرة التنافسية ودعم التصدير 143
II-6 النهوض بالتصدير وتعميق الاندماج..... 145
II-6-i دفع التصدير 145
II-6-ii تعميق الاندماج الاقتصادي 147
II-7 التجارة الداخلية..... 151
II-7-i المنافسة 151
II-7-ii الأسعار..... 152
II-7-iii الدعم 153
II-7-iv مسالك التوزيع..... 154
II-7-v الجودة وحماية المستهلك..... 155
II-8 السياسة المالية 157
II-8-i المالية العمومية..... 160
II-8-ii السياسة الجبائية 161
II-8-iii السياسة النقدية 163
II-8-iv سياسة الصرف والتحرير المالي الخارجي..... 164
II-8-v القطاع المصرفي..... 165
II-8-vi السوق المالية 167
II-8-vii قطاع التأمين..... 169
III الجزء الثالث السياسات والبرامج القطاعية..... 171
III-1 قطاعات الإنتاج 173
III-1-i الفلاحة والصيد البحري..... 173
III-1-ii الصناعات المعملية 179
III-1-iii الصناعات التقليدية 186
III-1-iv الطاقة والمناجم..... 189
III-1-iv-1 الطاقة 189
III-1-iv-2 المناجم 192
III-1-v الخدمات..... 194
III-1-v-1 النقل والخدمات اللوجستية 194
III-1-v-2 السياحة والترفيه..... 196
III-1-v-3 تكنولوجيا المعلومات والاتصال 201
III-1-v-4 التجارة..... 206
III-1-v-5 الخدمات المالية..... 208

III-1-v-6 الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية 209
III-2 البنية الأساسية 213
III-2-i الجسور والطرقات والمسالك الريفية والنقل 213
III-2-ii تهيئة المناطق الصناعية والمحلّات الصناعية 218
III-2-iii التنمية البلدية والحضرية 220
III-2-iv السكن والتهيئة العمرانية 223
III-2-v التهيئة الترابية 226
III-2-vi الماء الصالح للشرب 227
III-2-vii التنوير الريفي 230
III-3 التنمية المستديمة 231
III-3-i التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة 235
III-3-ii حماية البيئة 238
III-3-iii المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر 245
IV الجزء الرابع التنمية البشرية والسياسات الإجتماعية 249
IV-1 التنمية البشرية 251
IV-1-i التربية 251
IV-1-ii التكوين المهني 257
IV-1-iii التعليم العالي 260
IV-1-iv البحث العلمي والتكنولوجيا 265
IV-1-v الثقافة 268
IV-1-vi الرياضة والتربية البدنية 273
IV-1-vii الشباب 278
IV-2 السياسات الاجتماعية 281
IV-2-i الصحة 281
IV-2-ii التنمية الاجتماعية 284
IV-2-iii الطفولة 289
IV-2-iv المرأة والأسرة والمسنون 290
IV-2-iv-1 المرأة 290
IV-2-iv-2 الأسرة 292
IV-2-iv-3 المسنّون 293
IV-3 مقاومة الفقر 297
IV-3-i السياسات العمومية لمقاومة الفقر في تونس : أهم الإستنتاجات 297
IV-3-ii نتائج المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010 حول نسب الفقر ... 300
IV-3-iii الملامح الكبرى للتوجهات المستقبلية لمقاومة الفقر 302
V الملاحق 307
الملحق الإحصائي 311
منوال التنمية على المدى المتوسط (2012-2017) 329
الملحق الخاص بالتوزيع القطاعي للمؤسسات في الصناعات المعملية 341
مقارنة بين خصائص المنوال السابق وتوجهات المنوال الجديد للتنمية 351

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة التنمية الجهوية والتخطيط
ساحة على الزواوي – 1069 تونس
الهـاتف : 381 351 71 (216+)
الفـاكس : 666 351 71 (216+)
البريد الإلكتروني : boc@mdrp.gov.tn